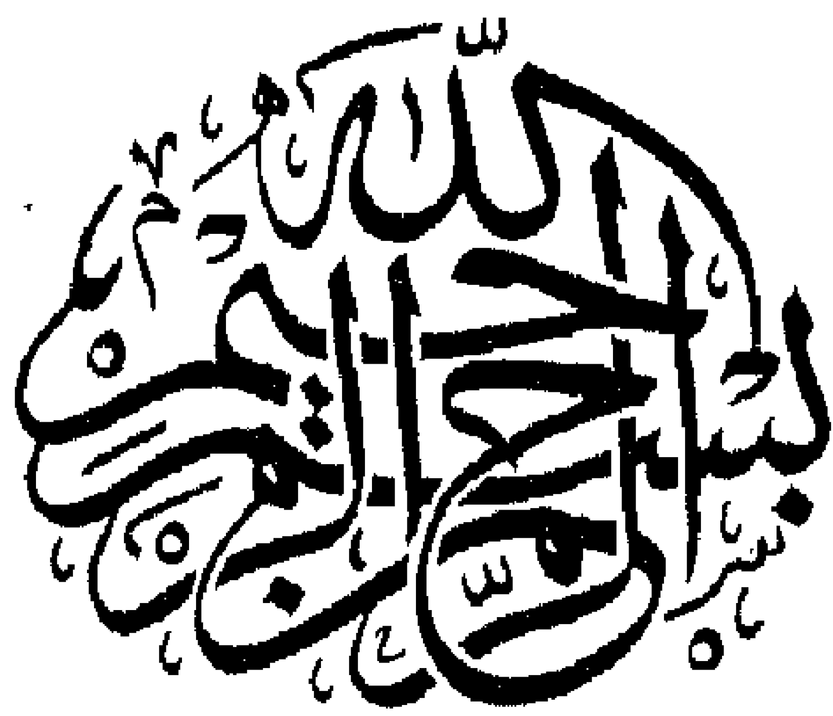


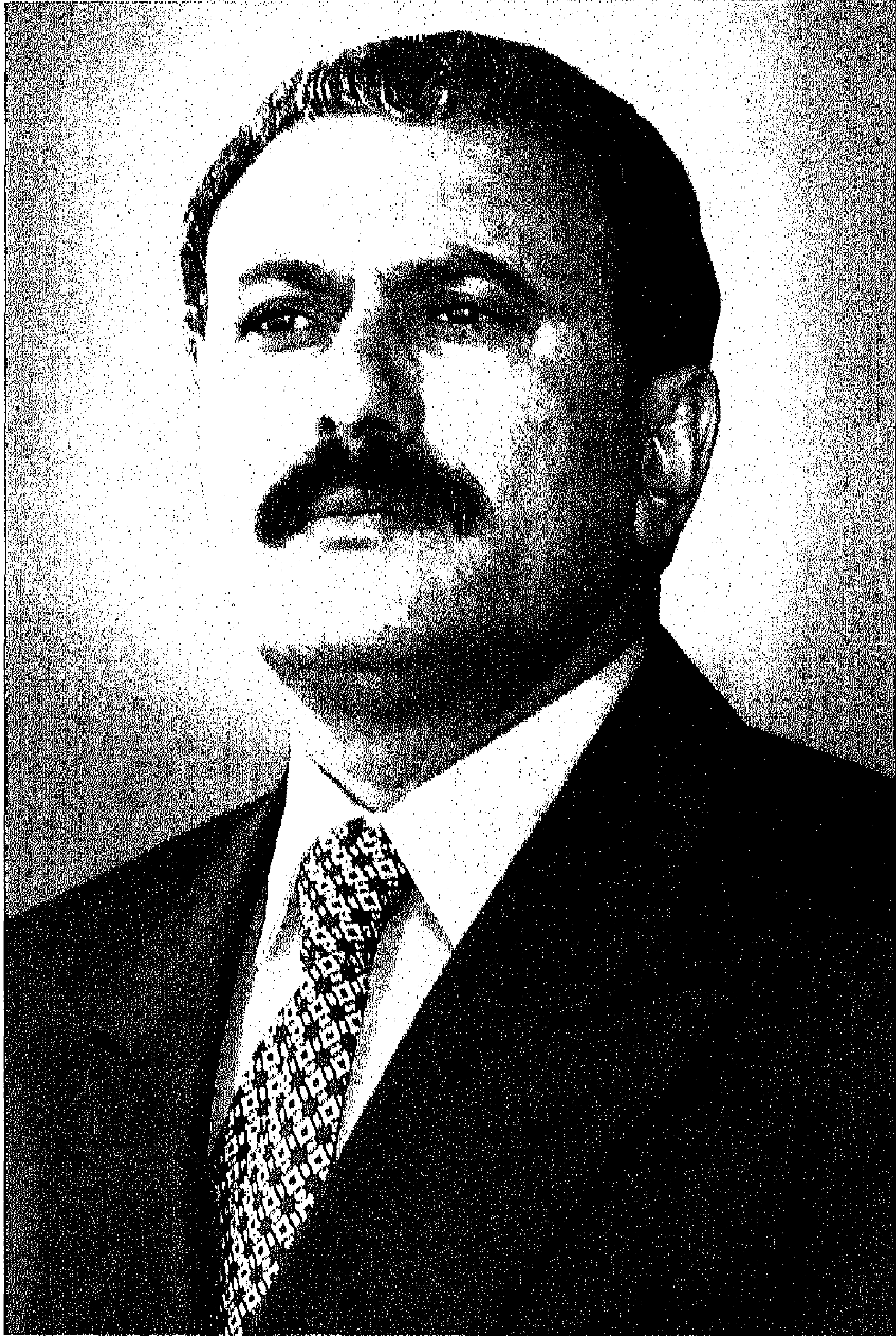
# الرئيس الصالح

## والدولة اليمنية الحديثة

قحطان محمد الزبيدي

# الرئيس الصالح
# والدولة اليمنية الحديثة


بسم الله الرحمن الرحيم



علي عبد الله صالح

رئيس الجمهورية

**الطبعة الأولى**
رقم الايداع - بدار الكتب - صنعاء
(١٨١) لسنة ٢٠٠٥م

**المؤلف/**
قحطان محمد الزبيدي

**الناشر:**
**دائرة التوجيه المعنوي**

**الاخراج والتصميم:**
**مروة الهيثمي**
مركز التصميم والاخراج الفني
بدائرة التوجيه المعنوي

**الطباعة وفرز الألوان:**
مطابع دائرة التوجيه المعنوي
ص.ب (١٧) صنعاء - الجمهورية اليمنية
هاتف: ٢٦٢٦٢٦/٢٦٢٦٢٨ - ١ - ٩٦٧+
فاكس: ٢٧٤٣٤١ - ١ - ٩٦٧+
بريد إلكتروني: 26Sept@yemen.net.ye

# الإهداء

إلى من حقق الوحدة ورعاها ...

إلى راعي العلم وداعم تطوره ...

إلى القائد الرمز ..

ابن اليمن البار

**المشير / علي عبد الله صالح**

إلى وطني الغالي ...

إلى أصدقائي الأعزاء ...

وإلى من تعلمت منهم الحب والحنان وروح التآخي .. أسرتي آل الزبيدي

**قحطان الزبيدي**

# شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والعرفان الى كل من مد لي يد العون في انجاز هذا الكتاب، وفي مقدمتهم الوالد المناضل الشيخ العميد/ أحمد صالح دويد رئيس مصلحة شؤون القبائل اليمنية والى ابنه الشاب المثقف صاحب الأخلاق العالية الصديق الوفي/ عصام أحمد دويد.

كما أتقدم بالشكر الكبير لمن جعل من دائرة التوجيه المعنوي نبراساً ثقافياً، ومنبراً علمياً ليس للقوات المسلحة فقط؛ وانما للشعب بأكمله وهو الأستاذ القدير العميد الركن/ علي حسن الشاطر مدير دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة، رئيس تحرير صحيفة «٢٦ سبتمبر»، فله ولجميع العاملين في التوجيه المعنوي كل التقدير والاحترام، وأخص بالذكر العقيد الركن/ ثابت حسين صالح، رئيس مركز المعلومات العسكري والرائد ركن/ عبيد الحاج مدير ادارة الصحافة والنشر.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ علي طاهر عبد المغني فله مني كل الحب والتقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر والعرفان الى العلمين العالمين الأستاذ الدكتور/ عبدالكريم محمد الزبيدي والدكتور/ عبدالرحمن سالم الزبيدي على كل ما قدماه لي من مساعدة لإنجاز هذا البحث.

وأتقدم بالشكر الأخوي للشيخ النبيل/ معين حسين الزبيدي، وأخي العزيز/ عدنان محمد الزبيدي وصديقي الوفي د. عبد الله الداعري وصديقي د . خالد الكحلاني .

كما لا يفوتني أن أشكر الأخوة الأعزاء الذين تحملوا معي الكثير من التعب والعناء: الدكتور/ محمد ضيف الله محمد الشماري، والمهندس/ عبدالغني علي علي الآنسي، والمهندس/ أمين أحمد الشايف.

الى كل هؤلاء أشعر بالعجز والتقصير في أن أوفيهم حقهم من مقابلة العطاء بالعطاء والفضل بالفضل ولذلك أسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء فهو أهل الفضل والمن والحمد.

قحطان الزبيدي

# مُقدِّمة

في السياق التاريخي الملحمي للشعوب ، تؤكد الحقيقة الأزلية ، أن الرجال العظماء وصناع مجد الأوطان، لا يظهرون إلا في الظروف العصيبة الخطرة وسط تفاقم المحن الأكثر خطورة. حيث المسؤوليات متعاظمة وجسيمة، وتحملها يتطلب إرادة قوية لا تعرف اليأس أو المستحيل.

ولم يكن فخامة الرئيس علي عبد الله صالح، الأ كذلك، قائدا فذاً وشجاعاً. فهو الذي خرج كالمارد، وسط إضطرابات و صراعات مدمرة وأزمات خانقة ، كادت تحدث فراغاً دستوريا وسياسياً وامنياً، يضع البلاد على حافة الهاوية.. ليتقدم الصفوف ويتحمل مسئولية قيادة الوطن منتخباً بالإجماع من مجلس الشعب التأسيسي في ١٧ يوليو١٩٧٨م رئيسا للجمهورية وقائدا عاما للقوات المسلحة وبأسلوب ديمقراطي لم يعهده التاريخ السياسي اليمني المعاصر من قبل،فكان نموذجاً حضارياً رائعاً أفصح عن مكنونات وجدان الرجل من نضوج ديمقراطي مبكر.

فخامة الرئيس علي عبدالله صالح كشان القادة والزعماء التاريخيين تولى مسؤولية قيادة البلاد، بكل الحلم وقوة الإرادة والشكيمة ، في وقت كانت تربض على بركان متفجر ودوامة صراعات مخيفة في دراماتيكيتها، إلى درجة أن أكثر الموغلين في السياسة والمفتونين بكرسي الزعامة تراجعوا تائهين حائرين عن تسلم مهام السلطة والحكم، وذهبوا حد اليقين بأن (الرجل) وقع في الفخ من حيث لا يحسب ضحية مشروع مغامرة خطيرة .. وفاتهم أن الرئيس علي عبدالله صالح قائد قوي الايمان و الأرادة محنك لا يبارى... دوخ الأعداء في أكثر من منازلة وتعرض لمخاطر تشيب من هولها الولدان، ومرغ منها كما يمرغ السهم بين اللهب.. وإنه المناضل الوطني الغيور

لو أمكن له أن يشتري بروحه وحياته سلامة وطنه وسعادة شعبه لفعل بصمت وإيثار ...وقد فعل...! وقالوا عنه مغامراً عندما تطوع لإنقاذ الوطن من الانهيار والهاوية..!

وقال هو قول الوطنيين العظماء:

"أنا مغامر حقاً ولكن ليس من نوع المنساقين وراء نزوات ذاتية..وأني لأضحي بحياتي رخيصة في سبيل إنقاذ وطني "

وقال أيضا لحظة قبوله التحدي وتحمله مسئولية الحكم:

"أعرف أن فقداني لحياتي سيكون في أية لحظة لكن التضحية من اجل الوطن واجبة وسهلة" فأي إيثار أكثر من هـذا..!؟ والايثار هو سمة الرجال الشجعان والعظماء...!

ظل أيمانه العميق والمطلق بقضية وطنه وشعبه أهم وأعظم دعامات عبقريته وقيادته الحكيمة، فكان الاقدر على اتخاذ القرار الصعب في الزمن الصعب ، يدير بحكمة وجرأة دفة السفينة الى بر الأمان وسط الأمواج العاتية ، ليثبت أن المحن والأزمات أنما هي شموع تضيء الطريق نحو الأفق المنظور المتدثر بالاستقرار والرخاء عندما تتوفر الإرادة الشديدة والأيمان القوي بحب الانتماء للوطن والتضحية من أجله.

وأستطاع فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بالعقل والحكمة والعزيمة أن يصنع ملحمة تحول تاريخي ، تعيد لليمن ارضا وانسانا ، أمجادها الحضارية ونصاعة تاريخها ومكانتها بجملة الإنجازات والانتصارات التي مثلت عماد شرعية قيادته ومصدر قوة حركية مسيرته الناهضة.

الديمقراطية تجري في دمه سريان الماء في العود الأخضر وأفصح عن تعلق شديد بالمساواة والعدالة وحقوق الإنسان ودعم المجتمع المدني وتوسيع المشاركة الشعبية. يقول فخامته في ١٧ يوليو ١٩٧٨م في أول بيان له:

" سوف أمد يدي نظيفة إلى الجميع من أجل بناء اليمن ومن أجل سعادة شعبنا وأمنه واستقراره وسيادته"

وقاد فخامة الرئيس حركة الحوار والوفاق والتسامح، وتعامل مع الأخر برؤية قوامها أن الاختلاف والحوار أثراء للحياة السياسية والفكرية.. وكان بحق أول رئيس في التاريخ اليمني المعاصر يطبّق ديمقراطية الحوار ويجعل الجميع يثقون بالملائمة الوطنية لهذا النهج كخيار وممارسة وحياة .

وكان هذا النهج من أهم أسباب الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهده اليمن في عهد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مثلما كان الدافع لاستجابة كثير من القوى السياسية المعارضة للانخراط في إطار المؤتمر الشعبي العام

مقدمة

بعد مرحلة الحوار التي افرزت ( الميثاق الوطني ) والإسهام في مختلف مفاصل مؤسسات الدولة اليمنية الحديثة .. وبهذا أمكن لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح السير قدما في ركب التطور بالوطن مستندا إلى تأييد جماهيري واسع ورابطة قوية صنعت نسيجا متينا من التلاحم والانصهار الحميمي للقائد والشعب في عبقرية الوطن.

"أن نهجنا الديمقراطي - يقول فخامة الرئيس- مضمونه الحرص على إحترام إرادة الشعب في الفعل وحرية الكلمة والتعبير"

ذلك أنه أدرك أن الأنظمة السابقة بإفلاتها من رقابة الشعب ورثت أسوا سمات النظام التكيلي البوليسي فأستطاع بحس ديمقراطي أن يعيد السلطة الى الشعب وأن يرسى مداميك تجربة ديمقراطية فريدة منذ عام ١٩٧٨م بالإعلان الدستوري وانتخابات البلديات والتعاونيات والمجالس المحلية ومجلس الشورى وحتى إجراء التحولات في النظام السياسي مع تحقيق الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م بإقرار التعددية السياسية والحزبية وحرية التعبير، والأخذ بالتعددية الاقتصادية كأساس للتطور والنماء .

وبهذا المعنى نفهم نجاح الرئيس في إحداث التنمية الاقتصادية الشاملة وخياره في التطوير والذي عبر عنه بقوله : "لا تنمية بلا ديمقراطية ، ولا ديمقراطية بدون تنمية" وهكذا أخذ يرسم انطلاقته بممسكات العلاقة الدياليكتيكية الجدلية بين المسار الديمقراطي وبين العملية الاقتصادية الإنمائية،فجعل الإصلاح عملا متكاملا منطلقة التلازم القائم بين التنمية والديمقراطية.

الأحداث العظام لا يصنعها الإ العباقرة العظام.. ومن صميم و دواخل التاريخ الوطني انبثق عنفوان الحدث وقدسيته .. المتمثل بالمنجز الوحدوي التاريخي العظيم... صنعته عبقرية الرئيس علي عبد الله صالح الذي أجاد ربط البلاد كوحدة كاملة ليس بالانتقال الاقتحامي المباشر ، ولكن بالتدرج الانتقالي اشترطته خصائص وخصوصيات الوطن والشعب.

لربما لم يجد التاريخ الإنساني بقائد عظيم بوزن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الذي وهب حياته للوطن وخدمة الشعب حتى أصبح أسيراً له. وبتضحياته وانتصاراته وإنجازاته العملاقة الخارقة والغير مسبوقة تحول من أسير بحب الوطن وحب المواطنين إلى رمز عظيم لهم...!

إن فخامة الرئيس بهذه المكانة والسلوك القيمي والحضاري كان وسيبقى للشعب اليمني القائد والمعلم .. وكما هي سعادة الجسم في توازنه بقيادة العقل فكذلك سعادة مجتمعنا في عقله المدبر و تعاونه وتكامله تحت قيادة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح بحكمته وبذهنه المتحرر ومنهجه المعتدل والمتوازن.

فخامة الرئيس أعاد لليمن مكانتها المرموقة على الساحة الدولية وأصبحت في قلب الشقيق والصديق بسياسته الحكيمة القائمة على مبادئ التسامح والاعتدال والواقعية.

جعل اليمن مهداً لحلول ومسيرات ومبادرات سلمية على المستويين الإقليمي والدولي ،أثرت بأفكارها وتصوراتها الحلول الكفيلة بتسوية معضلات وبؤر عديدة.

إن إلمام الرئيس علي عبدالله صالح بالقضايا العربية والقضايا الدولية جعله محط أنظار كثير من الساسة الذين يستأنسون بآرائه. ولطالما أولى فخامته أهمية كبيرة لتحقيق نقله نوعية في العمل العربي المشترك وكثيراً ما يضع يده على مواطن الداء والضعف في العلاقات العربية، فكانت المصالحات العربية بعد قطيعة ما بعد مؤتمر بغداد وزيارة الرئيس الراحل السادات لإسرائيل بجهد وتأثير فخامة الرئيس القائد علي عبد الله صالح ، وكان انتظام انعقاد القمة العربية، وآلية إصلاح الجامعة العربية وإعادة هيكلتها.. ثمرة جهوده في تفعيل العمل العربي المشترك لخدمة القضايا المصيرية للأمة.

ويؤكد الرئيس وفاءه لاختيارات اليمن ولكل دور تضطلع به في الساحة الدولية، ويعمل مع المجتمع الدولي على حماية الامن والسلم الدوليين واتخاذ مواقف جريئة لنصرة الشعوب المظلومة، والحفاظ على التوازن في العلاقات الدولية.. ومحاربة الإرهاب بكل قوة اينما وجد ومن اي جنس أو لون.

وجسد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح قيم التعايش بين الديانات وتعزيز مفهوم حوار الحضارات والثقافات بين شعوب الأرض، وقد ابدع مفهوما عميق المغزى حين دعا أثناء حضوره قمة الألفية الثالثة بمقر الأمم المتحدة بنيويورك ٦-٨ سبتمبر ٢٠٠٠م "إلى التأصيل الثقافي والفكري للحوار الحضاري والثقافي في أطار عالمي يؤسس بعده التاريخي الحقيقي"

وفي زيارته إلى دولة الفاتيكان، في ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٤م دعا "إلى حوار الديانات وتعايش الجميع بسلام" وتقديراً لدوره الكبير في تبني الحوار بين الحضارات، تقلد فخامة الرئيس في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٤م وسام حوار الحضارات لعام ٢٠٠٤م من مركز مجد روسيا القومي .

ليعذرني القاريء فيما لو اسهبت في الايجاز الموجز لمرحلة عشتها وعايشتها ساعة بساعة ويومٌ بيوم.. وسنة سنة.. بما حفلت من الاحداث والتحولات التي شهدتها بلادنا في ظل قيادة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح.. قد لا تكفي لتسجيلها وتوثيقها العشرات من الكتب، ولعمري أن ما أثار هذه الخواطر السريعة هو هذا الكتاب الذي يأتي كلمة وفاء لقائد عظيم أعطى وقدم

التضحيات وصنع الإنجازات والمعجزات لشعبه، وحسبنا أن يكون هذا دافعاً لنا جميعا لدراسة مرحلة ثرية العطاء بخصائصها وظروفها الزمانية والمكانية، وبلغة العصر الانساني المعاصر والمتفتح لتعرف الأجيال نرى كيف استطاع الرئيس علي عبدالله صالح أن يطوع الإمكانيات البشرية والمادية المحدودة والطاقات الروحية.. الخ في مسارها الصحيح، وبمنهج سياسي واقعي يدهش الانسان في اتقانه واستقامته، فكان عملاً حضارياً خلاقاً يؤسس للبناء الحضاري الجديد والمعاصر الذي تشهده بلادنا.

وبعد فأن المؤلف الشاب قحطان محمد الزبيدي، احد شباب الجيل الذين عايشوا منجزات واشراقات العهد الميمون، قد وجد مما هو جميل ورائع ماحفزه على بذل جهود مخلصة أثمرت هذا العمل الرائع.. وهو ما يستحق كل الثناء والتقدير.. ليكون هذا الإصدار هدية متواضعة لفخامة الرئيس القائد مجدد روح الثورة وصانع الوحدة ومؤسس الدولة اليمنية الحديثة في العيد الوطني الخامس عشر للجمهورية اليمنية.

وهنا نترك للقارئ ليعيش لحظات السفر الرائع الممتع في فضاء هذا العمل الجميل، وسيستقرء تأملات فخامة الرئيس المدهشة، حول سبل انطلاقته بالوطن والشعب.. القائد الطليعي العصري الذي ارتقى بالوطن إلى مدارات وفلوات الرخاء والمعاصرة، ومدارج النهضة التي ترقى إلى المعجزة.

ندعو الله أن يحفظ زعيمنا وقائدنا الملهم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، وأن يحيطه برعايته ويأخذ بيده إلى مدارج السمو والرفعة لما فيه خدمة وسعادة أبناء شعبنا اليمني الأبي الذين بادلوه الوفاء بالوفاء والحب بالحب.. أنه سميع مجيب.

**العميد الركن /**

**علي حسن الشاطر**

**مدير دائرة التوجيه المعنوي**

**للقوات المسلحة**

# صانع أمجاد اليمن

أمام عظمة الرجال وعبقريتهم الفذة يتبدى الاجلال والمهابة، وتبرز المهمة صعبة، عند الشروع في الكتابة عن مسيرة ثرية المكاسب والانجازات النهضوية الكبرى، التي حققها زعيم عظيم ورجل قائد ذي شأن استثنائي.. ليصبح ليس فقط صانع تاريخ اليمن المعاصر، وباني نهضته الحديثة، بل صمام أمان وحدته وعنوان امجاده وكينونته الناهضة والنابضة بالشموخ وعنفوان العطاء والتجدد الدائم.. وهكذا هو فخامة الرئيس القائد الرمز الفذ علي عبدالله صالح.

فهو في الواقع تاريخ بذاته... ومدرسة واسعة وجامعة بعلومها وقيمها ومبادئها ومناهجها الشاملة.. وحياته الحافلة بمحطات النضال، وقيم وآيات العطاء والبناء والإيثار، سطرت صفحات ناصعة للانتصار والانجاز والاعجاز، هي بحق ملاحم تاريخية لايجترحها الاّ قائد وطني وسياسي محنك من طراز فريد، وهامة من هامات التاريخ المعاصر من وزن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.. لذلك مهما كتبنا، نظل عاجزين عن الاحاطة بكل جوانب عبقريته ومناجات فكره الملهم وكينونة حكمته ودهائه وتفرد شجاعته.

ويكفي ان نتذكر عندما كان الوطن يمر بأخطر المراحل العاصفة والمريرة، تتناهبه الاضطرابات والقلاقل والصراعات الدموية، توارث السلطة في ابراجها العاجية وساد انفلات أمني مريع على مستوى الساحة اليمنية برمتها، وتحولت البلاد الى بؤر للحروب الشطرية والصدامات القبلية المسلحة، الركود الاقتصادي، مصحوباً بازدياد التشوهات الاجتماعية المتعددة الاشكال في مقابل عجز فاضح عن التغلب على ثقل المشاكل المتزايدة من خطر التراجع عن الخط الثوري، بل وفقدان الثقة بالاهداف والمبادئ التي قامت عليها الثورة، وتقويض مثلها العليا واتساع مناخ انعدام القيم الروحية واللامبالاة الاجتماعية..

وبات واضحاً ان مرحلة الثورة الوطنية والنظام الجمهوري أخذت تتراجع وتفقد افضليتها المتوخاه في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.. وطوال تلك السنوات غاب دور المؤسسات وأصيب النظام والقانون بالوهن وتضاعفت عوامل ابتعاد الجماهير عن السلطة.. هذه التراكمات قادت إلى الاحتقان ثم الى انفجارات وصراعات واغتيالات وبرزت تساؤلات موجعة لاتكف عن اقلاق عقول وقلوب الذين يدركون خطورة ما يجري في وطن ثورة سبتمبر واكتوبر ونوفمبر.

من يستطيع وضع حد للسياسات الرعناء التي كرست نزعة الصراعات الدموية ونفثت سموم الفتنة في كل مكان وزمان من تلك المرحلة، وادخلت الوطن والشعب في نفق مظلم..؟!

وكيف يمكن انقاذ الوطن من مصير مجهول..؟!

وامام هذه التساؤلات المنبثقة من جحيم التحديات والمخاطر المهولة، برزت شخصية سياسية وعسكرية شجاعة تمتلك أدوات القيادة وممسكات قوتها.. فكان الرجل الوطني البار القائد الجسور فخامة الرئيس علي عبدالله صالح هو الأكثر تأهيلاً وكفاءة لتسلم مقاليد الوطن، في وقت تراجع الجميع من المفتونين بالسلطة عندما رأوا في خطوة كهذه مغامرة مهلكة.. بينما اقبل المواطن «الصالح» علي عبدالله صالح، معلناً استعداده للتضحية في سبيل انقاذ الوطن..! واستجابة لنداء الواجب وبراً بأمانة المسؤولية الوطنية والتاريخية، تولى وفقاً لاحكام الدستور، وفي اطارالشرعية الدستورية مهام رئاسة الجمهورية.. وبدا عهد جديد لمسيرة البناء والتنمية والمشاركة الشعبية للأخ المناضل علي عبدالله صالح الذي انتخبه مجلس الشعب التأسيسي رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة في ١٧ يوليو ١٩٧٨م.. وكان ذلك بمثابة حدث وطني تاريخي كبير، وحّد مشاعر الجماهير قاطبة التي خرجت في مسيرات عفوية حاشدة، وانطلقت ملايين الحناجر تهتف بصوت واحد« نعم للرئيس القائد علي عبدالله صالح» الرجل القائد الذي فيه معقل آمالها وانقاذها من حياة البؤس، وانقاذ الوطن من مصيره المجهول.. ولم يكن (الرجل) الاَّ كذلك فعلاً.. وبعزيمة صلبة استطاع ان يكون المنقذ، والربان لسفينة الوطن إلى بر الأمان والانطلاق نحو آفاق الحاضر واشراقاته وأمجاده العظيمة.. واعتبر بحق رجل المهمات الصعبة، ورجل اللحظات التاريخية الحاسمة في حياة شعبنا.. انسان وقائد عظيم وهبه الله تعالى كل الصفات الفاضلة وقيم الخير وملاك الموهبة لينقذ شعبه ويقوده من وهدة التخلف والظلم والتمزق الى آفاق التطور والعدالة والرخاء.

### ثورة بيضاء:

كان السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م منعطفاً حاسماً في تاريخ بلادنا، محملاً بمشروع مجتمعي حضاري يقوم على الاصلاح والبناء الوطني الشامل.. سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.. وبدأت عملية تغيير ديناميكية واسعة وعميقة استهدفت بلورة مفاهيم المصالحة الوطنية وارساء تقاليد الحوار والتسامح وترسيخ المسار الديمقراطي ودعم أسس المجتمع المؤسساتي المدني، صيانة حقوق الإنسان، تفعيل دور المرأة، وتحقيق النجاح في الاقتصاد، وفي التنمية المتوازنة في كل جنبات الوطن، ورعاية مختلف الفئات الاجتماعية، وتطوير علاقات التعاون والتضامن مع البلدان الشقيقة والصديقة على أساس الاعتدال والانفتاح السياسي.. تلك كانت ملامح منظومة المشروع السياسي الجديد للعهد الميمون.. فمنذ تولي فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مهام السلطة والحكم، تأكد بالفعل بأن الرجل يدشن ثورة بيضاء هادئة، تحمل رؤى جديدة يرسي بها منهجية الحوار والتسامح.. وهو الذي جاء بالبيان السياسي الذي توجه به فخامته امام مجلس الشعب التأسيسي يوم ١٧ يوليو١٩٧٨م منبثقاً من نظرة واقعية متفتحة متسمة بالوعي والنضج، تجلت في حرصه الشديد دعوة كل أبناء الوطن و فئاته إلى المشاركة البناءة في تصريف شؤون البلاد والعباد، وتحمل مسؤولياتهم الوطنية في مختلف المجالات. مؤكداً على مواصلة مسيرة التنمية في إطار الحرية والديمقراطية وبناء دولة النظام والقانون، دون التفريق بين مواطن وآخر الا بالممارسة والسلوك.

وتجسَّد فكر فخامة الرئيس في مفهوم الحوار باعتباره وسيلة لتجانس وتماسك النسيج الوطني، وإثراء للحياة التنموية، وكان هذا الاحساس الذي يجمع كل الاطراف على الشعور بالواجب نحو الوطن ومصالحه العليا، وتجليه في نفس كل مواطن كأنبل وأروع ما يمكن ان يحس به المرء.. لأنه يحمل في طياته بذور عهد جديد يعتمد سياسة الحوار مع الاطراف والقوى الاجتماعية والسياسية كلها، فتجلى الفكر وانبرى المنطق، وتهيأت المناخات الصحية التي جعلت الجميع يحسون بأهميتهم وبقيمة دورهم في بناء الوطن والدولة.. كما جعلت الفرد يحس بقيمته الذاتية.

والعقيدة السياسية التي اعتمدها فخامة الرئيس لتنحو مثل هذا المنحنى إنما هي عقيدة معافاة مادامت تنتهج سياسة الحوار والتسامح، وتعتبر المواطن كمحرك أساسي لعملية البناء والتنمية الوطنية الشاملة، وقد عبر عنها فخامته في اول خطاب له يوم ١٧ يوليو ٧٨م بقولة: سوف امد يدي نظيفةً الى الجميع من أجل بناء اليمن ومن اجل سعادة شعبنا وأمنه وسيادته».

والحقيقة التي تؤكد الدور الحضاري لقائد العهد الجديد في ارساء قواعد الحوار تجسدت عندما أوكل فخامته أواخر عام ١٩٧٨م الى لجنة من المفكرين والعلماء والمثقفين مهمة وضع مسودة أولية لمشروع ميثاق وطني حرصاً منه على تأسيس مناخ الوفاق والمصالحة وتنمية الإحساس بالتآخي والإجماع على منظومة قيم واحدة مشتركة وايماناً منه بحرية الفرد ومشاركة المجتمع كله في عملية البناء التنموي التي يحتاجها الوطن آنذاك.. وكان فكر فخامة الرئيس المستنير ومايزال يستوعب أهمية تمكين كل القوى السياسية والحركات المعارضة من حرية العمل السياسي وانخراطها في النسيج المجتمعي ومفاعيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. فقد دعا كل الاطراف السياسية والاجتماعية الى التفاوض والاتفاق حول نواظم وجوامع توحد، ولاتفرق لتكون القاسم المشترك بينها جميعاً، وتحدد القيم والمبادئ التي تعمل من أجلها، وقواعد السلوك السياسي التي تتبعها.. واتساقاً مع هذه الاتجاهات، أصدر الاخ الرئيس قراراً جمهورياً رقم «٥» لسنة ١٩٨٠م، بمقتضاه تم تشكيل لجنة الحوار الوطني بقوام ٥١ عضواً من مختلف الانتماءات والتيارات السياسية والفكرية والشخصيات الاجتماعية والادباء والعلماء، وفي ٢١ يونيو١٩٨٠م عقدت اول اجتماع لها وتفرعت عنها خمس لجان، وانهت اعمالها في ٢٣ مارس ١٩٨٢م بصياغة مشروع الميثاق الوطني الذي خضع لاستبيان المؤتمرات الشعبية «٣٥٠» مؤتمراً شعبياً عقدت مؤتمراتها في الفترة ١٩ ديسمبر ١٩٨٠- ٤ يناير ١٩٨١م قبل إقراره في المؤتمر العام الأول للمؤتمر الشعبي العام «٢٤-٢٩» اغسطس ١٩٨٢م والذي أقر فيه ايضاً النظام الأساسي وانتخاب الأخ الرئيس أميناً عاماً للمؤتمر، ثم بعد ذلك أقرت اللجنة الدائمة برنامج العمل السياسي واللوائح التنفيذية المنظمة.

وهكذا جاء المؤتمر الشعبي بفضل مؤسسه فخامة الرئيس القائد، خلاصة رؤية موحدة قضت على التناقضات، وأوقفت صراعاً سياسياً مريراً ومراحل دامية من الاقتتال.. ومثلما استطاعت عبقرية الرئيس ان توحد الرؤى، استطاعت ان توحد الوطن أرضاً وانساناً تبعاً لمنهج ديمقراطي وطني انساني.. وربما ان اهم خلاصة الميثاق ذاته، تكريس مفهوم الوحدة والاقرار بالحق في الاختلاف والارتقاء بالعمل السياسي الى البناء الجاد، وتعبئة الجماهير وتثقيفهاعلى أسس وطنية سليمة. فكان المؤتمر والميثاق بمثابة عقد شرف يضع القيم المشتركة والمبادئ الكبرى في سياقها الفلسفي والمنهجي القيمي لاشاعة مناخات التعددية والحرية، واحترام الرأي والرأي الآخر، وبذلك مثل بالفعل الصيغة العملية التي توخاها الرئيس كهم أولي مع بداية عهده الميمون..

«لقد كان في طليعة همومي منذ الايام الأولى لتحملي أمانة قيادة شعبنا، أن أعثر على صيغة عملية تتفاعل مع مبادئه وقيمه وحضارته واهداف ثورته».. بهذه الكلمات المعبرة والصادقة كانت بداية عهد جديد لمسيرة البناء والتنمية والديمقراطية والمشاركة الشعبية لفخامة القائد الرمز علي عبدالله صالح، الذي بلور نظرية العمل في الساحة الوطنية من خلال الميثاق الوطني الذي أبدعه الفكر الاستراتيجي للرئيس، ورسخ عملياً في تجارب وملاحم ومهام الجميع وأنشطتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من حيث كونه دليلاً نظرياً للعمل في كل الميادين، ومن حيث كون المؤتمر إطاراً سياسياً موحداً لتيارات مختلفة المشارب، وقاد الحركة السياسية في البلاد، وأصبح حزباً طليعياً له ثقله السياسي والجماهيري الكبير.

## ترسيخ المسار الديمقراطي

لم يقتصر العمل منذ السابع عشر من يوليو، على انقاذ البلاد مما آلت اليه من أوضاع متردية معقدة، بل كانت الغاية الكبرى، الانتقال بها الى آفاق رحبة، بالتمشي الرصين ومنهج الإعتدال ودفع عجلة التطور في سياق التغيير الذي أراده فخامة الرئيس، شاملاً يعم كل جوانب حياة المجتمع وسائر مقوماته، وأن تُسهم حركيته في اشاعة الديمقراطية والحرية وبناء دولة النظام والقانون التي لايطالها الوهن.

ومن صميم الواقع السياسي والاجتماعي الجديد، وفلسفة الرئيس القائد في الحوار والمصالحة الوطنية بمعانيها الشاملة.. مصالحة الدولة مع المجتمع الذي كابد في ظلها الويلات قبل السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م، ومصالحة النظام الوطني مع هوية الثورة ومضامينها، ومع حضارة بلادنا، ومع محيطها الجغرافي الشامل.. كان العهد الجديد قد تضمن في الواقع تعلقاً شديداً بالديمقراطية والحرية وحقوق الانسان، ودعم المجتمع المدني وترسيخ أسسه ونشر قيمه وثقافته إذكاءً لروح المواطنة المتساوية، ودفعاً لعملية المشاركة الشعبية الواسعة.. ولم يكن غريباً تمسك الأخ الرئيس بخيار الديمقراطية، فهو الذي أتى من أوساط شعب الحضارات العريقة التي قدمت للإنسانية أرقى الانظمة، واتخذت من الشورى منهجاً لتصريف شؤونها، لايمكن إلاَّ ان يكون متشرباً بروح الانفتاح على الآخر والقبول بالحوارات والمشاركة في الرأي وصنع القرار، ذلك مايفسر نزعته الديمقراطية وتعلقه بمضامينها، وتمسكه منذ بداية عهده بهذا النهج الذي جسده عملياً منذ الوهلة الاولى عندما أصر على توليه لمهام رئاسة الجمهورية عبر انتخابه من قبل مجلس الشعب التأسيسي الذي يمثل الامة، وبأسلوب حضاري

متميز، حظي بإعجاب العالم.. ويقول فخامة الرئيس في سياق بيانه السياسي الأول عام ١٩٧٨م «ان مفهومنا للثورة هو الحرية بلا فوضى، والديمقراطية بلا شعارات زائفة» وبذلك يرى بأن مشروع البناء والتنمية ينبغي ان يتأسس على استلهام مضامين الثورة وبلورتها عملياً، وعلى الاضافة والمبادرة والانجاز.. وعند الأخ الرئيس لا قيمة للشعارات الفضفاضة والأيديولوجيات الهشة، ولاقيمة للديمقراطية والحرية، ان لم تكن منظومة متكاملة ترفع من شأن المسؤولية الوطنية، ولاتحط من وزن القيم والنواميس التي تسود المجتمع اليمني، فالحرية ليست فوضى، بل قيمة انسانية مثلى تخدم الفرد والمجتمع في إطارالبناء الوطني و تثبيت مفاهيم جديدة ومواكبة للمتغيرات والتحولات الجارية في البلاد.

فالرئيس ومن منطلق واعٍ ورؤية ثاقبة، يبارك الديمقراطية المسؤولة والعمل السياسي الراشد لكنه يعمل على نبذ التسيب والفوضى، اذ لامكان لهما في ظل دولة القانون والمؤسسات.. وبالمقابل يؤمن بأنه لاخيار غير الديمقراطية لبناء وطن جديد.. ولارجعة عن هذا الخيار الذي يعتبر حياة ومصير وممارسة اذ يقول «تقطع يدي ولا أوقع على قرار بالتراجع عن الديمقراطية والتعددية السياسية».

وقد راهن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، على عبقرية الشعب وقدرته على التميز والابتكار،وجعل من تلك العبقرية ثورة للبناء والإصلاح، بعد ان هيء المناخ الملائم للمبادرة والخلق، وكل همه ان تسود القيم والمثل الجديدة التي تضمنها مشروعه المجتمعي الوطني الشامل.. فكما يقول في بيانه عام ١٩٧٩م: «إننا على يقين من ان شعبنا قادر على ان يمارس حقه في الديمقراطية على اكمل وجه» وهنا يعبر عن ثقته بأن شعبنا بلغ من النضج ما يسمح لكل ابنائه بممارسة حقوقهم في تصريف شؤونهم وشؤون الوطن في ظل نظام جمهوري يوفر اسباب الديمقراطية المسؤولة..!

وانطلاقاً من هذه الفلسفة، فقد تجلت مرجعية جديدة لمعنى الديمقراطية، فهي ليست مجرد قوانين وترتيبات، ولكنها أخلاق وسلوك وممارسة، ذلك ان المنطق يرفض الديمقراطية التي تعني الفوضى لأن الفوضى تؤدي إلى الاستبداد وتكرس التخلف وتقضي على حظوظ التقدم.. لذلك وضع رائد العهد الميمون معنى الديمقراطية الحقة والمسؤولة، كواحة لتفجير طاقات الخلق والابداع وتسخير قدرات المجتمع وامكاناته الخلاقة في خدمة الوطن و تقدمه وازدهاره.. ومن صميم إيمانه باستحقاق هذا الشعب وجدارته بحياة سياسية متطورة ومتفتحة حرص فخامة الرئيس علي عبدالله صالح على وضع التأطير المؤسسي لخطوات الممارسة الديمقراطية والبناء الديمقراطي.. فبدأ بتنقيح الاعلان الدستوري الثالث عام ١٩٧٩م، وتوسيع صلاحيات واختصاصات مجلس الشعب

التأسيسي واصدار قرار جمهوري بتشكيل مجلس استشاري، وتوجيهات بانشاء المجالس البلدية والهيئات التعاونية، وكذا انتخابات المجالس المحلية، وتنشيط مختلف الهيئات ومجالس الانشطة والمشاركة الشعبية الواسعة..

## الدستور الثالث.. القرار للشعب

تضمن الاعلان الدستوري الثالث عام ١٩٧٩م توسيع اختصاصات ومهام مجلس الشعب التأسيسي وزيادة اعضائه إلى «١٥٩» عضواً بدلاً من «٩٩» عضواً ولان هذا المجلس يمثل جميع فئات الشعب، فأن الدستور هنا يعيد السيادة والقرار الى الشعب، ومعنى هذا ان مصير البلاد اصبح امانة في أعناق الجميع ولابد من كل فرد ان يدرك أبعاد مسؤوليته ويتحملها بأمانة، فلقد اضيفت وفقاً للاعلان الدستوري مهام واختصاصات جديدة لمجلس الشعب التأسيسي الى جانب مهامه السابقة وهي كالتالي:-

١ - مناقشة مشاريع القوانين وتعديلاتها المقترحة.
٢ - تقديم التوصيات الى الحكومة في المسائل العامة والوقوف أمام قضايا الوطن الداخلية والخارجية.
٣ - مناقشة الحسابات الختامية للميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة والملحقة وإقرارها بقانون.

## مجلس الشورى... دور حيوي

انشاء مثل هذه المؤسسات، يكتسب اهمية كبيرة، من خلال الاضطلاع بدورها الحيوي ومهامها ا لوطنية.. لذلك فان مجلس الشورى، وهو المؤسسة الشوروية (السلطة التشريعية) التي تم انتخابها في يوليو عام ١٩٨٨م، يمثل ركيزة اساسية للبناء المؤسسي والنهج الديمقراطي للدولة الجديدة تعطي مساحة واسع لإشراك الشعب من خلال ممثلية في اتخاذ القرارات والقوانين والتشريعات، ويمثل مجلس الشورى نقطة تحول نوعية متقدمة في المسار الديمقراطي، ومن اجل المزيد من المشاركة الشعبية صدر قرار جمهوري عام ١٩٧٩م بتشكيل المجلس الاستشاري بصلاحيات واسعة سوف نأتي على تناولها بالتفاصيل في هذا الكتاب.. وسوف يجد القارئ العزيز من خلال تنقله بين صفحات الكتاب، المزيد من تفاصيل محاور هذه الاطلالة- التمهيد- بالقراءة المتأنية والتحليل المعمق.

## تنشيط الحياة التعاونية

وسعياً إلى تنشيط الحياة التعاونية والبلدية وتنمية روح المواطنة الفاعلة وتوسيع المشاركة الشعبية وتعويد المواطن على التفكير والعمل الجماعي، فقد شهد العهد الميمون للأخ الرئيس انشاء العديد من المجالس البلدية والهيئات التعاونية على مستوى الجمهورية.. وجاء في البيان السياسي لفخامة الرئيس بالعيد السابع عشر لثورة ٢٦ سبتمبر المجيدة، الذي صادف العام ١٩٧٩م «لقد كانت خطواتنا العملية هذا العام مؤكدة نهجنا الديمقراطي الصحيح وحرصنا على احترام ارادة الشعب الذي منحنا الثقة الكاملة وبرهاناً ساطعاً على عزمنا الواضح على دعوة الشعب للمشاركة في تحمل المسؤولية، ولقد تمت انتخابات الهيئات التعاونية وازداد عددها إلى «١٩٧» هيئة، لاتاحة الفرصة لاكبر عدد من ابناء الشعب المنتخبين لتمثيل المواطنين والتعبير عن آرائهم»..

وتعد هذه من النماذج الحية التي تجسد النهج الديمقراطي وتؤسي لبناءه التدرّجي.

## المجالس المحلية.. لبنة اخرى

وفي اطار دعم الممارسة الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار تمت انتخابات المجالس المحلية في اكتوبر ١٩٨٥م، كاضافة نوعية ولبنة اخرى في النسيج المؤسسي وتعميق مسار التجربة الديمقراطة، وترجمة مبدأ حكم ا لشعب لنفسه بنفسه.. والاسهام في اثراء الجهود الرسمية والشعبية التي تصب جميعها في اطار التوجه الاستراتيجي للبناء الوطني اليمني الشامل للوطن الجديد وترسيخ مداميك الدولة اليمنية الحديثة.

## قانون الاحزاب.. التعددية السياسية

ومع ولادة المنجز الوحدوي التاريخي العظيم، الذي تحقق على يد سليل المجد والاماجد وصانع تاريخ اليمن المعاصر، فخامة الرئيس القائد الوحدوي الجسور علي عبدالله صالح، في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م. اخذ النهج الديمقراطي في بلادنا، ابعاداً منهجية معاصرة، اسست لنظام سياسي عصري، يلبي طموحات القائد والشعب وآماله في استكمال عملية البناء المؤسسي الديمقراطي للدولة اليمنية الحديثة، التي تكرس سيادة الشعب وعلوية الدستور وقيم المواطنة الحقة، وضمان الحقوق السياسية والمدنية للمواطن، وفقاً للمادة الرابعة من الدستور التي تؤكد على ان الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها

بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة باعتبارها المنطلق الرئيسي لترسيخ اسس الدولة.. وقد صدر في العام ١٩٩١م القانون الخاص بالاحزاب والتنظيمات السياسية وممارستها لنشاطها على التعددية السياسية والحزبية، وتشكلت احزاب سياسية لها برامجها وتكويناتها ومشروعيتها داخل بنية الدولة الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي.. كما اصدر فخامة الرئيس قانون الانتخابات العام رقم (٤١) لسنة ١٩٩٢م، الذي يكفل تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات، ويبرهن مضمون الدستور الذي يؤكد على ان الشعب مالك السلطة ومصدرها.

## التنمية.. انطلاقة متوازنة

تجلت قناعة فخامة الاخ الرئيس منذ السابع عشر من يوليو١٩٧٨ راسخة وواضحة، بانه لاوجود لوصفه خاصة بالتنمية والتقدم، وان لاجدوى من التقليد واتباع النماذج الجاهزة بالنظر الى خصوصية ومعطيات كل بلد، واختلافها.. فكان ان ابدع من وهج عبقريه، سياسات علمية وعملية مدروسة تنسجم مع الواقع وتلبي الطموحات، مؤطرة بالتخطيط التنموي الاقتصادي والاجتماعي واعتمادا لنهج الليبرالي في إدارة الاقتصاد الوطني وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.. فكان العمل الاصلاحي كبيراً لتحقيق الاهداف المرجوة، مع توخي اسلوب تدريجي باعتبار التغيير مشروع لاينتهي واساسه الاضافة.. وكان للرئيس طرائق فريدة في تسيير شؤون البلاد، اعتمدت الاستشارة واشراك كل الطاقات في صنع القرار في فضاءات للحوار والتشاور حول اهم القضايا وبرامج التنمية.. مثلما اعتمد فخامته العمل الميداني من خلال الزيارات الرئاسية المتعاقبة إلى مواقع العمل والانتاج وتلمس احوال المواطنين ومعالجة قضاياهم.. وهذه الزيارات الرئاسية وهذا الانصات الدائم لمشاغل المواطنين وتبني آمالهم، بقدر ما يبد حساًءانسانياً وسخا ءغامراً لهما صدى عميقاً في قلوب المواطنين، فانه بذات القدر يترك اثراً كبيراً عند مشاهدتهم له بينهم مما يعزز من الروابط الحميمة بين القائد والشعب.. ولعل مايدعم مصداقية الاخ الرئيس لدى المواطنين، هو اقتران القول عنده بالفعل، فدائماً ما تنطق بصماته قبل كلماته بدون ضجيج او تلميع..

وفي مفهوم فخامة الرئيس «التقدم السياسي لاينفصل عن التقدم الاجتماعي، فالاثنان متلازمان يحققهما الانسان» وعلى هذا الاساس فان ما شهدته البلاد على مستوى الحياة السياسية واكبة عمل اصلاحي كبير اقتصادياً، فكان التلازم قائماً بين التنمية والديمقراطيةفي اطار المسير الظافرة للبناء الوطني الشامل

بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.. والتي كانت من نتائجها تحسين التوازنات الاقتصادية والمالية ٍ وايجاد حركية اقتصادية جديدة عززت من وتيرة التنمية، وكانلابد من فضلاً عن السلوك الذي مّيز فخامته وحكمه باعتماد الحوار والتشاور مع الاطراف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية وتحقيق النجاعة المرجوة.. ولعل تضافر جهود الجميع وكافة القوى الحية في كنف التصالح والتسامح الحضاري قد عززت من نتائج مشروع التنمية وتحقيق اهدافها.

ان قدرة العهد الميمون لفخامة الرئيس على كسب الرهان الحضاري كان مدروساً بصورة شاملة ومعمقة لكل المعطيات والأمانة الداخلية والخارجية التي وجدت التعبير عنها في روح ومضامين الاصلاحات ا لجوهرية في البنية الاساسية الشاملة التي تطورت كثيراً، وكان من ملامح هذا التطور انجاز شبكة الطرقات، واكتشاف النفط وبناء سد مأرب وتحسين المطارات والموانئ والاتصالات وتعميم خدمات المياه والكهرباء والصحة والتعليم وغيرها، وكلها تمثل شرايين نسيج الاقتصاد اليمني.

## البعد الاجتماعي

تميزت التنمية بالتوافق بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، انطلاقاً من مكانة الانسان في التنمية فهو محور الجهود والاهتمام ونشاط واهداف برامج التنمية الوطنية باعتباره اغلى ثروة قومية. في فكر فخامة الرئيس، الذي ظل دائماً حريص كل الحرص على تعزيز البعد الاجتماعي الانساني وقد تحققت مكاسب لاتحصى في هذا السياق وفي مجال دعم ا لمواطنين وتحسين ظروفهم بالاضافة للرعاية التربوية والصحية، ومساعدة الفئات المحتاجة وذي الدخل المحدود، وهو ما جعل التنمية في بلادنا، تنمية مستديمة متوازنة قائمة على جهد جماعي قائم علىمراعاته لقيم التضامن والتكافل والعدل.

وبلادنا التي تحقق لها الأمن والاستقرار في عهد الرئيس القائد بعد توليه الحكم، وتعيش اجواء الوفاق والتضامن والتكافل وشعبنا المتعلق بقائده و ربان سفينته والمتجاوب مع اختياراته التي اثبتت المراحل حكمتها وحصافتها.. عاشت العهد الميمون في ظل تحولات غير مسبوقة او معهودةٍ من قبل.. ولابد هنا من الاشارة الى ما تحقق في مجال حقوق الانسان رجلاً وامرأة على حد سواء، وتجسيد الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يكفل الحق فيً الممارسة السياسية والتعبير عن الرأي والحق في الرعاية الصحية والتربوية. ذلك ان اليمن بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح، لم تكتف بالمصادقة على الاتفاقيات

الدولية لحقوق الانسان، بل عملت في اطار مشروع متكامل للحقوق لكل الفئات ولكل الاجيال ولكل المجالات تمثل في بحملها مشروعاً حضارياً شاملاً.. كما ان المرآة اليمنية لم تغب عن اهتمام فخامته، بل حظيت في العهد الميمون بحقوقها في العمل والتعليم وكافة الحقوق المكفولة في الدستور ضمن العديد من التشريعا وصادقت بلادنا على الاتفاقيات العالمية الخاصة بالمرآة وبالتالي فهي تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل وعلى اساس ان النساء شقائق الرجال.

## زعيم.. قلبه يتسع لكل ابناء الوطن

عندما نستحضر المواقف الانسانية النبيلة، وقيم التسامح والحكمة والحوار التي اتسمت بها شخصية فخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح، وتبلورها كفلسفة عملية في تعامله ومواقفه، فاننا نلمس عبقرية من طراز فريد.

وعلى الرغم مما واجه ويواجه من دسائس ومؤامرات واساءات منذ بداية عهده، إلا انه ظل متسامياً فوق الخصومات.. وبهذا ا لنفس ا لمتسامي كان يواجه قيماً هابطة وسلوكيات همجية، يعتمد على ازالتها بروح عقلانية تنم عن ثقافة حضارية عالية ورقي في التعامل قلما نجدها لدى القادة السياسيين.

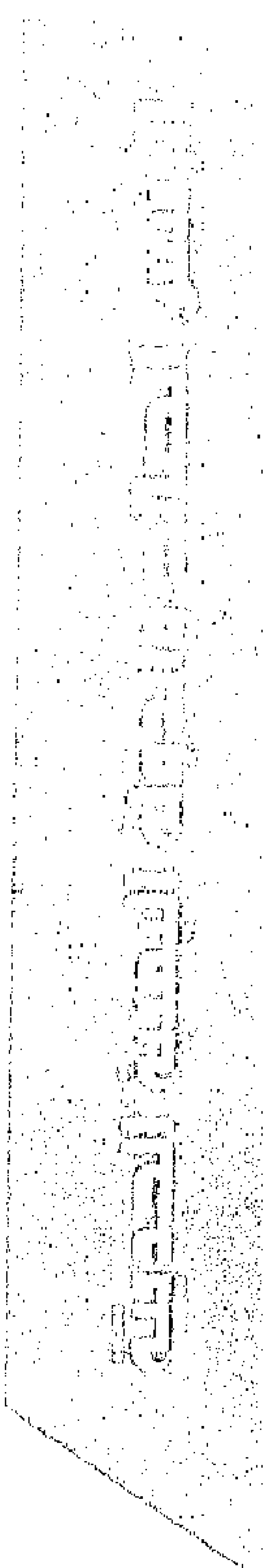
ونحن نتابع كيف ان بعض عناصر المعارضة يكيلون التهم ويفتعلون الخصومة ويكيدون على الرجل، وحين يتعرض احدهم لمصيبة، فان فخامة الرئيس اول من يواسيه ويرفع عنه مكابدات مصيبته.

والأمثلة كثيرة لا داعي لذكرها.. وحتى عندما يتحدث عن المعارضة والمعارضين المفتونين بالخصومة، لانسمعه يذم احداً.. بل انه يثنى على دور المعارضة كوجه آخر للحكم..!

فكل قيمة و آيه نبيلة لشخص الأخ الرئيس تساوي ا لف عنوان للتسامح والكرم، تقابل الف اساءة ومذمة، وليس ثمة ما يجسد هذه الحقيقة، اكثر من سماحته وعفوه للذين اقترفوا اعمال التخريب والخيانة بحق الوطن بداية الثمانينات في المناطق الوسطى والاطراف من عناصر«الجبهة الوطنية الديمقراطية والمصالحة معها عام ١٩٨٢م ثم اعلان العفو للذين شاركو في محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ أكتوبر عام ١٩٧٨م التي استهدفت حياته والنظام الوطني وزاد من فيض تسامحه ان فتح قنوات حوار معهم لتطمينهم وعودتهم الى الوطن وترتيب اوضاعهم العملية في مختلف مؤسسات واجهزة الدولة.. وعفى الله عما سلف.. وتجلت عبقرية التسامح في انصع صورها عندما اصدر فخامته قرارالعفو العام على المغرر بهم والمتورطين في حرب صيف ١٩٩٤م التي تسببت بكوارث وخسائر بشرية ومادية كبيرة.. او بتبني شعار « الوحدة تجب ما قبلها» قطعاً لدابر الفتنة والثأر.

ومن فيض عقليته المستنيرة، اضاء فضاءات الوطن بدفقات من نور التسامح واشراقات المحبة والوفاء والخلق الكريم، ومنها تبدت حساً انسانياً وسخاءً غامراً أدهش العالم، حين دعا الرؤوساء السابقين الذين عاشوا في المنفى للعودة الى ارض الوطن وممارسة كافة حقوقهم، فعاد الرئيس السلال للعيش في صنعاء، وفي رحاب و طنه وبين اهله وحظي بكامل الاهتمام من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، كما عاد القاضي الارياني بعد نفي طال امدّه.. وهكذا هو الرئيس علي عبدالله صالح على النقيض من الرؤوساء المتوجسين الذين يزعجهم مجرد زيارة لرئيس عهد سابق بلده بعد خروجه القسري منها..!

ومن هذه النماذج فقط، يحق لنا نحن اليمنيون ان نتفاخر بزعيم حكيم كـ«علي عبدالله صالح»، استطاع بعبقريته ودهاءه وتوقده وسعة صدره وصفاء ذهنه وروح التسامح المتاصلة في ذاته، ان يصنع تحولات تاريخية، ويسجل مواقف انسانية تجسد انبل ما يحس به المرء من وعي وطني رفيع، وبتساميها تؤكد على توطين النفوس على التسامح والحوار والتآخي، ونبذ التعصب الاعمى والسلوكيات الهمجية و ضحالة الوعي الموروث عن تراكمات ورواسب الماضي البغيض.



## السياسة الخارجية.. ومنهجية الاعتدال

اذا كان من المنطق القول بأن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، فان اي تطور فيها، هو انعكاس عملي للتغيير والتطور في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الداخل.. ولذا، فان السياسة الخارجية لهذا العهد الميمون، تجسد منهجية الاعتدال والتسامح والحوار التي تمثل نواميس وقيم مثلى لنظام حكم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، ومن ثم فهي منطلقات ومرتكزات لنشاط الدبلوماسية اليمنية وعلاقات بلادنا مع الدول الشقيقة والصديقة.

وظلت سياسة بلادنا الخارجية تبنى وفق نظرة شاملة تقوم على التوازن بين الداخل والخارج وعلى البراكماتية والوضوح.

هذه النظرة اساسها فلسفة حكم متطور جاء بها فخامة الرئيس القائد مع توليه السلطة وكان من ابرز نتائجها نجاح البلاد في تحقيق جملة من المكاسب الداخلية، انعكست بدورها على الجبهة الخارجية مما جعل بلادنا بهذا العهد، في قلب الشقيق والصديق، ذلك لانها تسير طبقاً لثوابت تحكم علاقات الاخوة والصداقة، ولأنها كذلك وانسجاماً مع مبادئ وقيم جُبلت عليها من اهمها التسامح والاعتدال والواقعية، عملت بجدية ومثابرة على إقامة جسور التفاهم والتقارب مع كل الدول خدمة للمصالح ا لمشتركة وتدعيماً لاسس الوفاق والسلم في العالم.

ان تعاونا في هذا العهد وعلاقاتنا مع كل دول العالم تقريباً، يعتبر تكريساً لخيارات متفتحة ولسياسة خارجية اهم ما يمميزها هو تعلقها ا لدائم بمبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى «وهو- كما جاء على لسان فخامة الرئيس في اول خطاب له عام ١٩٧٨م- توجه ثابت وخط سير دائم تتبني حوله مواقفنا وعلاقاتنا اقليمياً ودولياً».

لقد مكّن الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، بعبقريته الخلاقة، البلاد من التهيؤ لذلك ا لطور الجديدالمتقدم في علاقاتها الاقليمية والدولية وتبؤها لمكانة مرموقة عند الاشقاء والاصدقاء، عندما نجح منذ البدء في اعادة ترتيب البيت الوطني والرقي بالبلاد من وهدة التخلف الى ا لمرتبة التي تليق بها. ولعل العهد الميمون الذي تبي بصبر وجدية على اساس خيارات وطنية قد اظهر جدية ووفاء بالتزاماته ولاشعاعه المتواصل الذي هو انعكاس جلي لنتائج تحققت على صعيد الخطوات ا لديمقراطية في الحياة السياسية والاجراءات المتتالية لبناء دولة النظام والمؤسسات وضمان حقوق الانسان وترسيخ مبدأ المشاركة الشعبية واشراك جميع الفئات والقوى الوطنية في التنمية المستديمة ونجاح تجربة الوفاق الوطني.

## القوات المسلحة والأمن

تاريخ بلادنا الممتد عبر آلاف السنين، يصل إلى هذا العهد باشراقة جديدة، بتولي فخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح مسؤلية قيادة الوطن، حيث سطرت القوات المسلحة والأمن في البداية الاولى للعهد الميمون ملاحم بطولية دفعت بها كيد من اراد العبث بسلامة هذا البلد واستقراره، ثم بدأت تدشين مرحلة جديدة لاعادة بناءها وتحديثها وفقاً لاحدث اساليب وتقنيات تلك المرحلة، لتبدأ صفحة جديدة ومجيدة في الاضطلاع بمهامها الجسام دفاعاً عن سيادة الوطن ومكتسبات الشعب.

وجاءت عملية البناء والتحديث كترجمة عملية للهدف الثاني من اهداف الثورة اليمنية وهو «بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها» وفور انتخابه رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨م اوفى الرئيس القائد بما وعد به في اليمين التي اداها، ووضع قضيته بناء الجيش الوطني الحديث في صدارة اهتماماته، وكانت الخطوات التي بدأها كبيرة لتطوير هذه المؤسسة الوطنية الدفاعية والامنية.. في سياق عملية البناء تدريبا وتنظيماً وتسليحاً واعداداً معنوياً لمنتسبيها.

فانتقلت القوات البرية خطوات متقدمة في مجال البناء النوعي والتطوير والتحديث، واصبحت تمتمتع بجاهزية قتالية رفيعة بتدريب واعداد القوات

بالاستناد الى التخطيط والتنظيم وتنفيذ الرماية والمشاريع التكتيكية، وكذلك بالتسليح الحديث وفي ضوء التوسع الكبير في حجم القوات البحرية والدفاع الساحلي، سارت خطة تزويدها بالاسلحة والمعدات الحديثة جنباً إلى جنب مع خطة تطوير ورفع مستوى البناء النوعي للقوى البشرية وتأهيلها بالخبرات ورفدها بالسفن الحديثة والمتطورة واحداث نقله نوعية شاملة قتالياً ومعنوياً.

وشهدت القوات الجوية والدفاع الجوي، عدة مراحل من التطور من حيث زيادة الكادر المؤهل في مختلف التخصصات، ومالديها من انواع الطيران المقاتل والمخصص لمختلف المهام المسندة للقوات الجوية.. ومن خلال التمارين والمشاريع التكتيكية والمناورات التي نفذتها، يتجلى المستوى الرفيع الذي بلغته في بناءها الحديث.

وتمتلك القوات المسلحة مؤسسات تعليمية عسكرية متطورة تمثل صرحاً لتأهيل وتدريب القادة والضباط والصف والجنود على مختلف المستويات بالاضافة لايفاد البعثات العسكرية الى الخارج لرفع مستوياتهم في التخصصات التي تحتاجها القوات المسلحة.. ومن تلك المنشآت الكلية الحربية وكلية الطيران والكلية البحرية والاكاديمية العسكرية العليا ومعهد الثلايا والعديد من المدارس والمنشآت التعليمية الاخرى.

وفي اطار المفهوم الحضاري العميق لاهمية المجال الأمني، فقد شهدت وزارة الداخلية تطوراً ملحوظاً في خدماتها الأمنية، وهيئت مناخات الأمن والاستقرار على مستوى المجتمع كما حققت نجاحات كبيرة في مواجهة ظاهرة الارهاب محاصرة العناصر والجماعات الارهابية وضربها في اوكارها، بحيث اصبحت بلادنا الاول في المنطقة التي تستأصل هذه الآفة الخطيرة،مما جعلها محط احترام وتقدير المجتمع الدولي.. تمكنت وزارة الداخلية من توفير الحماية للمؤسسات والمنشاءات والمرافق العامه، وهومحصلة بناء علمي لتطوير قوات الشرطة والأمن بالمعدات والاجهزة الحديثة والكادر المؤهل بفضل رعاية واهتمام الأخ الرئيس القائد الأعلى.

## الوحدة في فكر الرئيس

«لنحقق الوحدة ولنمت».. قالها فخامة الرئيس بكل شجاعة وايثار، رداً على ما اثيرت من مخاوف اغتياله اذا اقدم على التوقيع لتحقيق الوحدة..! وهتفت الجماهير «عاش الرئيس علي عبدالله صالح».. كان هذا عند زيارته لعدن يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩م.. على ان الفكر الوحدوي للاخ الرئيس قد تبلور مبكراً.. وربما منذ ان تفتق ذهنه على الحياة.. والهوية.. وقوة الانتماء..!

فما ان تولى مسؤلية قيادة الوطن في ١٧ يوليو ١٩٧٨م، حتى اعلن صرخته قائلاً «اننا عازمون.. على تحقيق حلمنا جميعاً في الوحدة اليمنية المباركة».. ومن هنا يمكن لنا ملامسة كينونة الفكر الوحدوي للاخ الرئيس، وسر النجاحات والانتصارات التي تحققت في مسار نضاله الشاق والطويل لبلوغ الهدف الكبير. حلم المنجز الوحدوي التاريخي العظيم.. حيث تبدى العزم والاصرار قولاً، ثم تبلور عملاً جباراً وتوالت الخطوات والاحداث تباعاً.. وكأنما هدف الوحدة المتأصل في فكر الرئيس والمستوطن حناياه، يدفعه الى ركوب الخطوب للوصول اليه،مهما كان الثمن.. فقد توجه فخامة الرئيس الى عدن عام ١٩٨١م حاملاً همه الوطني الكبير، وسط تلاطم امواج المخاطر والمؤامرات، وتهديدات القوى الداخلية والخارجية التي مافتئت تعلن تصريحاً وتلميحاً بان الثمن سيكون كبيراً وفادحاً ربما (حياة فخامة الرئيس) اذا ماجرفه عشقه الوطني وجازف بالمضي الى تحقيق الوحدة.. ولكنه مضى يمرغ كالسهم نحو هدفه.. فكان اللقاء التالي لقيادتي الشطرين في مدينة تعز في ١٦ ابريل ١٩٨٨م. الذي تمخض عن تكليف سكرتارية المجلس اليمني الأعلى باعداد البرنامج الوطني لمشروع دستور دولة الوحدة واحالته الى مجلسي الشعب والشورى في الشطرين.. وفي اللقاء نفسه تم الاتفاق ايضاً على احياء لجنة التنظيم السياسي الموحد المنصوص عليها في المادة «٩» من بيان طرابلس.. وهكذا تتابعت الزيارات المتبادلة واللقاءات والمشاورات هنا وهناك، الى ان شد الأخ الرئيس رحاله باتجاه عدن في ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩م.

وفي اللقاء تم اقرار مشروع دستور دولة الوحدة، وبينما كانت المحادثات تتراوح بين مد وجزر كانت حركة الجماهير تتصاعد بقوة وتفرض اجواءً ضاغطة باتجاه الاسراع في تحقيق الوحدة.. وكان لهدير الجماهير الذي اهتزت لها الجبال دوراً ضاغطاً رضخ له الجميع حتى اولئك المعارضين أوالمتحفظين، وتم التوقع ليله ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م على ما عرف باتفاق عدن الوحدوي التاريخي..

وتسارعت الخطوات والاحداث واستكملت الترتيبات اللازمة لاعلان وحدة شطري الوطن.. وتوجه الرئيس علي عبدالله صالح الى عدن، ومن هناك اعلن تحقيق الوحدة، ورفع علم الجمهورية اليمنية مرفرفاً خفاقاً في سماء عدن الباسلة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م الأغر.

ليتحقق الحلم.. ويحيا اليمن الواحد.. ويدخل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح التاريخ، من أوسع أبوابه، زعيماً تاريخياً عظيماً.. صانع امجاد اليمن وتاريخه المعاصر، وباني نهضته الحديثة الشاملة.

**قحطان الزبيدي**





# المولد والنشأة: مسيرة عطاء ونضال... من الطفولة...إلى الزعامة... !

- النشأة والطفولة.
- تعليم القرآن.
- قائد الجيش.
- مدارج الترقية والقيادة.
- تساقط الرؤساء.. واضطراب الاوضاع.
- الرجل الأقوى .. الرئيس المنقذ.
- المنجز الوحدوي العظيم.

# المولد والنشأة

## مسيرة عطاء ونضال... من الطفولة...إلى الزعامة...!

(هل كان الفتى «علي» الذي أعياه التعب في عام ١٩٥٨م وهو يبحث عمن يكفله للالتحاق بالجندية يعي أنه في يوم ما، سيتقدم الصفوف لتقديم نفسه فدية لبلاده..)؟

الكاتب المؤرخ: ناصر الدين النشاشيبي

في ١٥ يوليو عام ١٩٤٢م، كان مولد علي عبدالله صالح، في مسقط رأسه بقرية بيت الأحمر مديرية سنحان الواقعة جنوب شرق مدينة صنعاء، ينحدر من أسرة كريمة الأصل، تنتمي إلى قبيلة سنحان المشهورة التي كانت تعرف بلدها قديماً باسم «ذي جُرة» نسبة إلى «جُرة بن بكلي بن عمرو بن مالك بن الحارث بن مرة بن أسد».

وما كادت القابلة التي ولد على يديها الطفل «علي» تفتح باب الغرفة الصغيرة، حتى استبشر «عبدالله صالح» بولادة ابنه وكان مبتهجاً ومتفائلاً حينما انجبت زوجته طفلاً ذكراً اختار له اسم «علي»... وعندما كان مع زوجته ينظر بفخر واعتزاز إلى ابنه الوليد... ويتفرّس فيه القدرة والرجولة، قال كلماته التي ظل يرددها دائماً ((إن علي سيكبر ويشقى على نفسه وعلى إخوته)) وكأنما انتابه إحساس بقرب موعده مع القدر... وبالفعل لم تمض ثمان سنوات إلا وغادر الوالد عبد الله صالح الدنيا إلى جوار ربه، بعد حياة حافلة بالكفاح، عاشها كريماً عفيفاً، عظيم الحدب والعطف على الفقراء والمحتاجين، لدرجة أنه لم يدخر شيئاً لنفسه ولأسرته، لأنه كان قوي الإيمان بالله تعالى الرزاق الساتر... وكان يعتز بنفسه وبكرامته اعتزازاً كبيراً... وكانت والدة «علي» امرأة من أكرم الأسر، عظيمة الطاعة لزوجها، فيها مناقب سكان الجبال وأهل الريف من حيث الصبر والجلد والقناعة والإباء والكرم.

## النشأة.. والطفولة

نشأ علي عبد الله صالح في منزل ريفي صغير لا تتعدى مساحته ١٠ × ٨ أمتار تم بناؤه بطابع معماري يمني على قمة تطل على القرية، وترعرع وسط بيئة ريفية متواضعة تقتات مما تزرعه، ومن مصادر الرعي الشحيحة جداً، فاعتاد علي عبد الله صالح منذ الصغر حياة البساطة والتواضع التي تتصف بها طبقة الفلاحين، ولقد جاء الرئيس علي عبدالله صالح، حسب وصف الأديب الراحل عبدالله البردوني (من أنقى الشرائح الشعبية وأكثرها إنتاجاً لانه من طبقة الفلاحين).. ولم تمهله الظروف المعيشية القاسية، يتلمس فضاء طفولة اعتيادية، بل زجت به، بالإضافة إلى دخوله معترك الحياة منذ سن السابعة من عمره، ليواجه ضروب المعاناة وشظف العيش، فتشكلت شخصيته وتشربت قيم الكفاح والعطاء مبكراً.

في خمسينيات القرن العشرين بعد أن سيطر حكم الإمام يحيى حميد الدين على اليمن شهدت البلاد مختلف أشكال الاستبداد والظلم، فقد فرض الإتاوات على الرعية المعدمة، ليكدحوا ويكدوا من أجل جمع الريالات الفضية «ماريا تريزا» آنذاك، ودفعها إلى خزائن الإمام، فكان نتيجة ذلك ازدياد حدة السخط والغضب واشتداد حمى المعارضة الشعبية ضد النظام وحكم الإمام المستبد، مما دفعت الإمام أحمد الذي آل حكم اليمن إليه، إلى تبني سياسة لاحتواء تيار المعارضة، من خلال تشكيل جيش حديث من الشباب، فأرسل أوامره إلى مناطق اليمن بتجنيد أعداد من أبنائها إجبارياً، وحسب قوم القرى والمناطق حينذاك، كان نصيب سنحان( ٢٠٠) فرد موزعين على القرى، بينما المطلوب من بيت الأحمر عزلة الشرقي بسنحان( ٨) أفراد فقط للتجنيد في الجيش...

## تعليم القرآن

قبل ذلك، كان علي عبد الله صالح، قد تحمل مسؤولية نفسه ومسؤولية أسرته منذ بداية طفولته، دون أن يحس بمعنى الطفولة، وفي واقع ريفي، وبعد رحيل أبيه، شعر بأن عليه مواجهة قدره ومصيره ... ويقول الشيخ محمد محسن الأحمر – شيخ قرية بيت الأحمر، إن الذي تكفل برعاية علي عبد الله صالح بعد وفاة أبيه هو عمه صالح عبد الله صالح، ثم شقيقه محمد عبد الله صالح، وحينها بدأ حياته بحراثة الأرض، ورعي الأغنام والبحث عن مصادر لقمة عيش يسد بها رمق أسرته وسط ظروف شظف العيش والعوز والفاقة، ومنذ سن مبكرة من طفولته – يقول الشيخ محمد محسن الأحمر –ذهب إلى رعي الغنم ومساعدة أسرته في الزراعة والعمل في الأرض.

وكأي يمني من أبناء جيله، تلقى علي عبد الله صالح تعليمه الأولى في كُتّاب القرية (المنزلة) ودراسة القرآن الكريم في المعلامة ((الكتاتيب)) والتي كانت

حينها الوسيلة الوحيدة لتعليم أبناء الريف حيث كانت المدارس وقتها غير متاحة الا للمتفذين والمقربين فقط من الأسرة الحاكمة، وعلي عبدالله صالح وأبناء منطقته ليسوا من هؤلاء ابداً..!

فدرس على يد القاضي محمد بن عبدالله الاكوع إلا أن الفتى المكافح الصابر لم تساعده الظروف المادية على مواصلة الدراسة مع زملائه حينذاك ((المرحوم محمد إسماعيل، علي محسن صالح، عبد إلإاه القاضي، صالح الضنين)).

ذلك ما أكده فخامة الرئيس علي عبد الله صالح في أحد مقابلاته الصحفية بقوله (( لم تكن المدارس في اليمن متاحة آنذاك للجميع، كانت هناك كتاتيب، أما المدارس فكانت موجودة في المدن الرئيسية ولا يدخلها إلا من لديه نفوذ أو قرابة من الأسرة الحاكمة... ونحن في منطقة لم يكن لديها رصيد من ذلك...)).

وظهرت نجابة علي عبد الله صالح وذكاؤه منذ صغره وتوسم الجميع فيه الشخصية الاستثنائية ذات المنزلة الخاصة، فقد كانت خاصية نضجه أكبر من سنه بكثير، وقدرة استيعابه للتعليم ومعارف الحياة لا حدود لها...

## ويروي بعض الشخصيات وقائع وميزات كثيرة من طفولته...!

يقول الوالد أحمد صالح إسماعيل ((إن علي عبد الله صالح، تمتع بفطنة وذكاءٍ وشجاعة فاقت طفولته، وتفوق بها على أقرانه منذ سنوات طفولته، وكان دائماً يحلم أن يكون في سلك الجندية...)).

وعندما لم يتسن له مواصلة قراءة المعلامة، كان عليه تحديد طريق حياته، ووجهة مشواره الطويل، إلى أن استقر قراره على اختيار سلك الجندية... فهي حلم يجري في دمه...

ويتذكر الوالد قناف علي أحمد الضنين ((إنه جاء – أي علي عبد الله صالح – مع أخيه – صالحٍ – إلى معسكر محمية قعطبة حيثما يتواجدون... وكان يومها لا يزال طفلاً، لكنه يتلهف للبقاء في المعسكر، فقد كانت الجندية غايته وهدف مستقبله...)).

خلال تلك المرحلة من طفولته، كان علي عبد الله صالح، قد سمع بمقتل الإمام يحيى في ١٧ فبراير ١٩٤٨م على يد مجموعةٍ يرأسها الشيخ علي ناصر القردعي، في قرية سواد حزيز أطلقوا عليه وابلاً من الرصاص، فشعر الفتى ((علي)) بنفحات الفرح وعلامات السرور في وجوه الناس، لكنه سرعان ما تلاشى، ليحل الحزن والخوف من القادم، بفشل ثورة عام ١٩٤٨م، حيث دخلت البلاد في معاناة أكثر وطأة، ذاق مرارتها هذا الفتى كغيره من فتيان قريته ووطنه... وتزاحمت التساؤلات والاستفسارات في ذهنه، ولم يجد من مرجع يفسر له ما يحدث، غير أن إحساسه بالقهر والاستبداد والمعاناة القاسية التي

يعيشها أهالي قريته وأبناء وطنه، وممارسات الظلم والقهر، جعلته أكثر تحمساً وتوثباً إلى اليوم الذي يتمكن فيه من الثأر لشعبه وأهله في كل مناطق الوطن... يوم يتزلزل عرش الإمامة والطغيان، ويتهاوى شبح الظلم والفقر والمرض، وتشرق شمس الحرية وآفاق المستقبل الزاهر.

ويرى المؤلف عبد الخبير سعيد المهيوب في كتابه ((علي عبدالله صالح، صانع نهضة اليمن الحديث)) إن هذه الحياة التي عاشها علي عبد الله صالح، صنعت فيه قدرات وصفات ذاتية جعلته جديراً بتحمل مسؤولية قيادة البلاد مستقبلاً بكل ما كانت تعيشه من اضطراب سياسي واقتصادي وانعدام الأمن والاستقرار.

ومن هذه الصفات تقديره للمصلحة العليا للوطن وجعلها فوق كل المصالح الأخرى، وتمسكه بالحرية ورفض الاستبداد... كما تميز بصفات الصبر والشجاعة والمرونة والحكمة والعدل، ورفضه للظلم والقهر والغطرسة، وميله للتواضع والرحمة والكرم...

## قائد الجيش

ولما كان علي عبدالله صالح، يتابع باستمرار دور الأحرار في مناهضة الحكم الملكي وما يقومون به من أعمال بطولية وتضحيات بالروح والمال، وما يتعرضون له من اعتقالات وتعذيب، فقد تضاعف حماسه واندفاعه للالتحاق بالسلك العسكري... لكن ذلك لم يكن سهل المنال في ظل تعقيدات الإجراءات ومؤثرات المحسوبية والنفوذ أو القرابة من الأسرة الحاكمة، وهي شروط لم تكن متوافرة لدى علي عبدالله صالح، ولا لمنطقة بيت الأحمر وكثير من مناطق اليمن.

غير ان إصراره لم يتوقف ومضى يخطو نحو هدفه، وفي بداية الأمر كان لا بد من استكمال إجراءات معاملة الالتحاق بالجيش... من ضمنها(الكفالة) و(الضمانة) من شيخ المنطقة أو العاقل... الخ. فكفله خاله الشيخ سعيد أحمد مقصع، من مشائخ الشرقي، وضمنه الشيخ علي صالح علوان -رحمه الله - ثم أجرى الكشف الطبي، وتقدم بأوراقه إلى أحمد طالب وكان مسؤولاً لشؤون الأفراد حينها(الكمسيون) المعني بفحص وثائق الأفراد الجدد، لكن أحمد طالب رفض ضم علي عبد الله صالح بحجة صغر سنه.

ويتحدث الوالد محمد محسن عن الطريقة التي التحق بها علي عبد الله صالح بالجندية، بقوله: ((في المرة الأولى حاول معه خاله الشيخ سعيد أحمد مقصع لكي يلتحق بجندية الإمام في بلوك سنحان، ولكن مساعيها فشلت، ولم يقبله (القملّي) مسؤول التجنيد هناك بسبب صغر سنه، واتجهوا للجوء إلى الشيخ علي صالح علوان ليكفله عند القملّي... إذ ذهب معهما إلى مسؤول

التجنيد، وقال الشيخ علوان مخاطباً (القملّي): معنا هذا الرجل نريده يلتحق بالجيش ولا يغرك صغر سنه لأن شجاعته وقوته وذكاءه يفوق سنه... وفي عبارة ربما صاغها القدر صاح «علوان» قائلاً: هذا الفتى سيصبح أمير الجيش - أي قائد الجيش)) وبالفعل تم التحاقه بالجيش في العام ١٩٥٨م... وبعد استكمال التدريبات الأولية تم توزيع الجنود في تشكيلة جديدة وأصبحت تشكيلة علي عبد الله صالح في الفصيلة الأولى من السرية السادسة في الكتيبة الثانية من اللواء الأول للجيش الوطني.

ومن المصادفات العجيبة، ما جاء في حديث الشيخ محمد محسن الأحمر، حيث قال ((إن مسؤول التجنيد الملكي ذاك الذي اقتنع بصعوبة قبول علي عبد الله صالح في الجندية، كان قد التقى الشيخ علي صالح علوان في عام ١٩٧٨م بعد انتخاب علي عبد الله صالح رئيساً للجمهورية، فقال مسؤول التجنيد للشيخ علوان: صاحبك صار رئيس لليمن وليس أمير جيش كما أيدت كفالتك عليه..!))

وفي ذلك يقول الكاتب المؤرخ ناصر الدين النشاشيبي في كتابه ((اليمن ذلك المعلوم)): (هل كان الفتى «علي» الذي أعياه التعب في عام ١٩٥٨م وهو يبحث عمن يكفله للالتحاق بالجندية، يعي أنه في يوم ما، سيتقدم الصفوف لتقديم نفسه فدية لبلاده...)..؟!

واستطاع علي عبدالله صالح بما يتمتع به من ذكاء وتطلع إلى المزيد من اكتساب المهارات والمعلومات العسكرية وتنمية معارفه وقدراته وخبراته، أن يلتحق بمدرسة صف ضباط القوات المسلحة في عام ١٩٦٠م، وتخرج منها برتبة «رقيب».

وقد عُرف علي عبدالله صالح بين زملائه الضباط والصف والجنود، بالاستقامة والانضباط والسلوك الحسن، وروح المسؤولية العالية في تنفيذ المهام وأداء الواجب، كما أظهر ذكاءً وفطنةً، وشجاعة نادرة، وقدرة على الاقتحام وتحمل المشاق بجلد وصبر، وان ينسج روابط تواصل حميمي بقادته ومعلميه وزملائه، بما جعله محط تقدير واحترام الجميع... ولم تغب عن باله قضية تحرير شعبه من حكم الإمامة الاستبدادي، لذلك انخرط في صفوف الضباط الأحرار، وتصدى دائماً للمهام الصعبة، فكان ضمن مجموعة ضباط، تقوم بتهريب القذائف والذخائر من مخازن جيش الإمام وإخفائها في مخازن المدرسة الحربية استعداداً ليوم الثورة، وكانت هذه العملية بحد ذاتها مجازفة خطيرة، أقل عواقبها الإعدام بسيف الإمام، إذا ما اكتشف أمرها...!

وعندما مات الإمام أحمد في ١٨ سبتمبر ١٩٦٢م، خلفه محمد البدر وأعلن صنعاء عاصمة لحكمه بدلاً عن تعز، كما أعلن تمسكه بنهج أبيه... وكانت ظروف الثورة الموضوعية والذاتية قد نضجت، وكان الشعب اليمني وفي طليعته الضباط

الأحرار الذين كانوا قد أعدوا لتفجير الثورة، في تعبئة كاملة، وكان الرقيب علي عبدالله صالح في صميم النشاط الثوري يواصل تنفيذ مهامه، حتى قيام الثورة، يوم ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢م الأغر.

وتقديراً لأعماله البطولية وما أظهر من بسالة في الدفاع عن الثورة والجمهورية تمت في الأشهر الأولى للثورة ترقيته إلى رتبة مساعد.



### مدارج الترقية والقيادة

ولما كان المساعد علي عبدالله صالح، يسطر ملامح البطولة، ويضطلع بأصعب المهام، فقد برز دوره النضالي بصورة جلية، لذلك استحق الترقية، وصدر قرار ترقيته إلى رتبة ملازم ثاني عام ١٩٦٣م... وفي نفس العام أصيب بعدة جروح أثناء قيامه مع مجموعة من زملائه بتنفيذ سلسلة عمليات عسكرية ضد أعداء الثورة، في المنطقة الشرقية لمدينة صنعاء ألزمته المستشفى، وبمجرد أن شفي، اتجه مباشرة إلى جبهات القتال.

وفي العام ١٩٦٤م التحق الملازم ثاني علي عبد الله صالح بمدرسة المدرعات لأخذ فرقة تخصصية في سلاح الدروع، وتخرج بتفوق، بحكم اهتمامه بتنمية معارفه وقدراته العسكرية... ثم تحمل مسؤولية قيادية في سلاح الدروع، وخاض مهمات القتال في أكثر من جبهة، وفي مناطق مختلفة، وأبدى شجاعة نادرة ومهارة عالية في القيادة، وتعرض مرة أخرى للعديد من الإصابات بشظايا قذائف العدو، ومع ذلك لم يبال، فقد نقل عنه زملاؤه أنه دائماً كان يقول لهم (أطلبوا الموت توهب لكم الحياة) و(الموت للجبناء).

وحصل علي عبد الله صالح في عام ١٩٦٧م على رتبة ملازم أول، وأسندت إليه مهام ومسؤوليات قيادية أخرى في سلاح المدرعات، وتضاعف حجم المسؤولية



الملقاة على عاتقه في التصدي لأعداء الثورة، الذين أعدوا جيشاً من المرتزقة مدعوماً بالعدة والعتاد لحصار صنعاء، وهو ما عرف حينها بحصار السبعين يوماً امتدت من ١/ ١٢/١٩٦٧ وحتى ١٩٦٨/٢/٨م، وانتهت بالانتصار العظيم على أعداء الثورة والجمهورية.

وقد كانت تلك الحروب بالنسبة لعلي عبد الله صالح أكبر مدرسة عسكرية وسياسية تعلم منها دروساً عملية واكسبته خبرات ومهارات وقدرات قتالية عالية.

وفي العام ١٩٦٩م تمت ترقية الملازم أول علي عبد الله صالح إلى رتبة النقيب، ثم تولى عدة مناصب في سلاح الدروع، منها قائد فصيلة، ثم قائد سرية، فأركان حرب كتيبة، وبعدها مدير تسليح المدرعات، حتى عام ١٩٧٢م، حصل على ترقية إلى رتبة رائد وتولى منصب قائد كتيبة المدرعات في قطاع باب المندب بمحافظة تعز، ثم عين في عام ١٩٧٥م قائداً للواء تعز وقائداً لمعسكر خالد بن الوليد.

## تساقط الرؤساء.. واضطراب الأوضاع

بعد انتهاء حرب السبعين يوماً بانتصار الثورة والجمهورية كان الشعب اليمني يتطلع إلى الاستقرار، واستئناف عملية البناء والتنمية غير أن النظام الجمهوري دخل في دوامة من الصراعات والقلاقل والاضطرابات وعمت الفوضى وتأجج اوار الاقتتال بين الأخوة النقائض، فأطيح بالمشير السلال في ٥ نوفمبر ١٩٦٧م ليتولى الحكم بعده القاضي عبد الرحمن الإرياني... وبعد ذلك بسنتين شهد الشطر الجنوبي من الوطن صراعاً مسلحاً انتهى بالإطاحة بالرئيس قحطان الشعبي وإعلان حركة ٢٢ يونيو التصحيحة عام ١٩٦٩م برئاسة سالم ربيع علي.

وبعد خمس سنوات أعلن في صنعاء عن الإطاحة بالقاضي الإرياني، ليتولى الحكم بعده في ١٣ يونيو ١٩٧٣م، المقدم إبراهيم الحمدي، غير أن الحركتين لم تستمرا طويلاً، حيث قتل الحمدي في ١١ أكتوبر ١٩٧٧م وتبعه سالم ربيع علي في ٢٦ يونيو ١٩٧٨م.

وتولى المقدم أحمد حسين الغشمي رئاسة البلاد خلفاً للحمدي، لكن فترة حكمه لم تدم لأكثر من ثمانية أشهر، فقد تم اغتياله في حادث الشنطة الشهير، وإثر اغتيال الغشمي دخلت البلاد( الشطر الشمالي) في فراغ سياسي وأمني، وتهاوت هيبة السلطة وتبعثرت أوراقها وخارت أجهزتها، ووصلت الأوضاع إلى درجة من الخطورة جعلت الوطن على شفا هاوية...!

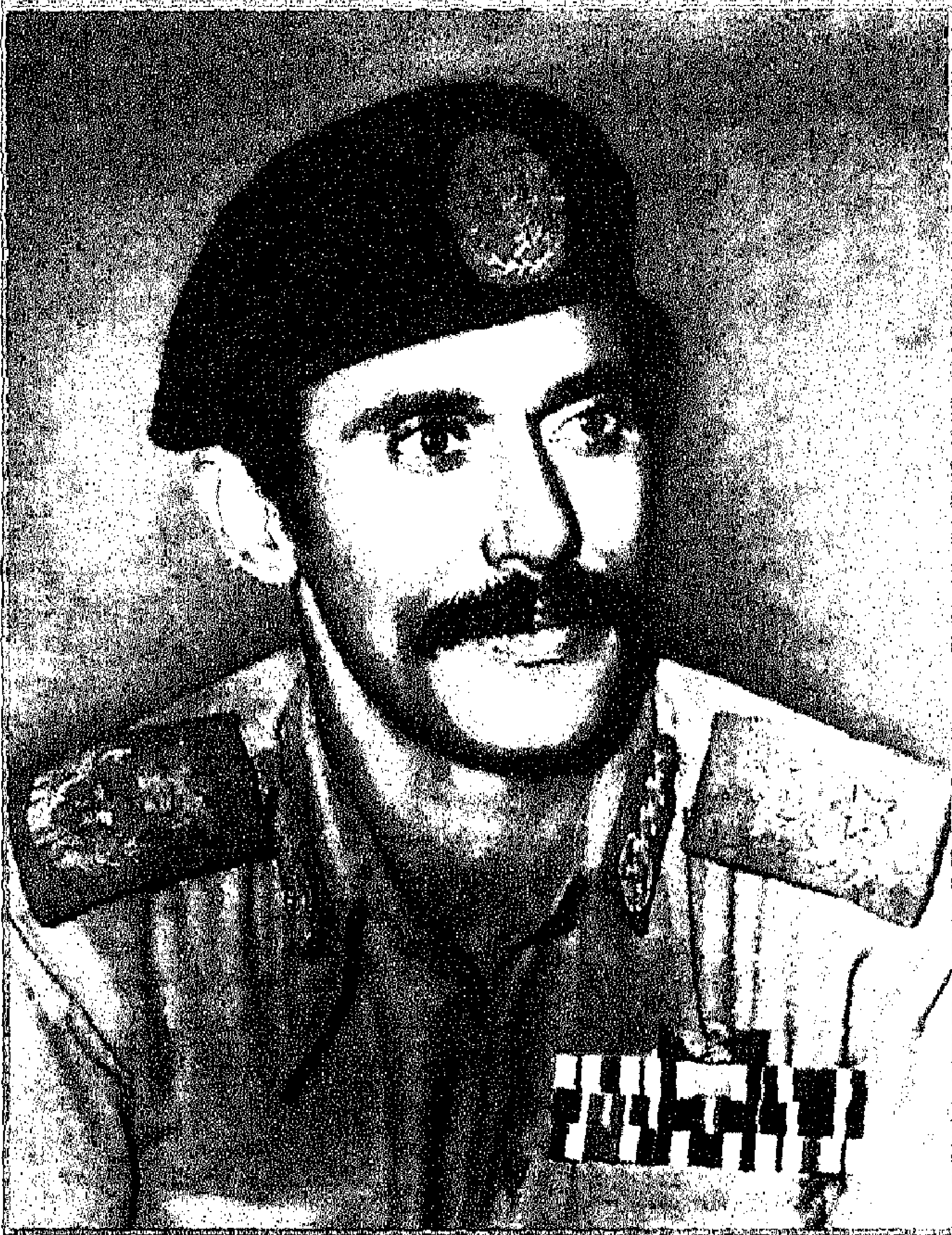
وأمام سلسلة اغتيالات الرؤساء( ثلاثة رؤساء خلال بضعة أشهر) لم يعد أحد يرغب في تولي الحكم، بل لقد أصبح كرسي الرئاسة في نظر الجميع بما يشبه النعش، فتراجع الوالعون في السياسة، وآثروا الابتعاد عن تحمل هذه المسؤولية التي اعتبروها مغامرة... وفي تلك الأثناء ومع استمرار تدهور الأوضاع، تولى القاضي عبد الكريم العرشي مهام رئاسة الجمهورية بصفته رئيساً لمجلس الشعب التأسيسي، وأوجد صيغة جديدة للحكم من خلال تشكيل مجلس رئاسي مؤقت ضم إلى جانبه المقدم علي الشيبه، عبد العزيز عبد الغني، والمقدم علي عبد الله صالح، الذي تم تعيينه أيضاً نائباً للقائد العام ورئيساً لهيئة الأركان العامة، وحينها كان مجلس الشعب التأسيسي ومجلس الرئاسة المؤقت يعيشان حالة من القلق والترقب لما يمكن أن تخلفه الأحداث والمؤامرات المتربصة بالوطن، إذ لم يكن هناك من يملك القدرة والشجاعة على قيادة البلاد وإنقاذها من براثن الأوضاع المتردية... وفي هذه الأجواء الملبدة بالغيوم، انتشرت الشائعات التي تشكك في قدرة مجلس الرئاسة على الإمساك بزمام الأمر، وأن البلاد على أبواب حرب أهلية طاحنة... وتزايد ذلك النشاط التخريبي واتسع في أكثر من مكان لما كان يعرف بالجبهة الوطنية الديمقراطية، وانتشرت معها أعمال السلب والنهب والقتل في المدن والأرياف.

## الرئيس المنقذ.. الرجل الأقوى

كل هذه التداعيات الخطيرة والمتسارعة، فرضت على مجلس الشعب التأسيسي أن يظل في حالة انعقاد مستمر ليحافظ على الشكل التقليدي للدولة، حتى جاء يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨م الذي تم فيه انتخاب المقدم علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة... ولكن لما علي عبدالله صالح دون غيره.. ؟

ثمة اعتبارات جعلت مجلس الشعب التأسيسي يصر وبالإجماع على انتخابه، أبرزها:

- إنه يتمتع باحترام وثقة جميع الأطراف.
- لأنه الرجل الأقوى في الجيش وله مواقف بطولية مشرفة في الدفاع عن الوطن وانتصار الثورة.
- ليس له انتماء لأي حزب من الأحزاب المتصارعة.
- لثقة المجلس في قدرته وحنكته على حماية الثورة ومكتسباتها، وإنقاذ البلاد من الانهيار.



وعقب انتخابه، أدى الرئيس علي عبدالله صالح، اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب التأسيسي، ووجه بالمناسبة كلمة إلى أبناء الشعب اليمني، تعهد فيها على تحمل المسؤولية بأمانة ووفاء لأهداف ومبادئ الثورة. والعمل على انقاذ الوطن من دوامة الصراع والتمزق وتحقيق الأمن والاستقرار والدفع بعجلة البناء والتنمية الشاملة.

وصف فخامة الرئيس قبوله التحدي واستجابته

لنداء الوطن وتحمل المسؤولية التاريخية بقوله «كنت أشعر بصعوبة المهمة وأعرف أن فقداني لحياتي سيكون في أية لحظة، لكن التضحية لإنقاذ الوطن واجبة وسهلة»..

ويقول أيضا «لقد اخترت كفني ولم أخش شيئاً عندما طلب مني تحمل المسؤولية، وما كنت اخشاه هو ان ينتكس الوطن..».

لكن (الرجل) الذي صقلته المحن والتجارب اظهر فطنة فائقة واحاطة دقيقة بالواقع وتعقيداته، فقد كان يدرك منذ اجتيازه بوابة القصر الجمهوري ان كرسي الحكم محاط بالموت.. لذلك على غير سواه من الرؤساء، ألهمته حنكته ليقرر ان الضرورة تقتضي حماية الصف الأول في السلطة من الأخطار المحيقة بها، فاتخذ إجراءات أمنية واقية لحماية القيادة السياسية، ورسم الخطط الأمنية العامة حفاظاً على الأمن في المدن كخطوة أولى نحو استعادة الاستقرار في عموم الوطن.

ثم مضى يفصح عن قناعاته ومنطلقاته وتوجهات سياسته العامة، وفي هذا يقول: «مبادئ وأهداف الثورة اليمنية هي منطلقنا جميعاً، فمفهوم المسؤولية لابد وأن ينسجم مع السعي لتحقيق الأهداف والمبادئ الستة للثورة وترجمتها إلى واقع عملي».

وفي أول كلمة له بعد انتخابه امام مجلس الشعب التأسيسي قال الرئيس علي عبدالله صالح: «يسعدني اليوم ان اتكلم إليكم بقلب مفتوح، كلمة ثقة بالله، وعوني بالله وعونكم.

ان الخطوات والحوادث مهما كبرت لن تزيدنا في هذا البلد إلا صلابة وقوة.. وان المرحلة الحالية تعتبر من أدق المراحل التي يمر بها شعبنا اليمني.

لقد حملتموني هذه المسؤولية الجسيمة والعبء الشاق لقيادة هذا البلد كرئيس للجمهورية وقائد عام للقوات المسلحة، وإنني أعاهد الله، وأعاهد شعبنا اليمني العظيم على أن أنهض بهذه المسؤولية الجسيمة بكل إخلاص وأمانة، وأن ابذل كل جهدي وطاقتي في سبيل تحقيق اهداف ومبادئ الثورة اليمنية الخالدة.. وأؤكد لكم إننا مصرون على المضي قدماً في مسيرة التنمية الشاملة، وفي إطار من الحرية والديمقراطية وصولا إلى بناء الدولة الحديثة، دولة النظام والقانون.

وسوف أمد يدي نظيفة إلى الجميع من أجل بناء اليمن، ومن أجل سعادة شعبنا الحبيب وأمنه وسيادته.. ولن نفرق بين مواطن وآخر الا من حيث السلوك والممارسة،وسنعمل لتجنب اليمن الوقوع في مايريده الاعداء، كما نؤكد بأننا لن نفرط في حق من حقوق شعبنا مهما كان..»

كما أكد فخامة الرئيس في كلمته باسم القوات المسلحة والأمن على الضرب بقوة كل من يريد المساس بسيادة الوطن وأمنه واستقراره.. وفي إطار السياسة الخارجية، أكد على تطوير علاقات اليمن بالدول الشقيقة والصديقة لما فيه خدمة المصالح المشتركة والوقوف مع الشعب الفلسطيني والتمسك بميثاق جامعة الدول العربية والمواثيق الدولية.

وبمضامين هذه الكلمة، حدد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح معالم سياسته في إدارة شؤون البلاد، ولانه كان معروفاً عنه بأنه رجل سلام وضد الحرب ولم يكن له خصوم سياسيين أو غير سياسيون، وكان ينطلق من ايمان خالص بالله والوطن والثورة، فقد بارك له الجميع توليه مسؤولية قيادة البلاد، إلا إنه ما أن أعلن عن ملامح سياسته الوطنية المنبثقة من أهداف الثورة ومبادئها السته، حتى شعر أصحاب المصالح الحزبية الضيقة بان مخططاتهم ومصالحهم ستنهار، وان الرئيس الجديد غير مستعد لتنفيذ ما يريدون، ثم لان سياسته في الحكم لا تعتمد على التبعية الحزبية، وهو الذي عاهد نفسه وشعبه على تحقيق اهداف الثورة اليمنية التي تجسدت في رؤيته لمنهج الحكم.. لذلك فقد بدأت بعض القوى الحزبية تحيك له الدسائس والمؤامرات وتخطط للاطاحة به.. ومن ذلك انقلاب ١٥ أكتوبر ١٩٧٨م الفاشل، الذي تم احباطه. ورغم ذلك وانطلاقاً من دوافعه الوطنية ومنهجه التسامحي فقد اصدر فخامة الرئيس قراراً بالعفو عن كل المغرر بهم والمتورطين في المؤامرة، ووجه باطلاق سراحهم واطلاق كل السجناء وترتيب اوضاعهم الوظيفية وصرف كافة حقوقهم، داعياً الجميع إلى رص الصفوف والمشاركة في بناء الوطن، وطي صفحة الصراعات والتمزق والشتات السياسي.

وبتلك البداية الحكيمة لإدارة البلاد، استطاع ان يتجاوز كل العوائق والتحديات بحكمة واقتدار، من خلال العمل على إنهاء كل أساليب العنف والإرهاب والصراعات التي كانت سائدة حينها، ليثبت بهذا المنهج العقلاني، انه لافضيلة تسمو فوق فضيلة التسامح والمحبة والإخاء والعفو عند المقدرة، وهو ما ظل يتميز ويتمسك به حتى الآن، مما هيء المناخات الملائمة لتحقيق أهداف الثورة اليمنية وتحقيق نهضة تنموية شاملة نقلت اليمن نقلة نوعية من عهد التمزق والتناحر والاقتتال وعدم الاستقرار، إلى إقامة عهد جديد يسوده السلام والطمأنينة والوحدة الوطنية واقتحام مدارات الانجاز والإعجاز، وعكس هذا النهج في السياسة الخارجية وهو كما قال السفير العماني عبدالله البادي في حديث لصحيفة ٢٦ سبتمبر ١٨ يوليو ٢٠٠٢م «انتشل اليمن من دوامة التوتر وكرس جهده لإشاعة السلام بين أفراد الأسرة الدولية»

## القائد الوحدوي العظيم

في أول خطاب له منذ توليه قيادة الوطن في ١٧ يوليو ١٩٧٨م قال فخامة الرئيس« ان إعادة تحقيق وحدة شطري اليمن هدف عظيم من أهداف الثورة اليمنية المجيدة وغاية عظيمة لعملنا الوطني، ومسألة مصيرية لشعبنا اليمني، ولن تكتمل له شروط التقدم والنمو والسيادة الكاملة إلا بتحقيقها».. ولانه ما قال قولاً عظيماً، الا وفعل فعلاً عظيماً، فقد بدا فخامة الرئيس علي عبدالله صالح يحرك عجلة الحوار والمباحثات الوحدوية بين قيادتي الشطرين، متجاوزاً الحواجز والعثرات الطارئة والإشكاليات الآنية، وقد أثمرت جهوده العديد من الخطوات التي ساهمت في تقريب المسافات بدءاً باتفاق ٤ مايو ١٩٨٨م الذي نص على تسهيل حركة تنقل المواطنين بين الشطرين بالبطاقة الشخصية، وتم العمل به في الأول من يوليو ١٩٨٨م.. ثم جاءت الخطوة التاريخية المتمثلة بالاتفاق الوحدوي في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م في عدن.. وعلى أساس هذا الانجاز توالت الخطوات واللقاءات والإنجازات على طريق تحقيق الوحدة، حتى توجت بالمنجز الوحدوي التاريخي العظيم في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م، بإعلان قيام الجمهورية اليمنية في عدن الباسلة.

وهكذا كانت إنطلاقة فخامة الرئيس باليمن صوب آفاق التطور الاجتماعي والاقتصادي والتنموي.. وأمكن له ان يعيد لهذا الوطن مكانته الحضارية ودوره المحوري إقليميا ودولياً.. من خلال جملة المنجزات الكبرى التي لم يشهد مثيلاً لها تأريخنا القديم والحديث، بقدر ما شهدناه في عهد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، التي حفلت سيرة حياته منذ الطفولة والنشأة والحياة العسكرية والسياسية، بالكفاح والعطاء وتحقيق الانتصارات والتحولات الكبرى دون ضجيج وبتواضع جم وثقة بالنفس واعتزاز بالشعب، فهو حقاً كما قال الكاتب العربي ناصر الدين النشاشيبي «ان ما يميز علي عبدالله صالح عن غيره من القادة والملوك والحكام انه الاعتزاز بالتواضع، والفخر بما هو موجود مع الاطمئنان والتفاؤل بما هو آت.. والرضا بالحاضر تمهيداً لاستقبال المزيد من الغد القريب».

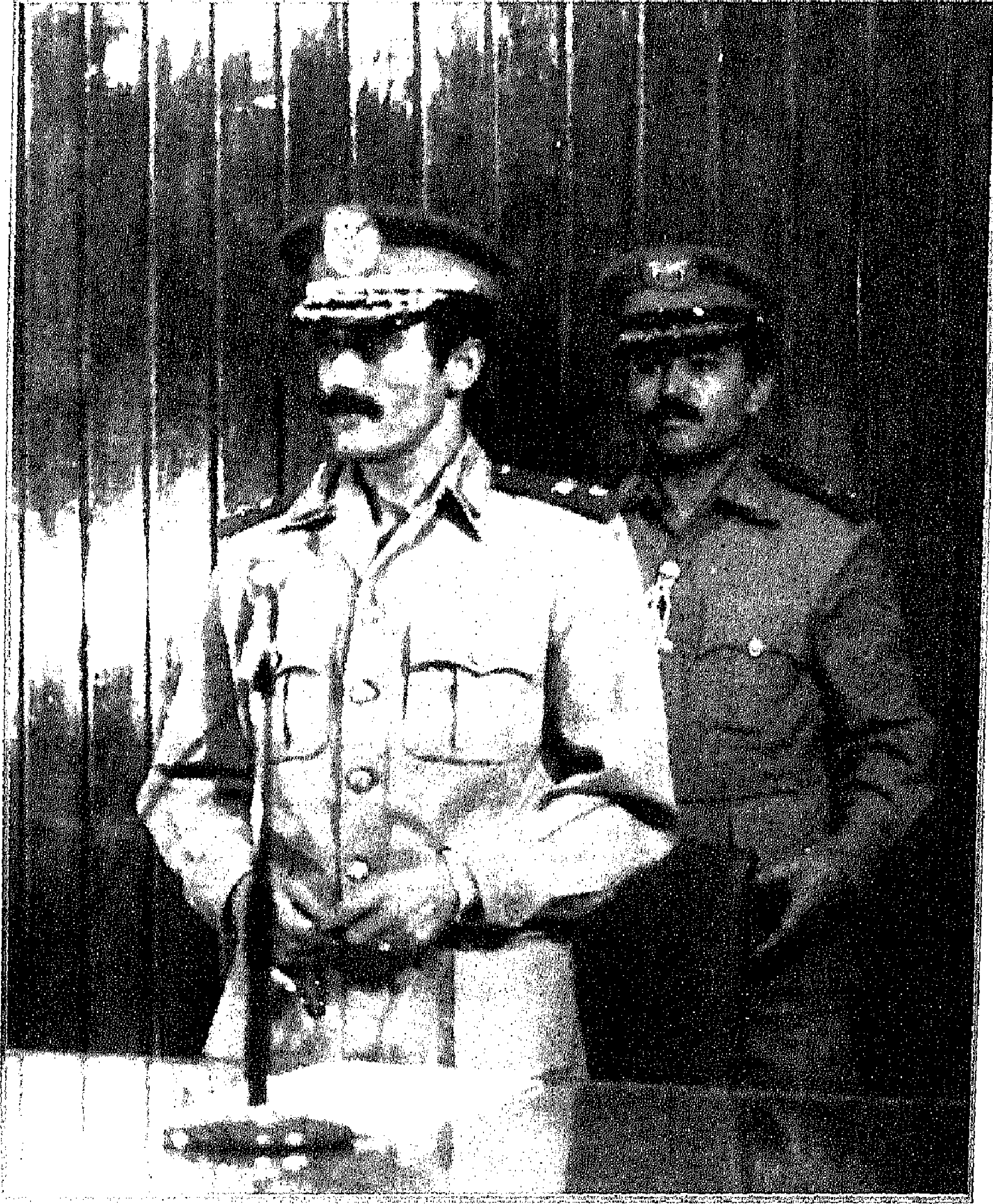
وبهذه الوقفات السريعة عند شخصية فخامة الرئيس وعبقريته الفذة، نصل إلى قناعة بأنه رجل دخل التاريخ، وحُجز له مكان مع الزعامات التاريخية العظام من طراز بسمارك (المانيا) ونهرو (الهند) وغريبالدى سيف الوحدة الايطالية وغيرهم.. وهذه ليست فقط خلاصة قراءاتنا لشخصية الرجل ومسيرته الحافلة أو آرائنا عنه، ولكن ايضاً يلتقي معنا في ذلك العديد من أولئك الذين عرفوه وخبروه عن قرب من كبار ساسة ودبلوماسيي العصر!! فهذا السياسي والوزير

والسفير الروسي مير باشاز ينالوف،الذي يعمل في الوطن العربي منذ ثلاثين عاماً، يقول «الرئيس علي عبدالله صالح يعد من عمالقة السياسة الدولية في عصرنا الراهن «ويضيف في حديث لـ «صحيفة ٢٦سبتمبر» بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠٠٢م» يكفي الرئيس علي عبدالله صالح، ان انجاز توحيد اليمن، سيظل تذكره له الأجيال مئات السنين «وقال عنه الألماني فيرنير تسيمبرس» الرئيس علي عبدالله صالح قائد محنك أثبت قدرته على فهم حوار العصر».

أما سعادة السفير السعودي محمد بن مرداس القحطاني، فقد عبر عن قناعته «بان الرئيس علي عبدالله صالح، شخصية أكبر من أن توصف، انه رجل بحجم هذا الوطن، ورجل المواقف القومية والعربية، وهو رجل السلام، يتفهم المواقف ويعرف كيف يقودها بحنكة إلى بر الأمان..».

ويقول الدكتور خالد الكومي، السياسي والدبلوماسي المصري عن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح «انه واحد من الدعامات الراسخة للنظام العربي، ويشهد الجميع بدوره الرائد في تحقيق التضامن».. وكثيرون.. كثيرون من الزعماء والسياسيين والمفكرين في العالم، انصفوا فخامة الرئيس بأقوال مأثورة نابعة من قناعاتهم الخالصة بحكمة الرجل واستحقاقه منزلة العبقرية مع عظماء التاريخ. ولكن الحيز لايتسع هنا سنتناول بعضاً منهم في زاوية أخرى من هذا الكتاب.

ومع ذلك فان من هذه النماذج يتشكل، منطقياً، اجماع الأشقاء والأصدقاء حول ثراء وغزارة وفرادة سيرة حياة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، هي بحق تاريخ زعامة.. نحن اليوم أحوج ما نكون إلى إعادة قراءة هذه السيرة، وتاريخ هذه الزعامة العظيمة.



فخامة الرئيس علي عبدالله صالح يؤدي اليمين الدستورية أمام
مجلس الشعب التأسيسي بعد انتخابه رئيساً للجمهورية
وقائداً عاماً للقوات المسلحة ١٧/٧/١٩٧٨م

# اليمين الدستورية
## (١٧ يوليو ١٩٧٨م)

## أقسم بالله العظيم

أن أكون متمسكاً بكتاب الله وسنة رسوله، مخلصاً لديني ووطني وأمتي، وأن أحافظ على النظام الجمهوري ومبادئ الثورة، وأن احترم دستور البلاد وقوانينها، وأن أكون أميناً حريصاً على حريات الأمة ومصالحها وأموالها وكرامتها.. وأن أبذل جهدي وكل مالديَّ من قوة للمحافظة على سيادة واستقلال البلاد والدفاع عن سلامة أراضيها

والله على ما أقول شهيد،،،



# التحدي الصعب.. ورهان التغيير

- التحديات الداخلية والخارجية
- نضوج مبكر.. وسياسة مغايرة
- الانقلاب الناصري
- حرب الشطرين ١٩٧٩م
- رهان التغيير

# العهد الجديد
# التحدي الصعب.. ورهان التغيير

الحقيقة الثابتة التي تخلص اليها اية قراءة متأنية أو رؤية تقييميه علمية وعملية منصفة، للأحداث والمراحل الماضية تؤكد ان الأوضاع في اليمن، منذ انتصار الثورة وإعلان الجمهورية عام ١٩٦٢م لم تشهد استقراراً من أي نوع، وفي جميع ميادين الحياة بأنساقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. مثلما ان السلطة القائمة حينئذ (٦٢-١٩٧٨م) وأجهزتها وإداراتها ظلت عرضة لتدمير منهجي، بسبب من دورات الانقلابات العاصفة التي كانت تطيح برأس الدولة. فما ان أقام الرئيس الأول المشير عبدالله السلال بعملية بناء أجهزة موالية لحكمه على أنقاض الأجهزة الإمامية الموروثة، حتى جاء القاضي عبد الرحمن الإرياني خلفاً له، ليعيد من جديد عملية تكوين هذه الأجهزة واستبدالها بما يتناسب مع طبيعة حكمه، وعندما خلفه المقدم إبراهيم الحمدي سار على طريق أسلافه، وفعل كذلك احمد الغشمي.. وهكذا كانت الإطاحة بالرئيس السابق تعني الإطاحة بكل ما له صلة بفترة حكمه.. مما أدى إلى بعثرة اجهزة الحكم وإضعاف الدولة، في دوامة من التدهور وحالة نزيف مستمرة إلى درجة كانت المشاكل تتراكم بصورة أسرع مما كان يجري حلها.. !

ومثلما هي المصائب لا تأتي فُرادى، كذلك هي الأهوال الفاجعة تجر بعضها وتتناسل، وبمشيئة الاقدار والاحوال هذه، حدثت الصدمة -الفاجعة التي تشبه الزلزال تلك المتمثلة باغتيال الرئيس المقدم احمد الغشمي في ٢٤ يونيو ١٩٧٨م وبصورة مفاجأة أفرزت تداعيات خطيرة ادخلت البلاد في مأزق، وفراغ سياسي وأمني زاد من تدهور الأوضاع وانعدام الاستقرار وتفاقم بؤر التوتر والصراعات الداخلية بين العصبيات المتنازعة، وخيم جو من الريبة والشك والخوف مما

كان يهدد وطن الثورة والجمهورية من أخطار التفكك والضياع، بل والانزلاق إلى شفا الهاوية..

وتفاقمت الأوضاع السوداوية في حالة غير متوقعة في دراماتيكيتها.. انهيار مريع للسلطة بكامل منظومتها.. وانفلات وفوضى عاصفة اجتاحت عموم البلاد، والمجتمع بكل تكويناته.. ووقف الجميع ربما من السياسيين والمعنيين بشؤون الحكم مذهولين مشلولي الإرادة.. ولم يعد احد من بين الحاشية السياسية يمتلك بذرة طموح أو قوة دفع للإمساك بزمام الأمور، وتحمل قيادة الوطن.. فهذا كرسي الحكم أصبح مخيفاً.. الاقتراب منه يعني الموت.. خصوصاً والكل قد عاش أحداثاً فاجعة شهدت اغتيالات ثلاثة رؤساء في أقل من سنة...وربما وصفها، مجازاً بتراجيديا رؤساء اليمن، يختزل المشهد، ويكثف المعنى والدلالة..!

فمن ذا الذي يقبل بدور رئيس في مشهد تراجيدي حقيقي، وليس (سينمائي)؟ بالتأكيد لا أحد، حتى المفتونون بمغريات السلطة ومباهاة الحكم..!

لذلك تراجع الجميع، ولم يوجد من يتجرأ على ان يرشح نفسه لتحمل مسؤولية قيادة الوطن.. أو يسعى إلى طلب رئاسة مفخخة (١).. لكن هناك رجال ممن يقدم مصلحة الوطن على مصلحته.. وسلامة الوطن، قبل سلامته.. ويتوثب للتضحية بحياته، في سبيل ان لايكون الوطن ضحية التمزق والضياع..! والحقيقة ان الأخ علي عبدالله صالح، برز كواحد من هؤلاء الرجال الصناديد المتفردين..! فمن أتون الوضع المأزوم المفخخ والمتفجر، أقبل الرجل القائد الشاب المقدم علي عبد الله صالح نائب القائد العام رئيس هيئة الأركان العامة، عضو مجلس الرئاسة المؤقت ( وكان الأصغر سناً بين رفاقه) لمواجهة التحدي الصعب، ملبياً نداء الواجب لانقاذ الوطن، فتم انتخابه وفقاً لأحكام الدستور، وفي نطاق الشرعية الكاملة، رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة باجماع أعضاء مجلس الشعب التأسيسي يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨م.. وجرى ذلك التحول بأسلوب ديمقراطي حضاري متميز، يستجيب لحاجة الأوضاع إلى رجل من طراز علي عبد الله صالح، يمتلك ارادة صلبة وشجاعة نادرة، وكفاءة تمكنه من مواجهة التحدي الصعب، والإمساك بمقود الأوضاع وفرض الأمن والاستقرار وإعادة الهيبة إلى السلطة والقوة للدولة وضمان حماية الوطن من متاهات التمزق والوهن..!

كان الحدث تاريخياً، تجاوب معه الشعب بكل فئاته.. ونزلت جموع الجماهير في كل أرجاء البلاد تهتف بحياة القائد القادم.. معبرة عن استبشارها، ومؤكدة وقوفها وراء الرجل الذي قبل التحدي، وصنع الحدث في كنف الشرعية الدستورية دون إراقة دماء أو استخدام القوة والعنف.. وهو ما لم يحدث في تاريخ اليمن المعاصر ان يتولى حاكم السلطة بالطريقة الديمقراطية قبل الرئيس علي عبدالله

صالح، فالحاكم في اليمن، كان، أو في أي من بلدان العالم الثالث، لايتربع سدة الحكم الا على ظهر دبابة، ولا يتخلى عن السلف الا مقتولاً أو معتقلاً بقوة الدبابة والمدفع.!

أما مبدأ (الانقلابات) فهو مبدأ التداول الدموي للسلطة، في موازاة (الانتخابات) مبدأ التداول السلمي للسلطة في البلدان الديمقراطية المتقدمة..!

ولعل من هذه المفارقة نستشف عظمة الحدث الديمقراطي الذي صنعه فخامة الرئيس ممثلاً بانتخابه ديمقراطياً في بلد متخلف ومعقد الاوضاع يتذيل قائمة بلدان العالم الثالث في تلك الفترة بالذات..

وبذلك دشن الرجل العهد الجديد بخوض مهام التحديات الجسام.. وكان رهان التغيير هو عماد العهد والوفاء بالوعد..

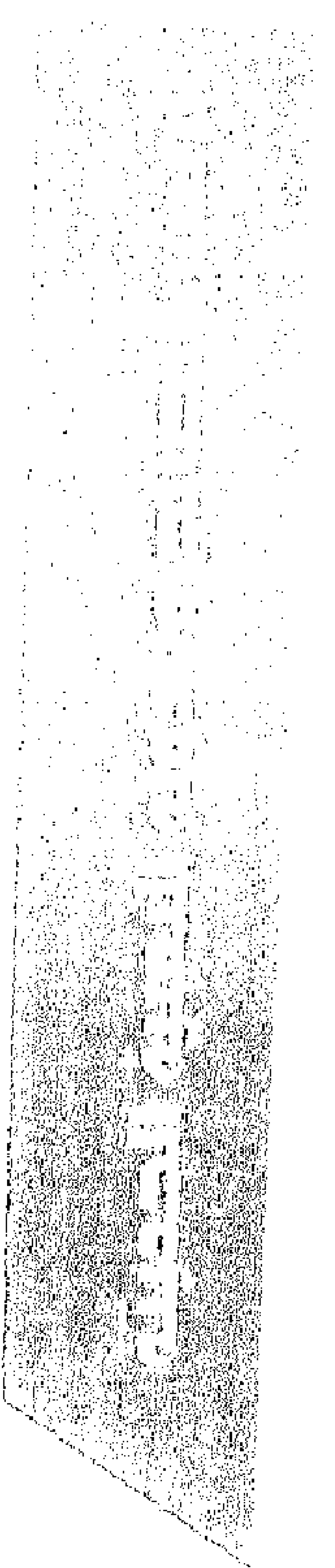
لكن المهام والتحديات التي واجهت فخامة الرئيس لم تكن هينة أو سهلة بل كانت من التعقيد إلى درجة ذهب معها البعض إلى الاقرار باستحالة تجاوزها في تقديراتهم وقراءتهم للواقع - وهم لا شك محقون - بالنظر إلى محاولات الرؤساء السابقين الذين عجزوا أمامها فعلاً، وهم بمعايير التجارب السياسية وخبرات السلطة، نجد الكفة راجحة لصالحهم، مقارنة بالرئيس الجديد حديث السن (٣٢) سنة، وتجربته في الحكم القصيرة جداً حينذاك.

لذلك كان المقدم علي عبدالله صالح، عندما تولى زمام الأمور بحساب المراقبين في تلك المرحلة ليس سوى الرئيس الضحية.. وكأنما فطاحلة السياسة قد أرادوا ان يجعلوا من الرجل كبش فداء لفترة الأزمة والانهيار الذي كان يخيم على البلاد.. !

## التحديات الداخلية والخارجية

إثر عملية اغتيال الغشمي، تدهورت الأوضاع إلى حد الانهيار شبه الكامل.. سلطة مبعثرة الأجهزة.. وحكم يفتقد للأدوات الرئيسية الموثوقة وخصوصاً الجيش الذي لم يصمد منه سوى لواء المجد.. في حين اصبح جهاز الأمن مشلولاً ومخترقاً من قبل قوى واتجاهات مختلفة.. وباتت الأبواب مشرعة للصراعات الداخلية، قبلية كانت أم سياسية.. وتوزعت ولاءات السياسيين إلى أكثر من جهة خارجية..

تربصت القوى الخارجية الفرصة للتدخل في شؤون اليمن الداخلية، وتوجيه الأوضاع لخدمة مصالحها، بوسائل زرع الفتن وتأجيج الصراعات إلى ما لا نهاية حيناً وبالإبقاء على الوضع المنفلت حيناً آخر..



وكان ايضا. مما زاد من تدهور الأوضاع آنذاك، ومثل تحدياً كبيراً أمام الرئيس الجديد، اتهام الشطر الشمالي لنظام عدن بالتورط في عملية اغتيال الغشمي الأمر الذي قاد إلى توتر الوضع والعلاقات بين الشطرين.. فقد كان الحكم في الشطر الجنوبي قائماً على التوازن بين قوة رئاسة الجمهورية وعلى رأسها سالم ربيع علي، الذي كان يمثل اليسار المعتدل، وقوة الأمانة العامة للتنظيم السياسي وعلى رأسها عبد الفتاح إسماعيل، ويمثل حينذاك اليسار الماركسي المتطرف.. غير ان صراع أطراف الحكم في عدن ما لبث ان انتقل إلى صنعاء لمواجهة ما سمي (التخطيط الغشمي الربيعي) نسبة إلى الرئيس الغشمي والرئيس ربيع، فقد كان الرجلان على وئام واتفاق لمواجهة أقطاب التطرف في الجنوب.

وفي ضوء ذلك تم وضع المخطط التآمري بدقة وإحكام، ففي مساء ٢٢ يونيو ١٩٧٨م اتصل الرئيس سالم ربيع علي بالرئيس احمد الغشمي هاتفياً يخبره بارسال مبعوثه الشخصي إلى صنعاء صباح يوم ٢٤ يونيو يحمل رسالة بالغة الأهمية، إلا إنه تم استبدال المبعوث الشخصي لسالم ربيع علي بشخص آخر، من قبل الطرف المناهض له ويدعى مهدي احمد محمد (الحاج تفاريش)، ابن عم صالح مصلح قاسم وزير الداخلية حينها وأحد صقور الجناح المتطرف في عدن، وأكبر المعارضين للرئيس سالم ربيع علي ورأس الأفعى المدبر للعملية، وقد حمل (المبعوث البديل) معه إلى صنعاء حقيبة دبلوماسية مزودة بمادة شديدة الانفجار ليتخلص الجناح المتطرف في الجنوب من الحليف القوي لرئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع علي المتمثل في شخص الرئيس احمد الغشمي، وبهذا حقق المخططون هدفهم الأول، أما الهدف الثاني، فكان من دهائهم ان ربطوا بين الهدفين وجعلوا من الضحيتين، قاتلاً ومقتولاً، لذلك كان سيناريو، التخلص من الرئيس سالم ربيع علي، قد تضمن تهيئة شاملة للعملية بتسريبات إعلامية يحملونه فيها مسؤولية تصفية الغشمي وألبسوه هذه التهمة التي اتخذوا منها ذريعة لاعتقال سالم ربيع علي وإعدامه رمياً بالرصاص، بعد مهاجمة القصر الرئاسي بالطائرات، وبذلك نجحوا في مخططهم (لضرب عصفورين بحجر) وتم لهم ما أرادوا في الشمال والجنوب.. وكانت خشية الجناح المتطرف المتمثل في عبد الفتاح إسماعيل وأنصاره ان يؤدي تقارب الرئيسين الغشمي وربيع إلى زيادة نفوذ وقوة الأخير، مما يسهل مهمته في التخلص منهم، وخوفهم من سعي الرئيسين إلى مشروع وحدوي لليمن يقضي على مصالحهم، حيث بارك الخطوات الوحدوية لهما الرئيس الجزائري هواري بومدين، عند زيارته لكل من صنعاء وعدن وغداة الزيارة تم تنفيذ مخطط اغتيال الغشمي أولا ثم إسقاط واعدام سالمين.

ويصف الرئيس علي عبدالله صالح هذه الأوضاع بقوله ( كان الجو في البلاد متوتراً وهناك تحركات عسكرية على حدود شطري الوطن، وهناك ما يسمى الجبهة الوطنية المعارضة للحكم في صنعاء ويدعمها الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي، والتي كانت ناشطة عسكرياً في المناطق الوسطى وتعمل على محاولة قلب نظام الحكم في صنعاء لصالح النظام في عدن، وكان التراشق الاعلامي على أشده بين الشطرين.. ).

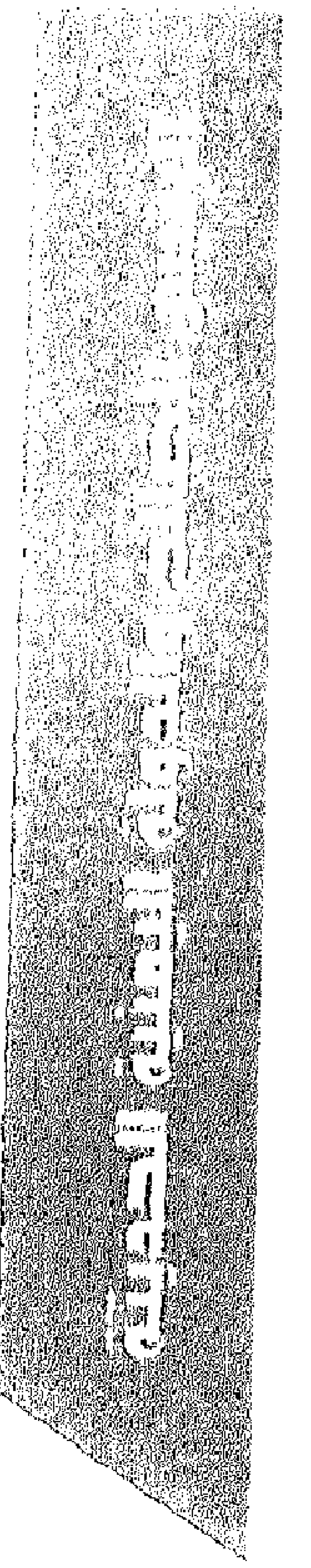
وهكذا كانت من أول التحديات الخارجية التي واجهها الرئيس علي عبدالله صالح بعد انتخابه مباشرة، توتر العلاقات مع الشطر الجنوبي، بسبب صلته المباشرة بعملية اغتيال الرئيس الغشمي، وكذلك سيطرة الطرف الماركسي المتطرف على السطة في عدن بعد الإطاحة بالرئيس سالم ربيع علي.. وعلى صعيد السياسة الخارجية أيضاً كان الوضع شبه متأزم بين اليمن وثلث الدول العربية المحسوبة على المعسكر الاشتراكي.. وكانت العلاقات شبه معدومة أيضاً مع أمريكا والدول الأوروبية الأخرى..

هذه بعض التحديات وليست كلها التي واجهت فخامة الرئيس علي عبد الله صالح داخلياً وخارجياً، عند تحمله مسؤولية قيادة الوطن مباشرة.. - وبحسب أحد الكتاب - فقد كانت اليمن حينذاك (جمهورية مرة).. كلمتان تكثف الصورة السوداوية، وصعوبة الأوضاع والمخاطر والتحديات، التي كانت تهدد وطن الثورة والجمهورية.

## نضوج مبكر.. وسياسة مغايرة..!

لكن ما نجزم قوله بثقة، ان حكمة فخامة الرئيس وقدرته على مواجهة التحديات ومعالجة الأوضاع وتصريف شؤون الوطن كانت على العكس تماماً من قراءات وتوقعات المراقبين والمحللين، وتنبؤات وتأويلات المنجمين، فقد اتسمت قيادة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح للبلاد بنضوج مبكر، وبدت ملامح شخصيته القيادية وحكمته في تعاطيه مع جملة القضايا والتحديات الماثلة، تنم عن نضوج سياسي وفكر مستنير وقوة إرادة وشكيمة ونفاذ بصيرة وحصافة رؤية.. وتجلى منذ البدء ان البلاد تعيش ثورة هادئة، وان مؤسساتها تشهد منعطفاً تاريخياً حاسماً.. واتضح للعيان، ان الرجل يحمل أسلوباً جديداً يختلف كلياً عن الأساليب التي ظلت سائدة حتى ذلك التاريخ، ويتميز بالتبصر والمرونة والاعتدال مع الحزم والشدة حينما تدعي الحاجة إلى ذلك..

انتهج الرئيس علي عبد الله صالح سياسة مغايرة تماماً، لسياسات الأنظمة التي تعاقبت منذ قيام الثورة والجمهورية عام ١٩٦٢م، وحتى منتصف العام



١٩٧٨م.. فكان ان وضع حداً للنزاعات الانتقامية والثأرية واعتمد نهجاً يقوم على التفتح مع الآخر، وروح الحوار والتسامح، في مقابل عدم التهاون إزاء كل ما يمس سيادة الوطن واستقراره، أو يتجاوز الخطوط الحمراء، التي وضعها لحماية دائرة نظام الحكم، مع استعداده للتفاوض مع مراكز القوى الموجودة في البلاد تمهيداً لإشراكها في الحكم، وتأكدت بوادر هذا الايمان في تعامله مع مختلف العواصف السياسية وتجاوزها، وفي مقدرته على إرساء أسس الحكم والأمن والاستقرار وسرعة تحجيمه لعوامل انهيار وتآكل مقومات الدولة ومؤسساتها، حتى أعاد إليها الثقة والهيبة وديناميكية التفاعل مع متطلبات ومعطيات الظروف الداخلية والخارجية في سيرورة متغيراتها المتسارعة.

واتساقاً مع كل ذلك، حدد فخامة الرئيس أهداف استكمال بناء الدولة اليمنية الحديثة، وكان من أهم الأهداف المرجو تحقيقها هي: -

**أولاً**: إخراج اليمن من المرحلة الانتقالية ومن حالة الاضطراب التي عاشتها بعد قيام الثورة وتحييد دائرة السلطة الأولى عن الصراعات الداخلية المدمرة، ووضع حد لمسلسل الصراع المميت داخل الدولة وعليها.

**ثانياً**: بناء جيش وطني قوي وأجهزة أمنية قادرة على الدفاع عن الحكم وتزويده بوسائل رادعة وتطهير هذه الوسائل من الحالمين بانقلابات عسكرية.

**ثالثاً**: تنظيم العمل السياسي في البلاد وضبطه في أطر وقنوات محددة وانتشاله من الحالة الفوضوية التي كانت سائدة من قبل.

**رابعاً**: انتهاج سياسة اقتصادية وتنموية تتيح للبلد الإفادة نسبياً من موارده الطبيعية (النفط، والزراعة )... الخ.

**خامساً**: انتشال اليمن من دائرة النزاعات والتدخلات الخارجية وتحقيق قدر كبير من السيادة في السياستين الداخلية والخارجية، وطي صفحة (صنعاء) كساحة لتصفية حسابات القوى الإقليمية.

**سادساً**: الانتقال باليمن من حالة العزلة العربية التي عاشها في الستينات والسبعينات إلى حالة أخرى بات معها الحكم قادراً على لعب دور فاعل في السياسة الخارجية العربية، وبما يتلاءم والمصالح اليمنية ولحماية هذه المصالح.

**سابعاً**: توفير حضور يمني أكبر على الصعيد الدولي وانتهاج سياسة دولية متناسبة مع موقع البلاد الاستراتيجي ومصالحها.

وكان تحقيق الحلم العظيم لشعبنا في الوحدة، هو الهدف الاستراتيجي الأكبر للرئيس علي عبدالله صالح.

وانطلاقاً من هذه المحددات والأهداف لسياسته بدأ فخامة الرئيس علي عبد الله صالح بتوفير كل مقومات حماية الدائرة الأولى من السلطة من المخاطر المحيطة بها، وذلك منذ اجتيازه عتبة القصر الجمهوري، فهو الذي قد أدرك بحنكته، ان تثبيت الأمن في رأس الدولة يتيح تدريجياً تثبيته في مختلف أجهزتها وإداراتها..

فكان ان أعاد بناء كل شيء من حوله ابتداءً من القصر الجمهوري وحتى أصغر قواعد الحكم وأدنى مراتبه. وبادر اولاً إلى إعادة تنظيم الجيش بما يتناسب مع طموحاته وتصوراته لمستقبل البلاد.

وأثبت الأخ الرئيس قدرته الفائقة على بلورة هذه الأهداف وتحقيقها على الواقع الملموس.. مثلما أظهر كفاءة عالية في تجاوز التحديات والمخاطر وتذليل الصعاب والمعوقات التي تعرقل مسيرة الإنجازات على كل الأصعدة.. وهذا ما سنتناوله تباعاً..

## الانقلاب الناصري

ما ان استكمل فخامة الرئيس علي عبد الله صالح عملية إعادة التوازن للدولة وسلطتها السياسية، بعد تجاوزه آثار وتداعيات الأوضاع الخطيرة إثر اغتيال الرئيس الغشمي حتى تعرض وبعد أقل من ثلاثة أشهر من تحمله مسؤولية قيادة الوطن، لمحاولة انقلابية، عرفت بالانقلاب الناصري في ١٥ أكتوبر ١٩٧٨م من قبل عدد من القادة العسكريين والسياسيين الناصريين.. ومثّل هذا الانقلاب أول اختبار لفخامة الرئيس مع بداية توليه الحكم.. ونجح في محاصرة قادته واحباط الانقلاب الذي فشل فشلاً ذريعاً أمام حنكة الرئيس ودهائه السياسي، وتم اعتقالهم ومحاكمتهم واصدار الحكم ونفذ فيهم في ٥ نوفمبر ١٩٧٨م.. بينما بصدره الكبير وروح التسامح أصدر فخامته عفواً عن معظم المشاركين في تلك المحاولة الانقلابية الفاشلة.. وبهذا القدر من الحسم والتسامح معاً، أوصل رسالته إلى كل المشككين، ومن في قلوبهم مرض، بأن يعودوا إلى جادة الصواب، ويتحرروا من شرنقة الماضي البغيض بكل سيئاته من مؤامرات ودسائس وتخريب.. وأيقن الجميع بأن الرجل ليس لقمة سائغة أبداً، وإنَّ عهداً جديداً لنظام قوي وبزعامة محنكة وصلبة، قد بدأ فعلاً..!

## حرب الشطرين ١٩٧٩م

ولم يمهل شلال المحن والتحديات العاصفة، فخامة الرئيس علي عبدالله صالح حتى يلتقط انفاسه ويستوى في موقعة الجديد والخطير، فما ان انتهى من افشال محاولة الانقلاب الناصري وتبعاته، الذي استهدفه بعد أقل من ثلاثة أشهر من توليه الحكم حتى اندلعت -وبعد خمسة أشهر فقط - المواجهة العسكرية بين الشطرين في مارس ١٩٧٩م، حيث خاض الشطران حرباً ضروساً عبر الحدود بينهما.. وقد تحدث الرئيس علي عبد الله صالح عن هذه الحرب قائلا: (حدث بعد ثمانية أشهر و عشرة أيام بالتمام ان أنفجر الموقف العسكري بين الشطرين ووقعت الحرب، ودخل جيش ما كان يسمى بالشطر الجنوبي أراضي الشطر الشمالي واحتل البيضاء ومدينة قعطبة).

وقد فرضت هذه الحرب على فخامة الرئيس، كأمر واقع وتحدٍ مباشر بعد أن كانت تداعيات اغتيال الغشمي من قبل النظام في عدن قد ألقت بظلالها على علاقة الشطرين التي شهدت توتراً مُطرداً، ومتصاعداً حتى تفجرت الحرب.. فقد راهن قادة الشطر الجنوبي حينها على فرض الوحدة بقوة السلاح، وبشروطهم ووفق منظورهم الأيديولوجي، خصوصاً في وقت كان فيه الشطر الشمالي يعيش وضعاً عسكرياً صعباً.. ووضع كهذا، كان لاشك، مغرياً لهم، بل زاد من تماديهم وغرورهم إلى درجة أن رفعوا شعارهم الذي يطالب بتوحيد أداة الثورة لتوحيد الوطن، ذلك أن أية ضربة عسكرية للشطر الشمالي في اعتقادهم- كانت سوف تسقط النظام وتمكنهم من الاستيلاء على السلطة وفرض مفهومهم للوحدة.

غير أن فخامة الرئيس الذي أدرك خطورة تطورات أحداث الحرب، عمد إلى تحريك دبلوماسيته الخارجية ورفع الشطر الشمالي شكوى مستعجلة إلى الجامعة العربية بهذا الاعتداء على أراضيه، التي بدورها أرسلت وفداً رباعي للتوسط وكان برئاسة الامين العام المساعد للجامعة للشؤون العسكرية وعضوية كل من الأخوة حسن إبراهيم وزير خارجية الأردن وعدنان حسين عضو قيادة الثورة في العراق وعبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا..

وفي الجانب الآخر تحركت السعودية وأمريكا لدعم الشطر الشمالي، وأعلن البيت الأبيض في ٧ مارس انه سوف يعجل بارسال شحنة من الدبابات والمدرعات والمدافع إلى صنعاء ضمن صفقة أسلحة قيمتها ٣٩٠ مليون دولار، وأرسلت أمريكا طائرتين من طراز (أواكس) إلى السعودية في ٩ مارس وعرضت ارسال سرب من طائرات ( أف ١٥ ).. وكان من الممكن ان تشجع تحركات الرياض وواشنطن العسكرية، صنعاء على الاستمرار في الحرب وعدم التجاوب مع الجهود السلمية العربية إلا ان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح تعامل بحكمة ورفض الانقياد

وراء التهور للاستمرار في الحرب رغم صفقات الأسلحة الأمريكية والدعم السعودي غير المحدود، وكان الرئيس في مستوى المسؤولية بحيث عمل جاهداً على وقف الحرب ونزيف الدم بين أبناء الشعب الواحد، وتجاوب الرئيس مع مطالب اللجنة العربية ووافق على مقترحاتها لوقف الصراع وعودة المياه إلى مجاريها حرصاً على مصلحة واستقرار الشعب اليمني وأمن واستقرار المنطقة.. وبالفعل تم منذ يوم ١٢-١٣ مارس تثبيت وقف إطلاق النار، وتم ايقاف الحملات الاعلامية، وبدأت في كل من صنعاء وعدن خطوات هامة لتهيئة المناخ المناسب لعقد قمة بين شطري اليمن يوم ٢٨ مارس من اجل مناقشة القضايا العالقة والترتيب لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

وبرز – هكذا – فخامة الرئيس علي عبدالله صالح قائداً حكيماً، ثاقب الرؤية ومستوعباً أجواء اللعبة داخلياً وخارجياً ونجح بشهادة الجميع كرجل دولة من طراز فريد، بتجاوزه المذهل لأكبر تحديين له (الانقلاب والحرب).. حتى بدأ بترتيب الأوضاع الوطنية بما يتلاءم ومتطلبات الدولة الحديثة، وانتهاج سياسة اقتصادية لدعم الاستقلال الاقتصادي، حتى لا يتأثر القرار السياسي الوطني بإملاءات المصالح الخارجية.. وأثبت فخامة الرئيس انه الرجل المناسب، في المكان المناسب، في الزمن المناسب حين كان الوطن في أمس الحاجة لقائد من وزن علي عبدالله صالح، يجيد مواجهة التحديات الصعبة وتجاوزها باقتدار ودهاء، فكان نجاحه كبيراً عظيماً عندما فشل الكثيرون من قبله..!



# فلسفة
# الحوار.. التسامح.. التصالح

«سوف أمد يدي نظيفةً الى الجميع
من أجل بناء اليمن ومن أجل شعبنا
وأمنه وسيادته»

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

# فلسفة
# الحوار..التسامح..التصالح

أول ما يطالعنا من سمات العهد الميمون لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح، اتكاؤه على قيم وعناوين حضارية، تتنفس روح التجديد والمعاصرة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.. من البيان السياسي ١٧يوليو ١٩٧٨م فالحوار، والتصالح، والتسامح، مفردات فكر الرئيس وفلسفته.. فلسفة انسانسية شاملة، مرتكزة على اصول فكرية عميقة وحّية، مثلت انبعاثاً لشمولية المفهوم القيمي للتنمية السياسية وعلاقتها التعاقديه والترابطية مع المفاهيم التنموية البشرية، الاجتماعية والاقتصادية والتربوية للمجتمع.. ذلك ان العثرات والعقبات، بل والانهيارات التي أحاقت بالوطن والشعب سنوات عجاف، كانت من نتاج التخبط السياسي وطرائق الحكم العقيمة التي عمقت من الفراغ الروحي والاخلاقي، ووسعت من الشروخ داخل النسيج الوطني.. وكان فخامة الرئيس، برؤيته الثاقبة، وعقليته الانسانية المتفتحة يدرك ان الروح الوطنية للبناء والاستقرار التي نحتاجها، لكي تنمو وتترسخ يجب ان تمتلك جذوراً متينة في النفوس، وفي العقول وفي مناخ المجتمع ولا بد ان تستند الى القناعة والإيمان بقيم الحوار والتصالح والتسامح واحترام التعدد في الافكار والاعتدال في التعبير عن المواقف، لخطوات تؤسس لمؤسسات سياسية ديمقراطية ومجتمع يسوده الوئام والتفاعل الايجابي بين القيادة والمواطنين، وبين مكوناته وقواه وتكويناته بمختلف مسمياتها ومنطلقاتها وانتماءاتها..

هذه العقيدة السياسية إنما هي عقيدة معافاة تهيء للتنوع والتعدد في اطار الوحدة الوطنية بما يعطي لحق الاختلاف مضمونه الايجابي البناء الذي يقي الناس الفتنة والصراعات المدمرة، وينمي بالتالي التنوع السليم وعقلانية الجدل وإثراء الحياة السياسية والفكرية

ويمدها بالخصوبة والغزارة.. ويرى فخامته منذ بداية عهده الميمون، عدم امكانية تحقق ذلك، اذا كانت العقلية الاجتماعية المتعصبة والعمياء عن آراء الآخرين سائدة وجانحة للاعتباطية و العاطفية الهوجاء، بعيدة عن التسامح والاعتدال والموضوعية..

فالدعوة لتبني معنى جديد وطرائق جديدة لوقف الصراعات السياسية الضيقة المدمرة، وأجواء التشنج والتعصب والانغلاق هي جوهر الفكر السياسي لفخامة الرئيس وفلسفته في الحكم، لتحل وتستوطن بديلاً عن كل هذه الظواهر، قيم الحوار والتسامح وخلق أجواء الفكر الموضوعي الحر ومواجهة الجميع بحقائق الواقع الراهن آنذاك، والحاجة الاساسية للتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الوطنية الشاملة، التي عجزت عن تحقيقها الصراعات الطويلة وارهقها قانون حتمية «صراع الاضداد»..

هذه المنهجية لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح، ابن هذا الشعب الحضاري العريق الذي وجد فيه اليمنيون، ومن خلاله شموخهم وعزتهم، رجل وقائد ذو عبقرية فذة، تنبع من كونه واحداً من القادة القلائل الذين يمتازون بالحكمة والدهاء والعقلية المتفتحة وروح وفلسفته في الحكم بمضامينها، الحوار والتصالح والتسامح.. يقول في أول خطاب سياسي له يوم ١٧يوليو ١٩٧٨م «سوف أمد يدي نظيفة الى الجميع من أجل بناء اليمن، ومن أجل سعادة شعبنا وامنه وسيادته»

التطور والبناء إذن في فكر فخامة الرئيس، يتحقق على أساس من الحيوية والحركة والديناميكية التي تتناغم في إطارها المكونات والعناصر والتكوينات المختلفة داخل وحدة المجتمع.. وهذه الوحدة تنطوي على معنى التنوع و مفهوم الاختلاف الذي لا يخل بمبدأ الانسجام والتناغم والتواصل.. ولعل هذا البعد، يجلي المعنى الجوهري الذي يكتسبه الحوار في فلسفة فخامة الرئيس.

لغة الحوار، تجمع لنا ما تفرق، وتقرب لنا ما تباعد، وتستحضر مشاعر التآلف والتواصل، وروح الحياة والحركة في مساحة الجمود الفاصلة بين القوى السياسية والاجتماعية على الساحة الوطنية.. فالمؤكد ان الماء الجاري أعذب من الماء الراكد.. والكائن المتحرك -بالمنطق الفلسفي- أكثر تأثيراً وفاعلية من التمثال المتجلمد..وفي سمات هذه المنهجية يتجلى نضج المخزون ا لفكري والسياسي لدى فخامة الرئيس، فهو في الوقت الذي يؤمن بأن التنوع والتعدد هو حالة صحّية في المجتمع، فإنه الذي يرى في تأصيل نهج الحوار منطلقاً أساسياً للتقارب والتفاهم، ومرتكزاً مهماً لبناء قاعدة الانسجام والتجانس بين مختلف ألوان الطيف السياسي وصولاً الى ارساء مداميك التماسك الوطني وإثراء التجربة السياسية في اطار الحرية و التعددية القائمة على التصالح مع الذات ومع الآخر.

وتجسيداً لثقافة الحوار وترشيد التعامل السياسي بين مختلف القوى السياسية والفكرية والاجتماعية، فقد دعا فخامة الرئيس علي عبدالله صالح كل الاطراف الى التفاوض والاتفاق حول القواسم المشتركة فيما بينها، وتحديد قواعد السلوك السياسي التي تتبعها، وتقر بالحق في الاختلاف، والارتقاء بالعمل السياسي الى البناء الجاد، وايجاد صيغ توحد، وتتجنب كل ما يفرّق، والأهم هو الالتقاء حول قيم ومبادىء تحريم العنف في العمل السياسي..

وقد بدأت هذه الخطوات حين أوكل فخامة الرئيس الى لجنة من المفكرين والعلماء والمثقفين أواخر عام ١٩٧٨م مهمة وضع مسودة أولية بمشروع ميثاق وطني كمادة اولية تطرح للنقاش.. ولكن هذه المنهجية الحوارية لفخامة الرئيس تبلورت ملامحها، ونضجت معطياتها عندما اصدر القرار الجمهوري (٥) لسنة ١٩٨٠م القاضي بتشكيل لجنة الحوار الوطني بمشاركة كل ألوان الطيف السياسي للبحث عن أنسب صيغة لملء الفراغ السياسي والتنظيمي الذي كان سائداً قبل انتخابه رئيساً للجمهورية، فكان اقرار الميثاق الوطني، في مؤتمر شعبي عام، وتم اقرار استمراريته كأسلوب للعمل السياسي في اغسطس ١٩٨٢م..

وكانت ان انتجت هذه المنهجية مناخاً سياسياً جديداً فتح ابواب ديمقراطية الوفاق والحوار وتعدد المنابر والآراء الحرة.

فالحرية في فكر الرئيس، هي مفتاح طاقة التعبير، وقدرة التأثير والافصاح الواعي عن بواطن الروح والوعي، بالجدل العقلاني، الذي لا يستنطق الواقع الجديد فقط، ولكن يثريه بخصوبة وغزارة الفكر..

ومنذ البدء تجلى بوضوح ان العهد الجديد، يحمل نهجاً جديداً، يختلف كلياً عن سابقاته من عهود أنظمة الحكم المتعاقبة ويتميز بالاعتدال وروح التسامح النابعة من طبع القائد وسلوكه وما جبل عليه من قيم انسانية وطنية سامية منذ نشأته ومراحل حياته الخاصة والعملية وتدرّجه حتى تسلم قيادة الوطن.

والمتتبع لحياة المناضل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ومسيرة حكمه، سوف لن يفاجأ بهذه الحالة الانسانية العظيمة التي يتحلى بها، لأنه سيقف على حالات ومواقف رائعة وأمثلة يحتذى بها لا تُعد ولاتحصى.. واذا كنا نعرف بعض الامثلة لبعض الحكام الذين بمجرد تربعهم على كرسي السلطة، نزعوا الى الانتقام من كل أعدائهم.. فإن التاريخ النضالي الوطني الناصع البياض لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح، يُجلي لنا سماته الانسانية والقيمية.. وكم هو متسام ومتسامح مع الجميع بمافيهم الذين ناصبوه العداء وأساؤوا إليه باستهداف حياته مباشرة..

إنها من الخصال الكريمة للطراز الطليعي من القادة التأريخيين فقط.. والرئيس علي عبدالله صالح، أثبت انه من هذا الطراز الطليعي منذ الايام

الاولى لتوليه الحكم، عندما تعرض إلى محاولة انقلابية استهدفت حياته والنظام الوطني والشعب، في ١٥ أكتوبر ١٩٧٨م من قبل مجموعة ضباط ناصريين. ولكنها فشلت، وخضع المتهمين لمحاكمة عادلة، ولم تمر فترة وجيزة حتى أصدر قرار عفو عام في مارس ١٩٧٩م بحق عدد كبير من المعتقلين السياسيين بما فيهم المتهمين الذين دبروا المحاولة الانقلابية للاطاحة بالرئيس نفسه.. والأكثر من ذلك أنهم حظيوا بتكريمه ورعايته، وعمل بروحه التسامحية، وسعة صدره، وقوة شخصيته وثقته بنفسه على ترتيب أوضاعهم العملية، في مواقع مهمة مدنية وعسكرية ودبلوماسية بحسب الكفاءة والتخصص.

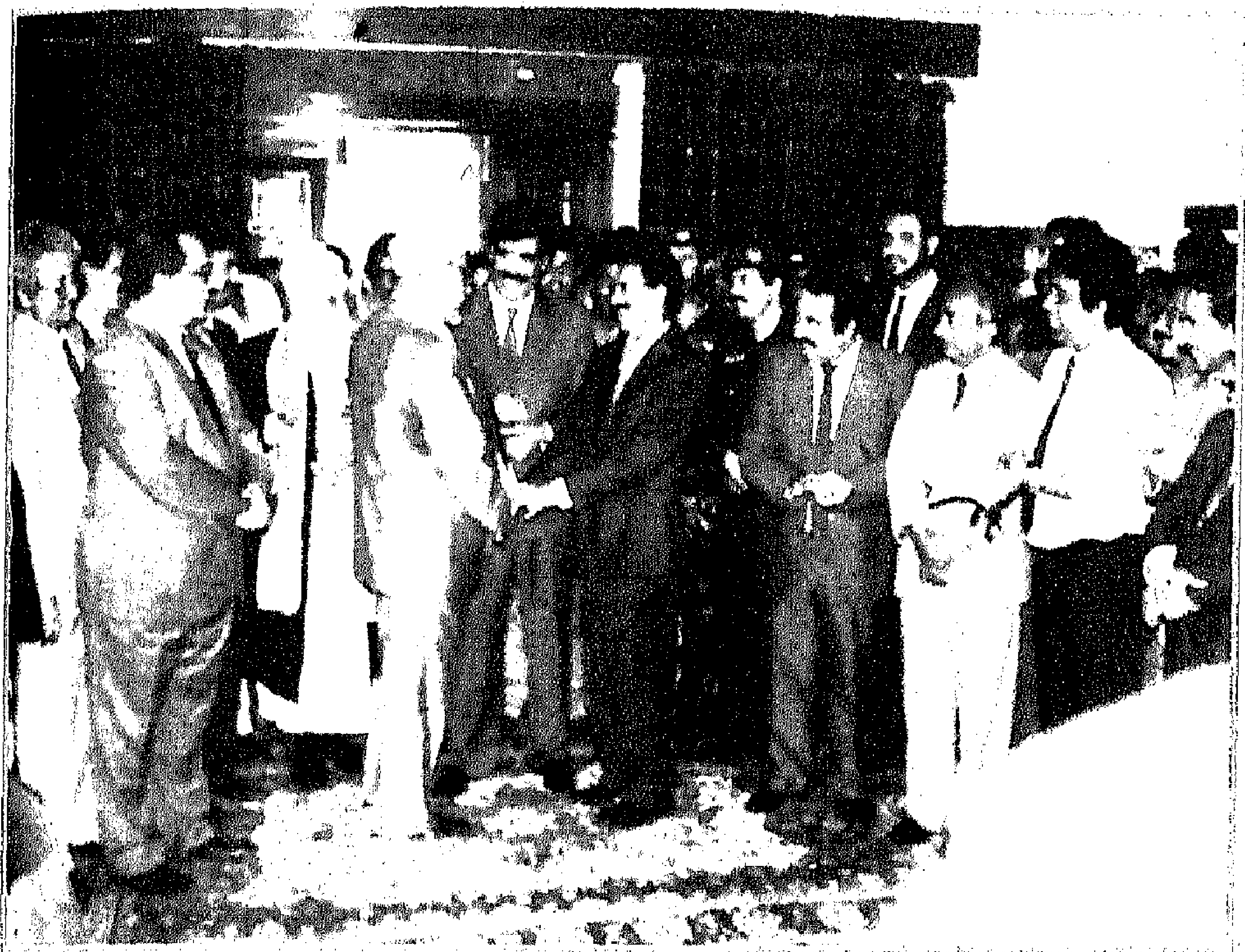
ينطلق هذا النهج القائم على التسامح والعفو من رؤيةٍ وطنية تحمل صفات عبقرية زعيم، وبذور فلسفة حضارة، لم نعهدها في زعيم من قبله، ففي الاسبوع الاول من عهد الرئيس علي عبدالله صالح فتح قنوات التواصل والالتقاء بعناصر من كان يسمى بـ «الجبهة الوطنية الديمقراطية» وسط جحيم الأحداث المأساوية في المناطق الوسطى جراء الاقتتال بين أبناء الوطن الواحد، ووصل مع هذه العناصر الى ماعرف بالمصالحة الوطنية عام ١٩٨٢م.. وأكدت منهجية الرئيس وسياسته ضرورة تعميم وتعميق القناعة لدى كل القوى الوطنية بأن التنمية والاستقرار يجب ان تمتد الى مختلف جوانب العقلية الاجتماعية والنسيج الأخلاقي لمجتمعنا، وان من الاستحالة بمكان تحقيق اهداف وطنية سياسية تاريخية خارج منهاج نهضة اجتماعية وأخلاقية شاملة ولقد تعثر وسيظل متعثراً المسار الأخير في تلازمه مع المسار الاول، لهذه الاسباب المعقدة، فقد حاصرتها اللطمات من خارج الحدود، وخنقتها الصراعات بين المتمردين في تلك المناطق وقوى السلطة. ويبقى الحل في المصالحة الوطنية كخيار للاستقرار والتنمية، وقد نجح فخامة الرئيس في تحقيقها، بالحجج والبراهين ألتي تقتنع بها العقول، ويسلّم بها الخصوم..!

ان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، قائد تاريخي عظيم.. والقادة التأريخيون في زمننا هذا قليلون جداً.. ومع قلتهم يبقى علي عبدالله صالح في نظر كل جماهير شعبنا القائد التاريخي البارز في المكانة والحكمة والسلوك القيمي الحضاري والانساني، ولعل من بين فيض اشراقاته ذلك القرار التاريخي الذي بمقتضاه عاد الرؤساء السابقين لليمن من منفاهم في الخارج.. عاد الرئيس عبدالله السلال، وعاد القاضي عبدالرحمن الارياني محاطين بكل الوفاء والرعاية والاهتمام في بلدهم، وبين اسرهم، وفي كنف انسانية وكرم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، بقلبه الكبير وسجاياه اليمنية العربية الأصيلة.



فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مع فخامة الرئيس السابق القاضي عبد الرحمن الارياني

ولم يكن قرار العفو العام الذي اصدره الاخ الرئيس عام ١٩٩٤م على المتورطين في حرب صيف العام نفسه الاّ، امتداداً لمنهجية التسامح والعفو التي جللت العهد الميمون لفخامته، ليؤكد انه اكبر من أية خصومات، وأنه مترفعاً متسامياً الى ذرى مدارات الانسانية وأمانة المسؤولية الوطنية المقدسة.. وانه كبير بحجم الوطن كله.. ومنهجية الحوار والتسامح، لفخامة الرئيس، كان لها فعلها وتأثيرها ايضاً في مكافحة ظاهرة الارهاب، فقد انتهج الرئيس سياسة الحوار مع الشباب المغرر بهم، وبالحجة والتبصر بأمور الدين وتعاليمه السمحاء، أزال من عقولهم نوازع الغلو والتطرف، واستطاع اعادتهم الى جادة الصواب وضمان عودة اندماجهم داخل مجتمعهم وبروح الحوار والحكمة بذل فخامة الرئيس جهوداً مكثفة لاقناع المدعو (الحوثي) بالكف عن التمرد وإثارة الفتنة، والعودة الى شرعية النظام والقانون، وعبر قنوات ووسائل اقناع المدعو، حيث لم يبقَ غير خيار الحسم وفقاً لما يفرضه عليه واجبه في الدستور والقوانين للحفاظ علي أمن وسيادة الوطن واستقراره ومصالحه العليا، من موقعه كرئيس للبلاد.. مثلما ان الحوار هو السمة البارزه لسياسة بلادنا الخارجية التي استطاعت بحكمة تجاوز مشاكل الحدود مع دول الجوار، سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية في ١٢ يونيو عام ٢٠٠٠م واريتيريا في اكتوبر ١٩٩٨م.. واصبحت بلادنا هي الدولة الوحيدة الاولى التي انهت مشاكلها الحدودية.. واصبح لها ايضاً بالسياسة الخارجية العقلانية القائمة على مبادئ الحوار والتعايش



فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مع فخامة الرئيس السابق المشير عبدالله السلال
ونائب رئيس مجلس الرئاسة السابق علي سالم البيض وعدد من كبار المسؤولين

السلمي والتعاون، مكانةً كبيرة، وعلاقاتٍ قويةً مع الدول الشقيقة ودول المحيط الاقليمي ومع دول العالم الصناعية الكبرى، والنامية في مختلف القارات.. وهذا المنهج ذاته يتجسد في مواقف بلادنا الثابتة من قضيةِ الصراع العربي الاسرائيلي، وتحرير الارض الفلسطينية بالحوار السلمي وطبقاً لقرارات الشرعية الدولية، وكذلك تتبلور مواقفها من بؤر التوتر والصراعات على المستويين الاقليمي والدولي لمافيه استقرار ورخاء شعوب العالم.

وبالتالي فان منهجية التسامح والحوار والتصالح، وتأصيل هذا النهج في سياسة فخامة الرئيس باستمرار، إنما يأتي متسقاً وتلك الطبيعة الأصيلة لهذه المبادئ والقيم التي هيأت امام المجتمع اليمني فرصة التصالح مع نفسه في اطار نظام ديمقراطي يقوم على التعددية وحرية الرأي والتعبير والمشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار.

ان رجلاً تتوافر فيه كل هذه الصفات والخصال الخيرة والقيمة، كان وسيبقى للشعب اليمني ضرورة مابعدها ضرورة، خاصة وانه عاش حقباً عديدة من الزمن في ظل حكام لاقيم لهم ولا أخلاق سوى كيف يحافظون اكثر مما ينبغي على كرسي السلطة الذي يجلسون عليه..!

بينما فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، له ايمانه المغاير، وله رؤيته في ان الحاكم التاريخي ليس بمعيار الكم من السنوات التي حكم خلالها.. وانما بما سيقال عنه في التاريخ تسجيلاً واكباراً، وما ستقوله عنه الاجيال، وبما حققه للشعب من انتصارات وانجازات ترتقي به في سلّم التطور والنماء.

«وبهذا المنطق، فان واحداً من انتصارات أو انجازات أو المواقف الانسانية للرئيس علي عبدالله صالح، يساوي عقوداً وليس سنوات من الحكم»..



# القائد المؤسس والمشروع الوطني السياسي المعاصر

- حوار الوفاق الوطني
- تأطير الممارسة الديمقراطية
- التوازن بين المتناقضات
- المجالس البلدية والتعاونية
- المجلس الاستشاري، ومجلس الشورى
- قانون الانتخابات عام ١٩٨٠م

# القائد المؤسس.. والمشروع الوطني السياسي المعاصر

مثل الارتقاء بالمجتمع اليمني إلى مصاف المجتمعات المدنية المتقدمة، غاية مشروع التغيير السياسي المعاصر ومنطلقات منهجيته، منذ بداية تحمل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مسؤولية قيادة الوطن في ١٧ يوليو ١٩٧٨م.. وفي أول بيان له جدد فخامة الرئيس ملامح مشروعه الوطني السياسي الجديد، وأوضح أهدافه ومضامينه التي تعبر عن روح الحياة السياسية للعهد الميمون.. فتواصلت خطوات الممارسة والتأصيل، مجسدة مضامينه، ملمة بأبعاده مختزلة المسافات الزمنية دونما تسرع.. ومستوعبة المتغيرات الحاصلة في المحيطين الداخلي والخارجي دونما ارتجال، وتعددت الإجراءات والقرارات، واتخذت كل وسائل التنفيذ، فساد مناخ من الثقة والاطمئنان والمصالحة.

وجاء انجاز الميثاق الوطني جوهر المشروع السياسي الكبير، ليعمق هذا الشعور ويفتح أبواب ديمقراطية الوفاق على أسس متينة، ويمكن المواطن من حق المشاركة الفعلية والمساهمة في صنع القرار، ويعزز من شأن المؤسسات الدستورية ودورها في الاضطلاع بكامل وظائفها.. وفي مناخ كهذا، برزت التعددية السياسية والحزبية في شكلها العملي، واكتسبت حقوق الإنسان مفاهيمها الشمولية، واتسعت مساحات الحرية العامة وحرية الصحافة والرأي والتعبير.. وكلها قيم وعناوين كبرى تؤكد الحضور الفاعل للمواطن وتأصيل كيانه المجتمعي المدني المعاصر.

## حوار الوفاق الوطني

لقد حرص فخامة الرئيس علي عبدالله صالح منذ البداية على تأسيس مناخ للحوار والوفاق والمصالحة بين كل الأطراف والقوى الفاعلة اقتناعا منه بأن الديمقراطية لا تبنى، ولا تكتب لها الديمومية ما لم يكن هناك بين الأطراف جميعها روح الحوار والتآخي والتسامح، والاحساس بهذه القيم المشتركة النبيلة.. وعبر عن ذلك بقوله: (سوف أمد يدي نظيفة إلى الجميع من أجل أبناء اليمن ومن اجل سعادة شعبنا الحبيب وأمنه وسيادته).

وإيمانا منه بأن اليمن لن تشهد النمو الحقيقي، ولا الاستقرار والنهوض الشامل، ما لم تؤسس سياستها على مفهوم الحوار وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار، يؤكد فخامة الرئيس على أهمية هذا التوجه وضروراته بقوله: ((إنني كشخص أؤمن بأن الحوار هو الاسلوب الأمثل لحل الخلافات وحسم النزاعات، بمشاركة جميع الفئات والأطراف )).

وهو الذي يربط القول بالفعل، فقد سارع إلى الأخذ بخيار يكفل ترشيد العمل السياسي بين مختلف القوى والتيارات السياسية بما في ذلك الحركات والتنظيمات غير المنتظمة رسمياً في النسق السياسي الوطني العام، ومن ذلك فخامته الشهيرة، لكل الأطراف السياسية والاجتماعية والفكرية إلى الحوار والتفاوض حول صيغة لميثاق وطني يكون القاسم المشترك للجميع ويحدد المبادئ والقيم والأهداف التي يقوم العمل على أساسها . وتابع فخامة الرئيس خطواته العملية في هذا الاتجاه، ووجه بتشكيل لجنة لهذا الغرض وتم إعداد مسودة مشروع الميثاق.. ولكي يكتسب العمل مشروعية قانونية، جاء قرار فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رقم (٥) بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٨٠م بتشكيل لجنة الحوار الوطني موسعة وتضم ٥١ عضواً من السياسيين والمثقفين والمفكرين، ومن مختلف ألوان الطيف السياسي والحزبي، وحتى الأحزاب والقوى السياسية التي كانت تقريباً موجودة بصورة غير رسمية..

الميثاق الوطني في فكر الرئيس علي عبد الله صالح يقصد به تلك المرجعية التي تمثل إطاراً فكرياً وطنياً، تنصهر في بوتقته القوى والتيارات والتنظيمات السياسية ومكونات وتكوينات النسيج المجتمعي المتنوعة، ليس بهدف ذوبانها في غالب فكري تقليدي واحد، بل بغية تكامل مفاهيمها ورؤاها لإثراء الحياة السياسية والفكرية بما يمكنها من مواجهة مختلف قضايا وتحديات ومشكلات الوطن والمجتمع على كل الاصعدة.. أي - كما يقول فخامة الرئيس ( ان يكون لنا فكر وطني متكامل نتمسك به، وننطلق منه ونسير على هداه، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد القومي أو على الصعيد الدولي ) .



وعندما انتهت لجنة الحوار الوطني من صياغة مشروع الميثاق الوطني، تم طرحه على المؤتمر الشعبي العام في مؤتمره الأول، الذي أقره بصيغته النهائية. (في أغسطس ١٩٨٢م .

وهكذا أصبح الميثاق الوطني - كما تبلور في فكر فخامة الرئيس قبل انجازه بسنوات- بمثابة وثيقة سياسية وطنية، تمثل إطاراً نظرياً ودليلاً فكرياً للعمل الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي.. وبمقتضاه تكون الأطراف السياسية وجميع فئات الشعب قد وجدت ضالتها في وضوح الرؤية والأسس الجوهرية والمنابع والمسارات التي تحدد نشاطها وسلوكها السياسي والاجتماعي، لترتقي بعملها إلى البناء الجاد والتقدم المنشود، من خلال عرض البدائل وتعبئة الجماهير وتثقيفها على أسس سليمة، بتوخي الحرص على تحييد المؤسسات الحيوية عن الصراع السياسي، كالمؤسسات العسكرية والأمنية والتربوية والدينية..

وربما خلاصة الميثاق ذاته، هو وضع محددات للبحث عن كل ما يوحد بين أبناء الشعب ويجنب كل ما يفرق بينهم. . فهو بحق عبارة عن عقد شرف في التعامل السياسي يضع القيم المشتركة والمبادئ الكبرى والثوابت الوطنية فوق كل اعتبار.

هذا الانتقال النوعي في العمل السياسي الوطني، حقق قدراً من الاستقرار والتواصل السلمي بين الاتجاهات المتناقضة، على أساس الحوار الذي جعل منه فخامة الرئيس منهجاً وسلوكاً مقنعاً للجميع، ثم ليصبح بديلا للغة العنف والصراعات المدمرة التي كانت تغذيها التيارات الفكرية الدخيلة على مجتمعنا..

فتجارب المراحل المتعاقبة أثبتت انه من الضرورة بمكان أن يعمل الجميع بإيمان عميق على التحصين الفكري للثورة والنظام والمجتمع (وتأصيل فكر وطني مؤسس يكون المتراس الذي يتصدى للأفكار الغازية في الوقت الذي يكون المرشد والهادي لمسيرة الثورة )

وهكذا استطاع فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بعبقرية فذة وفلسفة معاصرة انبثق منها مفهوم الحوار، ان يبلور منهجاً سياسياً وفكرياً، اعتمد سياسة التوازن التي مثلت السمة الرئيسية لنظام حكم فخامته، وأظهرت دهاء وحنكة الرجل وما يتميز به من مرونة وتواضع وحكمة بحيث أمكن له تحقيق الوفاق والمصالحة داخل نظام الحكم والسلطة نفسه من جهة، ومع احزاب وقوى المعارضة من جهة ثانية.. وفي سياق العمل السياسي الوطني، كسب ثقة جميع الاطراف وتأييدهم واجماعهم حوله، بقوة شخصيته وقيادته الجامعة وقدرته على ضبط إيقاع العلاقات مع جميع المتناقضات وإدارتها بذكائه السياسي وبراعته القيادية التي جعلت منه قاسماً مشتركاً للجميع ومرجعية وطنية سياسية وفكرية وروحية لجميع الأطراف سواء كانت القوى السياسية أو القوى القبلية والاجتماعية، التي فرضته قبل ان يفرض نفسه على ذاتها، بعد أن رأت فيه حكمه فريدة، وعبقرية قل نظيرها مكنت فخامة الرئيس من لعب دور مركزي وكاريزمي في القيادة، وفي الاستحواذ على ثقة وقناعة الجماهير والقوى الوطنية وشدها حوله بوشائج علاقات قوية معها.. في تواصل مستمر واندماج كلي كالواحد في الكل والكل في الواحد..

## تأطير الممارسة الديمقراطية

كان فخامة الرئيس علي عبد الله صالح مستوعباً لمعطيات وظروف الواقع اليمني، وطبيعة الأوضاع الخاصة بالبيئة الوطنية التي لم تكن مهيأة للانتقال الفوري إلى نظام الديمقراطية والعمل الديناميكي الحزبي.. لذلك حذر فخامة الرئيس من اللجوء إلى حرق المراحل والقفز على الواقع.. فاليمن لم يعرف التجربة الديمقراطية خلال أنظمة الحكم السابقة، بل على العكس سادت مراحل من التعبئة الثقافية والسياسية ضد الحزبية..ووصل الحال إلى درجة حقن الوعي المجتمعي بالتقاليد والأنماط البالية لطبيعة أنظمة الحكم واعتبار الخروج عنها خيانة، ان لم يكن كفراً وإلحاداً.. ذلك ان مؤسسة الثقافة السياسية التقليدية، كونت اعتقاداً شبه كامل بان الحزبية أداة خطرة من أدوات التمزق والتشرذم والعمالة، عبرت عنه المقولة التي سادت في ذلك الوقت ( من تحزب خان )..




المؤتمر ... الخامس
صنعاء

وعلى هذا فقد كانت القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس تتعامل بحرص لنجاح هذه التجربة الديمقراطية وبرؤية استراتيجية عميقة توفر بالعمل التدرجي عوامل ومقومات البيئة الحاضنة لنموها واستمرارها، دون ان تتعرض إلى نكوص ربما يحولها إلى نقمة بدلاً عما نريدها نعمة للوطن والشعب. .\

وهكذا كان لفخامة الرئيس ان يبدأ أولا بايجاد القنوات والأطر الملائمة للممارسة الديمقراطية وتمثلت هذه في نهج الحوار الوطني الذي فتح ديمقراطية الحوار والوفاق، ثم انجاز الميثاق الوطني، وكذا الإطار السياسي الذي انضوت تحت مظلته مختلف القوى والتيارات السياسية، ومثل الارادة السياسية الجمعية القائدة للجبهة العريضة التي تشكل منها المؤتمر الشعبي العام.

وعلى طريق النهج الديمقراطي المتدرج وتوسيع المشاركة الشعبية، أصدر الرئيس علي عبدالله صالح الإعلان الدستوري الثالث في العام ١٩٧٩م لتوسيع اختصاصات مجلس الشعب التأسيسي وزيادة عدد أعضائه ومن ثم إعلان انتخابات المجالس البلدية في العام ١٩٧٩م لأول مرة، والتي تحدث عنها فخامة الرئيس في خطابه بالعيد السابع عشر للثورة في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٩م بقوله ( لقد تمت انتخابات المجالس البلدية لأول مرة في بلادنا كقاعدة للمشاركة الشعبية الوطنية في تحمل المسؤولية مع الأجهزة التنفيذية).

وفي هذا السياق ادرك فخامة الرئيس أهمية الدور الفاعل الذي تؤديه الهيئات التعاونية في خلق ثقافة سياسية متطورة وفي جعل الديمقراطية والمشاركة الشعبية أكثر عمقاً واتساعاً.. فأصدر القرار باجراء انتخابات الهيئات التعاونية على مستوى الجمهورية في العام ١٩٧٩م.. وتتابعت خطوات التأسيس الديمقراطي بانشاء المجلس الاستشاري بالقرار الجمهوري (١٣) لسنة ١٩٧٩م من الخبرات والكفاءات الوطنية والعلمية وتركزت اختصاصاته في الشؤون العامة ومنها تقديم النصح والمشورة في القضايا الوطنية الداخلية والخارجية.. غير ان الانتقال النوعي في الممارسة الديمقراطية وترسيخ مبدأ توسيع قاعدة المشاركة الشعبية قد تمثل في صدور القرار الجمهوري رقم (١٢) لسنة ١٩٨٥م الخاص بإنشاء المجالس المحلية للتطوير التعاوني، وفي يوليو عام ١٩٨٥م أجريت انتخابات المجالس المحلية وشكلت أوسع انتخابات في تاريخ اليمن المعاصر.. لتنقل الممارسة الديمقراطية من أساسياتها الأولى في تحقيق وكفالة حرية الرأي والتعبير إلى ترجمة مبدأ ديمقراطية التخطيط والمشاركة الشعبية في عملية التنمية، وقد عبر عن ذلك فخامة الرئيس بقوله: (حيث أكدنا على أهمية ترجمة مبدأ ديمقراطية التخطيط بهدف ان يسهم الشعب برأيه وبأفكاره وملاحظاته في صياغة خطته الجديدة عبر المجالس المحلية للتطوير التعاوني والمؤسسات الشعبية الأخرى



وبحيث يكون رأي الشعب هو الذي يحدد الأهداف العامة للخطة الخمسية الثالثة التي يتعين ان تكثف كل الجهود الشعبية والرسمية من أجل انجازها تحقيقا لمبدأ ديمقراطية التنمية وشموليتها إعداداً وتخطيطاً وتنفيذاً ومردوداً....).

واستمراراً لتعزيز وتطوير المسار الديمقراطي الشوروي جاءت دعوة فخامة الرئيس عام ١٩٨٧م للاعداد لانتخابات مجلس الشورى التي تمت في يوليو ١٩٨٨م بإنشاء مجلس الشورى (السلطة التشريعية) وهنا دخلت الديمقراطية مرحلة اكثر اكتمالاً على طريق ترسيخ قاعدة المشاركة السياسية الشعبية في صنع القرار السياسي، وبما يجسد مبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه.. وكذلك يأتي هذا المكسب كلبنة مهمة في بناء مؤسسات الدولة الدستورية.. ووفقاً لمجمل هذه الخطوات التأسيسية للمسار الديمقراطي في ظروف كتلك السائدة حينئذ يمكن اعتبارها مكاسب ديمقراطية أفسحت مناخاً للمشاركة الشعبية، وحجمت إلى حد كبير أعمال العنف والصراعات الدموية.. لتحل لغة الحوار والمشاركة محل لغة العنف والعنف المضاد.. !

وفي كنف النهج الديمقراطي التدرجي، وجه فخامة الرئيس في الأول من مايو ١٩٨٠م نداءً تاريخياً إلى العمال - لأول مرة - يدعوهم إلى تشكيل نقابتهم العمالية.. وأعقبها ظهور العديد من المنظمات الجماهيرية والاتحادات والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية المختلفة التي بلغت نهاية العام ١٩٨٩م أكثر من ٣٠٠ منظمة جماهيرية وفي مجالات متعددة.

وقد تضمن الميثاق الوطني (التأكيد على الأسس الدستورية) وتوفير المناخ الديمقراطي الحر النزيه الذي يمكن الشعب من اختيار حكامه بملء إرادته الحرة... وترجم فخامة الرئيس هذا المضمون النظري، إلى إجراء عملي فأصدر في ١٢ أغسطس ١٩٨٠م قانون الانتخابات رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٠م تكريساً للخيار الديمقراطي لممارسة الشعب حقه في انتخاب من يمثله على كل المستويات (إن كل خطوة نحرزها في الممارسة الديمقراطية هي اختصار لمسافات طويلة نحو غاية العزة والحرية والكرامة).



# رائد النهج
# الديمقراطي..

# رائد النهج الديمقراطي..

ارتبط قيام الوحدة واعلان قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م عضوياً بالديمقراطية.. وهذا الارتباط بقدر ما كان مواكباً للمتغيرات العالمية فقد كان قبل ذلك إنعكاساً للتحولات الوطنية ومجسداً للمعطيات المحلية الجديدة وضرورة لبناء وتنمية الدولة الحديثة..

وشعبنا الذي بلغ من الوعي والكفاءة ليحقق أعظم أهداف ثورته المتمثل بتحقيق الوحدة، يؤكد بأنه من النضج بما يسمح لكل أبنائه وفئاته بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونه في ظل نظام ديمقراطي تعددي.. وهو من الجدارة بحياة سياسية متطورة تعتمد نظام تعددية الأحزاب والتنظيمات السياسية كركن أساسي من أركان الديمقراطية وتؤكد حق جميع القوى والآراء والأفكار المختلفة التعبير عن ذاتها والمشاركة في صنع القرارات الوطنية والتحولات البنيوية الشاملة.

وانطلاقا من هذه المبادئ، كان لا بد من اقرار الدستور الذي هو أساس الحكم الديمقراطي، يحدد الموجبات الأساسية والقيود المفروضة على الحكم، وما عليه ان يتبعه من إجراءات وما لديه من مؤسسات.. وجاء اقرار دستور دولة الوحدة والمصادقة عليه في ٢١ مايو ١٩٩٠م، ليضع الأسس الكفيلة بحماية الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وحرية الصحافة وصونها من أي انحراف والاعتماد عليها كأساس لبناء الدولة اليمنية الحديثة ومؤسسات المجتمع اليمني الحديث.

ويعتبر اعلان لجنة التنظيم السياسي الموحد بتاريخ ١٠ يناير ١٩٩٠م ( بأن البديل الثاني – من بين ثلاثة بدائل لصيغة التنظيم السياسي والمتضمن استمرار الحزبين الحاكمين كتنظيمين مستقلين مع الاحتفاظ بحق القوى الأخرى في ممارسة نشاطها السياسي – هو

حق يكفله دستور دولة الوحدة لجميع التنظيمات السياية، وهو ما يعني إقرار التعددية السياسية إطاراً لدولة (الوحدة).

ولقي هذا الإقرار دعماً قوياً من رائد الديمقراطية فخامة الرئيس علي عبد الله صالح الذي أكد في تصريح له (بأن من حق كل مواطن يمني ان ينتمي إلى التنظيم السياسي الذي يعبر فيه عن عقيدته وأفكاره وتطلعاته، ليمارس وجوده السياسي وحقه في المشاركة في صنع القرارات والتحولات الحضارية في البناء الوطني الشامل) (من حوار صحيفة الحياة ٢٢/١/١٩٩٠م).

وحرصاً من فخامته على وحدة وتماسك النسيج الوطني، لم يغب عن ذهنه التأكيد على ضرورة الفهم للديمقراطية التعددية على أنها اختلاف ايجابي لا يفسد للود قضية، وان التنافس على السلطة وتبادلها شيء طبيعي لا يجب ان يفضي إلى قطيعة وكذلك يؤكد في هذا الإطار على إيلاء المؤسسات مكانتها.. التعددية السياسية أنْ ترتكز على ثلاثة مقومات أساسية: -

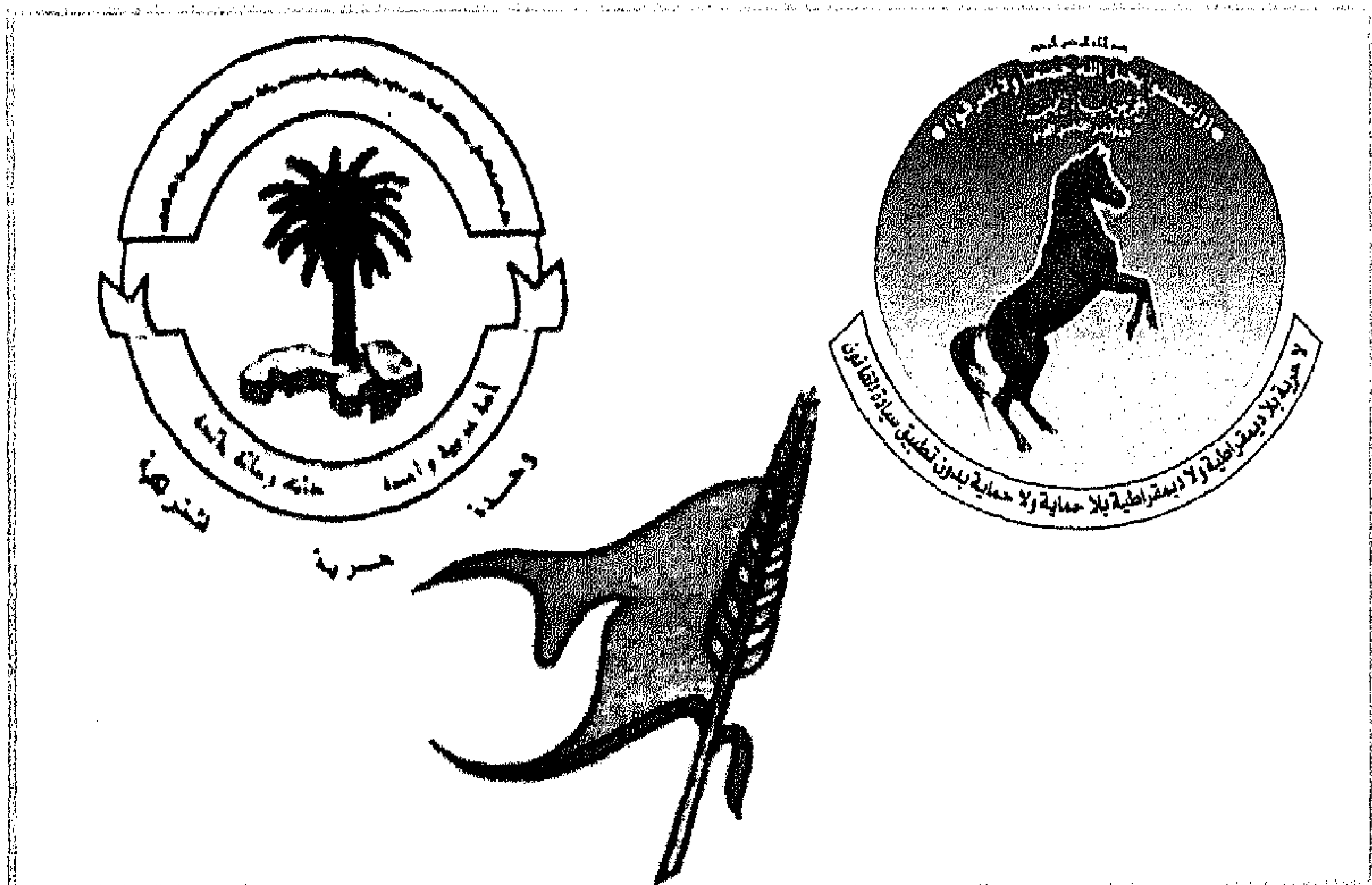
- الاعتقاد بأن الإختلاف بين الناس شيء طبيعي، وهي اللبنة الأولى للتعددية السياسية.
- الإيمان بأن تبادل المواقع شيء طبيعي، وهذا يتضمن نضجاً سياسياً.
- تأكيد فكرة المؤسسية كنقيض للفردية.

فإذا اكتملت هذه المرتكزات الثلاثة اكتملت معها التعددية السياسية وبمنطق علم الاجتماع وقوانين الدياليكتيك، فإن فخامة الرئيس ينظر إلى الديمقراطية ككل لا يتجزأ مثلما هي جدلية المناخ التعددي، ووحدة وتناقضات قوى النسيج المجتمعي وتنوعها. لذلك رفض الدعوات التي كانت تهدف حينئذ اقصاء أو استثناء بعض القوى أو التيارات ومنها مثلاً الحركة الإسلامية من منظومة التعددية السياسية والحزبية على الساحة اليمنية بدعوى انها قوى ظلامية رجعية في الوقت الذي سارع الإسلاميون إلى الانخراط في اللعبة السياسية والديمقراطية وشاركوا مع بعض القوى القبلية في تأسيس حزب التجمع اليمني للإصلاح في سبتمبر ١٩٩٠م.. ولعل فخامة الرئيس يتكئ على تجربة سياسية، وحنكة في استيعاب مختلف القوى والتيارات، أثبتت نجاحها في الشطر الشمالي (سابقاً)، عندما استطاع ان يتعامل ببراعة قيادية ودهاء سياسي مع التيار اليساري والتيار الإسلامي، وسمح للأول بإصدار صحيفة (الأمل) في صنعاء في سبتمبر ١٩٧٩م. وتمثل الجبهة الوطنية، وسمح للثاني بإصدار صحيفة الصحوة (الأخوان المسلمين).. ولفخامة الرئيس هنا فلسفته ورؤيته وقد عبر عنها في مقابلته مع رياض نجيب الديس -بقوله- (ان التضييق في رأيي على الحركة الإسلامية ومحاصرتها وإضطهادها يزيد في تطرفها. بينما السماح لها بان تمارس حقوقها

السياسية في إطار الدساتير والقوانين وفي إطار التداول السلمي للسلطة هو المخرج للجميع من هذا المأزق ) مضيفاً (المهم القبول بالديمقراطية والتعددية. المهم ان نحاور الإسلاميين ولا نمارس ضدهم الإرهاب الفكري والسياسي، حتى يرتدعوا هم عن ممارسة الإرهاب..).

## قانون الأحزاب.. المحطة الهامة في التجربة الديمقراطية

وسيراً نحو اكتمال تجربة النظام الديمقراطي، واعتباراً لكون الاحزاب السياسية تمثل في الأنظمة الديمقراطية هيئات سياسية تندمج في البنية الدستورية لهياكل الدولة، تم في ١٦ أكتوبر ١٩٩١م إصدار القانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١م بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية الذي سمح لأول مرة للأحزاب بممارسة نشاطها السياسي العلني بما يفسح المجال لكل مواطن للمشاركة بالرأي والموقف والعمل في تسيير الشؤون العامة للبلاد. وضماناً لنجاح الديمقراطية التعددية وديموميتها فقد منع القانون تكوين أي حزب أو تنظيم على اساس العنصر أو الطائفة أو الجنس، ونص على ان يحترم كل حزب حقوق الإنسان، ويحافظ على الثوابت ومكتسبات الثورة والنظام الوطني وكل مكاسب الشعب وخاصة منها السيادة الوطنية والسلام الاجتماعي وهي قواعد وضوابط تحول دون تفتيت الحياة السياسية أو إثارة الكراهية والفتنة على أي أساس عنصري أو مذهبي تطرفي.



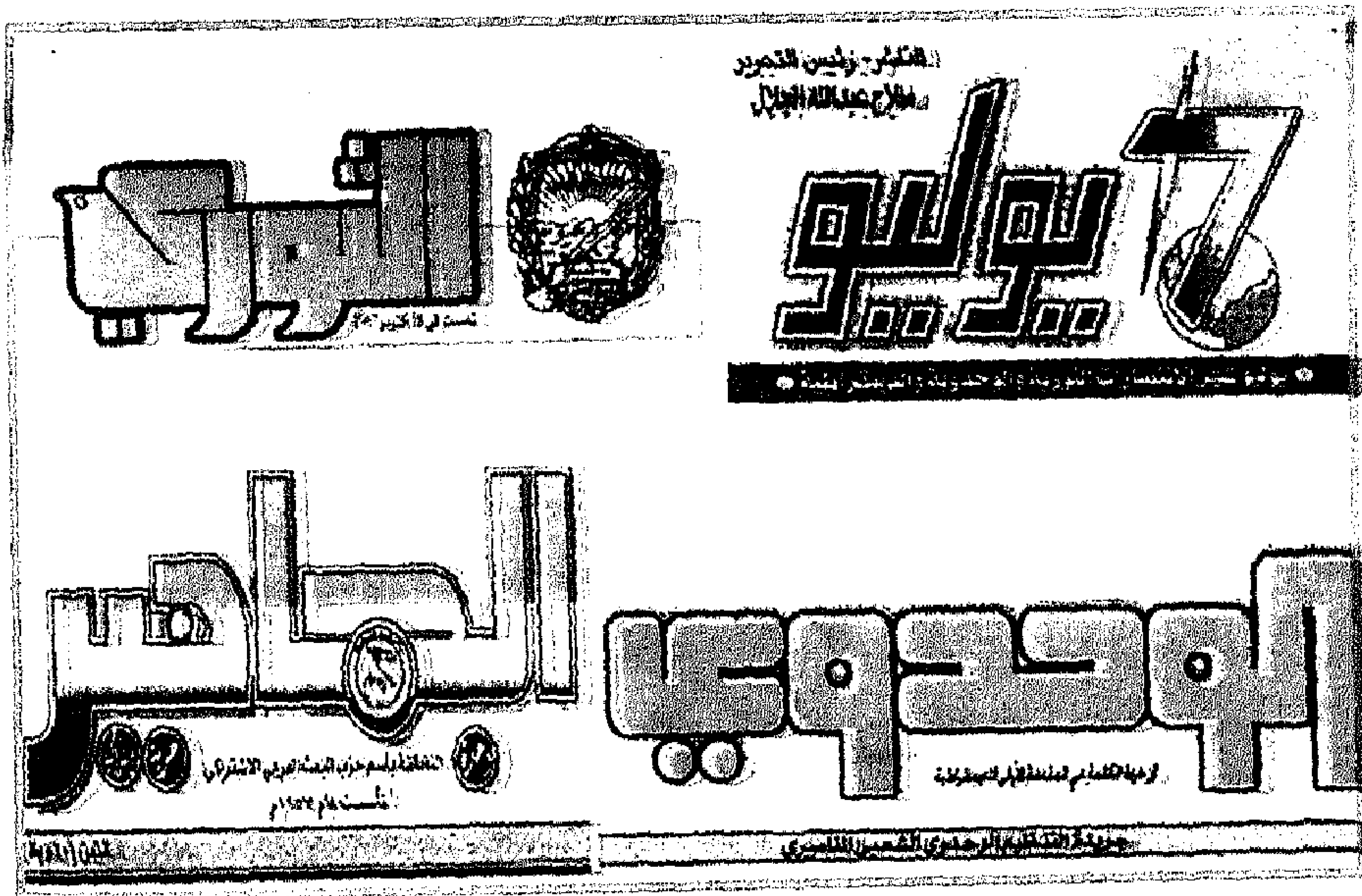
وبالتأكيد، فان هذا القانون يتماشى والأحكام المختلفة للمواثيق الدولية التي تمنع كل تنظيم يدعو إلى الكراهية العنصرية او الدينية أو يشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف والإرهاب، على نحو ما جاء في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وما نصت عليه كل اتفاقيات عدم التمييز جميعها بما فيها الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتطرف والغلو أياً كان.

وفي مناخ الديمقراطية التعددية والحريات العامة ظهر فور إعلان القانون أكثر من ٤٦ حزباً وتنظيماً سياسياً.. وقد أعطى الدستور في مادته (٥٧) للمواطنين الحق في تنظيم انفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً.. كما نص قانون الأحزاب على تأكيد حق الأحزاب والتنظيمات السياسية إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن مناهجها وآرائها..

## حرية الصحافة.. والرأي والتعبير

وتأكيداً لمبدأ حرية الصحافة والرأي والتعبير، باعتباره يمثل روح النظام الديمقراطي، فقد صدر في ١٣ ديسمبر ١٩٩٠م القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م بشأن الصحافة والمطبوعات وحرية المعرفة والفكر والتعبير والحصول على المعلومات باعتبارها حقاً من حقوق المواطنين، كما جاء في المادة (٣) منه.

كما ان حرية اصدار الصحف والمطبوعات المختلفة ممنوحة للأفراد والاحزاب والتنظيمات السياسية دون أية قيود سياسية أو فكرية.



وأفسح القانون لظهور عدد كبير من الصحف وصل إلى (٩٦) مطبوعة صحفية في شهر أكتوبر ١٩٩٠م، ثم قفز الرقم إلى (١٤٢) في شهر مارس ١٩٩٢م ما بين صحف يومية وأسبوعية ونصف شهرية ومجلات متعددة الاتجاهات والاهتمامات.. وتقديراً للمناخ الديمقراطي وحرية الصحافة والرأي في اليمن عقد المؤتمر العام لمنظمة الصحفيين العالمية دورته بمدينة صنعاء في ١٩٩١/١١/٢٥م بمشاركة أكثر من ١١٠ نقابات. ويعتبر هذا الاجتماع في صنعاء هو الثاني في المنطقة العربية بعد اجتماع القاهرة عام ١٩٦١م.

ورغم التجاوزات والسلبيات التي رافقت عمل الصحافة اليمنية، التي طالت النظام الوطني، بالاساءة، وكذا التجريح الشخصي الذي وصل إلى رأس الدولة، وإثارة النعرات الطائفية والقبلية والشطرية، ربما بسبب حداثة التجربة وضعف الوعي بالقوانين والضوابط ومحددات وموجبات المسؤولية المهنية.. إلا ان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، تعامل مع هذه السلبيات والتجاوزات بعقلية متفتحة تعطي الأولوية للحفاظ على حرية الصحافة والرأي والتعبير، وتشجيع هذه الانطلاقة، دون خوف أو قمع. واعتبرها ظاهرة ايجابية وصحية، وفي مقابلة له مع صحيفة «القدس العربي» في ٢٨ مايو ١٩٩٢م، اكد انه يتابع هذه الصحف والمطبوعات على كثرتها باهتمام.. مضيفاً إنها ظاهرة جميلة وديمقراطية ان تنتقد الصحافة الرئيس والحكومة علانية..!

اما اخطاء الديمقراطية وممارسة بعض الاحزاب، فقد أكد على معالجتها بالرفق والصبر ومزيد من الديمقراطية، باعتبار ان التجربة سترشد الممارسة، وأن تراكم الخبرات ودورة الزمن كفيلة بزوال هذه الأخطاء والتجاوزات.

## الاستفتاء على الدستور

منذ ان بدأت الجهود الوحدوية بين شطري الوطن عام ١٩٧٢م، كان دستور دولة الوحدة يحتل اولويات اهتمام اللقاءات والحوارات، وكان لبيان طرابلس عام ١٩٧٢م، دور بارز في تقريب وجهات النظر بين النظامين في الشطرين، ورغم ان هذا البيان وغيره من اللقاءات الوحدوية قد سعت إلى وضع أسس تحقيق الوحدة اليمنية، إلا انها كانت دائماً ما تبقى حبراً على ورق.. وكانت محطة التحول النوعي في مسار العمل الوحدوي قد تمثلت في اتفاقية الكويت الوحدوية التي وقعها الرئيس علي عبدالله صالح، وعبد الفتاح اسماعيل في ٣٠ مارس ١٩٧٩م وتميزت باحياء الاتفاقيات وما تضمنت من مهام كان لها ان تخرج إلى النور والتنفيذ العملي في اتفاقية الكويت.. ومن ذلك انها الزمت اللجنة الدستورية باعداد دستور دولة الوحدة خلال أربعة أشهر، وانتهت اللجنة من إعداد مشروع

الدستور في ٣٠ ديسمبر ١٩٨١م.. إلى ان تمت المصادقة عليه، بعد خطوات ومحطات وحدوية عديدة، في ٢١ مايو ١٩٩٠م، ومن ثم جرى الاستفتاء الشعبي عليه يومي ١٥-١٦ مايو ١٩٩١م وكانت النتيجة ان نسبة ٩٨,٣٪ من إجمالي المستفتين قالوا نعم للدستور.. وبهذا انتقلت البلاد من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية.. إلى ان تم تعديل (٥٢) مادة منه وأضيفت (٢٩) مادة جديدة وشطب مادة واحدة، في ١٩٩٤/٩/٢٩م.

## الانتخابات البرلمانية ١٩٩٣م

لان الانتخابات هي أرقى أشكال الديمقراطية، وتجسيد مبدأ: التداول السلمي للسلطة والمشاركة الشعبية، فقد صدر أولا، قانون الانتخابات العام رقم (٤١) لسنة ١٩٩٢م، في ٨ يونيو ١٩٩٢م، ثم أصدر فخامة الرئيس علي عبدالله صالح قرار مجلس الرئاسة بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات في ١٩٩٢/٨/١٨م، من ١٧ عضواً تم ترشيحهم عبر مجلس النواب، من كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية التي تم تمثيلها في اللجنة العليا وعددها (١١) حزباً وتنظيماً سياسياً.

ورغم المشكلات التي اعترضت اعمال اللجنة العليا في الاعداد للانتخابات، ومحاولات الالتفاف على العملية الديمقراطية وتأجيل الانتخابات، إلا ان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح تصدى بشدة لكل هذه المحاولات والمشكلات، حرصاً على العملية الديمقراطية، ونجاح الانتخابات، التي أقميت كأول انتخابات برلمانية تشهدها الجمهورية اليمنية في ٢٧ ابريل ١٩٩٣م، حرص فخامة الرئيس علي عبدالله صالح على ان تجرى بنزاهة وحيادية تامة، ورغم انها اول تجربة بهذا المستوى، فقد شكلت حدثاً ديمقراطياً هاماً، ومحطة تحول مفصلي في مسيرة دولة الوحدة، التي انتقلت بانتهاء هذه الانتخابات من شرعية الاتفاقيات الانتقالية إلى الشرعية الدستورية الدائمة.

وهكذا مع كل منعطف أو حدث وطني يؤكد فخامة الرئيس انه قائد سفينة الوطن وحادي مسيرة الوحدة والديمقراطية. حيث جعل من الديمقراطية خياره الاستراتيجي، عمل على تأصيلها في حياة النظام والمجتمع، حتى أصبحت منظومة مؤسسية قوية.. ولما دخلت البلاد في أتون صراعات وخلافات سياسية بين الشريكين الرئيسين، الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام، كانت الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسير من سيء إلى أسوأ، مما افسح المساحة لازدياد التشوهات الاجتماعية، وتعثر أجهزة الدولة ومؤسساتها واداراتها، وتدهورت الحالة العامة للبلاد.. فيما تفاقمت حدة الصراعات والخلافات إلى ان



تفجرت المواجهة المسلحة في صيف ١٩٩٤م، والتي انتهت بانتصار الوحدة.. بعد ذلك كانت الحاجة ماسة لتدشين عملية البناء المؤسسي للدولة.. وكانت البداية من تطبيق التعديلات الدستورية التي جرت في ١٩٩٤/٩/٢٨م، واهم ما تضمنته هذه التعديلات، هو الغاء صيغة الحكم الجماعي (مجلس الرئاسة) باعتبارها لاتناسب دولة المؤسسات والنظام الديمقراطي، فكان ان تحدد رأس السلطة بشخصية الرئيس تجسيداً لمبدأ وحدة القيادة. ذلك ان الدول الديمقراطية تحكمها مؤسسات الدستور ومؤسسات المجتمع المدني الحديث، حيث من العبث والفوضى تعدد الاشخاص في رئاسة الدولة.

وعليه فقد نصت المادة (١٠٤) على ان «يمارس السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور».

**ونصت المادة (١٠٥) على أن:**

أ- رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتم انتخابه وفقاً للدستور.

ب- يكون لرئيس الجمهورية نائب يعينه الرئيس وتطبق بشأنه احكام المواد (١٠٦، ١١٦، ١١٧، ١٢٦) من الدستور.

ولما كان الدستور قبل التعديل يحدد فترة الرئاسة بخمس سنوات وبدون تحديد للفترات التي يجوز للرئيس توليها برزت عظمة القائد الزعيم بأنصع

تجلياتها عندما اقترح وبدافع ذاتي وقناعة شخصية بأن يكون انتخاب الرئيس مباشراً من قبل الشعب، مع تحديد فترة الرئاسة بحيث «لايجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لاكثر من دورتين انتخابيتين مدة كل دورة خمس سنوات فقط» (المادة ١١١ من الدستور) (٤).

ذلك ان علي عبدالله صالح، لم يكن يوماً مفتوناً بالسلطة، بل كان ملبياً لنداء الوطن وقت الشدائد، ويحمل رسالة تاريخية تضعه في مكانة زعماء التاريخ العظماء، وهي بناء الدولة اليمنية المعاصرة في وطن لملم شتاته وأخرجه من حافة الهاوية وأعاد له وحدته وحضارته ومكانته التاريخية، في مسيرة نضال طويلة ومريرة، لا مثيل لها في التاريخ المعاصر..!

## ترسيخ النهج الديمقراطي

وبينما بدأ بعض المتكورين في شرنقة الجمود، باستحضار استشهادات وتصورات لاتنتمي إلى حركة العصر، وفهم قوانين ديناميكية التطور، ويشيعون الشكوك حول القيادة السياسية ونواياها في تقليص الهامش الديمقراطي، بعد تحقيق الانتصار على مؤامرة الانفصال.. انبرى رائد الديمقراطية فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، ليعلن للملأ انه – فعلاً– الأب المؤسس للدولة الحديثة والنهج الديمقراطي، وفضح افتراءات المشككين، وهو صاحب فلسفة الديمقراطية المؤسسة في الوعي المجتمعي، فضلاً عن تأصيلها في السلوك والحياة.. وبعبارته الشهيرة في مقابلة له مع صحيفتي «الشرق القطرية» و «العربي المصرية» في ١ نوفمبر ١٩٩٤م «أكتب على لساني.. تقطع يدي ولا أوقع على قرار بالتراجع عن الديمقراطية والتعددية السياسية». . وهو القائد الذي ما نطق قط، إلا وصدق وأوفى، فقد جعل الديمقراطية خياره الاستراتيجي. وتأكد ذلك جلياً من خلال الإنجازات الكبيرة التي نعيشها على الواقع ولا تحتاج إلى برهان، علاوة على ما يعززها في التعديلات الدستورية التي تهدف ترسيخ النهج الديمقراطي.. حيث نصت المادة (٥) من الدستور على ان «يقوم النظام السياسي للجمهورية اليمنية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً.. الخ»

بينما كانت المادة (٣٩) من الدستور قبل حرب صيف ١٩٩٤م وقبل التعديلات الأخيرة، لاتنص صراحة على التعددية الحزبية بتأكيد واجماع القانونيين والسياسيين.

وجاءت الانتخابات البرلمانية الثانية في ٢٧ ابريل ١٩٩٧م ليحصل المؤتمر الشعبي العام على الاغلبية المريحة جداً التي تكفي لتشكيل الحكومة، دون الحاجة الى الائتلاف مع حزب الاصلاح الذي طالما زرع المطبات والعثرات في



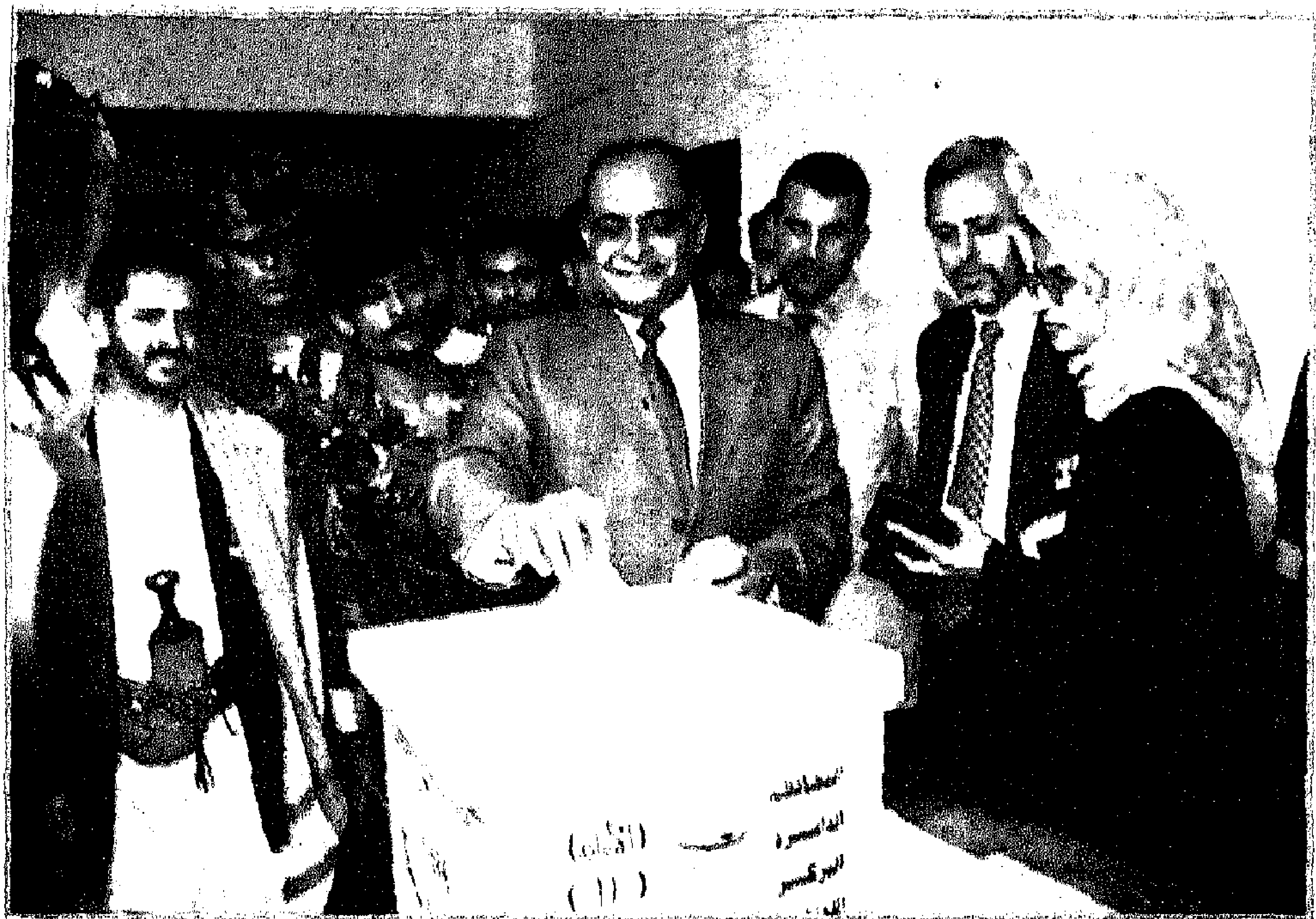
وجه عملية البناء والتنمية والإصلاحات الاقتصادية والادارية، منذ ان دخل في حكومة ائتلافية مع المؤتمر بعد حرب صيف ١٩٩٤م، كان خلالها عبئاً ثقيلاً على الحكومة، لايتسع المجال لتجاوزاته على كل الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من موقعه في الحكم، ودوره في المعارضة.. فعاد فخامة الرئيس للامساك من جديد بكل خيوط اللعبة السياسية بيده، ويديرها منذ ذلك الوقت ببراعته المعهودة، وتكتيكاته التفاوضية الماهرة.

## الانتخابات الرئاسية

في خضم التحولات الديمقراطية الكبرى، يبرز فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، انه صاحب المبادرات العظيمة، التي لايمكن ان تكون إلا معلماً ناصعاً في الخارطة السياسية الوطنية.. فهو ليس قيادياً عادياً، وليس سياسياً تقليدياً أيضا، انه مفكر سياسي من طراز فريد، تأبى روحه السامية وعبقريته الفذة، إلا ان تكون إنجازاته عملاقة تسمو إلى ذرى المجد، وتثري التاريخ السياسي اليمني وتزيده إشعاعاً ونصاعة...

فما أن أرسي الاساس الدستوري لانتخابات رئيس الجمهورية، حتى بدا يخوض التجربة ويحيطها بالرعاية، يؤسس تقليداً ديمقراطياً معاصراً للشعب وللأجيال القادمة.





وفي ١٩٩٩/٨/٢٢م اصدر القرار الرئاسي رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٩م بدعوة المواطنين المسجلين في جداول الناخبين للاقتراع في الانتخابات العامة لانتخاب رئيس الجمهورية يوم الخميس ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م.. ذلك بعد استكمال الإجراءات الدستورية، بالترشيح والتزكية من قبل مجلس النواب للمرشحين لخوض الانتخابات.. ودشنت الحملات الدعائية بحماس كبير، وبتفاعل منقطع النظير من المواطنين والجموع التي احتشدت في كل عواصم محافظات الجمهورية خلال مهرجانات الدعاية الانتخابية في الفترة ٣/٩-١٩٩٩/٩/٢٢م، وكانت الحشود الجماهيرية التي شاركت في مهرجانات المرشحين المتنافسين علي عبدالله صالح ونجيب قحطان الشعبي، قد مثلت تظاهرة ديمقراطية لم يشهدها التاريخ اليمني من قبل.

وفي يوم الخميس ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م أجريت الانتخابات في كافة المراكز والمقرات والدوائر الانتخابية في أنحاء الجمهورية، وقد بلغ عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم (٣,٥٧٧,٩٦٠) ناخباً وناخبة، أي بنسبة ٦٦٪ من إجمالي عدد المسجلين في سجلات الناخبين وحصل الأخ علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح والمجلس الوطني لاحزاب المعارضة على (٣,٤٤٥,٦٠٨) صوتاً، أي بنسبة ٩٦,٣٪ من إجمالي عدد الناخبين الذين أدلوا باصواتهم.

فيما حصل الأخ نجيب قحطان الشعبي المرشح المستقل على (١٣٢,٣٥٢) صوتاً أي بنسبة ٣,٧٪. والأهم ان الانتخابات كانت انجازاً تاريخياً فريداً حظيت باهتمام واشادة دول العالم والمنظمات الدولية، وهو ما عزز من مكانة بلادنا وقائدنا الرمز على المستوى الدولي ويرفع من شأنهما زهواً وعزة.

## الانتخابات المحلية ٢٠٠١م

وتعميقاً للمسار الديمقراطي في بلادنا، وفي إطار دعم الممارسة الديمقراطية، وافساح مجالٍ أكثر اتساعاً للمشاركة الشعبية في عملية البناء والتحديث، فقد تم تنظيم انتخابات محلية في بلادنا، عام ٢٠٠١م شاركت فيها كل الاحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلين، ومثلت بحق إضافة نوعية كبرى للعملية الديمقراطية، ومكن انتخاب المجالس المحلية من تحقيق تمثيل أشمل للمديريات والمحافظات في المشاركة الشعبية واعطاء دفع جديد إلى حركة التنمية.. وكان قانون السلطة المحلية قد صدر عام ٢٠٠٠م، وطبقاً لمضامينه جاءت الانتخابات التي تكللت بنجاح كبير.. وبعدها نستطيع القول بكل ثقة ان بلادنا قد قطعت شوطاً لايستهان به في مسارها الديمقراطي المتواصل.

ليبدأ الوطن بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مرحلة جديدة، عنوانها استكمال مؤسسات الدولة اليمنية الحديثة على نهج ديمقراطي تعددي... دولة سلطاتها مجسدة لارادة الشعب بالإختيار الحر لممثليه في السلطة التشريعية، وصولاً إلى انتخاب رئيس الجمهورية وانتهاءً باشراك كل فئات المجتمع مؤسسياً وبصورة فاعلة في إدارة وتصريف شؤونه بنفسه في إطار منظومة السلطة المحلية ومجالسها المنتخبة في المحافظات والمديريات والتي تمارس سلطات فعلية واختصاصات واسعة، تسهم من خلالها في نهضة اليمن الجديد.

## الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٣م

وتأتي هذه الانتخابات بعد نضوج الوعي الديمقراطي، والحقوقي لدى المواطنين، وتراكم التجارب في الممارسة الانتخابية على كل المستويات، ولذلك اتسمت عملية الانتخابات البرلمانية في ٢٧ ابريل ٢٠٠٣م أكثر تنظيماً ودقة وانسيابية، مثلما إتسمت بالتنافس الشريف وبحيث رسمت مشهداً ديمقراطيا راقياً، سواء من حيث اقبال الناخبين على صناديق الاقتراع، أو من خلال الإجراءات الدستورية لاعمال اللجان العامة والمنظمة، أو من حيث التفاعل الحماسي الواعي لجمهور الناخبين حول مرشحيهم، مما أشاع مناخاً مجللا بنفحات المدنية والحضارة المعاصرة، حيث لم تشهد أية حوادث أمنية.. وأثبتت هذه الانتخابات ماللديمقراطية من أهمية في حياة المجتمع اليمني اليوم أكثر من أي وقت مضى، وكيف أصبحت بالنسبة له حياة وسلوكاً وطريقاً حضارياً لبلوغ الأهداف المنشودة في الرقي والتطور والنماء.




# البنــاء المؤسسي للدولــة اليمنيــة الحديثة

- دولة الوحدة مزيد من التأسيس.
- السلطة التشريعية.
- السلطة التنفيذية.
- السلطة القضائية.
- مجلس القضاء الأعلى.

# البناء المؤسسي للدولة اليمنية الحديثة

إن محاولة الإحاطة بالاتجاهات العامة لعملية البناء المؤسسي للدولة، منذ قيام الثورة عام ١٩٦٢م وحتى منتصف ثمانينات القرن الماضي، تعتبر أمراً صعباً، ربما فيما يشبه الدوران في حلقة مفرغة، ويرجع ذلك إلى ذات الأسباب التي تجعل من الصعب أيضا استقصاء الاتجاهات السياسية الأخرى في مختلف المجالات والأنشطة العامة للدولة، أو بالأصح للنظام الجمهوري والسلطة القائمة آنذاك.. فالوضع السائد حينئذ، إجمالا وتحديداً فيما هو ذو طابع سياسي واجتماعي، كان يتسم بتعقيد شديد، وبتداخل قل أن وجد له نظير، بين مكونات البنى التقليدية والقوى والتيارات السياسية والفكرية وما ينتج من تأثيرات على صعيد النظام والمجتمع، بفعل حالة التنافر والتجاذب والصراعات بين تلك المكونات والقوى، وما يظهر واضحاً من ضعف في مستوى أداء السلطة بوصفها كياناً مؤسسياً لحساب ما قد يبدو وكأنه تغليب لمؤثرات عشائرية ونزعات سياسية وعصبوية.

لعل تفاقم الأوضاع والاضطرابات والقلاقل واحتدام المواجهات الدموية بين العصبيات داخل حاشية السلطة والنظام الجمهوري من جهة، وبينها والتيارات والقوى المناوئة من جهة أخرى، فضلاً عن مخاطر المؤامرات الداخلية والخارجية التي ظلت تحيق بالثورة، كل ذلك جعل من الاهتمام بالبناء المؤسسي للدولة، أمرا بعيد المنال، وشكلا ممن أشكال العمل الكمالي الترفيهي.. وهو ما فتح ثغرات لأصابع زعزعة الأمن والاستقرار والتفكك والوهن في كيان الوطن والنظام والمجتمع.. ومن نتائج ذلك اغتيال ثلاثة رؤساء خلال ثمانية اشهر، مما أفضى إلى فراغ سياسي وأمني جعل البلاد على حافة الهاوية.

ومع تحمل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مسؤولية قيادة الوطن في ١٧ يوليو ١٩٧٨م، بانتخابات ديمقراطية من قبل مجلس الشعب التأسيسي كانت ملامح عهد جديد في تاريخ اليمن بدأت تتبلور.. فالرجل أمكن له الإمساك بخيوط اللعبة، وأهلته عبقريته السياسية لأن يجمع حوله المتناقضات ويجذبها للانخراط في منهجيته الحوارية الشهيرة، التي جعل من قيمها، الحوار والتسامح وتحقيق المصالحة الوطنية بين الأطراف المعنية وبالتالي استعادة الاستقرار والثقة والهيبة للدولة وأجهزتها وإداراتها المختلفة.

وانطلاقاً من المبدأ الذي يؤمن به، تميزت سياسته في الحكم، بالربط بين التقدم السياسي والتقدم الاجتماعي، وتلازم هذين البعدين، حيث ان التقدم الوطني لا يتحقق -في فكر الرئيس -إلا بتغيير اجتماعي إيجابي يمس مختلف تكوينات وقوى المجتمع.. فهو يؤمن ان بناء دولة ومؤسسات سياسية وديمقراطية، يتطلب خلق مناخ صحي وبيئة يتعايش فيها الجميع، ضمن منهاج وطني يرتكز على القيم الوطنية والاجتماعية والأخلاقية.. وتجلى هذا المنهج في بيانه السياسي الأول، بقوله (سوف أمد يدي نظيفة إلى الجميع من أجل بناء اليمن ومن أجل سعادة شعبنا الحبيب وأمنه وسيادته).

وهكذا افصح بقوة عن قناعته المتأصلة بقيم الحوار وبمبدأ المشاركة الشعبية للجميع في إدارة شؤون الوطن.. فالتغيير -كما يرى- لا يكتب له النجاح إذا لم يشارك فيه الجميع.. والنهضة الحقيقية لايصنعها فرد قائد بمفرده، أو فئة معينة.

فأصدر فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الإعلان الدستوري الثالث في ١٩٧٩/٥/٨م، الذي قضى بتوسيع اختصاصات مجلس الشعب التأسيسي وزيادة عدد أعضائه من (٩٩) عضواً إلى (١٥٩) عضواً، وأضيفت له مهام مناقشة القوانين وتعديلاتها المقترحة، وتقديم التوصيات إلى الحكومة في القضايا العامة، وكذلك مناقشة الحسابات الختامية للميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة والملحقة واقرارها بقانون.

وفي سياق توجهات فخامة الرئيس للمزيد من توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي للدولة، والبناء التدرجي لمؤسساتها، أصدر فخامته القرار الجمهوري رقم (١٣) لسنة ١٩٧٩م الذي يقضي بتشكيل مجلس استشاري وتحددت اختصاصاته في دراسة وتحليل وتقييم القضايا الداخلية والخارجية وإبداء الرأي حولها، والمشورة بشأن السياسة العامة للدولة، ويتم اتخاذ القرارات بالتصويت وفقاً لرأي الأغلبية في اجتماعات «سرية» يشرف عليها رئيس الجمهورية.

«عندما نتحدث عن الدولة أو عن الحكم - يقول فخامة الرئيس - فإننا نقصد

مجموعة المؤسسات الدستورية المتمثلة في السلطة التشريعية وهي مجلس الشورى الممثل للشعب، وفي السلطة التنفيذية التي تمثل الحكومة المسؤولة أمام مجلس الشورى، وفي السلطة القضائية التي لا سلطان عليها إلا سلطان القانون».

وكان قد وجه الدعوة إلى الانتخابات العامة لمجلس الشورى، والتي تميزت بالدقة في تنفيذ مراحلها المختلفة، بدءاً بعملية قيد أسماء الناخبين واستمرت منذ الأول من فبراير وحتى الثاني من مارس ١٩٨٨م، مروراً بعملية قبول طلبات الترشيح خلال الفترة من ٥ إلى ١٤ يونيو ١٩٨٨م، وانتهاء بالاقتراع السري في ١٢٨ دائرة انتخابية وزعت إلى مراكز انتخابية شملت أنحاء الجمهورية لتجرى الانتخابات في ١٩٨٨/٦/٥م، وكانت محط إعجاب كل المراقبين والمتابعين بنزاهتها وأجواء الحرية والديمقراطية التي سادتها ومثل هذا الحدث ابرز الإنجازات في سياق استكمال بناء الدولة اليمنية المؤسسية وسلطاتها، حيث كان هذا المجلس هو السلطة التشريعية للدولة.

ولم يتردد فخامة الرئيس في ان يخوض تجارب أساسها تعميق الممارسة الديمقراطية في حياة المجتمع، ومؤسسة المهام والمسؤوليات فاتخذ القرار في مايو عام ١٩٧٩م بانتخابات الهيئات التعاونية وفي يوليو ١٩٧٩م تمت انتخابات المجالس البلدية في مختلف المدن والمناطق اليمنية، بهدف المشاركة الشعبية في تحمل أعباء المسؤولية والاستفادة من القدرات والطاقات الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها شعبنا، خصوصاً في إعادة تخطيط وتنظيم المدن والمناطق والإشراف على مشاريع التنمية فيها، والمحافظة على صحة البيئة العامة ورفع مستوى الخدمات.. ذلك ان هذه الأطر والهيئات والمجالس، ليست- برأي فخامة الرئيس - أشكالاً انتخابية تمثيلية، وإنما هي بناء حضاري يشمل كل مناحي الحياة، ولاسيما مسيرة البناء التنموي من خلال الديمقراطية نفسها.

وتواصلت الخطوات في سياق منهجية التغيير والبناء، فأصدر فخامة الرئيس في ٢١ أغسطس ١٩٨٠م، قانون الانتخابات رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٠م، ليبرهن عن احترام إرادة الشعب في ممارسة حقه الانتخابي لمن يمثله ويعبر عن آرائه ومصالحه وطموحاته.

وجاء الميثاق الوطني حصيلة عبقرية فخامة الرئيس، حين أصدر قراره الحكيم رقم (٥) لسنة ١٩٨٠م بتشكيل لجنة الحوار الوطني من (٥٠) عضواً من كل ألوان الطيف السياسي لاعداد صيغة الميثاق الوطني وبالفكر والرأي والرأي الآخر وبالجدل المتسامح والحوار البناء تمخض عمل اللجنة عن الصيغة النهائية واقرارها في مؤتمر شعبي عام انعقد مؤتمره الأول للفترة ٢٤-٢٩ أغسطس ١٩٨٢م.. واصبح إطاراً نظرياً ودليلاً فكرياً للعمل الوطني.

وبفضل النهج الحكيم، استطاع فخامة الرئيس ان يحقق إنجازات عملاقة في مجالات البناء المؤسساتي للدولة، وعملية البناء السياسي والتنموي.. يقول فخامته بعد ان استكملت كل هذه الخطوات «ان الشعب كله اليوم يشارك في تحمل المسؤولية».

## دولة الوحدة.. مزيد من التأسيس

البناء المؤسسي للدولة، يعني البناء الديمقراطي لهيئات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإقامة أسس ممارستها لمهامها وفقاً لمبادئ النهج الديمقراطي الذي اعتمدته الجمهورية اليمنية منذ الإعلان عن قيامها في ٢٢ مايو ١٩٩٠م. وبالنظر إلى مشروعية هذا البناء والتجسيد القانوني الأساسي لقواعده، فإنها قد أنجزت من خلاله عدة خطوات أهمها، استعادة وحدة الوطن واعلان الجمهورية اليمنية بدءاً من الاتفاقيات الوحدوية السابقة وآخرها اتفاق عدن في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م ونتائج أعمال لجان الوحدة، وأبرزها اللجنة الدستورية المشتركة التي أنجزت مشروع دستور دولة الوحدة في نهاية ١٩٨١م، واقرار مشروع الدستور من قبل السلطتين التشريعيتين السابقتين، ومن ثم الاستفتاء العام على الدستور الذي جرى منتصف عام ١٩٩١م.. كل هذه الخطوات قد حققت فعلاً المشروعية الكاملة لعملية البناء المؤسسي للدولة.. واما التجسيد القانوني الأساسي للقواعد العامة للبناء المؤسسي للدولة فقد عبرت عنه نصوص الدستور المستفتى عليه والذي يعتبر بحق وثيقة الإجماع الوطني.

وينص الدستور اليمني على ان النظام السياسي، يقوم (على التعددية السياسية) طبقاً للمواد (٥، ٥٧) وكذا صدور قانون الأحزاب رقم (٦٦) لعام ١٩٩١م، أصبحت التعددية السياسية والحزبية ركناً أساسياً من أركان النظام السياسي اليمني.

## السلطة التشريعية

تكونت السلطة التشريعية (مجلس النواب) في السنوات الثلاث الأولى من عمر الجمهورية اليمنية على قاعدة التقاسم خلال الفترة الانتقالية، التي امتدت حتى الانتخابات النيابية العامة في ٢٧ أبريل ١٩٩٣م، وتمكن هذا البرلمان المؤقت الانتقالي، رغم الصعوبات، من إنجاز عدد من التشريعات الأساسية ورأس عدداً من أسس النهج الديمقراطي.. وبعد انتخابات ١٩٩٣م تغير وضع السلطة التشريعية تغييراً جذرياً وجوهرياً تجلى من خلال التجسيد العملي للتعددية



الحزبية، بمشاركة فاعلة ولأول مرة للأحزاب والتنظيمات السياسية، بالمرشحين، وفي آلية الانتخابات (اللجنة العليا للانتخابات واللجان المتفرعة عنها) وتغيير قوام العضوية في مجلس النواب للأحزاب والتنظيمات السياسية. وتجسد التغيير كذلك في انهاء العمل بقاعدة التقاسم واستبدالها بالقاعدة الديمقراطية بانتخاب أعضاء البرلمان من قبل الشعب مباشرة..

والأهم هنا إقرار التعديلات الدستورية نهاية سبتمبر ١٩٩٤م والتي استحدث بموجبها أسس وآليات جديدة مرتبطة كلياً بعملية البناء المؤسسي للدولة ومن أهمها:

١ - تثبته مبدأ التعددية، والنص ولأول مرة على مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات.

٢ - تغيير أسس النهج الاقتصادي واعتماد مبدأ اقتصاد السوق.

٣ - تغيير هيكلية قيادة الدولة بإلغاء ما كان يعرف بمجلس الرئاسة واستبداله برئيس للجمهورية منتخب من الشعب مباشرة.

٤ - تحديد مدة ولاية رئيس الجمهورية بدورتين فقط مدة كل منهما خمس سنوات.

٥ - تطوير أسس نظام اللامركزية الإدارية والمالية في المحافظات والمديريات.

٦ - تطوير ضمانات استقلال السلطة القضائية.

٧ - إلغاء حق البرلمان في الإقرار النهائي لأي تعديل دستوري، واستخدام نظام الاستفتاء العام بدلاً عنه للإقرار النهائي لأي تعديل دستوري.

## انتخابات ١٩٩٧م

هذه الانتخابات حملت في مضمونها السياسي المقولة الشهيرة التي يؤكدها دائما فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، وهي ان «الديمقراطية خيار لا رجعة عنه».

وتعتبر المحافظة على ما تحقق من إيجابيات خلال السنوات الماضية للبرلمان السابق والحرص على تراكم الخبرات المكتسبة على صعيد آليات ممارسته لمهامه التشريعية والرقابية، وكذا المحافظة على انتظام إجراء الانتخابات العامة في مواعيدها المحددة، وتنمية الإيجابيات، تعد من أهم ضمانات سلامة وتعزيز البناء المؤسسي وتطوره، باعتباره عملية متواصلة ومتنامية.

واهم ما ميز مجلس النواب لهذه الدورة، هو احتضانه لعملية الانتخابات الرئاسية التي جرت لأول مرة في سبتمبر ١٩٩٩م، وهي من ابرز التطورات السياسية في عملية البناء المؤسسي للدولة.. وأيضا من بين أهم نتائج تجربة هذا البرلمان، هو التركيز على جملة من القوانين الأساسية المرتبطة بعملية البناء المؤسسي وعلى رأس تلك القوانين قانون السلطة المحلية رقم (٤) لعام ٢٠٠٠م، وكذا تفعيل دوره الرقابي على الأداء الحكومي.

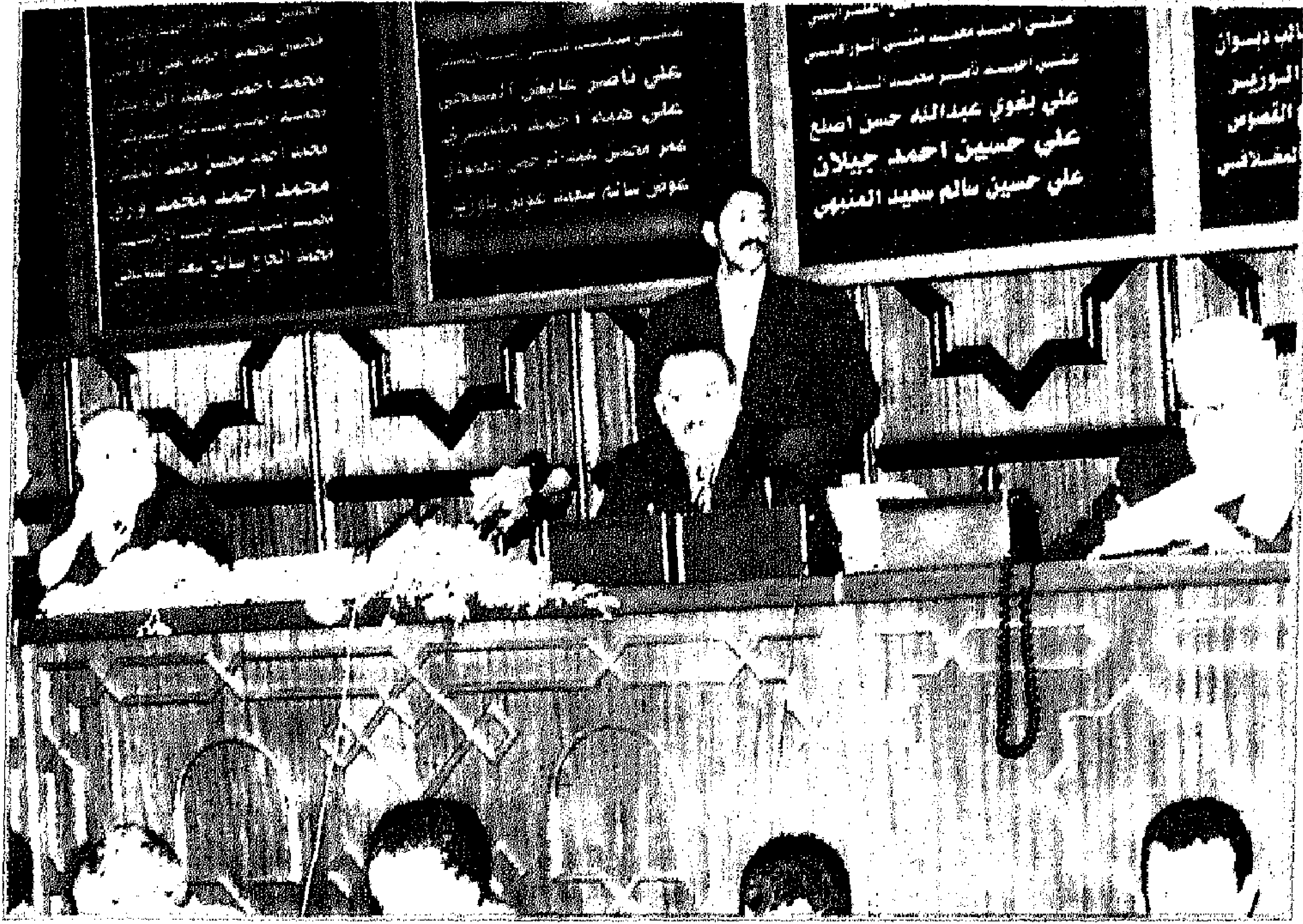




## انتخابات ٢٠٠٣م

جاءت هذه الانتخابات في زخم نضوح ديمقراطي لفئات وقوى المجتمع، وتنامي وعي المواطن الحقوقي والدستوري والانتخابي، لذلك جاء تشكيل المجلس انعكاساً لهذا الواقع، وتميز بأداء فاعل في ضبط إيقاع عملية البناء الديمقراطي لهيئات الدولة الحديثة، والتركيز على تجسيد الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات بحيث تضطلع كل سلطة من سلطات الدولة الثلاث بكافة مهامها بكل حرص واهتمام.. كما ان هذا المجلس استفاد من تنامي المكانة الدولية لبلادنا، فنشط في هذا المجال وتمكن من تطوير العلاقات الخارجية للمجلس على الصعيدين العربي والدولي، وبما يمكنه من الاستفادة من الخبرات والمعارف التي تعزز من دوره في عملية البناء المؤسسي للدولة اليمنية الحديثة.

ونعرض هنا معلومات عن السلطة التشريعية، حيث يتكون البرلمان اليمني من مجلس واحد يسمى (مجلس النواب) ويتألف من ٣٠١ أعضاء منتخبين عن طريق الاقتراع العام المباشر والحر والسري بمقتضى المادة (٦٢) من الدستور.. وينص الدستور في المادة (٦١) على ان (مجلس النواب هو السلطة التشريعية للدولة) ويمارس المجلس مهام عديدة منها اقتراح مشاريع القوانين وتعديلها، واقرار مشاريع القوانين المحالة من الحكومة أو تعديلها أو رفضها، وكذا المصادقة على السياسة العامة للدولة ومخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واقرار مشاريع الموازنة العامة للدولة وموازنات القطاعين العام والمختلط والموازنات المستقلة والملحقة والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والمصادقة




على الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، وتقديم توجيهات للحكومة في المسائل العامة، واستيضاح سياسة الحكومة.. وغيرها من المهام والصلاحيات المشابهة.

## السلطة التنفيذية

السلطة التنفيذية يمارسها نيابة عن الشعب كل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، حسب المادة (١٢٧) من الدستور. وقطع البناء المؤسسي للسلطة التنفيذية شوطاً جيداً بالانتقال إلى نظام الرئاسة (رئيس الجمهورية) وينتخب من قبل الشعب مباشرة، ولفترتين فقط مدة كل منها خمس سنوات.

وقد تم تطبيق هذا التطور من خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت لأول مرة في شهر سبتمبر ١٩٩٩م. وبذلك تكون مؤسسة الرئاسة اليمنية قد أكملت قاعدة بنائها المؤسسي. وبنفس المستوى فان مجلس الوزراء اكمل بناءه المؤسسي للهيئات والأجهزة الضرورية لتحديث الأداء الحكومي، وتأتي نجاحات برامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية والقانونية الجارية لتدفع بهذا التطور إلى أقصى مدى ممكن.. ويتم تشكيل الحكومة من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، وهي مسؤولة أمام رئيس الجمهورية وأمام مجلس النواب.

## السلطة القضائية

القضاء اليمني يحظى باستقلالية كاملة، وتنص المادة (١٢٠) من الدستور على ان "القضاء سلطة مستقلة في أداء مهامه، والقضاة مستقلون لاسلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.. كما صدر قانون السلطة القضائية رقم (١) لعام ١٩٩١م الذي ينظم القضاء وأجهزته والوظائف التي يمارسها وضماناتها.. فالقضاء في بلادنا هو أساس العدل، وهو ضمان أساس الحريات والحقوق، وضمانة مأمونة لحماية سيادة القانون، ويعتبر عماد توازن الأمن والاستقرار وحركية التنمية والتقدم الاقتصادي وترسيخ بنيان النظام السياسي المؤسسي للدولة اليمنية الحديثة.

## مجلس القضاء الأعلى

هو أعلى سلطة قضائية، يتولى وضع السياسات العامة لتطوير شؤون القضاء، ويدرس مشروعات القوانين والتشريعات، وينظر في مسألة تعيين القضاة وترقيتهم، ويتخذ إجراءات العزل والمحاسبة والتأديب لأي من يسيء لقداسة القضاء.. ويعمل على التفتيش الدوري على أداء رؤساء وقضاة المحاكم الاستئنافية والابتدائية. والتحقيق في الشكاوي التي تقدم ضدهم وفقاً لاحكام



لائحة التفتيش القضائي.. ويتكون مجلس القضاء الأعلى على النحو التالي:-

- رئيس الجمهورية رئيساً.
- وزير العدل عضواً.
- رئيس المحكمة العليا عضواً.
- النائب العام عضواً.
- نائب رئيس المحكمة العليا عضواً.
- نائب وزير العدل عضواً.
- رئيس هيئة التفتيش عضواً.
- ثلاثة أعضاء يتم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية لاتقل درجة أي منهم عن قاضي محكمة.



# رجـــل
# التـنـمـيـــة
# وباني النهضة الشاملة

- الخدمات والتنمية البشرية.
- التعليم العام.
- التعليم الفني.
- تعليم الفتاة.
- الشؤون الاجتماعية.

# رجل التنمية وباني النهضة الشاملة

التنمية الشاملة وتطوير قدرات النهوض الاقتصادي، كانت من أسمى أهداف الثورة اليمنية، ومنذ اللحظات الأولى، حاولت أنظمة الحكم المتعاقبة من عام ١٩٦٢م، وحتى مطلع عام ١٩٧٨م، تغيير الواقع الاقتصادي وبناء الصرح التنموي في الميادين المتعددة، غير أن الحروب والصراعات الداخلية التي أثارها أعداء الثورة والجمهورية، وافتعال الأزمات وانعدام الاستقرار، فضلاً عن المؤامرات الخارجية، حتمت ان تنصرف الجهود والإمكانات إلى جبهات الدفاع عن الثورة والنظام الجمهوري كمهمة أساسية وشاملة لم تبقَ على أية فسحة للاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فقد كان من المؤمل بعد انتصار الثورة والنظام الجمهوري، ان تجرى عملية نهوض شاملة بواقع الشعب وانتشاله من وحده التخلف والبؤس والفقر التي خلفها الحكم الامامي الاستبدادي، غير ان الأوضاع بعد تثبيت معالم الجمهورية، عادت إلى التردي والانهيارات بسبب التناقضات بين القوى والتيارات المتصارعة والعقليات العشائرية والقبلية الضيقة داخل حاشية السلطة، أو من خارجها والاطراف المعادية لها مما جعل الدولة وأجهزتها، مهلهلة، إذ لم تكن متهالكة، وبالتالي بقي الواقع التنموي انعكاساً للواقع العام، ضعفاً وتردياً... كما سبق وتناولناه بالتحليل في جزء من صفحات هذا الكتاب.

وعاد الأمل وعادت الروح عند تحمل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، مسؤولية قيادة الوطن في ١٧ يوليو ١٩٧٨م، واستطاع بدهاء سياسي وحكمة، ان يبسط نفوذ سلطة الدولة ويعيد هيبتها، ويؤسس لمناخ من الوحدة الوطنية والاستقرار، فأعلن الحرب على التخلف والفقر والمرض والجوع، وبدأ عملية إعادة بناء الوطن بطاقاته وكوادره واستغلالها فيما يحقق الهدف الثالث للثورة «رفع مستوى الشعب

اقتصاديا وسياسياً وثقافياً» وشهدت البلاد نمواً اقتصادياً متلاحقاً ونجاحات وإنجازات مطّردة في بناء الاقتصاد المرتكز على استغلال الثروات الوطنية والقدرات البشرية المتعلمة والمدربة والقادرة على قيادة دفة الحركة الاقتصادية وكان رهانه يقوم على التنمية البشرية، لايمانه بأنها تمثل المحور الأساسي في التنمية الشاملة، باعتبار الإنسان - في فكر الرئيس - بما لديه من طاقات وقدرات إبداعية هائلة، هو الرهان الحقيقي لنهوض المجتمعات وتطورها لمواكبة التطور الحضاري البشري المعاصر.



وقد ركز فخامة الرئيس على عبدالله صالح - في هذا السياق على انتهاج أسلوب التخطيط والبرمجة العلمية من خلال استكمال الخطة الخمسية الأولى (٧٦-١٩٨١م، والخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢-١٩٨٦م) التي استهدفت إعادة ترتيب البنية الأساسية للاقتصاد والاهتمام بالثروات الطبيعية والتعدينية وحققت معدل نمو بلغ ٦,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي.. كما استهدفت هذه الخطة، وهي الأولى في عهد فخامة الرئيس، استثمارات إجمالية قيمتها ٢٩,٣ مليار ريال، واحدثت تغييراً هيكلياً لصالح قطاعات الإنتاج السلعي التي بلغت أهميتها النسبة عام ١٩٨٦م بحوالي ٤٥,٦٪ من الناتج المحلي، مقابل النسبة المستهدفة السابقة البالغة ٤٣,٦٪ ونتيجة لذلك ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٧٪.



وتواصلاً لهذه الخطوات وباهتمام فخامة الرئيس لبناء قاعدة اقتصادية متينة بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة (٨٧-١٩٩١) التي ركزت على الاستثمارات الكلية وتنمية القطاعات الإنتاجية والسلعية والخدمية. وتؤكد الأرقام التصاعدية لحجم الاستثمارات ومعدلات النمو والناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدل دخل الفرد على ان سياسة فخامة الرئيس، استطاعت ان تحقق قفزات كبيرة ومتقدمة على طريق بناء الاقتصاد الوطني القوي. فقد ارتفع الدخل القومي من (١٣٧٨٨) مليون ريال عامٍ ١٩٨٠م، إلى (٢٠٩٦٤) مليون ريالٍ كما ارتفع معدل دخل الفرد من (٨١٨) ريالا عام ٧٧-١٩٧٨م، إلى (٢٦٦٥) ريالاً عام ١٩٨٦م. اما حجم الناتج المحلي الإجمالي والناتج منه فقد صعد من (٥٩٨٨) مليون ريال عام ١٩٧٨م إلى (١٨٠٣٧) مليون ريال عام ١٩٨٦م.

وتضاعف حجم إجمالي الاستثمارات من مبلغ (٢٢٠٠) مليون ريال في نهاية البرنامج الإنمائي الثلاثي ٧٥-١٩٧٦م إلى إجمالي محقق بلغ (١١٦٠٠) مليون ريال عام ١٩٨٠م والى إجمالي محقق بلغ (٢٠٠٦٠) مليون ريال عام ١٩٨٦م أي بنسبة ١١,٤٪ من الإجمالي الذي كان مخططاً له في الخطة الثانية محققاً معدل نمو سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي نسبته ٦,٥٪، وقد تحققت هذه النجاحات على رغم كل الصعوبات والعوائق التي واجهتها مسيرة التنمية، حينذاك، والتي من أبرزها الزلازل التي تعرضت لها البلاد نهاية العام ١٩٨٢م، وانخفاض حجم



التمويل الذي كان مستهدفاً من مصادر خارجية في صورة قروض ومساعدات، بفعل تأثير الأزمة المالية العالمية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، إضافة إلى ما نتج عنها من نقص في تحويلات المغتربين اليمنيين.

وبالعودة إلى أهداف الخطة الخمسية الثالثة التي بدأ تنفيذها عام ١٩٨٧م، وتم الإعداد لها إعداداً مدروساً وفق أسس واستراتيجيات علمية حديثة وبمشاركة شعبية واسعة، فقد تركزت استثماراتها على إنشاء المشاريع الحيوية الكبيرة الكفيلة بزيادة الإنتاج والناتج المحلي وتوسيع فرص العمل في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، والتي من أبرزها قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية واستصلاح الأراضي وقطاعات الكهرباء والطاقة والصناعات الاستخراجية شاملة النفط الخام والغاز الطبيعي والخامات المعدنية ومواد البناء والتشييد وقطاع الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية من المنتجات الزراعية كصناعة الغزل والنسيج والمفروشات والغذاء والمشروبات والتبغ والصناعات الجلدية وصناعة تكرير النفط للحصول على المنتجات البترولية وصناعة تعبئة الغاز الطبيعي المسال وتوزيعه للاستهلاك واستغلاله في توليد الطاقة الكهربائية وكوقود في صناعة مواد البناء المحلية ومنها الأسمنت والجبس والرخام وغيرها.. هذا إضافة إلى تركيز الخطة على المشروعات الصغيرة في قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والتجارة والسياحة والفندقة والنقل البري والخدمات والإصلاح الإداري والإسكان وغيرها.

كما نشطت الاستثمارات الكبيرة في مضمار التنمية البشرية عن طريق تنفيذ مشاريع التعليم الأساسي والعام والفني والمهني والتعليم العالي الجامعي ومشروعات الخدمات الصحية الوقائية منها والعلاجية والدوائية والمشروعات الإعلامية والثقافية ومشاريع مياه الشرب، وغيرها من المشاريع الحيوية الأخرى.

وبينما كان الناس يغطون في غفوة وسكرات الآمال والأحلام المحنطة بالخمول، حتى العام ١٩٧٨م، باشر فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، بنفسه، استنهاض الهمم والطاقات عبر خطاباته وأحاديثه وزياراته الميدانية، وكانت لدعواته وصرخاته دوياً محركاً للأعماق وللوجدان.. «الثورة مدرسة ومعمل، ومستشفى، وطريق وبشر متعلم ومعافى» وبهذه الصرخة وغيرها كثير، بدد فخامة الرئيس، غشاوة الأحلام والاسترخاء والهب حماسة العمل والبناء والتأسيس والنهوض.

« وكان لدور فخامته تأثيرٌ فاعلٌ في التوعية وشحذ الهمم واطلاق المواهب والكفاءات للانخراط في عملية تحقيق الإنجازات وكل ما يفضي إلى ارتفاع مستوى الشعب اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً وثقافياً».



وسار فخامة الرئيس، بالوطن والشعب، متجاوزاً كل الصعاب ومحققاً العديد من الإنجازات الكبيرة، لعل أبرزها في السنوات الأولى من عهده الميمون اكتشاف النفط وافتتاح مصفاة مأرب لتكرير النفط، ومشروع إعادة بناء سد مأرب التاريخي العظيم، والثورة الخضراء الزراعية ومشروع أنابيب تصدير النفط



الخام.. فضلاً عن اهتمام فخامة الرئيس، الخاص بقطاع الشباب، إلى درجة ان ترأس بنفسه المجلس الأعلى للشباب والرياضة، كي يرعى شخصياً وبصورة مباشرة أبناءه الشباب ويحقق لهم طموحاتهم ومصالحهم.. فشهد قطاع الشباب تقدماً كبيراً، حيث تم بناء مدينة الثورة الرياضية في صنعاء بكلفة تزيد على ١٥٠ مليون ريال، وانشاء الملاعب والمراكز الشبابية والكشفية، والاندية الرياضية وبناء بيوت الشباب والصالات الرياضية المغلقة. وتشجيع مشاركة الشباب في المحافل العربية والإقليمية والدولية.. أضف إلى ذلك إعداد القيادات المؤهلة لسائر الانشطة الشبابية والرياضية ودعم الاتحادات والاندية واللجنة الأولمبية والجمعيات الكشفية، ولهذا الغرض خصصت استثمارات كبيرة حتى عام ١٩٨٧م لتنفيذ عدد من المشروعات بكلفة ٥٠٠ مليون ريال.

وحرص فخامة الرئيس بعناية لكي تحتل المرأة اليمنية مكانة بارزة وفاعلة في المجتمع، واتيح لها الحق الكامل في التعليم والعمل والانشطة في سائر المجالات.. وأكد فخامته أكثر من مرة على حق المرأة في مشاركة الرجل في العمل التنموي والسياسي، باعتبارها نصف المجتمع.

وهكذا ظل الاهتمام بالتنمية الشاملة في بلادنا في سبيل بناء الإنسان اليمني وتقدمه ورخائه، وما زال، محور سياسة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح،



وهو لذلك عمل باستمرار لايجاد أسس صلبة وراسخة لاقتصاد وطني قوي متطور على أسس علمية وعملية، آخذاً في الاعتبار الامكانات المتوافرة وتوظيفها للانطلاق نحو النهوض التنموي واللحاق بركب العصر.

**التنمية البشرية:**

في هذا النطاق، نعرض هنا، إلى القطاعات الرئيسية التي شهدت معدلات نمو متسارعة، وتوسع كبير في الإنجازات والمشاريع الخدمية، في ظل العهد الميمون لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

**التعليم:**

انطلاقاً من إيمانه في أن التنمية البشرية القائمة على العلم والمعرفة، هي المحور الأساسي في التنمية الشاملة للمجتمع ونهوضه، اتجه فخامة الرئيس إلى الإنسان الذي هو الغاية وهو الهدف.. وتنمية الإنسان لاتعني فقط تنمية وضعه الاقتصادي، بل تنمية قدراته العلمية والعقلية والفكرية، ورفع مؤهلاته وقدراته الابداعية الخلاقة..



ففي قطاع التعليم، عمل ويعمل بكل الجهود والإمكانات، لتعميم المسيرة التعليمية بمختلف المراحل وسائر الإختصاصات.. وتؤكد الأرقام المتصاعدة على ان قطاع التعليم شهد إنجازات وقفزات كبيرة ونوعية في عهد فخامة الرئيس، حيث ارتفع عدد الجامعات من جامعتين عام ١٩٧٨م تضمان نحو ٣٣٠٥ طلاب فقط، إلى (١٦) جامعة عام ٢٠٠٣م منها ٧ حكومية، بلغ إجمالي عدد الطلاب الدارسين فيها للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م نحو (١٨١٣٥٠ طالباً وطالبة، و (٩) جامعات أهلية، تضم (١١٦٣٣) طالباً وطالبة. وتشير الاحصائيات الرسمية الحديثة إلى أن عدد مدارس التعليم الأساسي ارتفع من (١٨٤٦) مدرسة عام ١٩٧٨م، إلى (١٤٦١٤) مدرسة عام ٢٠٠٢م، بينما ارتفع عدد الطلاب من ٢٧٠ ألف طالب عام ١٩٧٨م إلى ٤,٦ مليون طالب وطالبة. ولو أخذنا فقط السنوات الأخيرة منذ العام ١٩٩٠م وحتى العام ٢٠٠٣م نجد ان إجمالي المشاريع التعليمية المنجزة بلغ (١٥٥٥) مشروعاً (مدرسة) تحتوي على ما يزيد عن ٦٤٦٧ فصلاً دراسياً، بكلفة إجمالية (١٧ ملياراً و ٨٤٩ مليوناً و ٢٠٠ ألف ريال)، وفي هذا السياق تم ايضا افتتاح (٦١٧) مدرسة خلال احتفالات شعبنا بأعياده الوطنية عام ٢٠٠٤م- حسب حديث لوكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع المشاريع لـ «صحيفة الثورة» العدد (١٤٥٦٤) ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٤م.

وهذا الإنجاز الكبير خلال الاعوام الأخيرة،جاء نتيجة لاهتمام فخامة الرئيس بالقطاع التعليمي الذي وجه الحكومة بتبني إستراتيجية تطوير التعليم وتنفيذ

التزمات اليمن نحو تحقيق التعليم للجميع عام ٢٠١٥م، الذي أكد عليه المؤتمر الدولي المنعقد في (داكار) السنغال، والتزامت به الدول المشاركة ومنها بلادنا.

اما التعليم الثانوي فقد ارتفع عدد مدارسه من ٣٧ مدرسة عام ١٩٧٨م، إلى ٧٤٢ مدرسة عام ١٩٩٨م، وارتفع عدد الطلاب من ٧١٦٥ طالباً، إلى ٥٢٩ ألف طالب لنفس الفترة، ووصل عدد المقبولين للعام ٢٠٠٣م (٥٤٩٣٦٣) طالباً وطالبة.

ومثل صدور قانون المعلم عام ١٩٩٨م، بما تضمن من امتيازات مادية ومعنوية ووظيفية للمعلمين، انجازاً مهماً، أعطى حافزاً للكوادر التربوية للانخراط في مهنة التدريس بما يغطي الاحتياج المتزايد للكادر في السلك التربوي، وقد وصل عدد المدرسين خلال العامين الماضيين إلى اكثر من (١٧١٠٠٠) معلم ومعلمة، ومن خلال اهتمام الدولة يتزايد عدد المدرسين للعمل في مدارس الريف والحضر على حد سواء.. ويجرى حالياً في ٢٠٠ مركز تدريبي في الجمهورية تدريب اكثر من ٥٠ ألف معلم في السنة لرفع مستوى تأهيلهم، ورصد لهذا الغرض اكثر من ٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠٤م واكثر من مائة مليون دولار للخمس السنوات القادمة.

وبالنسبة للتعليم الفني والتدريب المهني، لم يكن في اليمن إلا سبع مراكز ومعاهد فنية للتدريب المهني عام ١٩٧٨م،.. وفي عهد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، اصبح هذا النوع من التعليم يحظى باهتمام كبير، بدا بإنشاء الهيئة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ثم تسارعت وتيرة تطوره حتى



تم إنشاء وزارة خاصة به عام ٢٠٠١م هي وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، واتخذت سياساتها آفاقاً واسعة في ضوء برامج وخطط التنمية الشاملة للدولة المتمثلة في: -

الرؤية الاستراتيجية (٢٠٠١-٢٠٢٥م).

الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥م).

الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر (٢٠٠٣-٢٠٠٥م)

البرنامج التنفيذي المقر من الحكومة لرفع الطاقة الاستيعابية إلى ١٥٪ من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي بانشاء (٢٢٠) مؤسسة تدريبية مهنية وتقنية موزعة على مختلف محافظات الجمهورية.

وقد وصل عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني إلى (١٥,٥٥٣) طالباً وطالبة للعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م وارتفعت نسبة الاناث من (٤,٨٥٪) عام ١٩٩٨م، إلى (٦,٩٪) عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م. وتم وضع حجر الاساس لـ ٢٢٦ مؤسسة فنية وتقنية ومهنية.

وبالقدر ذاته امتد التطور ليشمل الدراسات العليا، حيث تؤكد البيانات ان إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالدراسات العليا في الجامعات الحكومية (١٣٧٤) طالباً، يتوزعون بين دبلوم دراسات عليا وتمهيدي ماجستير وماجستير ودكتوراه.

اما عملية الابتعاث الخارجي في مجالات التعليم الجامعي والدراسات العليا، فتكلف الدولة مبالغ طائلة، وقد بلغ إجمالي نفقات البعثات الدراسية للخارج طبقاً للحساب الختامي لعام ٢٠٠٣م (٦,٨٣٠,٧٤٣,٠٠٠) ريال، على (٧٢٤١) موفداً في مراحل الماجستير والدكتوراه والدبلوم..

وقد صدر مؤخراً قرار مجلس الوزراء بايقاف الابتعاث الخارجي للدراسة.

## تعليم الفتاة

اقترن اهتمام الدولة بنشر العلم والمعرفة بهدف تشجيع الفتاة على التعليم، وهو ما تحقق اليوم وتبينه الأرقام والاحصائيات.. ففي العام ٢٠٠٣م بلغ عدد الطلاب المقبولين (٦٧٦,٤٥٨) منهم (٣٨٦,٠٧٨) ذكوراً و (٢٩٠,٣٨٠) إناثاً، بينما وصل عدد الملتحقين على مستوى المرحلة (٣,٧٦٥,١٦٩) منهم (١,٤٢٧,٢٠٨) إناث.

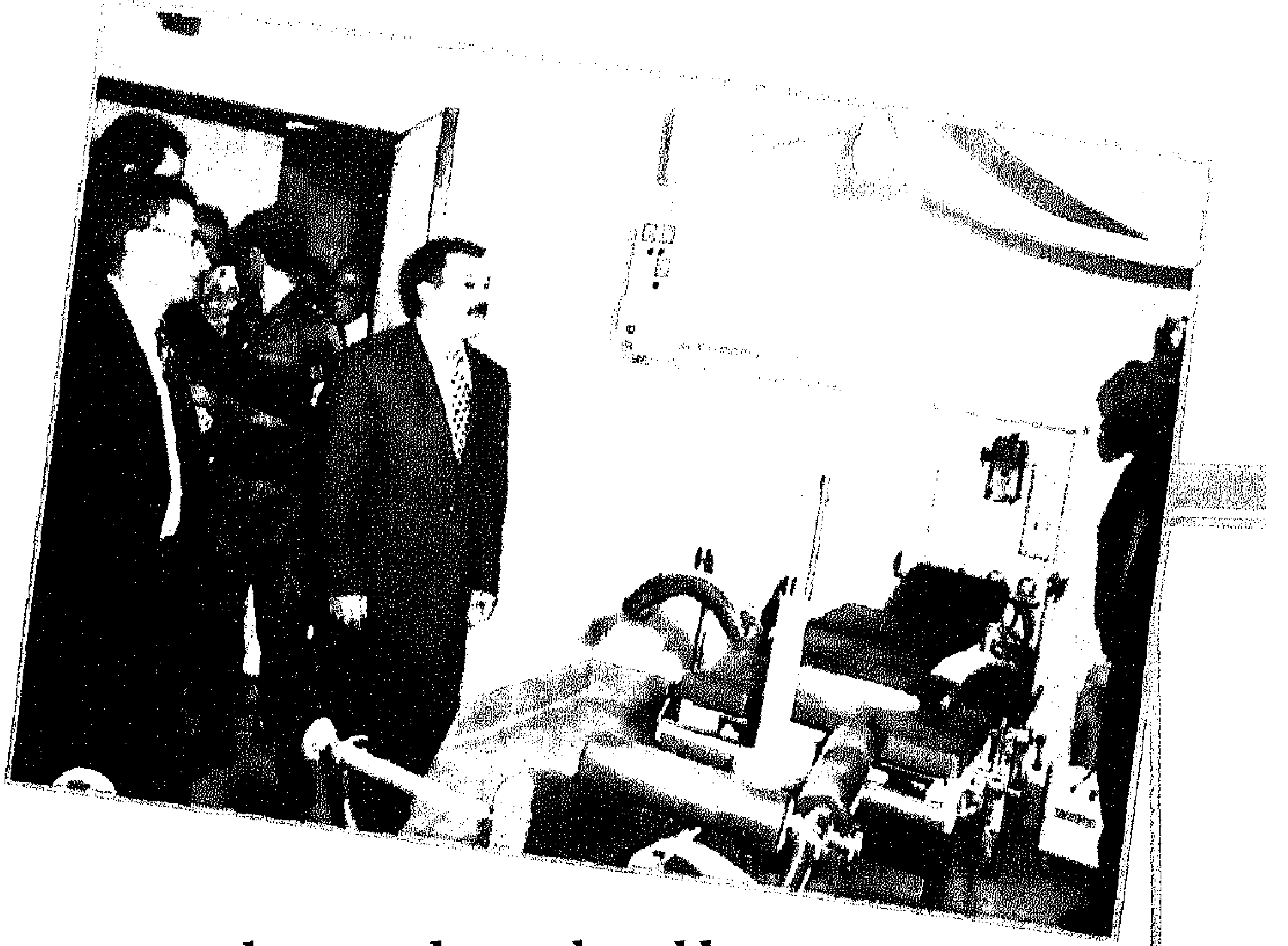
ومن خلال الخطط القريبة والمتوسطة المدى التي يجري تنفيذها حالياً، كمشروع التغذية المدرسية الخاص بالفتيات وتشجيع التحاق المرأة، بالكادر التربوي، إضافة إلى مراعاة ظروف الفتيات في البناء المدرسي، كل ذلك يعد بزوال الفجوة نهائياً وتحقيق التساوي بين إعداد الذكور والإناث من الملتحقين بالتعليم.

## الانفاق على التعليم

وفي إطار التوسع الذي شهده مجال التربية والتعليم، كنتيجة لاهتمام فخامة الرئيس بالتنمية البشرية، وبالإنسان كعنصر اساسي للتنمية الشاملة، وانطلاقاً من مبدأ مجانية التعليم، والتعليم للجميع، وخلق جيل متعلم محصن بالمعرفة والوعي وقادر على مواكبة تطورات العصر فقد اهتمت الحكومة، بتوجيه من فخامة الرئيس بزيادة الانفاق على قطاع التعليم والذي ارتفع من ٤٦ مليار ريال عام ١٩٩٧م إلى ١٦٢ مليار ريال عام ٢٠٠٤م، وكذا تخصيص نحو ٨٣,١ مليار ريال للاعوام ٢٠٠١-٢٠٠٥م في استراتيجية التخفيف من الفقر.. وتقدر الموارد المالية المطلوبة لتحقيق تعميم التعليم الأساسي وفقاً لاهداف التنمية الألفية بنحو ٢٩,٣ مليار دولار..



كل هذه الجهود والإمكانيات الكبيرة، يتم تسخيرها لرفع مستوى وتحسين التعليم وتحديث المناهج وبما يواكب المتغيرات العالمية، وضمان توفير فرص التعليم لكل أبناء شعبنا في الحاضر والمستقبل.



# القطاعات الاقتصادية.. إنجازات متواصلة

- النفط.. اكتشاف الحلم.
- استثمارات النفط.
- الغاز.
- الكهرباء.
- مشاريع المياه والصرف الصحي.
- قطاع التجارة.
- القطاع المصرفي.
- السياحة.
- شبكة الطرق.
- الاتصالات وتقنية المعلومات.
- شبكة البريد

# القطاعات الاقتصادية.. انجازات متصاعدة، تسابق الزمن..

بفضل السياسة الاقتصادية الحكيمة لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح، وحنكة القيادة والادارة، شهدت القطاعات المختلفة إنجازات عملاقة متسامقة ومتسارعة، تسابق الزمن، وتطوي مسافات المراحل..! وفي تقديرنا ان سر تحقيق هذه الإنجازات والتحولات الاقتصادية والتنموية الكبرى، يكمن في الاهتمام بالثروات التي تزخر بها البلاد، وتنميتها وتطويرها.. حيث اعتمد الاقتصاد اليمني بالدرجة الأولى على النشاط الزراعي، نظراً إلى ان بلادنا تتميز بطبيعة زراعية خصبة وثرية، لذلك فقد وصل الإنتاج الزراعي النباتي إلى ٢,٥ مليون طن، والانتاج الحيواني والسمكي إلى نسبة نمو ٨,٧٪ للعام ٢٠٠٤م.. كما وصل التوسع في مساحة زراعة الخضروات إلى ٧٠ ألف هكتار وبانتاج قدر ٨٣٣,٣٤٩ طناً عام ٢٠٠٣م، ليرتفع إلى ١,٨ مليون طن خلال العام ٢٠٠٤م، يواكب ذلك زيادة في المساحة المزروعة بالمحاصيل النقدية، وصلت إلى ٧٩,٩٧٩ هكتاراً، وارتفاع الإنتاج من ٢٧,٨٣٣ طناً، إلى ٨٨,٣٢٩ طناً لنفس العام.

ويقدر حجم الاستثمارات للقطاع الزراعي للفترة ١٩٧٨م -٢٠٠٣م حوالي ٢٢ مليار ريال. فيما بلغ عدد السدود والحواجز أكثر من ٢٠١ سدود وحواجز بكلفة تقدر بأكثر من ٤٨ مليار ريال وسعة تخزينية بنحو ٦١ مليون متر مكعب.. وتقدر التحويلات والاستثمارات والدعم لمشاريع التنمية الزراعية المنفذة من قبل وزارة الزراعة حديثاً بـ٥ مليارات ريال.

وقد سجلت الصادرات الزراعية النقدية اليمنية في مجال التجارة العالمية حوالى ٦,٦٪ والغذائية ٣٪ من إجمالي صادرات البلاد. وتمثل هذه الصادرات ما نسبته ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي الزراعي، ووصل حجم عائداتها إلى ١٢٠ مليون دولار العام الماضي. ويساهم القطاع الزراعي والسمكي بحوالى ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أما القطاع الصناعي والذي يشمل الصناعات الاستخراجية باستثناء استخراج النفط فيملك القطاع الخاص حوالى ٩٧٪ من منشأته والتي تبلغ نحو ٣٣,٩٦٦ منشأة توفر ١١٥,٥٢٩ فرصة عمل. وتقتصر هذه المنشآت على الأنشطة الصغيرة وتمثل ٩٥٪ من عدد المنشآت، وتوفر ٥٤,٧٪ من فرص العمل وتسهم بنحو ٢٤,٤٪ من القيمة المضافة الصناعية، مقارنة بالمنشآت متوسطة الحجم. اما المنشآت الكبيرة التي توظف عشرة عمال فأكثر، فرغم انها تشكل ١,٢٪ فقط من عدد المنشآت الصناعية الا انها توظف ٣٨,٣٪ من فرص العمل وتسهم بنحو ٧٠,٤٪ من القيمة المضافة الصناعية.

## النفط.. اكتشاف الحلم

ظل استخراج النفط في اليمن حلماً كبيراً، بل لعله في عداد المستحيلات خصوصاً بعد فشل الحفريات التي تمت منذ خمسينيات القرن الماضي قبل الثورة، وحتى بعد قيام الثورة، حيث ظلت بلادنا مستوردة للنفط ومشتقاته.. إلى ان اكرم الله سبحانه وتعالى شعبنا ووطننا بزعامة سياسية محنكة ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح، الذي حقق اعظم الإنجازات بالحكمة والبصيرة النافذة.. وبالارادة الصلبة لهذا القائد الفذ، أصبح الحلم حقيقة، والمستحيل ممكناً.. وعلى يده كان تفجير الثورة والثورة النفطية، وشهد عام ١٩٨٤م اعلان اكتشاف النفط في اليمن في منطقة صافر بمارب، وذلك نتيجة للجهود المكثفة والسياسات المحفزة لجذب الشركات النفطية للاستثمار في بلادنا مما أمكن من حفر نحو ٤٠ حقلاً استكشافياً كان الحقل (أ) بمنطقة صافر، حينذاك، هو افضل الحقول وأغزرها.. وفي اجواء الفرح ونفحات البهجة بالانجاز العظيم، قام فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بتدشين الإنتاج من حقول النفط هذه، وذلك بطاقة انتاجية تتراوح ما بين ٧ الآف و ١٠ الآف برميل يومياً.. وبهذه الانطلاقة، أخذ انتاج النفط مساراً تصاعدياً، حيث ارتفع الإنتاج النفطي اليومي من نحو ٧٢٥٤ برميلاً عام ١٩٨٦م إلى ١٨,٠٩ ألف عام ١٩٨٧م، والى ١٨٢ ألف برميل عام ١٩٨٩م.

وتواصل العمل على تطوير القطاعات النفطية واستكمال الاستكشافات النفطية في عدد من محافظات الجمهورية، بعد قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وأصبح النشاط النفطي رئيسياً في الاقتصاد اليمني حيث بلغ انتاجه ٤٣٦ ألف برميل يومياً عام ٢٠٠٣م، ونحو ١٥٧ مليون برميل في السنة، كما ارتفع عدد الشركات العاملة في بلادنا إلى نحو ٢٣ شركة استكشافية، وبلغت النفقات الاستثمارية التراكمية للشركات النفطية حتى نهاية عام ٢٠٠٢م نحو ٨,٦ مليار



دولار، منها ٧,٥ مليار دولار نفقات الشركات المنتجة ونحو ٣٧٤ مليون دولار نفقات الشركات الاستكشافية و ٦٣٩ مليون دولار نفقات الشركات المنسحبة.

وشهدت الصادرات النفطية لبلادنا ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، إذ زادت من ٣٩٧ مليون دولار عام ١٩٨٨م إلى نحو ١,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣م، وبذلك ارتفعت مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة للدولة إلى نحو ٧٠٪، كما تشكل الصادرات النفطية نحو ٩٣٪ من إجمالي الصادرات، وارتفع حجم مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٦٠ مليون ريال عام ١٩٨٦م، إلى ٦٢٦ مليار ريال عام ٢٠٠٣م ليشكل بذلك نحو ٣٠٪ من إجمالي الناتج خلال العام ٢٠٠٣م.

وبحسب آخر نتائج الاستكشافات، أظهرت ان الاحتياطي النفطي لليمن يصل إلى ٥,٧ مليار برميل، لذلك اتخذت وزارة النفط جملة من التدابير والآليات بهدف استغلال هذه الثروة بما يخدم عملية التطور والتقدم الاقتصادي والتنموي الشامل، من خلال توسيع قاعدة النشاط الاستثماري وفتح المجال امام المستثمرين والشركات العالمية للاستثمار في مجال النفط، حيث شهدت السياسة الترويجية للوزارة تفعيلاً متزايداً لتحفيز وجذب وتشجيع الاستثمار النفطي عن طريق

اتخاذها لجملة من الوسائل الترويجية الحديثة المتمثلة بالندوات والمؤتمرات الترويجية والمشاركة في المعارض الدولية، فقد انعقدت الندوة الترويجية في دولة قطر وحققت نجاحات ملموسة، وانعقد المؤتمر اليمني الثاني للنفط والغاز عام ٢٠٠٢م ليصب في نفس الاتجاه.

ونتيجة لهذه الآليات الترويجية، فقد تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع عدد من الشركات النفطية العالمية للحصول على حق الامتياز للتنقيب عن النقط، التي وصل عددها إلى (٢٨) شركة نفطية. ومنها فوز شركة (اسنويك) العالمية الصينية للتنقيب في القطاعين (٦٩, ٧١) فيما فازت شركة (دوف) البريطانية بالقطاع (٧٣)، وفازت شركة (دي-إن- أو) بالقطاع (٧٢). . وكان عدد القطاعات النفطية قد ارتفع خلال العام ٢٠٠٤م ليصل إلى (٨٤) قطاعاً نفطياً موزعة على مختلف مناطق البلاد.

وفي جانب الاستكشافات النفطية الحديثة، تمكنت شركة (كالفالي) الكندية من تحقيق اكتشاف نفطي تجاري في قطاع (مالك (٩)، كما حققت شركة (فينتاج) الأمريكية اكتشافات نفطية مهمة في قطاع (SI) سيتم الإعلان عن الإنتاج فيه خلال العام ٢٠٠٥م. وكذلك نفس النتائج بالنسبة لشركة (كنديان نكسن) في قطاع (٥١)، وشركة (بروساج) الألمانية في قطاع (S2)، وهناك اكتشافات اولية في القطاع (٤٩) و (٤٣)، بالاضافة إلى قطاعات واعدة وهي (٤٧) و (٤٨) و (٥٠).. وغيرها.

ويعد اتجاه وزارة النفط والثروات المعدنية صوب الترويج للاستثمار في مجال الصناعات النفطية إلى جانب الترويج للتنقيب عن النفط والاستكشافات النفطية، من أبرز توجهاتها، وفي هذا الصدد جاء اختيار موقعي إنشاء مصفاة الضبة بمحافظة حضرموت ومصفاة رأس عيسى بمحافظة الحديدة، لتخفيض كلفة الإنتاج وتلبية احتياجات السوق من النفط المكرر وخلق فرص عمل استثمارية جديدة. وكذلك تسعى الوزارة من خلال وحدتها المتخصصة الشركة اليمنية لتكرير النفط إلى تشجيع الاستثمار في مشروعي توسعة وتحديث مصافي عدن ومارب عن طريق القطاع الخاص وخلق فرص عمل استثمارية تدعم وتقوي النشاط الأقتصادي الوطني..

وبتأكيد مصادر الوزارة فان مشروعي مصفاة الضبة بحضرموت ومصفاة راس عيسى بالحديدة الموقع بين الوزارة وشركة مصافي حضرموت خلال العام ٢٠٠٢م، تبلغ كلفتهما نحو ٢٢٥ مليون دولار، فيما الطاقة الإنتاجية الأولية ٥٠ ألف برميل يومياً لمصفاة الضبة، ونحو ٤٥ ألف برميل يومياً لمصفاة رأس عيسى (٤).

## مميزات استثمارية للنفط اليمني

تتمتع اليمن بالعديد من المميزات الاستثمارية في مجال النفط، منها الموقع الاستراتيجي الهام الذي يؤهل اليمن ان تقام على ارضها مشروعات المصافي والمصانع البتروكيماوية، ولقربها ايضا من الاسواق الجنوبية والشرقية لأفريقيا وكذا اسواق جنوب شرق آسيا والدول المجاورة في شبه الجزيرة العربية فضلاً عن الأسواق الأوروبية.. كما تتميز اليمن بالاستقرار والنظام المؤسسي والحريات العامة، وتنفرد بعوامل الجذب اللازمة لاستقطاب وتشغيل رؤوس الاموال الوطنية والعربية والاجنبية في مناخ من الحرية الاقتصادية والامتيازات والتسهيلات التي حددها قانون الاستثمار اليمني رقم (٢٢) لعام ١٩٩١م وتعديلاته بالقرار الجمهوري رقم (٢٩) لعام ١٩٩٧م، بما يعطي من مزايا وضمانات وحوافز مشجعة للمستثمرين والمشاريع الاستثمارية، بدءاً بمساواة القانون للمستثمر اليمني مع المستثمر العربي والاجنبي في الحقوق والواجبات، وما منح من امتيازات مالية وغير مالية مغرية تدخل ضمنها الاعفاءات الضريبية والجمركية، وحق استئجار وتملك الأراضي بدون أية موافقة مسبقة، وتوفير الحماية اللازمة للمشروعات الاستثمارية عن طريق وجود نظام قضائي عادل وسريع لفض النزاعات بآليات معترف بها دولياً، ومنع التأميم أو الاستيلاء، وتقديم كل التسهيلات وازاحة العراقيل، وتقديم الاستشارات والدراسات والأفكار المجانية التي تساعد على نجاح المشروع الاستثماري.. وغيرها من المميزات المشجعة للاستثمار في اليمن كارض بكر تكتنز احتياطي كبير من النفط ذات النوعية الخاصة والجودة العالية.

## الغاز . رافد اقتصادي هام

بدأ اكتشاف الغاز في اليمن مواكباً للاستكشافات النفطية في عام ١٩٨٤م في منطقة حوض مارب – الجوف وفي عام ١٩٩٢م تم اكتشاف كميات جديدة من الغاز في منطقة جنة – شبوه- ويقدر الاحتياطي العام من الغاز بحوالى ١٦ تريليون قدم مكعب، حيث يقدر الاحتياطي من الغاز والبترول المسال بحوالى ٣١ مليون طن متري.

ويعتبر الغاز ثروة قومية ورافد اقتصادي هام، لذلك حظي باهتمام الدولة لاستغلاله من أجل التنمية.. فأنشئت المؤسسة العامة للغاز بالقرار الجمهوري رقم ٨٠ لعام ١٩٩٣م، ثم جاء تعديل تسميتها في عام ١٩٩٦م بـ «الشركة اليمنية للغاز».. وتتولى جميع الانشطة المتعلقة بالغاز من استكشاف وانتاج ونقل وتخزين وتعبئة وتسويق.. ألخ.

ويقدر الإنتاج اليومي من الغاز بحوالى ٢,٧٥ مليار قدم مكعب، وينتج عن عمليات الفصل والمعالجة حوالى ٢٢٠٠ طن يومياً من الغاز البترولي المسال المخصص للاستهلاك المحلي، حيث تبلغ المسحوبات اليومية منه ١٦٣٠ طناً يومياً.

وينقل الغاز البترولي المسال بواسطة أسطول نقل بري مكون من ٤١٩ صهريجاً حوضياً إلى محطات تعبئة الاسطوانات المنتشرة في عموم المحافظات، والبالغ عددها حوالى ٦٦ محطة منها ٧ محطات تابعة للشركة اليمنية للغاز، والباقي تابعة للقطاع الخاص.. ويصل الاستهلاك المحلي من الغاز البترولي المسال ٩٩٣و ٥٨٧ طناً مترياً.

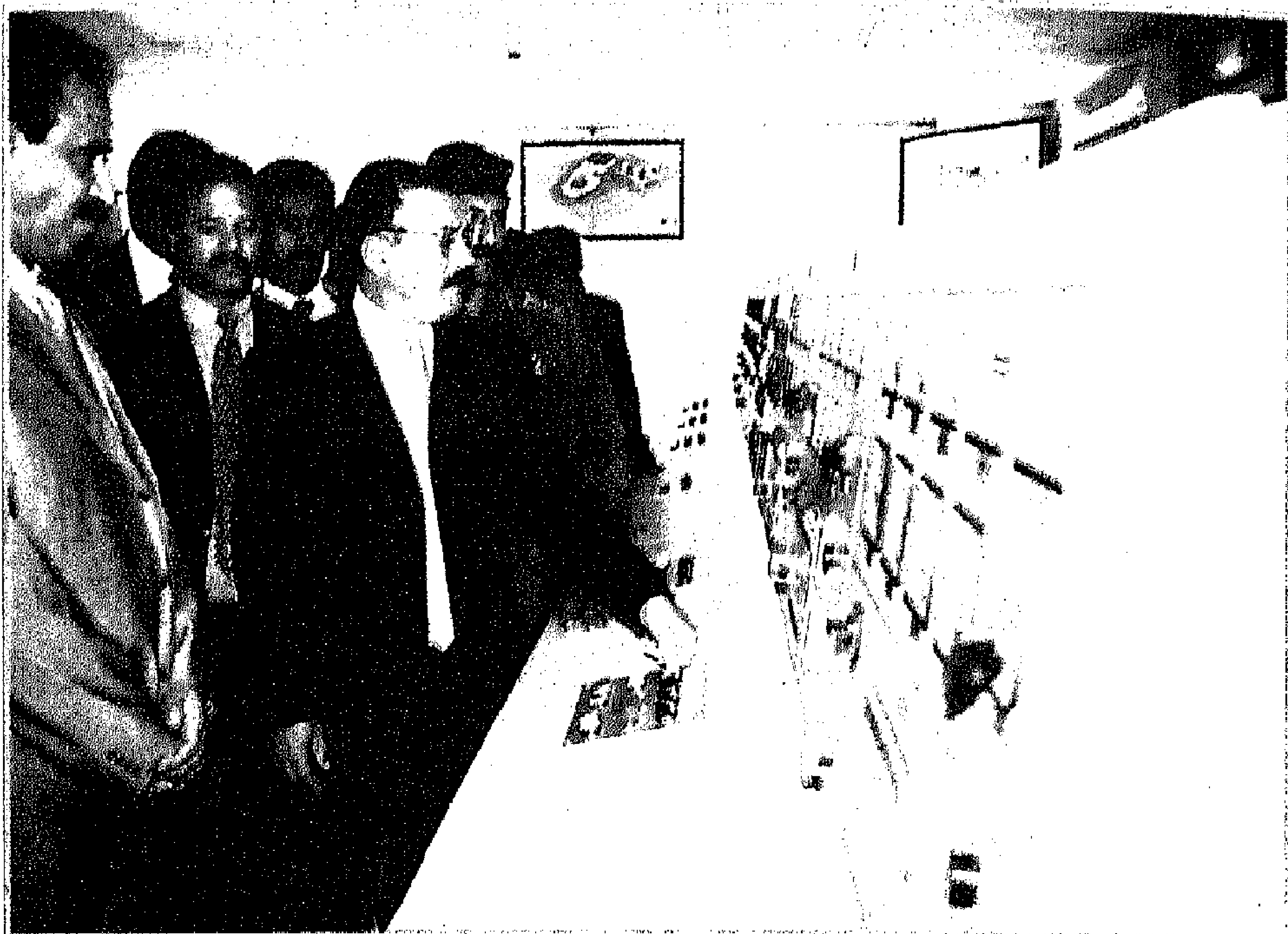
وتتولى الشركة اليمنية للغاز مهام التخطيط العملي لادارة الاعمال والأنشطة في مجال الغاز، من تسييل وتعبئة وتخزين ونقل وتسويق، وتعمل على تنمية امكاناتها وقدرتها الفنية والبشرية بغرض توسيع دورها في صناعة واستغلال الغاز وتأمين حاجة المجتمع والصناعات المحلية، وكذا الاشراف والرقابة على الاسعار والاوزان الخاصة، ووضع نظم السلامة المهنية.

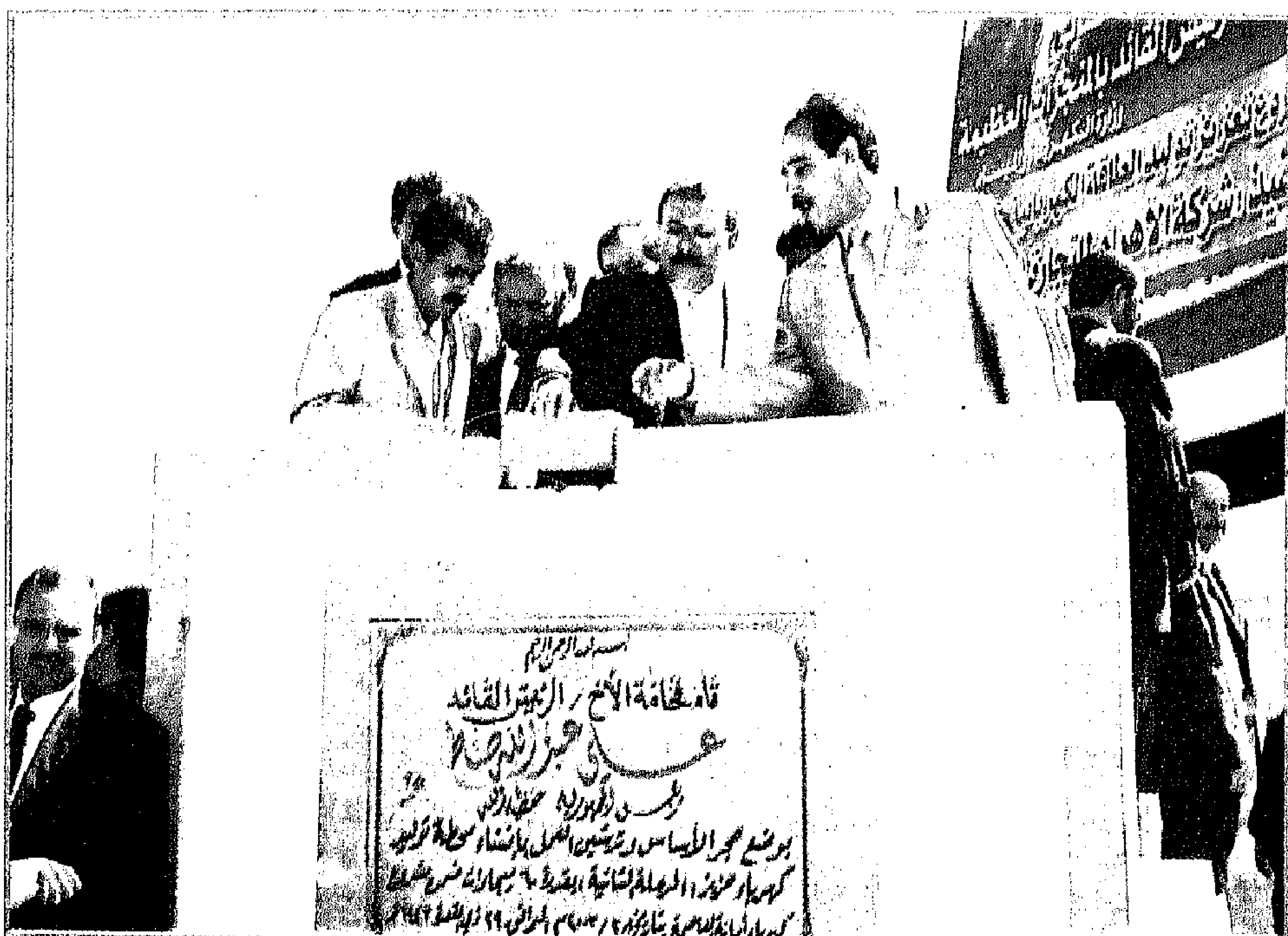
وسعت الدولة على تشجيع الاستثمار في مجال الغاز من خلال تقديم التسهيلات والخدمات للمستثمرين للاستثمار في مجال محطات التعبئة والنقل والتخزين، وفي المصانع المختلفة.. ويتوقع زيادة معدل الطلب على مادة الغاز البترولي المسال بنسبة ١١٪ سنوياً، مع زيادة واضحة في الاحتياطي.

## الكهرباء

تمثل الطاقة الكهربائية الركيزة الأساسية لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فقد اولى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، اهتماماً بالغاً بهذا القطاع، وهو الذي أرسى البدايات الأولى لتوسيع شبكة الكهرباء. واصدر فخامة الرئيس عام ١٩٨١م قانوناً ينظم وزارة الكهرباء والمياه والمجاري، غير ان العمل في هذا المجال قد بدأ اواخر عام ١٩٧٩م بانشاء محطة رأس كتيب البخارية بكلفة قدرها ٥٤,٩ مليون ريال، مضافاً اليها ١٢٩,٤ مليون دولار بواسطة قروض اجنبية، لتغطي صنعاء وتعز والحديدة وإب وذمار ويريم وباجل ومعبر ومديريات أخرى.. وقدرت الانفاقات الحكومية لعام ١٩٨١م بنحو ١,٣ مليار ريال للطاقة الكهربائية. وتواصلت عملية التوسعة والمشروعات لتوليد الطاقة بالديزل. وفي عام ١٩٨٩م بدأ تنفيذ مشروع الربط الكهربائي المشترك بجانب العديد من المحطات التحويلية الفرعية في تعز وصنعاء والحديدة وذمار.

وفي ظل دولة الوحدة بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح شهد قطاع الكهرباء تطوراً ملحوظاً وزادت الطاقة المركبة والمولدة بمتوسطات سنوية تتراوح بين ١,٥٪




بسم الله الرحمن الرحيم
قام فخامة الأخ / الرئيس القائد
علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية حفظه الله

إلى ٦٪ تمثل في نمو الاحمال القصوى إلى ٦١٠ ميجاوات عام ٢٠٠٠م وقد حرصت الخطة الخمسية الثانية على زيادة الطاقة الكهربائية المركبة إلى ١,٢٦٦ ميجاوات بحلول عام ٢٠٠٥م ورفع نسبة التغطية إلى ٤٠٪ من إجمالي السكان.. ووصل عدد المشاريع الكهربائية المنفذة إلى مئات المشاريع الاستراتيجية أهمها مشروع تعز التوليد الكهربائي في صنعاء وعدن بكلفة ٥٠ مليون دولار بالاضافة إلى المحطات الرئيسية الاربع (mw٦٠) بكلفة ٣٠ مليون يورو، و ٥,٦ مليون دولار، ومشروعات أخرى، لكهرباء سقطرى (حديبو) بلغت كلفته ١٥٧,٢٤٣,٠٠٠ ريال. وخط ربط عمران حجة، وخط بربط الحبيلين دمت البيضاء، وكهرباء إب الضالع تعز أبين، وتضمنت الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠٥م ١٩٧ مشروعاً استراتيجياً للتوسعات الكهربائية في صنعاء وعدن وحضرموت والحديدة بكلفة إجمالية بلغت ١,٥٤ مليار ريال، وتقوية شبكات التوزيع في ذمار وشبوه وحجة وصعدة والبيضاء وأبين ولحج ومارب والمهرة والضالع وعمران والمحويت والجوف بكلفة ٢٤٠ مليون ريال، إضافة إلى إنشاء ورفع قدرات محطات في صنعاء والحديدة والضالع وتعز وإب والبيضاء والمحويت بكلفة ٧١٥,٧ مليون ريال. وفي تعز إب حضرموت بـ ١٣٠ مليون ريال.

ولمزيد من تطوير قطاع الكهرباء وضعت خطة لبناء محطات توليد في كل من مارب معبر - عدن والحديدة، بقدرة إجمالية تصل (٢٩٠٠) ميجاوات، وكمرحلة اولى تبدأ بمحطة مارب بقدرة (٣٠٠) ميجاوات، من القدرة الاجمالية للخطة والبالغة ما بين ٧٠٠و ٨٠٠ ميجاوات لعام ٢٠٢٥م.. ويقدر حجم الاستثمارات المستقبلية للتوليد في المنظومة الوطنية خلال الفترة ٢٠٠٤م إلى ٢٠٢٥م بنحو (١,٥٩٩,٣٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي.. كما تتضمن مشاريع التوسعات حوالى (١٢٧) مشروعاً للتوسعة بمد شبكات في عموم محافظات الجمهورية، بالاضافة إلى اكثر من (١٤١) مشروعاً في كهرباء الريف.

ويجرى حالياً العمل لدراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشاريع الربط الكهربائي بين بلادنا ودول الجوار، ومنها مشروع الربط الكهربائي بين بلادنا والمملكة العربية السعودية، وكذلك مشروع الربط الكهربائي بين بلادنا وجمهورية جيبوتي وكلها بتمويل من الصندوق العربي للتنمية.

اما مياه الشرب، فقد وصل عدد المشاريع الحيوية الرئيسية إلى أكثر من ٧٩٠٠ مشروعاً في المدن ومناطق الريف.. ومن بين أهم المشروعات، إنشاء محطة معالجة مجاري مياه أمانة العاصمة بكلفة بلغت ٤ مليارات و ٣٧ مليوناً و ٧٤٠ ألف ريال، ومياه عدن الكبرى بكلفة بلغت ملياراً و ٢٦١ مليوناً و ٣٩١ ألف ريال، ومجاري مياه تعز بكلفة ٥ مليارات و ١١٤ مليوناً و ٢٠٠ ألف ريال، ومياه



لبعوس بكلفة ٣ مليارات و ٢٢٣ مليوناً و ٧٤٣ ألف ريال.. وارتفعت المخصصات الاستثمارية الفعلية لهذا القطاع من ١٤,٥٩٦ مليار عام ١٩٩٧م إلى ٢٢ ملياراً و ٦٤١ مليون ريال عام ١٩٩٨م، إلى ٣٩ ملياراً و ٥٨٥ مليون ريال عام ٢٠٠٢م. وفيما يتعلّق بالبرنامج الاستثماري تشير المصادر إلى ان إجمالي الاستثمارات خلال الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٩م تصل ١,٥ مليار دولار، ٤٧ مليون دولار للموارد المائية، (٧٩٨) مليون دولار لمشروع المياه والصرف الصحي.

وكغيره من القطاعات الهامة، شهد القطاع المصرفي إنجازات عديدة، فقد أصبح يتكون القطاع المصرفي من ١٤ بنكاً منها تسعة بنوك تجارية وبنكان متخصصان في الاسكان والزراعة وثلاثة بنوك اسلامية.. ويشهد القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً من خلال إعادة الهيكلة وانشاء سوق للاوراق المالية مواكبة للاصلاحات الاقتصادية والمالية. وانصب الاهتمام على إنشاء شركات تأمين وعلى تشغيل موارد صناديق التأمينات والضمان الاجتماعي التي توفر مصدر هام للموارد المالية. وتولي الدولة رعاية خاصة ومدروسة لتنظيم أعمال الصرافة وسوق الصرف.

ويستحوذ قطاع التجارة على اهتمام خاص نظراً لدوره الحساس في النشاط الاقتصادي اليمني، وتشير البيانات إلى ان عدد المنشآت التجارية يبلغ اكثر من ١١٤,٠٥٠ منشأة تشكل ٤٩,٨٪ من المنشآت الاقتصادية فيما تشير الاحصائيات

الرسمية إلى ان التجارة الخارجية لليمن شهدت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعاً كبيراً في قيمة عملياتها، إذ زادت من ٦٩٢ مليار ريال في عام ١٩٩٩م إلى نحو ١,٣ تريليون ريال، عام ٢٠٠٣م مما يؤكد أن التجارة ستصبح مصدراً مهماً من مصادر التنمية.

ووفقاً لهذه الاحصائيات، فقد بلغ حجم تجارتنا الخارجية مع الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة نحو ٢٥,٦٪ عام ٢٠٠٣م، ومع تجمع دول (أبك) ٤٨٪ ومع الاتحاد الأوروبي ٨,٤٪ ومع رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية ٢,١٪ ومع دول الكومنولث ١,٠٪ ومع الكوميسيا ٢,٦٪.

كما حظي قطاع السياحة باهتمام كبير، يؤهله لان يلعب دوراً مساهماً في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات نمو الدخل القومي.. وتمثل السياحة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي وحوالى ٣٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات.. وارتفع عدد المنشآت السياحية إلى ١٤٢٨ منشأة، اما عدد الفنادق فقد بلغ ٣٣٨ فندقاً، وتضاعف عدد المشتغلين في السياحة إلى ١٩٨٣٤ عاملاً.

وتمتلك اليمن العديد من المقومات السياحية التي تؤهله لجذب ملايين السياح، إذا ما تم تعزيز البنية السياحية والترويج للمنتج السياحي بشكل متميز، وكل المؤشرات تدل على نهضة وحركة سياحية كبيرة، كقطاع واعد بامكانة استقطاب نحو مليوني سائح وتحقيق عائدات بنحو ملياري دولار بحلول عام ٢٠٢٥م بحسب الدراسات والسياسات المرسومة.

شبكة الطرق، هي النواة الأولى لاحداث نهضة اقتصادية وتنموية وتعزيز مناخ الاستثمار. وركزت القيادة السياسية بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح اهتمامها بانشاء شبكة طرق اسفلتية طولها ٩٢٧٣كم وما يزيد عن ٦٠ ألف كيلو متر من الطرق الحصوية والترابية.. وخلال الفترة ٨١-١٩٩٠م فقط، تم إنجاز ١٦ مشروعاً من الطرق الاسفلتية والحصوية بطول ٢٤٠٣كم. وبعد تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م أنجز قرابة ٥٧٨ كيلومتراً من الطرق الاسفلتية.. وخلال الفترة ٩٦-٢٠٠٠م تم إنجاز ما يربو عن ١٦٠٠ كم من الطرق الاسفلتية الجديدة، كما أنشئت ١٥٥٥ كم من الطرق الحصوية، واعادة تأهيل ٥٤٢كم من الطرق ومنها طريق صافر – حضرموت بطول ٤٠٠ كيلومتر. وشهدت السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٣م) قفزة عملاقة في إنجاز مشاريع الطرق، حيث أنجزت وزارة الاشغال العامة في عام ٢٠٠٠م ٦١٠كم، وفي عام ٢٠٠١م نفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية ٢٥ مشروعاً بكلفة ٢,٠٨٨,٠٠٠ دولار، ونفذ ٤٣ مشروعاً بكلفة إجمالية ٤,٢٦٥,٦٦١ دولاراً. وانجز مشروع الاشغال العامة خلال العام ٢٠٠١م أحد عشر مشروعاً بكلفة ١,٢١٧,٤٩٦ دولاراً.

وبلغ حجم الإنجاز للعام ٢٠٠١م ٩١٣ كم، وفي عام ٢٠٠٢م ٩٠٣كم وفي عام ٢٠٠٣م ٧٢٥كم.

وبيغ إجمالي اطوال شبكة الطرق في عموم محافظات الجمهورية حتى نهاية عام ٢٠٠٣م (٩٢٧٣كم) طرق اسفلتية، وحوالى ٤٢٠٠كم طرق حصوية، وما يقارب ٦٧,٠٠٠ كم طرق ترابية.

وشهدت الاتصالات وتقنية المعلومات ثورة هائلة لمواكبة تطورات العصر، وتلبية الاحتياجات المتزايدة لهذه الخدمة من قبل المواطنين، وحتى عام ٢٠٠٣م، بلغت السعات المجهزة في سنترالات الهاتف (١,١٣٩,٢٠٧) وفي ظل خطة التوسع لوزارة الاتصالات، زاد عدد السعات المجهزة حتى عام ٢٠٠٤م إلى (١,١٩٨,٢١٢) سعة..

وبالنسبة للخطوط العاملة فقد بلغ عددها عام ٢٠٠٤م (٧٤٤,٧١٩) خطاً وتؤكد المؤسسة العامة للاتصالات إنها تمتلك الآن اكثر من ٤٥٣,٤٩٣ خطاً شاغراً تحت الطلب.. وفي المناطق الريفية جرى العمل على تنفيذ مشروع توسعة الاتصالات الريفية بسعة ١١٥ ألف خط، كما يجري إنجاز مشروع جديد للاتصالات الريفية بنظام جديد (GSM) وهو نموذج مطور لنظام (CPMA) الكوري (٥٠) ألف خط يغطي ٧٨ موقعاً في ست محافظات. وتقول آخر الاحصائيات ان عدد المحطات الريفية بمختلف الانظمة بلغ حتى ٢٠٠٤/٣/٣١م (٨٦٦) محطة، وبلغ إجمالي السعات المجهزة في المحطات الريفية ٧٥,٧٦٣ خطاً، ويمثل نظام (HONET) أعلى نظام من حيث عدد المحطات والسعات، يليه نظام (NEC)، ونظام (UMC) من حيث السعات والخطوط العاملة، وهكذا يشهد الريف اليمني نقلات نوعية في مجال الاتصالات بأنظمة حديثة تقدم خدمات عالية تربط اجزاء البلاد بمدنها وريفها بشبكة اتصالات واحدة.

شبكة البريد كذلك تواكب التطور، وتمتلك الهيئة العامة للبريد في بلادنا اكبر شبكة الكترونية تربط جميع مكاتبها في المحافظات بالمركز، وتمتلك اكبر سلفر في البلاد، وقد تم افتتاح هذا المشروع (شبكة معلوماتية بريدية) في ٢٠٠٢/٩/١م وهو ينظم عمليات التحويل المالي والخدمات الأخرى بين المحافظات وفق أحدث التقنيات.

وبداية عام ٢٠٠١م دخل اليمن نظام جديد للتلفونات النقالة وبدء تشغيل النقال بنظام الـ(G.S.M) من قبل (سبافون /وسبيستل- يمن) إلى جانب خدمات (تيليمن) ومن ثم بدأت شركة (الثريا) بتسويق خدمات الاتصالات العالمية عبر الاقمار الاصطناعية، وقد بلغ إجمالي عدد المشتركين في هذه الخدمات حتى عام ٢٠٠٤م حوالى ٧٠٠ ألف مشترك ومؤخراً دشنت شركة "يمن موبايل" خدماتها، وتعتبر ثالث شركة تعمل في مجال الاتصالات النقالة في اليمن، وهي خدمة تقدم لأول مرة في اليمن والشرق الأوسط.



# بناء سد مارب..
# إحياء العبقرية الحضارية اليمنية

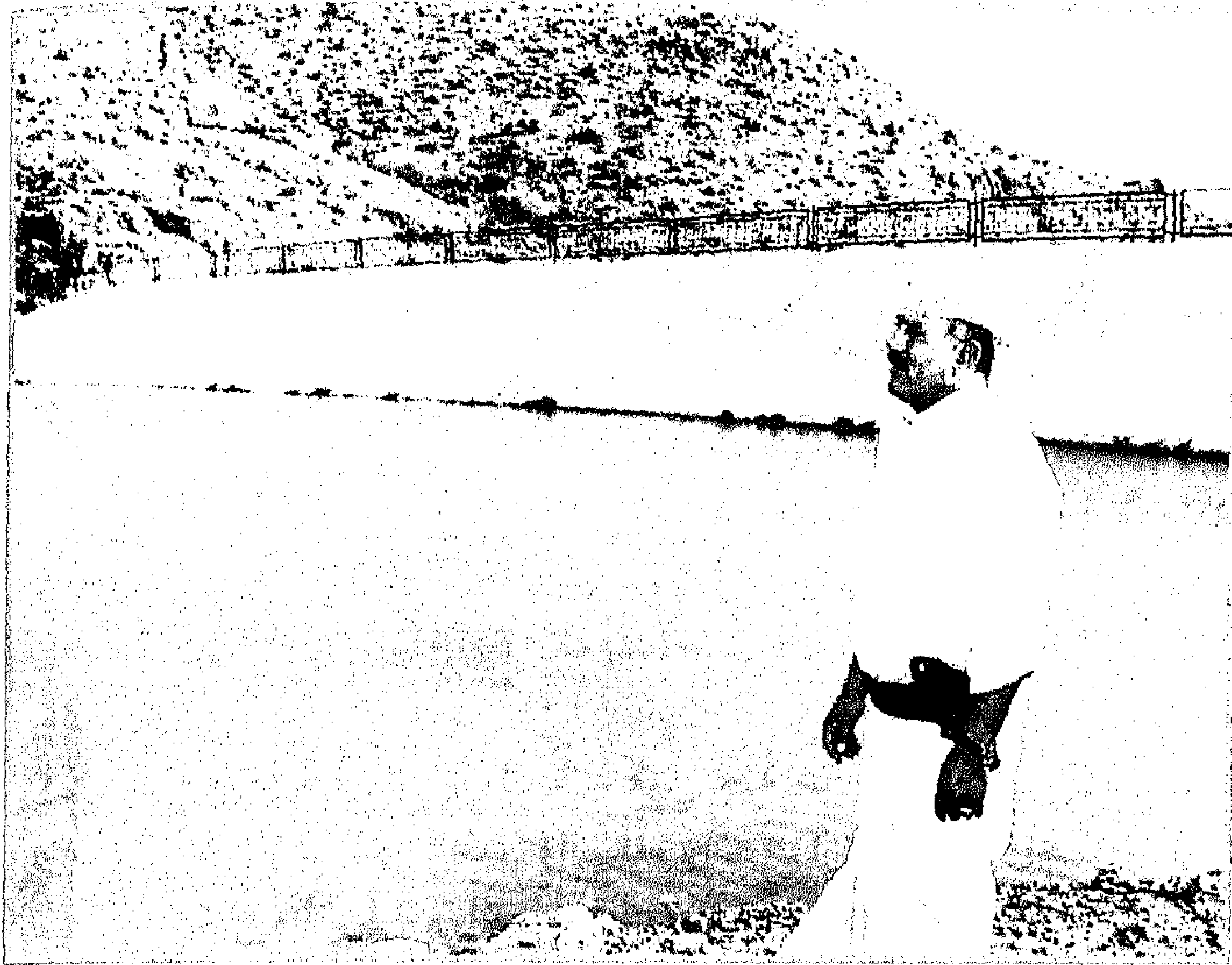
# بناء سد مارب..
# إحياء العبقرية الحضارية اليمنية

**«لقد كان لسبأ في مسكنهم أية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة و رب عفور» صدق الله العظيم سورة سبأ «الآية ١٥»**

هذه هي ارض اليمن.. فهي جنة من جنان ارض الله.. كانت ومازالت أرض الخير والعطاء والحضارة شهدت ازدهار الزراعة والري والتجارة و الصناعة منذ قرون ما قبل الميلاد، وكان لإقامة السدود وأشهرها سد مارب دوراً رئيسياً في العصر الذهبي للحضارة اليمنية..

وبانهيار سد مارب العظيم تراجعت الحضارة اليمنية، وعم التخلف وظلام الجهل والعوز ووصلت اليمن الى مستوى اقل تحضراً من عصور سبأ ومعين وحمير.. وغيرها.. وعلى تعاقب العهود والمراحل، لم تعرف البلاد من يخرجها من وهدة ظلماتها، الى آفاق نورها وحكمتها وايمانها التى عرفت بها تاريخياً..

وحين تحمل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مسؤولية قيادة الوطن في ١٧يوليو ١٩٧٨م.انفتحت ابواب مشرعة للبناء والتنمية.. وكانت الثورة (الخضراء) .. الثورة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، تأخذ طريقها للتطور بالعودة الى إحياء مستلزماتها وروافدها، بمافيها الماء الذي هو أساس التطور الزراعي.. ولأن لليمن تاريخها القديم في اقامة السدود ومجامع المياة وحفر الجداول والترع فقد عمل فخامة الرئيس على استعادة هذا التاريخ الحضاري وبدا باقامة عشرات السدود الصغيرة و المتوسطة.. غير أنه وفي يوم ٢١ديسمبر عام١٩٨٧م سجل فخامة الرئيس وشعبه الأبي مفخرة حضارية تمثلت في بناء سد مارب العظيم و كان هذا الانجاز بارادة القائد الفذ وبمساعدة أخيه المرحوم القائد العربي الشيخ زايد بن



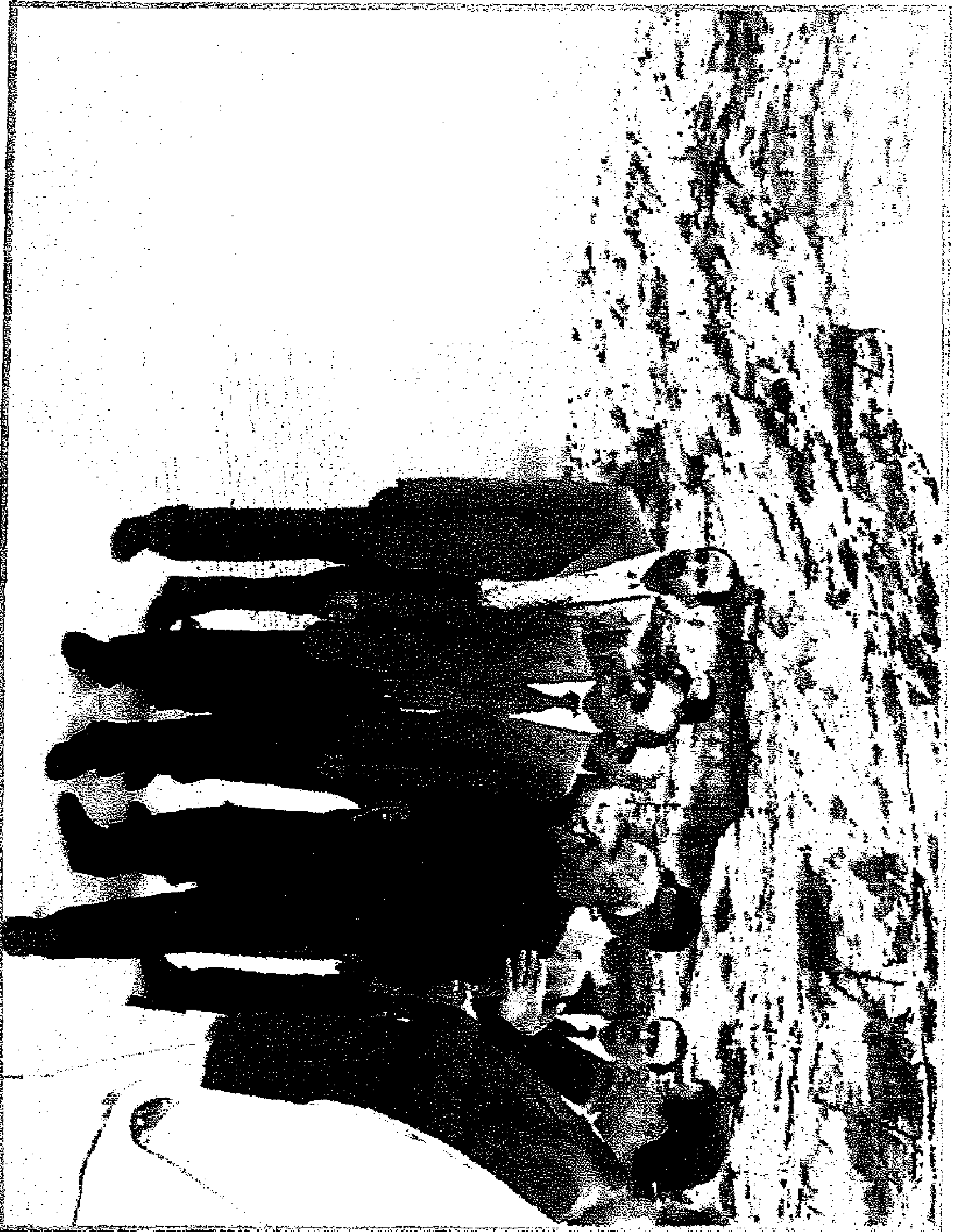
سلطان آل نهيان، الذي تبرع بالامكانات المادية، وبالأيدي اليمنية الخبيرة جرى العمل على اعادة هذا السد، ليصبح معجزة ومفخرة من مفاخر العهد الميمون لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح، الذي قال عنه يوم افتتاحه: «في هذا اليوم التاريخي العظيم الذي نفتتح فيه سد مارب العظيم، مجد العرب وتأريخهم التليد، لا يسعني في هذه المناسبة الا ان أتقدم بالشكر باسم شعبنا اليمني لأخينا القائد العربي المناضل سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي قدم هذه المساعدة رمزاً للإخوة ورمزاً للعروبة ورمزاً للوحدة».

وجاء في كلمة الشيخ زايد: «أهنئ نفسي وأهنئ اخي فخامة العقيد علي عبدالله صالح ثم أهنئ الشعب اليمني على تحقيق هذا المنجز ... فكل ما عملناه هو لخدمة مصلحة اخواننا واهلنا وارضنا في اليمن».

وأصبح السد بعد انجازه يحتجز اكثر من ١٤٠مليون متر مكعب من مياه الامطار، بارتفاع قدره (٢٢,٥) وتقدر مساحة السد الاجماليةبـ٢٤ألف متر مربع بطول ٦٠٠ متر وعرض ٩٥سم.

وللمشروع فوائد كثيرة منها محجز للمياه السيول والفيضانات في الوادي وضمان توافر المياه في الخزان بصفة دائمة والاستفادة منها في تنظيم عملية الري عن طريق التحكم بالمصرف الخارج من السد، اضافة الى زيادة مساحة الاراضي الزراعية من ٣٣٠١هكتارات، الى٦٥٢٠هكتاراً مروية و١٠,٠٠٠هكتارمحصولية،





تصل بعد ذلك الى ٢٠,٠٠٠ هكتار. ويقدر العائد الاقتصادي للمشروع بحوالى١٤٪ ويعتبر خطوة كبيرة في تحقيق الامن الغذائي .وهو انجاز ضمن انجازات عديدة شهدها القطاع الزراعي تحت رعاية واهتمام فخامة الرئيس، الذي اعلن عام ١٩٨٤م عام الانطلاق نحو تطوير الزراعة.. واستجاب الشعب لهذا التوجه، بعد ان توافرت له مستلزمات الانتاج الزراعي، مما قفز قفزات سريعة في مجال التنمية الزراعية.. وتحقق هدف فخامة الرئيس في الامن الغذائي، واصبح الانتاج الزراعي خلال سنوات قليلة يغطي حاجة السوق المحلية ويزيد بفائض كبير للتصدير الى الخارج.. وهكذا نجح فخامة الرئيس في انجاز الثورة الزراعية الشاملة وفي تأمين الغذاء للشعب اليمني.. وكان اصراره في اعادة بناء سد مارب الجديد ،هو اصرار قوي لاعادة روح العبقرية الحضارية اليمنية العريقة المجسدة في عظمة الارادة والقدرة الخارقة للانسان اليمني،على صناعة وانجاز الاعمال العظيمة، بما فيها معجزات الري وتخزين المياه وتشييد السدود ،وحفر الجداول والترع والآبار ، وتنظيم قنوات الري ومجامع المياه واستصلاح الاراضي. لتصبح كل هذه الانجازات جوهرسياسة فخامة الرئيس التي حققت اهدافها في ازدهار الزراعة وتحقيق النهضة الزراعية الكفيلة بتأمين البلاد بالمنتجات الغذائية المختلفة، بوفرة المحاصيل الزراعية المتنوعة ويعد سد مارب آية الحضارة السبئية، وهو يقع في منطقة تدعى وادي دنا.. ويعود بناؤه الى ما قبل الألف الاول قبل الميلاد.!



وقبل الحديث عن هذا السد العظيم، نود ان نقدم عرضاً عن الخلفية التأريخية والحضارية للدويلات والممالك التي نشأت وازدهرت في ظلها فنون الزراعة والتمدن وفن العمران والصناعة والنشاط التجاري.. الخ.

## القبائل القحطانية «عرب اليمن»

يقول المؤرخون العرب: إن السبئيين هم من القبائل العربية القحطانية القديمة، ويطلقون عليهم مسمى «عرب الجنوب» أو «عرب اليمن» أو «عرب القحطانيين» نسبة إلى جدهم الأعلى «قحطان» واصطلح المؤرخون والاخباريون العرب على تسميتهم بـ «العرب» نسبة إلى جدهم «يعرب بن قحطان».

والسبئيون كانوا في البداية قبائل بدوية تتجول في وسط وشمال جزيرة العرب، وفي القرن الثامن قبل الميلاد ارتحلوا الى جنوب الجزيرة، وهناك استقروا وتوطنوا وتركوا حياة البداوة والترحال، وعاشوا بجانب المعينيين واختلطوا بهم وتعلموا منهم فنون الزراعة والحضارة والتمدن، وفي الوقت الذي بدأت عوامل الانحلال والسقوط تدب في جسم مملكة المعينيين، كان السبئيون يزدادون قوة ونفوذاً وما أن جاء منتصف القرن التاسع قبل الميلاد حتى تمكن السبئيون من إسقاط دولة معين وإنشاء مملكتهم اليمانية الجديدة المسماة في كتب التاريخ بـ «دولة سبأ» ودام حكم هذه الدولة من سنة ٩٥٠ق.م إلى سنة ١١٥ ق.م. وأتخذت هذه المملكة مدينة «صرواح» سميت المدينة نسبة الى قصر صرواح. عاصمة لها في بداية تكوينها وتقع مدينة صرواح «تسمى اليوم خرية» الى الشرق من مدينة صنعاء، ولكن السبئيين بعد أن توطد حكمهم وتوسع نفوذهم جعلوا عاصمة مملكتهم مدينة «مارب» الذائعة الصيت في التاريخ والأدب والشعر العربي بسبب شهرة سدها المسمى بإسمها «سد مارب» وتقع مدينة مارب على بعد ٦٠ ميلاً الى الشرق من صنعاء.

ولقد اتسع نفوذ السبئيين وكبرت مساحة دولتهم، فتمكنوا من السيطرة على معظم أجزاء جزيرة العرب من البحر الأحمر الى الخليج العربي وحتى بادية الشام، أما نشاطهم التجاري البحري فقد هيمن عليه اخيراً أبناء عمومتهم «الحميريون» القاطنون حول المنافذ البحرية، فكفلوا للمملكلة النشاط التجاري فكان متطوراً ومزدهراً للغاية، فهم مهرة وأصحاب خبرة متراكمة في أمور نقل البضائع والتجارة وفي شؤون البيع والشراء، ويملكون المراكب البحرية الكثيرة التي تنقل مختلف البضائع والمنتجات كالتوابل والبهارات والطيوب والروائح والاخشاب والاحجار الكريمة والذهب والفضة والحديد والملابس والأسلحة والاصباغ والاطعمة والثمار والبذور، وتنقلها من وإلى الهند ومصر وافريقيا،

وكانت قوافل السبئيين البدوية تقطع الصحارى والمغارات محملة بالبضائع وتسير في كل الاتجاهات، ولقد أدى حرصهم على سلامة قوافلهم وتأمين مرورها الى ان يدفعوا الرسوم الى الآشوريين الذين يحكمون العراق، وكانت قوافل البراري تدار من قبل السبئيين أنفسهم، وتميزت مملكة سبأ بالغنى والثروة الكبيرة بسبب وفرة محاصيلها الزراعية المتنوعة، فملوك هذه الدولة اهتموا غاية الاهتمام في إقامة السدود، ومن أهمها وأشهرها سد مارب الذائع الصيت وحفروا الجداول والترع ونظموا قنوات الري ومجامع المياه، وجاء ذكرهم في القران الكريم في سورة سبأ «الآية ١٥» حيث يقول رب العزة والجلال « لَقد كان لسبأ في مسكنهم آية جَنَّتان عن يمين وشمال، كُلُوا من رِزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور».

وفي حدود سنة ٩٤٠ ق.م «التاريخ ترجيحي» قامت ملكة سبأ الشهيرة «بلقيس» بزيارة إلى النبي سليمان بن داود ملك العبرانيين في الشام وحملت اليه الهدايا النفيسة لكسب مودته ولتحسين العلاقة معه ومع مملكته القوية، ولضمان المرور والأمان لقوافل سبأ في بلاد الشام وماجاورها، وفعلاً كان لزيارة ملكة سبأ الأثر الطيب في نفس الملك سليمان مما ساعد علي استقرار جالية تجارية كبيرة من اهل سبأ في بلاد الشام تمارس البيع والشراء ونقل البضائع والتجارة.

ويذكر المؤرخون والموروث الشعبي ان الرجل الذائع الصيت حكم العرب الشهير« الأفعى الحبر همي» كان من المعاصرين للملكة بلقيس وللملك سليمان بن داود عليه السلام في القرآن الكريم في سورة النحل «الآية ٢٠-٤٤».

## نهاية ملكة سبأ

منذ القرن الثاني قبل الميلاد بدأت عوامل الضعف والانهيار تدب في جسم مملكة سبأ للأسباب التالية: -

اولاً: اشتداد قوة الحميريين وكثرة نزعاتهم مع السبئيين.

ثانياً: تحول طرق التجارة من البراني البحر مما أدى الى زيادة اموال الحميريين وقو ة نفوذهم، وسبب هذا التحول ضعف التجارة السبئية المعتمدة علي القوافل البرية.

ثالثاً: اهمالهم لترميم واصلاح السدود واهمها سد مارب العظيم الذي تصدع وانهار فأنهارت معه المملكة سنة ١١٥ ق.م.

## اخبار سبأ في المصادر والمراجع التاريخية القديمة

ذكرت التوراة اخبار مدينة سبأ والسبئيين، فهي في اكثر الأحيان تنسبهم إلى الساميين كما جاء في العهد القديم« سفر التكوين- الاصحاح «١٠-٢٨»،

وفي أحيان اخرى تنسبهم الى الحاميين «سفر التكوين - الاصحاح١٠-٦-٧»، الساميون هم الذين ينتسبون الى حام بن نوح، وهاتان التسميتان السامية والحامية هما تسميتان افتراضيان تترددان كثيراً في توراة اليهود وبعض الكتب القديمة، وحتى الآن لم يقم الدليل التاريخي او العلمي على اثباتها وتثبيتها.

وجاء ذكر تجارة سبأ واهل سبأ على الرقم الطينية «الرقم جمع رقم: وهي الواح من الطين تنقش عليها الرسوم والكتابة ثم تشوى بالنار».

العائدة لملوك الدولة الآشورية «جاء اسمهم من صنعم المسمى آشور» فلقد جاء مدوناً على هذه الرقم ان الملوك التالية اسماؤهم « تفلات فلاسر الثالث «حكم من ٧٤٥ ق.م الى ٧٢٧ ق.م» وسنحاريب «حكم ٧٠٥ق.م الى ٦٨١ ق.م» وأسر حدون «حكم من ٦٨١ق.م الى ٦٦٩ق.م» اخذوا الجزية من الملكين السبئيين «كرب يشمر علي » و«كرب إيل بين».

وجاء في الكتابات السبئية والحميرية ان حكام دولة سبأ كانوا في البداية يتلقبون بلقب «مكرب» وفي بعض الأحان بـ«كرب» واللقبان «مكرب وكرب» لهما نفس المعنى وهو « السيد » أو « القوي» ثم فيما بعد تلقب هؤلاء الحكام بلقب «ملك » بدلاً من مكرب وكرب، ولقد وصل الينا اسماء ١٥ مكرباً و١٢ ملكاً، و من هؤلاء المكاربة، نذكر لكم المكرب الأول المسمى ٨٠٠ ق.م الى سنة ٧٨٠ ق.م.

ثم جاء بعده المكاربة التالية اسماؤهم: «مكرب يدع إيل ضريح»، و«مكرب يدع إيل بين» و«مكرب سمح علي يناف» أو ما يسمى «مكرب سمه علي ينف» و«مكرب علي وتر» أو «مكرب إيل بين» ثم «مكرب بثع أو بين» أو «مكرب عمر بين» وفي عهده تم ترميم وتقوية سد مارب وتصليح الانهار ونظام الري خزانات المياه.

ألآ تذكرنا كلمة «كرب» بابن ثور عمرو بن معدي كرب الزبيدي «ت٢١ هـ» الشاعر الفارس شيخ قبيلة زبيد اليمانية وأحد الشجعان الصناديد الذين أنجبتهم الجزيرة العربية، شهد مع قبيلته العصرية اليمانية معارك اليرموك والقادسية.

ونذكر لكم اسماء بعض ملوك اليمن الأقدمين الذين ظهروا قبل المسيح بمئات السنين منهم، «معد يكرب» ملك حضرموت، والملك «معد إيلٍ سلحانٍ بن مصدق إيل» لا حظ اضافة اسم الله «إنك» الى اسمه واسم ابيه تبركاً وتيمناً، ألا تذكرك هذه الأسماء القديمة. بأسماء بعض رجال العرب في العصر الجاهلي أمثال حكيم العرب وقاضيها «كرب بن صفوان الكعبي التميمي» والاسلاميين أمثال «عمرو بن معد يكرب الزبيدي» وبأسماء الكثير من رجال قبائل العربان الحاليين امثال «معدي وعدي ومعدان ومعيدي ومعيدان وكرب وكريب ومكرب وكريبان

وكاروب» وهي اسماء شائعة عند رجال قبائل جزيرة العرب في زماننا الحالي، وللدلالة على شيوع هذه الأسماء نذكر لكم اسم الشيخ «كرب بن عبدالله بن طلال الهذال» قتل سنة ١٩٢٦م وهو من الشيوخ الكبار لأكبر قبيلة عربية وهي قبيلة عنزة، ولقد دونت بعض أخبار هذا الشيخ الكريم في سنة ١٩٢٦ في مجلة «لغة العرب ٤/١٧٦» الصادرة في بغداد.

## سبأ في المعاجم والقواميس العربية

سبأ اسم رجل يجمع عامة قبائل اليمن، وقيل سبأ هو سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وقيل «سبأ اسم رجل ولد عشرة بنين، فسميت قريتهم بإسم أبيهم، وقيل سبأ « اسم بلدة كانت تسكنها الملكة بلقيس، وقوله تعالى «وجئتك من سبأ بنبأ يقين» وقال الزجاج سبأ هي مدينة تعرف بمارب من صنعاء على مسيرة ثلاث ليالٍ، وفي الحديث ذكر سبأ قال: «هو اسم مدينة بلقيس باليمن،وجاء في أمثال العرب في الفرقة والتشتت قولهم «تفرقوا أيدي سبأ» وأل المثل نحو ان العرب ضربت بأهل سبأ الأمثال في الفرقة لما أذهب الله عنهم جنتهم وغرق مكانهم تبددوا في البلاد، وتفرقوا في جهات مختلفة. قال الشاعر:

من سبأ الحاضرين مارب إذ يبنون من دون سيلها العرما

العرم: في المصادر العربية هو السيل الذي لايطاق.

العرم: هو جمع عرمة، وهي السكر الذي يحبس الماء.

العرم:اسم وادي سبأ في اليمن.

## ذرية سبأ تمنح اسماءها لمعالم الأرض

ذكر ابو عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي «ت٦٢٦-١٢٢٨م» ان اسم وادي نجران الشهير- الذي تقع عليه مدينة نجران سمي بهذا الإسم نسبة الى نجران بن زيدان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان الذي يعتبر أول من نزل حول ارض هذا الوادي وعمرها واصبحت له ولذريته.

القحطانيون هم اهل اليمن، توزعوا في جزيرة العرب بعد خراب سد مارب ويرجع النسابون العرب الاقدمون القبائل العربية القحطانية الي فرعين اساسيين هما «كهلان- وحمير» أبناء سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، ومن هذين الفرعيين تتفرع قبائل كثيرة تزخر بأخبارهم كتب التاريخ والتراث والادب والشعر ومعالم الأرض في جزيرة العرب.

## سد مارب «سد العرم»

«سد مارب » نسبة الى مدينة مارب- وتسمية العرب ايضاً بـ «سد العرم» نسبة الى سيل العرم - بني هذا السد في الجهة الجنوبية الغربية من مدينة مارب عاصمة السبئيين ويقع علي بعد ١٤٥ كيلو متراً الى الشرق الشمالي من مدينة صنعاء عاصمة اليمن، وهو من اعظم السدود التاريخية القديمة في جزيرة العرب، وبني هذا السد، على وادي يسمى «أذنه» ويمر هذا الوادي بين جبلين بركانيين يبلغ ارتفاعهما ٤٠٠ متر يطلق عليها«بلق الأيمن» وبلق الأيسر» وهناك الكثير من الوديان الروافد التي تجمع سيول الأمطار لتصبها في الوادي الرئيسي «وادي أذنه» فيقوم السد بحجز هذه المياه والمحافظة عليها في مستودعه المحكم الكبير للاستفادة منها عند الحاجة، وتخرج المياه من مخارج «فتحات» معمولة في جسم السد، حيث يقوم عمال السد بفتح بعض هذه المخارج حسب الحاجة المطلوبة لكميات المياه، لري المزوعات وسقي الحيوانات وشرب الأهالي.

وتقع على السد جنتان كبيرتان مثمرتان، الجنة الشمالية «الجنة اليسرى» وتروى مزروعاتها واشجارها بالمياه من المخرج الشمالي للسد، أما الجنة الجنوبية «الجنة اليمنى فتروى بالمياه من المخرج الجنوبي للسد، وهاتان الجنتان الطيبتان المثمرتان اشار اليها القرآن الكريم في سورة سبأ «الآية ١٥-١٦» ولقد زال وجودهما بتهدم السد في القرن الأول للميلاد، وبقيت آثارهما وأوابدهما رسوماً على الأرض، واستقرت ذكراهما مع ذكرى سدهما العرم في بطون كتب تواريخ وآداب العرب، وبقيت اخبارهما الخضراء وأساطيرهما الوردية عالقة في ضمائر وعقول أجيال العرب المتعاقبة.

ونواصل الحديث عن هذا السد العظيم.. لقد بقى قائماً حوالى ١٣٠٠ سنة، وكان الفضل في بقائه صامداً وشامخاً طيلة هذه المدة الطويلة هي التصليحات والترميمات المستمرة التي اجراها عليه ملوك اليمن المتعاقبين، ولكنه أخيراً وبسبب الأهمال والتقاعس عن متابعة تصليحه وترميمه انفجر فجأة وتقطعت أوصاله وتناثرت جلاميده واحجاره فكان دماره من اكبر الكوارث التاريخية التي حلت بعرب اليمن، وفي هذا الخصوص يقول رب العزة والجلال في كتابه المجيد في سورة سبأ «الآية ١٦-١٩» فاعرضوا فأرسلنا عليهم سيل العرم وبلدلناهم بجنتيهم جنتين ذواتى أكُلٍ وخمط وأثل وشيء من سدد قليل، ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي إلا الكفور، وجعلناً بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرىً ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي واياماً آمنين، فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا وظلموا انفسهم فجعلناهم أحاديث ومزقناهم كل ممزق إنَّ في ذلك لآيات لكل صبارٍ شكورٍ» - شجر الخمط هو شجر الآراك.

ولما انفجر هذا السد وتحطمت اركانه، تفرقت عربان سبأ وهاجر بعضها إلى البلدان المجاورة، فضربت بهم العرب المثل قائلة «تفرق القوم أيدي سبأ» واصبح هذا المثل يتردد على ألسنة العرب حتى هذا اليوم للدلالة على التفرق والتبدد، وفي اوائل القرن الرابع الهجري، وقف على خرائب السد المؤرخ والجغرافي العربي المسلم ابو محمد الحسن بن احمد بن يعقوب الهمداني «ت٣٦٠هـ-٩٧٠م» و كتب وصفاً لهذا السد في الجزء الثامن من كتابه «الاكليل» ونقتطف من وصفه الآتي: الجنتان عن يمين السد ويساره، وهما اليوم عريق آراك وفي اصله جذع نخلة أسود قد كست باقية السوافي- السوافي الرمال التي تسفيها الرياح- وأما مقاسم الماء من مداخل السد فيما بين الضياع فقائمة كأن صانعها فرغ من عملها بالأمس، ورأيت بناء احد الصدفين باقياً وهو الذي يخرج منه الماء قائماً تخاله أوثق ما كان ولايتغير الى ان يشاء الله عز وجل وإنما وقع الكسر في العرم، وقد بقي من العرم شيء مما يحاذي الجنة اليسرى ويكون عرض اسفله خمسة عشر ذراعاً.. وذكر أبو عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي «ت٦٢٦-١٢٢٨م» وصفاً لسد مارب في الجزء الخامس من كتابه «معجم البلدان» فهو يقول: «هو بين ثلاثة جبال يصب ماء السيل إلى موضع واحد وليس لذلك الماء مخرج إلا من جهة واحدة، فكان الأوائل قد سدوا ذلك الموضع بالحجارة الصلبة والرصاص فيتجمع فيه ماء عيون هناك مع ما يفيض من السيول فيصير خلف السد كالبحر، فكانوا إذا أرادوا سقي زروعهم من ذلك بقدر حاجتهم بأبواب محكمه وحركات مهندسة فيسقون حسب حاجتهم ثم يسدونه إذا أرادوا.

ووجدت على صخور السد كتابات منقوشة بالخط المسند «من أقدم الكتابات العربية سمي بالمسند لأن أحرفه تشبه الخطوط المستقيمة المستندة على بعضها البعض تشير إلى أن السد قد بني في عهد حكم المكرب «بمه علي ين» وابنه المكرب «ذمر علي وتر» وكذلك عثر المنقبون الآثاريون على كتابات عديدة تبين ان الكثر من ملوك اليمن ساهموا في إصلاح السد وترميمه.

## السد والجنتان بين الحقيقة والخيال في تراث العربان

إن الذاكرة العربية الجمعية تتناقل عبر تتابع العصور والاجيال قصصاً وحكايات واشعاراً تختلط فيها الحقيقة بالخيال، وكلها تدور حول سد مارب وآفاقه الخضراء وبساتينه المثمرة الغناء التي تفوح منها روائح الملك والعنبر والزعفران.

ونجمع لكم اطراف الحكاية من البداية الى النهاية حسبما جاءت في معظم كتب التراث العربي القديمة، وهي كالآتي: أن الماء كان يأتي سبأ من الشجر واودية اليمن، فردموا ردماً بين جبلين وحبسوا الماء، وجعلوا في ذلك الردم ثلاثة

ابواب بعضها فوق بعض، فكانوا يسقون من الباب الأعلى، ثم من الثاني، ثم من الثالث، فاخصبوا، وكثرت اموالهم فعاشوا في بحبوحة هانئة، وراحة دائمة، فالعمارة في ارض سبأ كانت أزيد من مسيرة شهرين للراكب المجد، وكان اهلها يقتبسون النار بعضهم من بعض مسيرة اربعة اشهر، ثم مزقوا كل ممزق لانهم طغوا وكذبوا رسولهم فتهدم سدهم في القرن الذي يقال له فريقيا بن ماء السماء «لقب بمزيقيا لأنه كان يلبس كل يوم حلتين و يمزقهم بن عامر بن حارثة ابن امريء القيس بن مازن بن الازد بن الغوث بن بنث بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وكان سبب خروجه انه كانت له زوجة كاهنة يقال لها «طريفة الخير» رأت في منامها حلماً مزعجاً فدخلت على زوجها عمرو «فريقيا بن ماء السماء» وقالت: والنور والظلماء، والارض والسماء، أن الشجر لهالك، وليعودن ا لماء كما كان في الزمن السالك».

قال عمرو من اخبرك بهذا ؟ قالت: اخبرني المناجد« الجرذان» بسنين شدائد، يقطع فيها الولد الوالد، ولقد رأيت سلحفاً تجرف التراب جرفاً، وتقذف بالبول قذفاً فدخلت الحديقة فإذا الشجر بغير ريح يتكفأ!».

قال ماترين في ذلك؟ قالت: هي داهية دهياء من أمور جسيمة، ومصائب عظيمة.

قال: وما هو ويلك قالت: أجل، أن فيه الويل، ومالك فيه من قيل «نوم القيلولة» وان الويل فيما يجيء به السيل».

فألقى عمرو نفسه على فراشه، وقال: ماهذا ياطريفة! قالت: خطبُ جليل، وحزن طويل، وخلف قليل! قال رأيت جرذاً يكثر بيديه في السد الحفر، ويقلب برجليه من اجل «أضخم» الصخر فأعلم ان عمر الغمر« الماء الكثير» وان قد وقع الأمر.

قال: وما الذي تدركين انه يقع؟ قالت: وعد من الله تعالى نزل، وباطل بطل، نكال بنا نلك، فبغيرك ياعمرو ويكون الثكل!».

فأنطلقت عمرو فإذا الجرذ يقلب برجليه صخرة مايقلبها خمسون رجلاً، فرجع الى طريفة فأخبرها الخبر، وهو يقول:

أبصرت أمراً عادني منه ألم
وهاج لي من هوله برح السقم

من جرذ كفحل خنزير الأجم
أو كبش صرم من أفاريق الغنم

يسحب صخراً من جلاميد العرم
له مخاليب وأنياب قضم

مافاته سحلاً من الصخر قصم

وسأل الملك عمرو «فريقيا بن ماء السماء» زوجته الكاهنة «طريفة الخير» متى يكون ذلك الخراب الذي يحدث في السد؟

قالت: لايعلم بذلك إلا الله تعالى، ولو علمه أحد لعلمته وانه لا يأتي علي ليلة فيما بيني وبين سبع السنين إلا ظننت هلاكه في غدها أو مسائها.

فكتم فريقيا بن ماء السماء «أمه يقال لها: ماء السماء لفرط جمالها» خبر لكاهنة عن اهل سبأ، وكان له من الوالد عشرة فتقدم الى ابنه الكبير ثعلبة وقيل الى ابنه وداعة وهو أصغر ولده، وقال له بأنني: لقد علمت ماسوف يصيبنا من خراب هذا السد وذهاب هاتين الجنتين، لذا فإنني عزمت على بيع كل اموالي وأملاكي في ارض مارب، ولن تشتري الناس مني إلا بحيلة، لذا فإني سوف أعمل وليمة أدعوا لها وجوه قبائل حمير، وكهلان، فكلما امرتك بأمر او كلمتك بكلمة نابية، متأبى عليَّ، ورد عليَّ بمثلها أواشمر منها، وإذا رأيتني أهم برفع يدي لضربك، فأرفع يدك كأنك تَريد ضربي، حتى أحلف قائلاً: «والله لا أقيم بمدينة مارب ولأبيعن اموالي واملاكي حتى لايرث بعدي اولادي منها شيئاً».

وفعلاً نفذت الحيلة وانطلت على وجوه قبائل حمير وكهلان فباع عمرو بن عامر «فريقيا بن ماء السماء» أمواله وبساتينه وأملاكه، وسار هو وقومه حتى انتهوا إلى مكة فأقاموا بمكة وماحولها، فأصابتهم الحمى، فدعوا طريقة فشكوا اليها فأصابهم، فقالت لهم: لقد اصابني الذي تشكون، وهو مفرق بيننا قالوا: فماذا تأمرين؟ قالت: من كان منكم ذاهب بعيد، وجمل شديد، ومزاد جديد، فليلحق بقصر عمان المشد، فكانت ازد عمان، ثم قالت: من كان منكم ذا جلد وقسر، وصبر على ازمات الدهر، فعليه بالآراك من بطن مر «وادي في بادية مكة» فكانت خذاعة ثم قالت: من كان منكم يريد الراسيان في الوحل المطعمات في المحمل، فليلحق بيثرب ذات النخل، فكانت الأوس والخزرج، ثم قالت: من كان منكم يريد الخمر والخمير، والملك والتأمير، ويلبس الديباج والحرير، فليلحق ببصرى وغوير، وهما من ارض الشام، فكان الذي سكنوها آل جفنة من غسان ثم قالت: من كان منكم يريد الثياب الرقاق، والخيل العتاق، وكنوز الأزراق، والدم المهراق، فليلحق بأرض العراق، فكان الذين سكنوها آل جذيمة الأبرش ومن كان بالحيرة وآل محرق.

## من هؤلاء اليمانيين ملوك العرب دماؤهم شفاء الناس

والعجيب أن هذه الأقوام العربية اليمانية التي ذهبت أيدي سبأ، وتفرقت في جزيرة العرب والبلدان المجاورة جاء من ذراريها ملوك العرب وسادتها مثل المناذرة في الحيرة بالعراق، والغساسنة في غسان بالشام، والأوس والخزرج في يثرب

«المدينة المنورة» والازد في عمان والخليج العربي، وخزاعة في مكة والحجاز، والشرع اللافت للنظر أن العرب قد منحت هذه الأقوام اليمانية المهاجرة اليها درجة متميزة في التقدير، حيث جعلوا لدمائهم قيمة طبية علاجية فهي تشفى من داء الكلب، فالمصاب بهذا المرض يسقونه قطرات من دم احد الرجال المنحدرين من ذرية فريقيا بن ماء السماء فيبرأ.

قال الشاعر القاسم بن حنبل المري واصفاً دماء بن ماء السماء:

بناة مكارمٍ وأساة كلمٍ

دماؤهم من الكلب الشفاءُ

وقال الشاعر الكميت:

أحلامكم لسقام الجهل شافيةٌ

كما يشفى بها الكلبُ.

## النسابون العرب والقبائل القحطانية

شغل النسابون العرب القدامى بأصل قحطان ولكن الرأي الراجح عند أهل اليمن كما يقول ابو حسن علي بن الحسين بن علي بن عبدالله المسعودي «ت٣٤٦هـ٩٧٥م» صاحب كتاب «مروج الذهب ومعادن الجوهر» إن نسب القبائل القحطانية يرجع إلى فرعين أساسيين هما: كهلان وحمير أبناء سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان.



# المنطقة الحرة
# عدن

# المنطقة الحرة - عدن

إن أهمية عدن التاريخية والاستراتيجية، جعلتها محط عيون القوى الكبرى ذات المصالح التجارية والاقتصادية التي عملت بكل امكاناتها على الاستفادة القصوى منها..!

وتقع مدينة عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية للجمهورية اليمنية على ساحل البحر العربي بالقرب من باب المندب مدخل البحر الاحمر، وعند نقطة التقاء قارتي آسيا وافريقيا، وتعتبر من المدن القديمة، حيث سجل التاريخ تجارتها العظيمة مع الفينيقيين، وشهرتها منذ القرن السابع قبل الميلاد كمركز للتجارة البحرية ومحطة لتجارة البخور والتوابل وممر للقوافل.

وتمثل عدن ميناءً بحرياً طبيعياً وجدته الدول العظمى أكثر أهمية، يفي بمتطلباتها، ويكون همزة وصل لمصالحها المتشابكة والمتبادلة.. وفي العصر الحديث، خلال الفترة ١٨٥٠م وحتى ١٩٦٩م اقامت عدن اول نظام للتجارة الحرة في المنطقة العربية وبكفاءة عالية، وقد احتلت حينئذ المرتبة الرابعة بين موانئ العالم من حيث الأهمية.. وازدادت أهمية ميناء عدن حتى وصل عدد البواخر التى تدخله مابين ٤٠-٥٠ باخرة يومياً عام ١٩٥٠م، وبمعدل باخرة واحدة كل نصف ساعة، مما جعل ميناء عدن يحتل المرتبة الثانية بعد ميناء مدينة نيويورك مباشرة..!

ويتميز موقع ميناء عدن الجغرافي بكونه يقع مباشرة على الطريق التجاري الرئيسي حول العالم ومن الشرق الاوسط إلى أوروبا فأمريكا.. كما يتميز بامكانية توفير خدمات «الترانزيت» الى شرق افريقيا والبحر الاحمر وشبه القارة الهندية والخليج العربي، ويمثل ميناءً طبيعياً نتيجة المياه العميقة وتوافر مساحات بحرية عديدة قابلة للتوسع، ومحمية من الرياح الشرقية.. ويبعد مسافة أربعة أميال

بحرية فقط، عن الطريق البحري الى محطة المرشدين، ويمتلك قناة عرضها ١٨٥ متراً مخططة بشكل جيد لسهولة الوصول اليها، مع توافر الظروف المناخية الملائمة التي تسمح له بالعمل على مدى ٣٦٥ يوماً في السنة.

## انشاء المنطقة الحرة

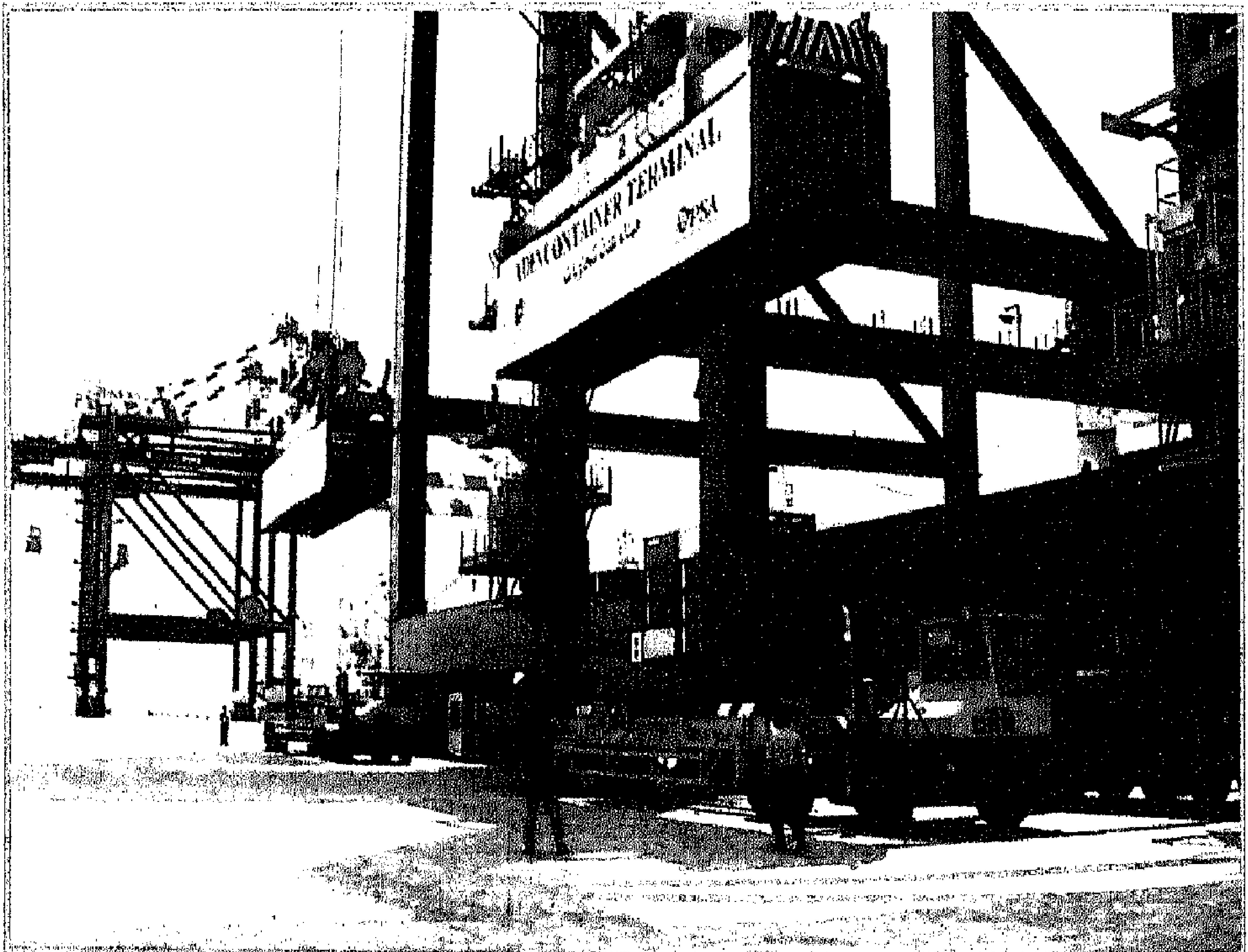
في عام ١٩٩١م تم إعلان مدينة عدن منطقة حرة، وصدر في ١ أبريل ١٩٩٣م قانون المناطق الحرة، والذي نص على انشاء منطقة حرة في مدينة عدن، كما تم تحديد حدودها الجغرافية والتي تضمنت (١٥) منطقة من محافظة عدن وبمساحة إجمالية تصل إلى ٣٢,٥٠٠ هكتار.. وقد تم تطبيق الخطة العامة لتطوير المنطقة الحرة عدن على مراحل، حيث قدرت الكلفة الاجمالية لمشروع المنطقة الحرة بنحو ستة مليارات دولار.

ويعتبر يوم ١٨ مارس ١٩٩٦م نقطة البدء للتنفيذ العملي للمشروع حيث وقعت الحكومة اتفاقية مع الشركة اليمنية للاستثمار والتنمية الدولية الصناعية والتخزينية.

وقد بدأت الهيئة العامة للمناطق الحرة تسجيل ومنح تراخيص مزاولة أنشطة استثمارية منذ بداية عام ١٩٩٩م اهمها ترخيص تأسيس شركة [BSA] السنغافورية التي تتولى تشغيل وإدارة محطة ميناء الحاويات.

وحظيت العاصمة التجارية والإقتصادية- عدن- والمنطقة الحرة فيها بعناية واهتمام فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، تمثل في إعادة الروح لميناء عدن التاريخي.. ومن هنا جاء صدور القرار الجمهوري رقم (٤٩) لعام ١٩٩١م بإنشاء الهيئة العامة للمناطق الحرة، ثم صدر قانون إنشاء المناطق الحرة رقم (٤) لعام ١٩٩٣م، والذي تضمن الضمانات والمزايا الممنوحة للمستثمرين.. وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٩٥م تم التوقيع على اتفاقية المبادئ مع الشركة اليمنية للاستثمار والتنمية الدولية «يمنفست» وفي ١٨ مارس عام ١٩٩٦م تم التوقيع على الاتفاقية النهائية بين الهيئة العامة للمناطق الحرة والشركة اليمنية للاستثمار والتنمية الدولية المحدودة لإدارة وتشغيل رصيف المعلا، وفي ١٧ مايو ١٩٩٧ تم التوقيع على اتفاقية بين شركة «يمنفست» وهيئة موانئ سنغافورة لبناء رصيفين لمحطة الحاويات، ويتكون ميناء الحاويات والذي افتتح فخامة الرئيس مرحلته الاولي في سبتمبر ١٩٩٩م من رصيفين عميقين بعمق ١٥ متراً وطول ٧٠٠ متر مع أربع رافعات جسرية لمناولة الحاويات بحمولة ٥٠ طناً لكل منها، وقد بلغت كلفة أعمال المرحلة الأولى ١٨٧ مليون دولار بتمويل مشترك من الشركة اليمنية للاستثمار والتنمية وسلطة ميناء سنغافورة التي تتولى تشغيله وإدارته، ويمثل هذا المشروع


ADEN CONTAINER TERMINAL


ADEN CONTAINER TERMINAL
PSA

أهم وأكبر المنجزات التنموية في قطاع النقل بشكل عام، حيث انه يهيء عدن لإستعادة مكانتها العالمية المرموقة في مجال الملاحة والتجارة الدوليين، وهو مابدأت مؤشراته الايجابية تظهر بوضوح من خلال تنام متصاعد في عدد الحاويات المتداولة فيه والتي بلغت (٨٠) ألف حاوية في عام ١٩٩٩م وارتفعت الى (٣٠٠) ألف حاوية عام ٢٠٠١م.

ومن بين مشاريع البنى الاساسية والتحتية المتاحة للاستثمار في المنطقة الحرة، مشروع قرية البضائع والشحن ومشروع إقامة وتجهيز منطقة الصناعات المتوسطة والثقيلة غرب مدينة الشعب، ومشروع إقامة منطقة تخزين وتجارة في موقع جبل حديد، ومن أهم المجالات الاستثمارية المتاحة في المنطقة الحرة، المنطقة الصناعية والتخزينية، ومنطقة الصناعات المتوسطة والثقيلة والمنطقة السياحية والمشاريع السكنية والتجارية ومشاريع الحرف والخدمات.. وأفادت أحدث الاحصاءات الرسمية ان عدد رغبات الاستثمار التي تلقتها الهيئة العامة للمناطق الحرة حتى نهاية مارس ٢٠٠٣م بلغت حوالى ٨٤٦ رغبة، منها ٥٢٣ رغبة تعتبر حارة في العمل وتشمل الصناعات والتخزين والتجارة والخدمات العامة وقالت الهيئة العامة للمناطق الحرة أن ٧٥ مشروعاً تمت الموافقة عليه بالفعل في مجال الخدمات العامة يقدر حجم الاستثمار فيها بنحو ٤٢,٩ مليون دولار، ٨٣٪ منها استثمارات محلية، ١٧٪ أجنبية أومشتركة، وذكرت الهيئة أنها منحت ٣٤ ترخيصاً لمشروعات استثمارية أخرى لمزاولة نشاط مهني معظمه في مجال التخليص الجمركي، ويقدر حجم الكلفة الاستثمارية لمشروعات المنطقة الحرة بعدن على مدار ٢٦ عاماً خلال أربع مراحل بحوالى ٥,٧ مليار دولار، تشمل ١١٠ مشاريع التطوير: مصفاة النفط، والمياه، والمطار، والكهرباء، والصرف الصحي، والسياحة، والميناء، والخزن والتوزيع والصناعة والطرقات.

وتقوم الهيئة العامة للمناطق الحرة بتعزيز العلاقة مع المناطق الحرة الأخرى، وخاصة في الدول المجاورة، مثل جبل علي، بور سعيد، العقبة، ريسوت، سعياً نحو تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها، ويمكن ان يحقق التعاون المشترك ازدهاراً ونمواً بنشاط كافة هذه المناطق وبالذات في ضوء معطيات النظام العالمي الجديد الذي يتطلب تعاون وتكامل اقتصاديات الدول العربية لتعزيز وحماية مصالحها وحفظ هويتها بين الشعوب.. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قامت الهيئة العامة للمناطق الحرة بالتنسيق مع المناطق الحرة العربية من خلال إقامة علاقات تعاونية ثنائية، والتوقيع على مذكرات تفاهم وبروتوكولات تعاون ومحاضر مشتركة تتضمن استغلال كافة الطاقات المتاحة والسبل للاستفادة من المواقع الجغرافية لهذا المناطق في تسيير حركة الملاحة والتجارة العالمية.

كما تم الاتفاق على تحقيق التكامل بين المنطقة الحرة في عدن، وكل من ميناء بور سعيد وشرق التفريعة بجمهورية مصر العربية لربط حركة التجارة العالمية، وخطوط الملاحة الاقليمية والدولية خاصة تلك القائمة فيما بين موانئ جنوب شرق آسيا والخليج العربي من ناحية والموانئ الأوروبية من ناحية أخرى.

وتؤدي عمليات الربط والتكامل إلى تشجيع تجارة «الترانزيت» بما في ذلك نقل وتخزين الحاويات، كما تشمل التنسيق المشترك في تحديد نسب الرسوم والخدمات وتقديم التسهيلات المتبادلة للسفن في أى من هذه الموانئ بهدف جذب اكبر قرر ممكن من حركة الملاحة التجارية، ومناولة الحاويات، بالإضافة الى تبادل المعلومات والخبرات وبرامج التدريب في مجالات ادارة المناطق الحرة وخدمات الموانئ وأعمال الملاحة البحرية.



# الصحة..

# اهتمام كبير من القيادة السياسية:
# الصحة.. انجازات متنامية.. ومشاريع طبية راقية..

أعطى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح أهمية كبيرة لرعاية الانسان اليمني صحياً وبدنياً إيماناً منه بأنه غاية التنمية ووسيلتها في الوقت ذاته.

ونالت التنمية الصحية حظاً وافراً من اهتمام فخامة الرئيس ورعايته، لأنَّها تمثل جزءاً لايتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي محورها، وشرط تحقيق تنمية حقيقية.

وقد كانت اهتمامات الاخ الرئيس الاول في حقل الصحة معنية برفع المستوى الصحي بين المواطنين في خطين متوازيين من الصحة الوقائية والطب العلاجي.

وكثفت الجهود في العمل علي تجفيف منابع الأمراض المعدية السارية منها المتوطنة، الوبائية، من خلال نشر الثقافة الصحية، وحملات التطعيم الموسع، وقيام وحدات الرعاية الصحية الاولية، والوحدات الصحية الريفية ومراكز رعاية الامومة والطفولة، والمراكز الصحية والمستوصفات والمستشفيات في عموم الجمهورية.

وفي عهد الرئيس استؤصل وباء الجدري، وأعلنت وفاته الى غير رجعة.

وفي الطب الاعلاجي توسع مجال الخدمات الطبية العلاجية، حيث انتشرت العديد من المستشفيات والمراكز الصحية والمزودة بالأسرة والتجهيزات الطبية والمختبرية المتاحة، ووفر لها ماتحتاجه من القوى الصحية العاملة من أطباء أسنان ومساعدي أطباء، وصيادلة وهيئة تمريض، وفنيين في التخصصات ذات العلاقة، وقابلات.

وظلت مجانية الخدمات الصحية والطبية سارية المفعول، وحقاً من حقوق المواطن، كما رفع شعار: «الدواء خدمة لاسلعة»، ولم تتوقف جهود الدولة عند هذه الحدود فحسب، بل ظلت تتحمل الكثير من



نفقات العلاج في الخارج لكثير من الحالات المرضية المستعصية، وكثيراً ما واسى الاخ الرئيس بصفته الشخصية، وكأب حنون، من داهمهم أوأطفالهم مرض خبيث يطول علاجه، أو طارئ إسعاف خطير يقتضي النقل الفوري للمصاب الى الخارج. ويمكن القول إن مجمل جهود التنمية الصحية قد أسهمت في ارتفاع معدل متوسط عمر المواطن.

وترجمةً لذلك تم تنفيذ المراحل الاولى من مشروع الرعاية الصحية الاولية عام ١٩٨٠م الذي امتدت وحداته الى كل مكان عام١٩٩٨م حتى بلغت ٣٦١ وحدة صحية.

وأقامت الحكومة عام ١٩٨٠م مشروع التطعيم الموسع لحماية الأطفال من بعض الامراض الفتاكة وامتدت المشاريع التابعة لهذا البرنامج حتى وصلت ٤٤ مركزاً عام ١٩٨٢م.

وتشير البيانات الاحصائية الى إن عدد المرافق الصحية في اليمن كانت عام ١٩٧٨م لم تتجاوز ٢٠٦ مرفق وأصبحت عام ٢٠٠٢م نحو ٢٥٣٢ مرفقاً، وإرتفع عدد المستشفيات من ٢٣ عام ١٩٧٨م الى ١٢١ مستشفىً عام ٢٠٠٢م والأسرة من ٢٧٩٩ الى ٨٩٦٤، والمراكز الصحية من ٢٤ الى ٥٤٢، ووحدات الرعاية الصحية الاولية في الريف من ١٠٦ إلى ١٨٦٠ وحدة والمراكز الصحية والفرعية من ٤١ الى ٣٨٩ والصيدليات ومخازن الأدوية من ٥٦ الى ٢١٢٠، كما زاد عدد الاطباء من ٤٦٩ الى ٤٠٧٠، والصيادلة من ٥٦ الى ٥٩٤، والممرضات ٥٦٦ الى ٤٨٢٣ والقابلات المؤهلات من ٦٩ الى ١٦٧٠، وفضلاً عن ذلك فقد توسعت الخدمات الصحية



من عام ١٩٩٧م الى ٢٠٠٢م من ٣٥٪ إلى ٤٣,٢٪ مما أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات من الأمهات من ٣٥١ الى ٣٤٣ لكل مائة ألف ولادة حية، وانخفضت معدلات وفيات الاطفال الرضع من ٧٥،٢ الى ٧٢،٣ لكل ألف مولود حي.

وتؤكد البيانات أن عدد المنشآت الصحية ارتفع من ١٤٧٦ عام ١٩٩٧م إلى ٢٥٢٣ عام ٢٠٠٢م وزادت خدمات الرعاية الصحية الاولية من ٤٢٪ الى ٥٤٪ وزاد عدد الكوادر الصحية والمساعدات من ١١٤٦٦ إلى ١٦٩٢٧.

وتشير المؤشرات الى انخفاض الحالات المرضية أن مرض الملاريا تراجع بنسبة ٤٥,٦٪ والاسهالات ٥٨,٣٪ والحصبة ١٤,٨٪.

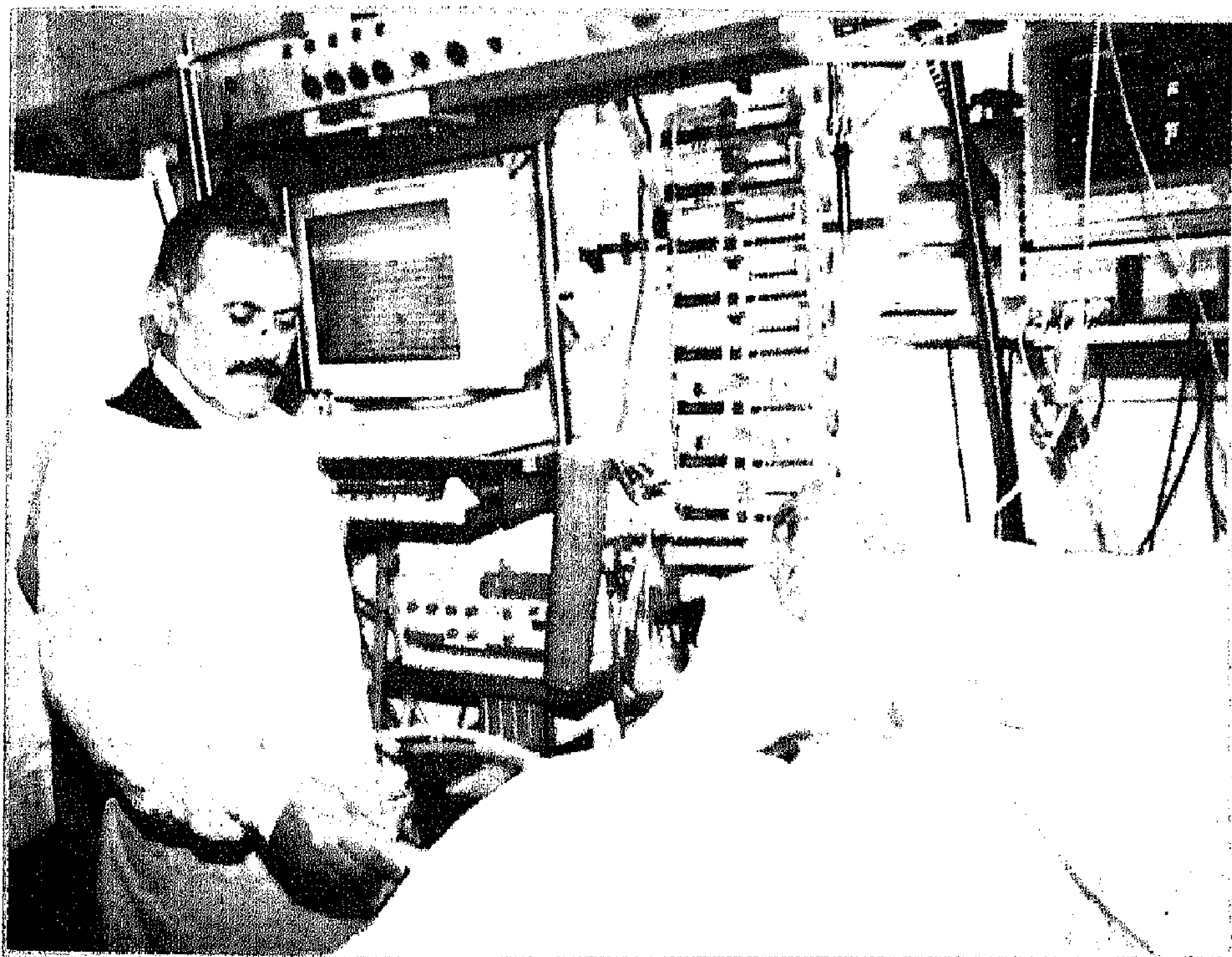
واستفاد من خدمات التحصين ٢,٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٢م والتغذية ١٤٧ ألف.

وخلال عام ١٩٩٨م استقبلت المرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة والسكان عشرات الآلاف من المواطنين الذين تم علاجهم، ورحلت الى الخارج للعلاج على نفقة الدولة ١٢٦٩ حالة مرضية منها ٣٠٥ حالات سرطان، كما قدمت المشافي والمختبرات الخاصة بالفحوصات الشخصية خدماتها لآلاف المواطنين في مختلف محافظات الجمهورية، وكذا في مجال خدمات الاشعة والامراض السارية.

وحققت الحكومة نجاحات كبيرة في مجالات مكافحة السل والجذام والملاريا وغيرها من الامراض، وفي مقدمتها تطعيم الاطفال ضد الشلل.

إن صحة أبناء الوطن شكلت عند الاخ الرئيس علي عبدالله صالح أهم همومه، ومن اولويات جهوده الاستراتيجية، ويتجلّى ذلك في ان الاخ الرئيس قد دشن









كل حملة وطنية لاستئصال شلل الاطفال منذ ولادتها، كما أشرف شخصياً على المعركة الناجحة للقضاء على حمى الوادي المتصدع، ولاتزال المعركة مستمرة في مكافحة ودحر الملاريا، ذلك فضلاً عن دعم الاخ الرئيس المتواصل والمتلاحق لتطوير الخدمات العلاجية وإدخال التخصصات النادرة مثل امراض وجراحة القلب، فقد أفتتح المركز الاول في مستشفى الثورة بصنعاء عام ٢٠٠٠م، وعلاج الفشل الكلوي بالغسيل.

وفي عام ١٩٩٩م نجحت أول عملية زراعة كلى في اليمن، تلتها بعد ذلك عمليات ناجحة، هذا بالاضافة الى المركز الأول لعلاج السرطان بالأشعة الذي لايزال تحت الإنشاء.

أما على مستوى خدمات الرعاية الصحية الاولية فإن النجاح فاق فيها التوقعات، ارتفعت نسبة تغطية المواليد والاطفال في اليمن بالتحصين الشامل ضد الامراض الستة القاتلة واللقاح السابع ضد إلتهاب الكبد الفيروسي، وانتشرت خدمات الصحة الانجابية وتطعيم الأسرة وصحة الام والاطفال الى كل محافظات الجمهورية وأغلب مدن ومديريات جزر الوطن.

وحققت الحكومة قفزة في الخدمات الطبية والعلاجية حيث بلغ اجمالي الشركات والجهات الخاصة المستوردة للأدوية والمستلزمات الطبية عام ١٩٩٨م نحو١٥٥ شركة استوردت بما قيمته ٦٣ مليون دولار.

وتشير الاحصائيات الى ان إجمالي عدد المترددين على المرافق الصحية سواء المستشفيات أو المراكز أو الوحدات الصحية ارتفع عام ١٩٩٧م من ٤،٤٪ مليون شخص الى ٦،٢٪ مليون شخص عام ٢٠٠٢م وترتبط الاوضاع الصحية بل التنمية الشاملة بمشكلة النمو السكاني المتزايد في البلاد عن ٣،٥٪ سنوياً وهو من اعلى المعدلات في العالم، ولهذا أعطى فخامةالرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اهتماماً بالغاً بالقضية السكانية ومواجهة متطلبات هذه الزيادة التي تلتهم الموارد الاقتصادية، وتبنّت اليمن اول وثيقة متكاملة تحمل معالجة للقضايا السكانية عام ١٩٩١م، تمثلت باقرار الاستراتيجية الوطنية للسكان وخطة عملها، وقد غطت هذه الاستراتيجية عشر سنوات تلاها تحديث وتمديد الاستراتيجية إلى ٢٠٢٥م من قبل المجلس الوطني للسكان.

وتستهدف السياسة الوطنية للسكان تخفيض نسبة وفيات الامهات لتصل إلى ٧٥ حالة وفاة لكل ١٠٠ الف ولادة حية عام ٢٠١٥ وإلى أقل من ٦٥ حالة وفاة بحلول عام ٢٠١٥ والى اقل من ٦٥ حالة وفاة بحلول عام ٢٠٢٥ والعمل عل رفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة الى ٦٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥م.



# موحد اليمن

# موحد اليمن

عندما هبت رياح المتغيرات الاقليمية والدولية مع انتهاء الحرب الباردة، كان من الطبيعي ان تحمل معها مؤثرات وتأثيرات على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بابعادها الوطنية والقومية والاقليمية، وقد رأينا كيف انها عصفت بكيانات سياسية وتكتلات اقتصادية في كثير من بقاع العالم.. غير ان ذلك التأثير وتلك المؤثرات ليس بالضرورة ان تمتلك في كل مكان وزمان، حتمية توجيه حركة الاوضاع والدفع بها الى الدرك الذي تقرره، بل ان ثمة ارادة وطنية سياسية لها كثير من قوة ومستمسكات تقرير المسار والمصير، وهذا ما جسده الفكر الوحدودي الوطني للأخ الرئيس علي عبدالله صالح ونهجه السياسي الحكيم الذي لم يضع أحداث الواقع الداخلي ومعطياته وتحولاته في صدام مع عاصفة المتغيرات الاقليمية والدولية، ولا في حالة استسلام لها، بل استطاع بدهاء وحكمة ان يصوغ الاوضاع في سياق متناغم مع سيرورة القوى المحركة للسياق التاريخي لهذه المتغيرات ومسارها الحركي الاكتمالي.

وامام رياح التغيير العاتية فإن الدلالة الحقيقيةلمفاهيم ومضامين الفكر الوحدوي للأخ الرئيس ارتبطت ارتباطاً عضوياً بمسألة الحفاظ على السيادة الوطنية؛ وصونها من خطر الاكتساح السلبي لتلك المتغيرات من خلال خلق مقومات وعناصر ترسيخ النموذج الوطني السياسي والاقتصادي والنمط الحياتي التنموي، الاجتماعي والثقافي المليء بالمحفزات والقناعات الوطنية والوحدوية للشعب اليمني بكل قواه الفاعلة وفئاته وشرائحه المختلفة والمتوحدة في نسيج مجتمعي متكامل ومتماسك.

وأدرك الرئيس القائد، ان الضرورة تحتم توخي الحذر وامتلاك قدرة التماهي الذكي مع المعطيات الجديدة دون التقوقع او الانغلاق بل بخوض عملية التفاعل والتعاطي مع مستجدات المحيط الاقليمي والدولي والانخراط في مفاعيلها بمزيد من الخطوات العملية والحراك السياسي والاقتصادي الوطني، الذي يجسد مصالح الوطن العليا.. وبفهم واستيعاب لمفاعيل العملية التاريخية وللسياق التاريخي للمتغيرات والتبدلات العالمية المتسارعة بطبيعتها الديالكتيكية، وتطويعها لخدمة الاوضاع الداخلية الجديدة، ونظم العلاقات الحديثة التي تشكل بمجملها منظومة متكاملة للنظام الوطني. وكان له القدرة على التقاط اللحظة التاريخية للسير بالأوضاع وتوجيه الاحداث في إطار نصابها وسياقها الموضوعي كأساس لنظام وطني منيع ومتوازن.

ولأن العملية الديالكتيكية للسياق التاريخي تنتقل بالشعوب من حقبة الى أخرى.. ومن مرحلة الى أخرى، عبر متغيرات وأحداث جديدة، فإن المتغيرات والتطورات المفاجئة لا يمكن ان تكون مناخاً مناسباً لأي مشروع بناء وطني شامل إلاّ بتحقيق أهدافه المرجوة المرتكزة على الاستقرار، فالتغيرات الجارفة والاستقرار الوطني نقيضان لا بد لهما من التصادم الذي عادةً ما يفضي الى نتائج غير محسوبة العواقب.

من هذا المنطلق فإن الرئيس علي عبدالله صالح أمسك بالعصا من وسطها ليخلق توازناً لسير الأحداث وتوجيهها الاتجاه السليم الذي يخدم مصالح الوطن واهداف الشعب في وحدته وتقدمه، وأرسى مداميك نظام روحه الوطنية، وجسده العصرنة ينمو ويتطور مع نمو وتطور تلك المتغيرات، وفي خضمها وصيرورة مفاعيلها، ولكن مع الامساك بمقودها وزمام مسارها..!

من هنا اكتسب النظام الوطني بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح كثيراً من المناعة التي لا تخلو من الليونة والمرونة.. ومن هنا يمكن لنا ملامسة كينونة الفكر الوحدوي للاخ الرئيس وسر النجاحات والانتصارات التي تحققت في مسار نضاله الطويل والشاق لبلوغ أصعب الاهداف وأعظمها.. هدف المنجز الوحدوي التاريخي العظيم.

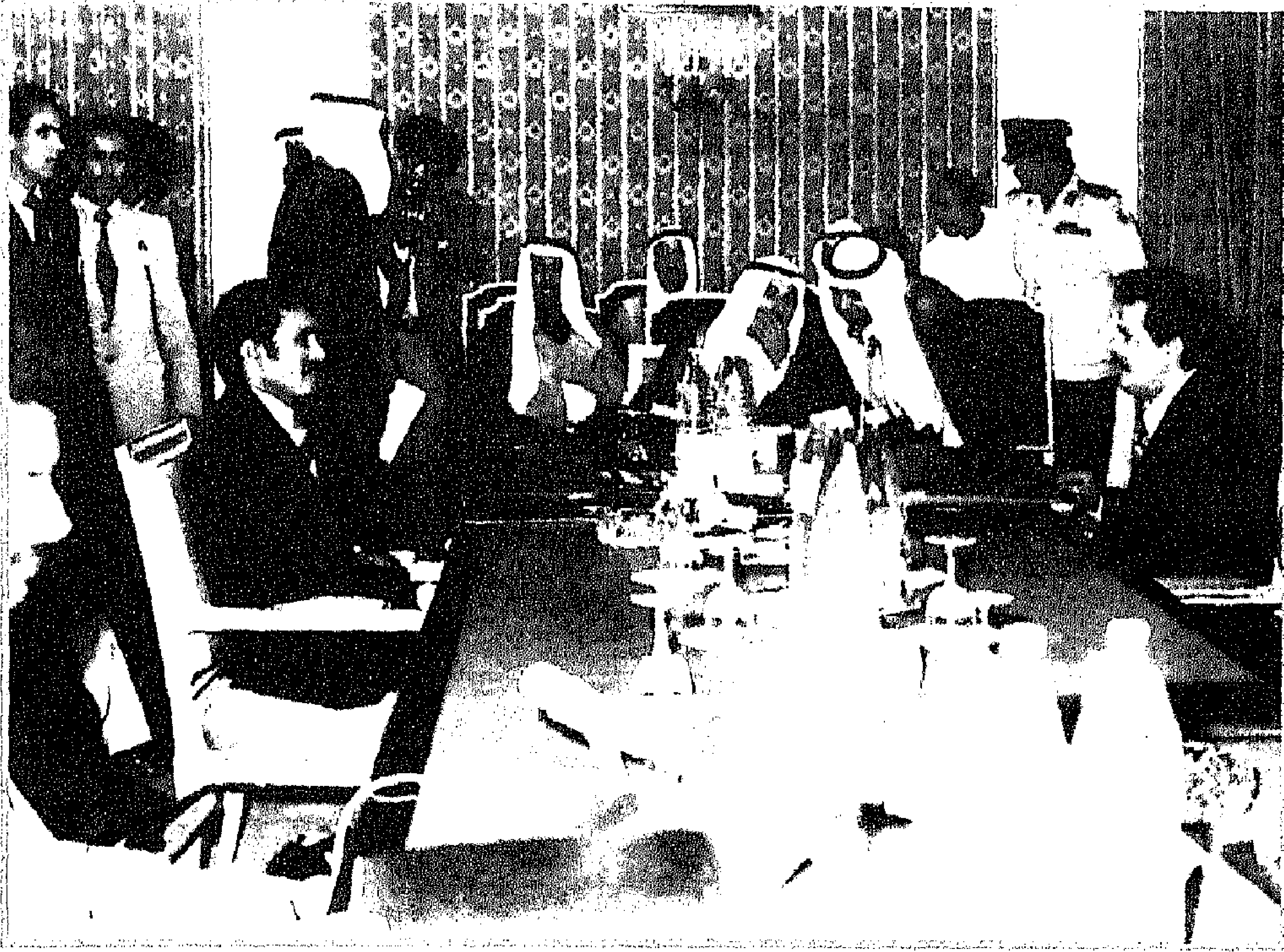
## الطريق الى الوحدة

وتبلورت الاحداث تباعاً، وجاءت الخطوات الوحدوية متتالية رغم ما كانت تحيطها من مصاعب وتعقيدات، الا ان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح كان قد قرأ، قراءة سياسية متأنية التجارب والمراحل التي شهدت محاولات لتفعيل العمل الوحدوي، واتفاقات وحدوية بين شطري الوطن منذ مطلع السبعينات



وماشابها من اخفاقات ومعوقات، جعلت من كل اتفاق وحدوي، بمثابة ازمة أو انفجار للصدامات والمواجهات الساخنة بين الشطرين.. وأمكن لفخامة الرئيس برؤيته الثاقبة ان يكتشف مواطن الخلل في مسار العمل الوحدوي والعوامل الجديدة الداخلية والخارجية التي كانت تضع العقدة في المنشار، بل لعلها تحيك الفخاخ في المسار.. فالاتفاقات الوحدوية كانت دائماً تأتي بعد صراع مسلح بين الشطرين، ويعقبها توتر ومواجهة أشد ضرواة.. وهكذا كانت اتفاقية القاهرة في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢م، وكذلك بيان طرابلس في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢م، رغم ان هذا الأخير قد وضع أسس ومنطلق الدولة اليمنية الواحدة، وحدد مقوماتها والمهام التالية لانجازها، إلاَّ ان مضامين بيان طرابلس لم تجد طريقها الى التطبيق العملي..!

وفشلت كل اللقاءات التالية (الجزائر عام ١٩٧٣م) و(تعز ١٩٧٣م) (وقعطبة ١٩٧٧م)، وظل الوطن بشطريه يترنح في دوامة الأزمات والصراعات المدمرة، إلى ان حملت عناية الله تعالى، فارساً حكيماً، انقذ الوطن والشعب برؤية ثاقبة وحكمة فائقة وايمان صادق بحب الانتماء للوطن وإنَّه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، الفارس اليماني الذي أخذ يشق طريقه وسط مخاطر المؤامرات وتراكمات صراعات الماضي، ليعيد الحقوق التاريخية في وحدة الوطن.



فكان لقاء قيادتي الشطرين في الكويت مارس ١٩٧٩م، بقدر ما هو استمرار للعمل الوحدوي المشترك فإنه بداية اكثر جدية، تم فيه التأكيد على الالتزام الكامل بتنفيذ كل ماسبق ان توصل اليه الشطران في العمل الوحدوي في كافة المجالات غير ان أهم ما تمخَّض عنه اللقاء هو اعداد مشروع دستور دولة الوحدة مع تحديد فترة زمنية (أربعة أشهر) وتشكيل اللجنة الوزارية، وانتخاب لجنة تشريعية موحدة، وغيرها من الخطوات العملية، وهكذا دشن فخامة الرئيس نشاطه العملي الوحدوي، وعمد على تكثيف اللقاءات قيادتي ومستوي الشطرين لازالة العوائق واسباب التباعد، وخلق منافسات للتفاهم والتقارب، وهو ماكان غائباً في المراحل السابقة، وكان لقاء القمة في تعز عام ١٩٨٨م قد تمخَّض عنه تكليف سكرتارية المجلس اليمني الاعلى باعداد البرنامج الوطني المتعلق بمشروع دستور دولة الوحدة لاحالته الى مجلس الشعب والشورى في الشطرين، ومن ثم الاستفتاء عليه في ضوء الاتفاقيات الوحدوية بين الشطرين، والتأكيد ايضا على أهمية قيام مشروعات استثمارية مشتركة؛ ومنها الاستثمار المشترك للثروات الطبيعية بين محافظتي مأرب وشبوة، وهي أول مشاريع واستثمارات مشتركة مثلت خطوة مهمة وفاعلة للتقارب بين الشطرين غير أن الامور تطورت الى خلاف في منطقة (رملة السبعين) بمحافظة الجوف بسبب التنقيب عن النفط وتوتر الموقف عسكرياً، وكادت ان تحدث المواجهة العسكرية لكن الاخ الرئيس كما هي عادته وروحه الوطنية الوحدوية وبمرونته المعهودة سعى بكل ثقله لتهدئة الموقف وتواصل مع قيادات الجنوب؛ وتوصل معهم الى قناعة بامكانية استغلال هذه المنطقة والاستفادة منها بصورة مشتركة بين الشطرين ولصالح الشعب اليمني.

وإثر هذا الموقف الذي ضاعف من الثقة بين قيادتي الشطرين عقد اجتماع في صنعاء واستغل الرئيس هذا اللقاء لتوجيه الحوار والنقاش والبحث حول قضية الوحدة وكيفية اتخاذ خطوات عملية وجادة نحو تحقيق هذا الهدف العظيم بحيث تبدأ من فتح الحدود بين الشطرين بالبطاقة الشخصية وازالة البراميل والحواجز.. وتم التوقيع على هذا الاتفاق، وعلى اتفاقية المشروع النفطي المشترك، وقد مثل تنقل المواطنين المسمار الاول في نعش التشطير، والخطوة العملية الجادة الى ابواب الوحدة، ونحن ندرك معنى وأهمية ان يتواصل ابناء الوطن الواحد، بعد زمن طويل من الفرقة والشتات، ومدى تأثير هذا التواصل في كسر الحواجز النفسية التي خلفتها عهود الاستعمار والامامة والتشطير المقيت.. وفي اللقاء نفسه تم الاتفاق ايضاً على احياء لجنة التنظيم السياسي الموحد المنصوص عليها في المادة (٩) من بيان طرابلس.. ولعل المثير للاهتمام هنا هو نشاط حركة المواطنين بين الشطرين بعد الاتفاق مباشرة، وكأنهم ما كادوا يصدقون انفسهم وهم يتنقلون في ارجاء الوطن الواحد.. يتنفسون هواءه الطلق ويجوبون مدنه ومناطقه، جباله وسهوله.. وبلغ التيار الشعبي المتدفق جنوباً وشمالا ذروته، وكان جارفاً ومن الصعب ايقافه، اولعل من يحاول ذلك سيكون مصيره السقوط المشين تحت عجلات قطار الجماهير الحاشدة..!

وتصاعدت حركة الجماهير بقوة الى ان فرضت اجواءً شعبية في الشطرين مهيأة ومعبأة وضاغطة باتجاه الاسراع في تحقيق الوحدة.

وحظى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بشجاعته المعهودة، وشد رحاله في الزيارة الشهيرة الى عدن في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م لحضور احتفالات عيد الاستقلال، وحاملاً معه مشروع دستور الوحدة وفي الطريق قام بزيارات لمحافظات ذمار وإب وتعز والقى في المهرجانات الجماهيرية هناك، خطابات وطنية حماسية مبشراً اياهم بقرب تحقيق الوحدة.. وقائلاً بالحرف الواحد في منطقة (مشورة إب) بأن الوحدة آتية.. آتية..!

وكانت الجماهير تهتف بحماس كبير ومنقطع النظير مطالبة بتحقيق هذا المنجز الوطني الاستراتيجي المصيري الكبير.. وعلى طول الطريق الممتد من تعز الى عدن عبر محافظة لحج، لم تنقطع هتافات الجماهير، مطالبة بالوحدة، وفي منطقة (كرش) وكانت حينها احدى مراكز النقاط المشتركة بين الشطرين رفعت لافتة مكتوب عليها (تحطم سور برلين فلتتحطم براميل الشريجة كرش).

وفيما كان الموكب الكبير يسير في الطريق باتجاه عدن، كان المواطنون في الشطر الجنوبي يتدافعون بحماس منقطع النظير على طول الطريق، ويحيطون بالوفد ويرددون الهتافات الوحدوية مما خلق مناخاً ضاغطاً باتجاه الوحدة وهم يرسمون مشاهد رائعة تطالب بالوحدة الفورية.

## لنحقق الوحدة ولنمت..!

وفوراً بدأ الحوار حول الوحدة، ورغم المخاوف التي أثيرت عن محاولات اغتيال الرئيس من قبل قوى معادية اذا اقدم على التوقيع لتحقيق الوحدة، الاّ ان الرئيس بقوة ايمانه بالله والوطن، وبشجاعته المعهودة، أصر بقوة على المضي باتجاه تحقيق هذا الهدف.. وهو يقول في هذا اللقاء (لنحقق الوحدة ولنمت) رداً على ماكان يثار حينئذ من مخاوف ومخاطر تستهدف حياته، في محاولة بائسة من قبل القوى المعادية للوحدة، أرادت ان تثنيه عن مشروعه الوطني الكبير، ولكنها فشلت ولم يعرها فخامة الرئيس أي اهتمام.. وحضر بعد ظهر ذلك اليوم، مهرجاناً كبيراً جماهيرياً حاشداً في ميدان «الحبيشي» بعدن.. وفي اجتماع الجانبين بعد المهرجان في مقر الرئاسة، قال الأخ الرئيس (جئنا نهنئ ابناء وطننا بعيد الاستقلال ونطرح مشروع دستور دولة الوحدة لاحالته على المؤسستين التشريعيتين وليس لدينا أي تحفظ حول الوحدة، ونحن نقبل بكل الشروط، وهذا متروك للاخوة في قيادة الحزب الاشتراكي للبت فيه).

وقال في كلمته ايضاً (نحن أتيناكم من شمال الوطن نمد ايدينا الى ايدي اخواننا وآبائنا وابنائنا وزملائنا في جنوب الوطن حول اعادة وحدة الوطن بالطرق السلمية والديمقراطية، وانجاز هذا الهدف الاستراتيجي النبيل، والذي نرى بأن الوقت مناسب له في ظل كل المتغيرات الدولية، ولقد سمعنا حديث الجماهير في جنوب الوطن، وفي شمال الوطن وهي تتطلع وتنشد تحقيق الوحدة الاندماجية والفورية.

لذلك نحن نمد أيدينا الى أيدي اخواننا قادة الشطر الجنوبي من الوطن حول الخيارات الوحدوية التي يرونها مناسبة - هدفنا هو عزة اليمنيين ورقيهم وتقدمهم والحفاظ على سيادتهم واستقلالهم) وطلب الرئيس ان يذاع خطابه هذا من اذاعتي عدن وصنعاء في وقت واحد.. وتحت اصراره تم الرضوخ لرأيه وأذيع الخطاب من صنعاء وعدن في وقت واحد.. ولمزيد من تأكيد المصداقية وحسن النوايا وتطمين الطرف الآخر.. قال في هذا اللقاء (لنتفق اولاً على اغلاق ملفات الماضي، فالوحدة تتجاوز ما قبلها وتجبي كل مخلفات الماضي، وحكومة دولة الوحدة لا بد وان تستوعب كل الناس مهما كلف هذا الأمر).

واقترح الرئيس ايضاً دمج الحكومة في كل من صنعاء وعدن.. وتم الاتفاق في هذا اللقاء على التوقيع على مشروع دستور دولة الوحدة واحالته الى البرلمان.. وبين معارض ومؤيد، ومقترح بتأجيل التوقيع والضغوط من عدة جهات وشخصيات في هذا الاتجاه، صمم الاخ الرئيس وأصر على التوقيع قائلاً: (اما ان نوقع الليلة او أذهب الى تعز ومنها أعلن الموقف كما هو للشعب) وهنا لا يمكن بأي حال اغفال

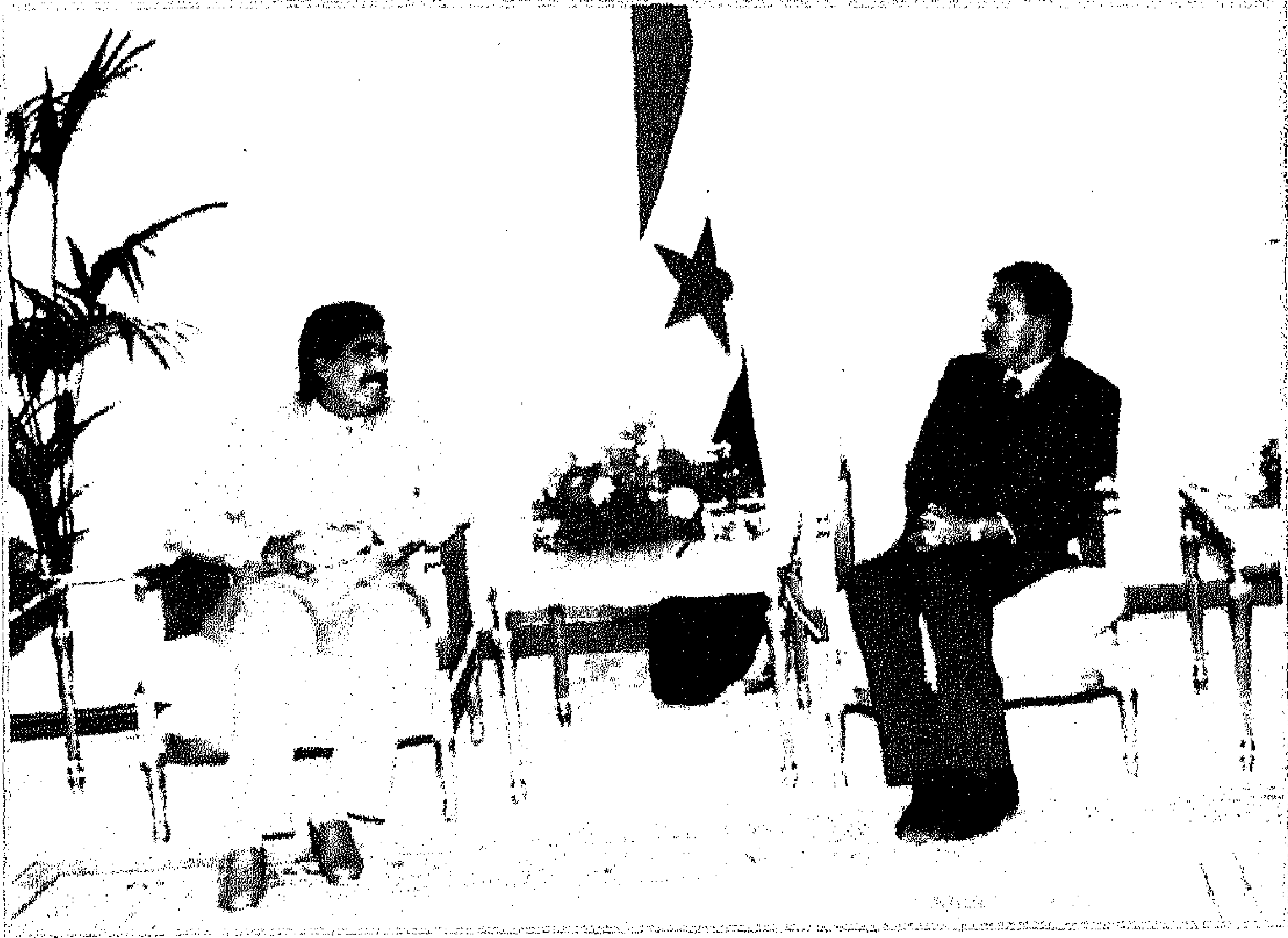


دور الجماهير والزخم الشعبي الهادر المنادي بالوحدة الفورية، وكان للشعب الذي خرج إلى الشارع يهتف للوحدة ولليمن الموحد، وهديره الذي تهتز له الجبال، دورٌ ضاغطٌ مما جعل الجميع يرضخ لمطلبه التاريخي في الوحدة، وتم التوقيع في ليلة ٣٠نوفمبر١٩٨٩م، على ماعرف باتفاق عدن التاريخي، وايضاً على محضر بشأن لجنة الحدود اليمنية، وإثر ذلك خرجت الجماهير اليمنية عن بكرة أبيها في مواكب اعراس ومشاهد احتفالية بهيجة لا مثيل لها في عموم محافظات الجمهورية.

### استقبال الابطال

وعند عودة الرئيس علي عبدالله صالح مباشرة، الى تعز القى خطاباً أعلن فيه انه لا غالب ولا مغلوب في الوحدة، ولا ضم ولا الحاق.. داعياً الى نسيان الماضي.. واستقبل الرئيس من قبل الجماهير في كل من تعز وصنعاء استقبال الابطال.

ورغم ان الوحدة كان مقرراً لها ان تتم بعد سنة الاّ ان جهوداً كبيرة قد بُذلت للاسراع بتحقيقها..



وفي ٢٤ديسمبر١٩٨٩م، التقى الرئيس علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض في صنعاء، وتم صدور بلاغ صحفي أكد على انتظام لقاءات القمة في الشطرين للوقوف امام سير تنفيذ الاتفاق ومتابعة الاجراءات الدستورية للتصديق على مشروع دستور دولة الوحدة في مجلس الشعب والشورى، وكذا إجراءات الاستفتاء عليه وتكليف مجلس الوزراء في الشطرين بعقد اجتماعات مشتركة ووضع برنامج عمل موحد لتقديم تصورات حول دمج الوزارات والمصالح والهيئات والاجهزة المختلفة في الشطرين واعداد مشروع قانون الانتخابات الجديد ونظام اجراء الاستفتاء الشعبي على مشروع دستور دولة الوحدة، واتخاذ اجراءات سريعة بازالة العوائق من الطرقات لتأمين حركة المواطنين بحرية والغاء الاجراءات





الجمركية.. وتم إعلان العفو العام الشامل عن جميع المواطنين اليمنيين الذين تعرضوا للاجراءات نتيجة لنشاطهم السياسي بحيث يشمل الحق العام وانهاء جميع المطالب الثأرية والانتقامية.. وفي السياق ذاته تم تكليف لجنة التنظيمات السياسية وانجاز مشروع الاتجاهات الأساسية لقانون التنظيمات السياسية ومشروع الاتجاهات السياسية لقانون الانتخابات ومشروع الميثاق الوطني، وتنظيم الحوار مع التنظيمات والشخصيات الوطنية واشراكها في مناقشة تلك المشاريع، وكذا اعداد تصور يحدد وضع القوات المسلحة من العمل السياسي في ظل دولة الوحدة، وبالفعل عقدت لجنة التنظيم السياسي الموحد دورتها الثانية في شهر يناير ١٩٩٠م، وكذلك تم عقد لقاء بين الرئيس علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض في تعز، وتم التباحث حول التعجيل بالوحدة واختصار فترة اعلان الوحدة الى ستة اشهر في سباق مع أية متغيرات قد تأتي لغير صالح الوحدة.. بعد ذلك جاء علي سالم البيض الى صنعاء والتقى بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح في ١٩-٢٢ أبريل ١٩٩٠م وتركز الحوار حول ضرورة الاسراع في انجاز الوحدة.

## موعد مع الحلم

وتسارعت لقاءات القمة وكان لقاء القيادة السياسية في مكيراس، ومن ثم في تعز، وتركز الحديث حول التعددية السياسية وتم الاتفاق على اختصار مسافة الزمن لاعلان الوحدة دون إبلاغ أحد، وعلى ان يظل إعلان تاريخ الوحدة سراً وتسارعت الاحداث واللقاءات والخطوط العملية، حيث عقد لقاء لكافة القيادات في الشطرين، السياسية والعسكرية وتم الاتفاق في ذلك اللقاء على ان تقوم بتاريخ ٢٢مايو١٩٩٠م، بين شطري الوطن وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منها في شخصية دولية واحدة تسمى الجمهورية اليمنية.

ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وعندما استكملت الترتيبات المناسبة لاعلان الجمهورية.. توجه الرئيس علي عبدالله صالح الى عدن، ومن هناك أعلن الوحدة ورفع علم الجمهورية اليمنية الفتية عالياً خفاقاً في ٢٢مايو١٩٩٠م.

حيث كان العالم يتمزق، واليمن يتوحد.. وهكذا كانت مسيرة القائد الشجاع الوحدوية.. وفكره الوحدوي الذي صنع مجد اليمن، وأثبت ان امام الحكمة مع الارادة القوية لاشيء مستحيل.. انه علي عبدالله صالح، فارس الوحدة والديمقراطية وصانع التاريخ اليمني المعاصر، ومؤسس الدولة اليمنية الحديثة بحاضرٍ رغيد، ومستقبلٍ مشرق.



# محطات فاصلة في المسار الوحدوي (١٩٨٠-١٩٩٠م)

# محطات فاصلة في المسار الوحدوي (١٩٨٠-١٩٩٠م)

كان وصول التيار الماركسي الانعزالي المتشدد ممثلاً بـ «عبدالفتاح اسماعيل» الى السلطة في الشطر الجنوبي، الذي يرفع شعار العنف الثوري لتحقيق الوحدة بمثابة البداية المتفجرة لعلاقات الشطرين التي وصلت الى حالة الصدام المسلح يوم ٢٤فبراير ١٩٧٩م. .وبعد الاطاحة به من منصبه في نيسان ١٩٨٠م وتولي علي ناصر محمد رئاسة الدولة بدأت مرحلة جديدة من الاستقرار تسود علاقات الشطرين، بحكم ما كان يتميز به هذا الأخير من صفات المرونة والاعتدال والميل للانفتاح والحوار السلمي في حل النزاعات.

## المحطة الأُولى:

فشهد التواصل الأخوي بين قيادتي الشطرين زخماً مطَّرداً، وكان اللقاء الاول بين علي ناصر محمد بعد توليه السلطة في عدن، وفخامة الرئيس علي عبدالله صالح في صنعاء للفترة ٩-١٣يونيو١٩٨٠م، مثمراً أعاد الروح للعمل الوحدوي، وخرج اللقاء باتفاقات مهمة تؤسس للأمن والاستقرار في الشطرين ووقف اعمال التخريب، والتخريب المضاد، وازالة المواقع العسكرية في الاطراف، وإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة.

## المحطة الثانية:

وفي ١٥سبتمبر١٩٨١م، التقى الرئيسان في تعز، وكان من أهم ما اتفق عليه الجانبان في هذا اللقاء، هو تشكيل لجنة لتنفيذ المادة (٩) من بيان طرابلس ١٩٧٢م بشأن تشكيل التنظيم السياسي الموحد لكلا الشطرين.

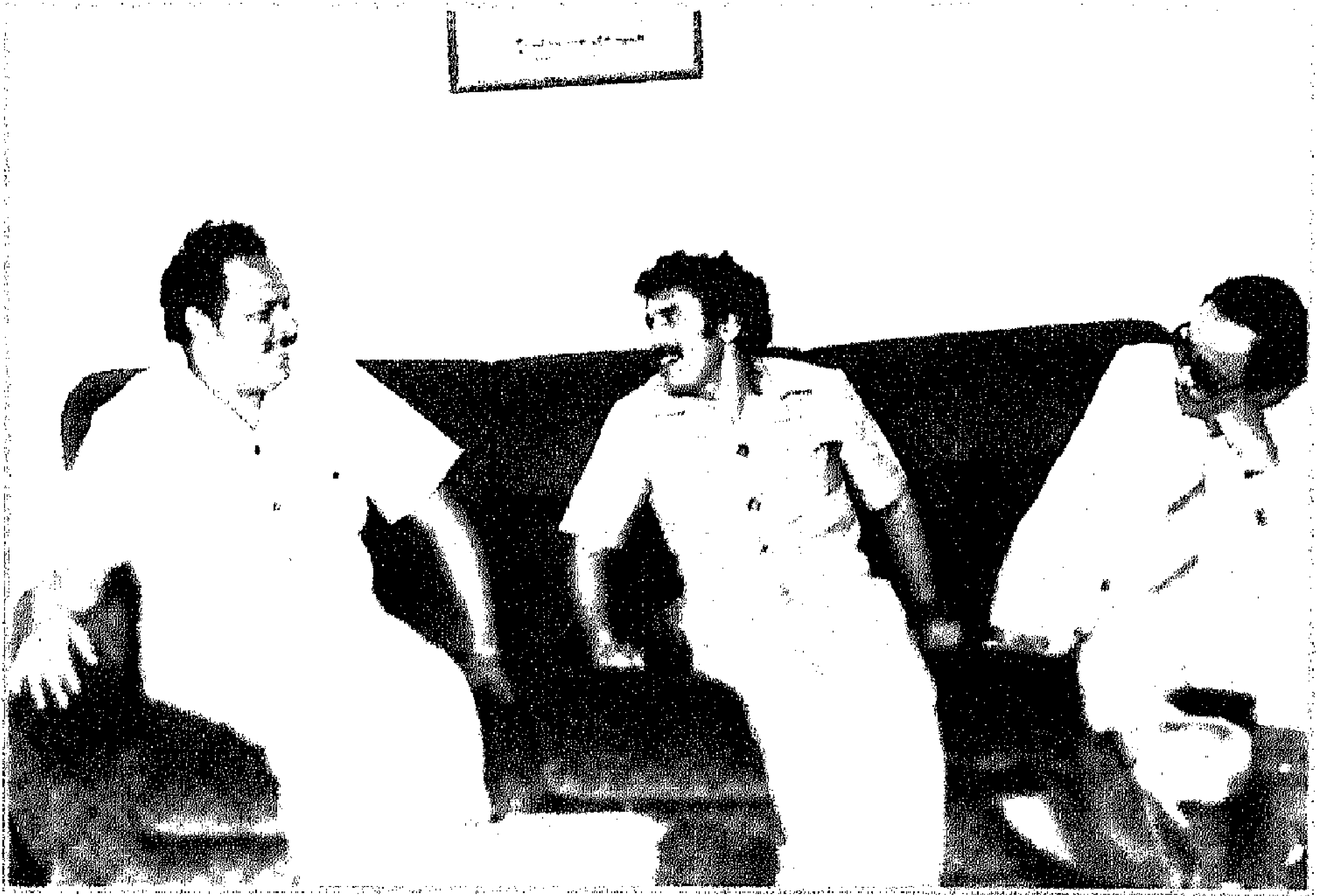


**المحطة الثالثة:**

وفي ٣٠نوفمبر١٩٨١م توجه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الى عدن في اول زيادة يقوم بها رئيس للشطر الشمالي من الوطن الى شطره الجنوبي.. وأعظم انجاز هذه الزيارة الاتفاق على إنشاء المجلس اليمني الاعلى ويسمى «المجلس اليمنيٍ» برئاسة الرئيسين علي ناصر محمد وعلي عبدالله صالح، وكان بحق إطاراً سياسياً انتظمت في ظله الخطوات الوحدوية، واعتبر الأساس الاول الذي بُنيت عليه دولة الوحدة فيما بعد.. وقد عقد المجلس أربع دورات هي:

- الاولى:صنعاء-١٥-٢٠أغسطس١٩٨٣م
- الثانية: عدن-١٥-١٧ فبراير ١٩٨٤م
- الثالثة:صنعاء-٤-٦ ديسمبر١٩٨٤م
- الرابعة: صنعاء-٢٤-٢٦ديسمبر١٩٨٥م

وخلال هذه الدورات تم انجاز الكثير من الخطوات العملية باتجاه تحقيق الوحدة اليمنية سواء في مجال تسهيل حرية تنقل المواطنين بين الشطرين بالبطاقة الشخصية، وتحفيز لجان الوحدة عليٍ انجازٍ مهامها،والتنسيق في مجال البحث عن المعادن والثروات الطبيعية عملاً وحدوياً على ا لارض اثر مما هو على الورق.



## المحطة الرابعة:

وفي إطار انتظام العمل الوحدوي، التقى الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد في ٥-٦ مايو١٩٨٢م إثر المواجهة واسعة النطاق بين الجبهة الوطنية المعارضة في الشمال والقوات الحكومية، والتي انعكست سلباً على علاقة الشطرين. .غير ان هذا اللقاء أفضى الى تهدئة التوتر، وعودة العلاقات الى أكثر من طبيعية. وتم ايضاً الاتفاق على عدم السماح للمعارضة في كلا الشطرين بأي نشاط عسكري أو تخريبي علي الحدود، وتضمن الاتفاق على قيام قيادة الشطر الجنوبي بدور الوسيط بين الجبهة الوطنية في الشمال والنظام السياسي هناك.

## المحطة الخامسة:

في يناير ١٩٨٥م جرى لقاء قمة بين الرئيسين على عبدالله صالح وعلي ناصر محمد في عدن، تواصل اللقاء ليستكمل في تعز، وتم فيه احتواء خلاف كان سيفجر مواجهة مسلحة بين الشطرين بسبب نزاع على المنطقة المشتركة للتنقيب عن النفط... وبحنكة ودهاء فخامة الرئيس، تحول لقاء النزاع الى محطة للانتقال النوعي على صعيد العلاقات بين الشطرين، حيث وصل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الى عدن عن طريق البر ليدشن الخط البري بين صنعاء وعدن، وهذه من سمات سياسة فخامته، القدرة على تجاوز الخلافات وتطويعها ليجعل منها مدخلاً للوفاق ومزيداً من التفاهم والتعاون.

### المحطة السادسة:

وشهدت هذه المحطة آخر لقاءً بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد في صنعاء -ديسمبر١٩٨٥م، بعد جولة خارجية قام بها علي ناصر محمد، وكان برفقته علي سالم البيض، وذلك في خضم الصراع الذي تطور بين جناحي قيادة الحزب الاشتراكي اليمني وانتهى بأحداث ١٣يناير١٩٨٦م المشؤومة.

### المحطة السابعة:

ثاني لقاء جمع الزعيمين علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض في ١٦-١٧أبريل ١٩٨٨م في تعز، وذلك بعد تولي الأخير الامانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني، وكان اللقاء كفيلاً باحتواء المشكلة بين الشطرين التي نشبت بسبب عمليات التنقيب في المناطق المشتركة وكاد يدخل الشطران في مواجهة عسكرية. كما أثمر اللقاء بعدد من الاتفاقات التي أعادت احياء العمل الوحدوي واكسبته دفعةً قوية وفاعلية أكبر.

### المحطة الثامنة:

في ٣-٤مايو١٩٨٨م بصنعاء التقى الرئيس علي عبدالله صالح مع علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي اليمن،واتفقا على إحياء التنظيم السياسي الموحد، وكذلك بشأن تسهيل تنقل المواطنين بين الشطرين بالبطاقة الشخصية، والذي تم العمل به من (١يوليو١٩٨٨م).

### المحطة التاسعة:

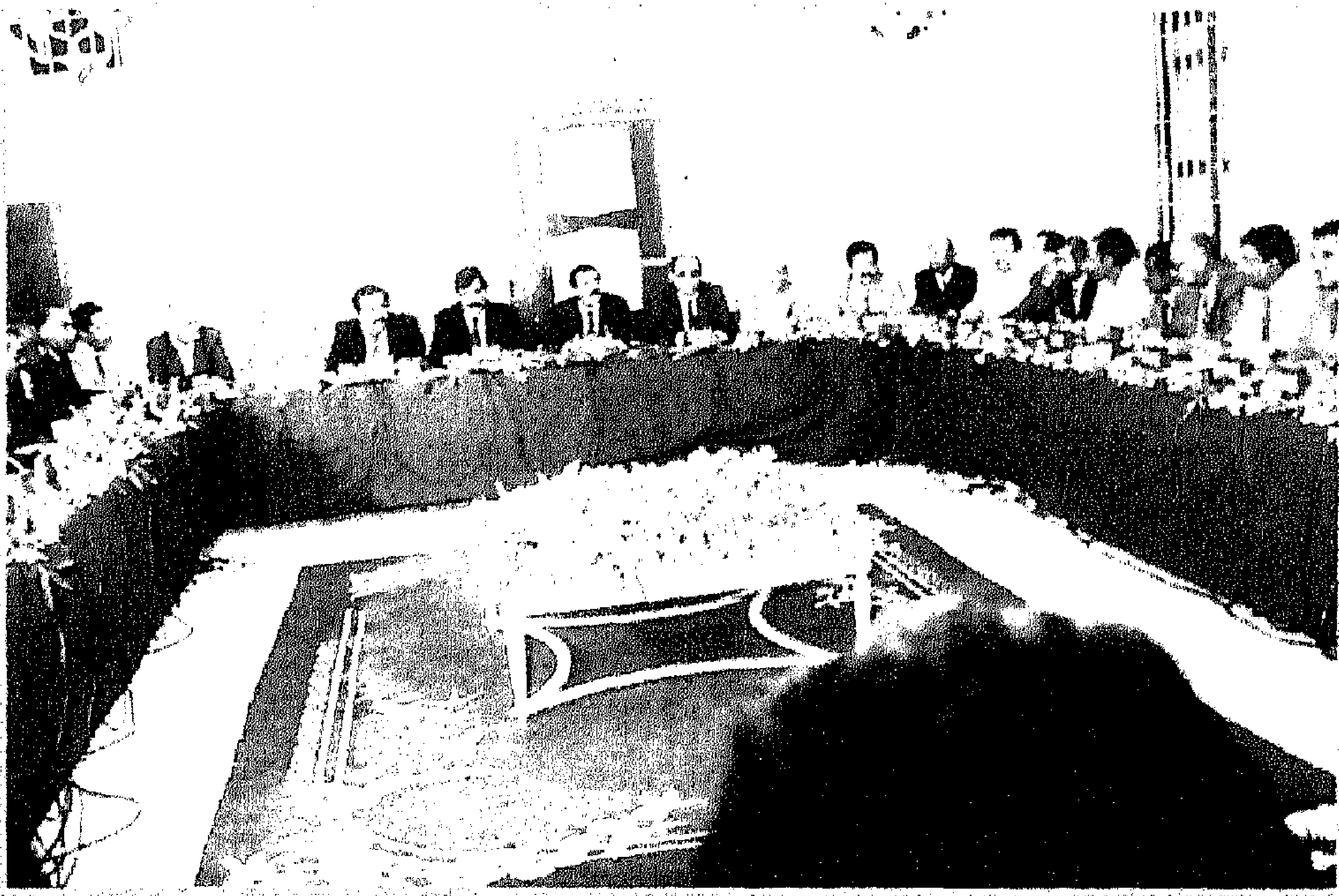
انعقد لقاء القمة بين الرئيس علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض في ٢٩نوفمبر١٩٨٩م في عدن، وخرج باتفاق تاريخي على اقرار مشروع الدستور الدائم لدولة الوحدة، والتوقيع ليلة ٣٠نوفمبر١٩٨٩م على ما عرف باتفاق عدن التاريخي.

### المحطة العاشرة:

انعقد لقاء للفترة ٢٢-٢٦ديسمبر ١٩٨٩م في صنعاء بين الزعيمين علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض ومن نتائجه الاتفاق على اعدادمشروع قانون الانتخابات الجديد، ونظام إجراء الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة وإعلان العفو العام الشامل على جميع المواطنين الذين تعرضوا للجزاءات بسبب نشاطهم السياسي.







## المحطة الحادية عشرة:

للفترة ١٩-٢٢أبريل ١٩٩٠م انعقد لقاء القمة في صنعاء برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض مع كامل اعضاء حكومة الشطر الجنوبي في لقاء موسع للقيادتين السياسيتين في الشطرين، وشهد اللقاء اهم الاتفاقات التتويجية، منها موعد إعلان قيام الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية، وشكل مجلس الرئاسة، ومنح مجلس الرئاسة حق اصدار قرارات لها قوة القانون فيما يتعلق بالشعار والعلم والنشيد الوطني، وتكليف مجلس الرئاسة بانزال الدستور للاستفتاء الشعبي العام

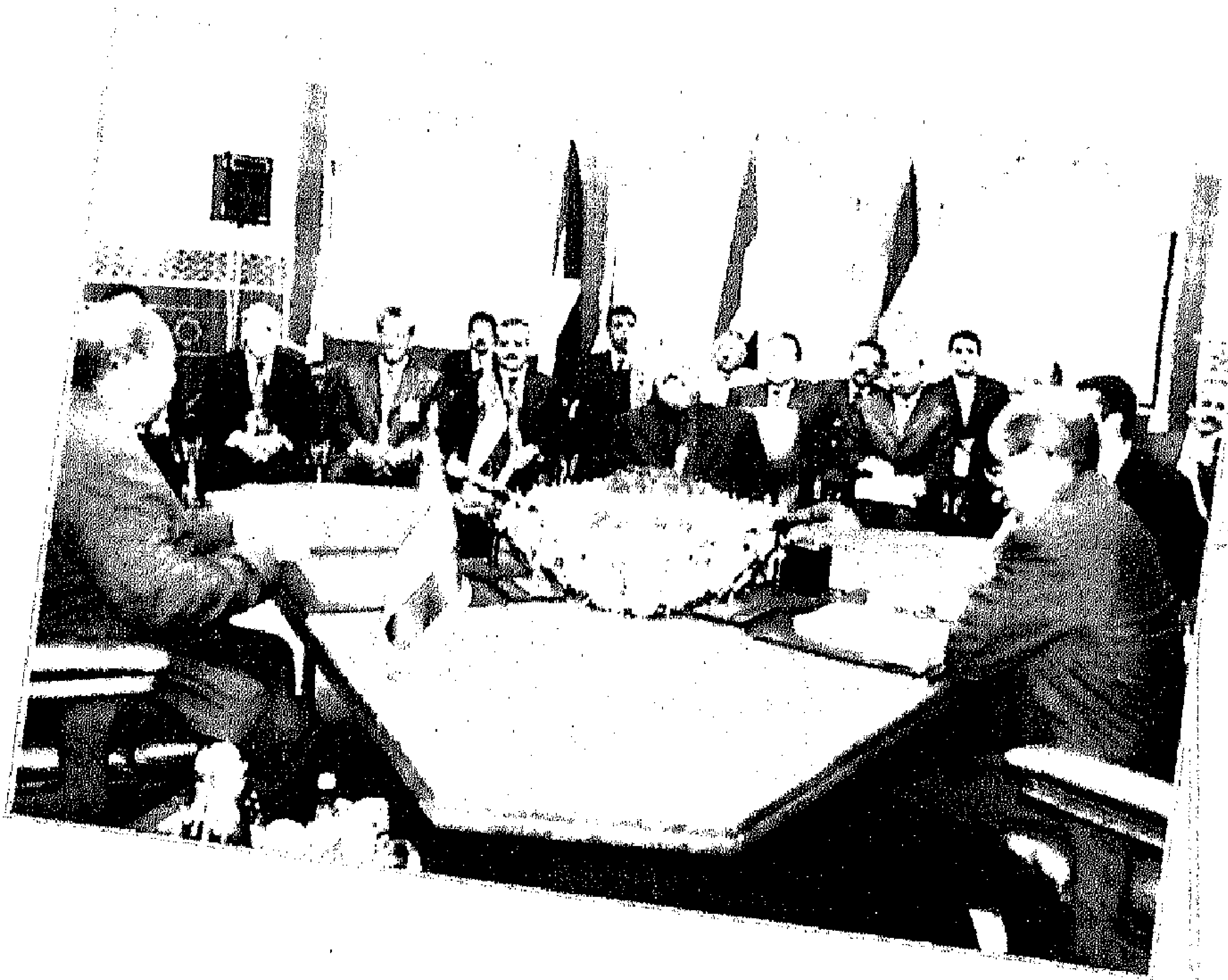
ثم تبع ذلك لقاء في تعز في ١٠-١٢مايو ١٩٩٠م بين فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض لتشكيل لجنة حوار مع التنظيمات والقوى الوطنية، والاتفاق على اخلاء العاصمة صنعاء والعاصمة عدن من القوات المسلحة، وتقرر حل جهازي الأمن الوطني وأمن الدولة.

## المحطة الثانية عشرة-التاريخية والأخيرة:

توجه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، الى عدن على رأس موكب رسمي كبير، وكان مجلس الشورى والشعب قد وافقا على القرارات الوحدوية بالاجماع، واجتمعا في ٢٢مايو١٩٩٠م في قاعة فلسطين في عدن بحضور الرئيس ياسر عرفات.. ومن عدن الباسلة تم الإعلان عن قيام الجمهورية

اليمنية في ٢٢مايو١٩٩٠م.. ورفع فخامة الرئيس علي عبدالله صالح علم اليمن الموحد،ليتحقق الحلم الوحدوي التاريخي العظيم..كما تم في نفس اليوم اختيار مجلس رئاسة مكون من خمسة اعضاء برئاسة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، وعلي سالم البيض نائباً للرئيس.

ودخل الرئيس علي عبدالله صالح وصناع الوحدة، التاريخ من أوسع أبوابه.. ومعهم دخلت اليمن عصرها الذهبي، موشحة بجلال عبقرية مجدها الحضاري المعاصر.



# السياسة الخارجية اليمنية..حركية واشعاع

«سنعمل على تطوير علاقاتنا بأشقائنا وأصدقائنا لما فيه مصالحنا والمصالح المشتركة .. ونحن مع الشعب الفلسطيني .. ومع قضايا التحرر والعدل والحق والسلام منطلقين من إيماننا بميثاق الجامعة العربية والامم المتحدة».

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

# السياسة الخارجية اليمنية..حركية واشعاع

اذا كان من الطبيعي ان تكون سياسة بلادنا المتفتحة على محيطها، صورة تعكس علاقاتها التاريخية والمعاصرة، فإنه اصبح من المؤكد غداة السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م، ان تنبع هذه السياسة من وفاق وطني وقيم التسامح والحوار لنهج نظامنا وقيادتنا الحكيمة، وتجسيد خياراتنا في مجال السياسة الخارجية وما ترمي اليه من اهداف، للاعداد لحاضر ومستقبل قائم على التعاون والتضامن على المستويين الاقليمي والدولي...

وتجدر الاشارة هنا الى انه يحق ليمن العهد الميمون.. عهد علي عبدالله صالح، ان تشعر بكثير من الفخر بأنها كانت سباقة الى التغيير وكأنها أحست بقرب تلك الأحداث والمتغيرات الكبرى إقليمياً ودولياً بما تنطوي عليه من آمال وتحولات ومراجعات وتوق الى الأفضل..

ومن واقع الفهم العميق لهذه المعطيات والحقائق الموضوعية اتجهت السياسة الخارجية اليمنية، خلال العهد الميمون لتشهد انطلاقة جديدة وتحركاً واسعاً ومكثفاً على كافة المستويات العربية والاقليمية والدولية معززة بذلك الدور البارز الذي تلعبه اليمن من خلال موضوعية طروحاتها السياسية ومصداقيتها وحيادها الايجابي واتسامها بالعقلانية والرجاحة وثبات الموقف بفضل ا لقيادة الحكيمة ورؤيتها الثاقبة في بلورة مفاهيم تؤسس لدور فاعل في توثيق روابط الاخوة والصداقة مع الدول العربية والاجنبية.

فقد أملت مواقف الاخ الرئيس علي عبدالله صالح في الساحة المحلية والعربية والدولية أخلاقية الموقف الثابت والمتوازن ومبادئ الوضوح والندية في العلاقات، واعتمدت سياسة مد يد الصداقة مع كل الدول.





بحيث استقت السياسة الخارجية اليمنية أصولها من هذا النهج العقلاني للأخ الرئيس علي عبدالله صالح في نظرته إلى الأمور وتقييمها بحكمة وموضوعية بعيداً عن الإنفعال السريع ازاء ما يستجد او يستفعل من الاحداث السياسية محلياً وعربياً ودولياً.

ولذلك فقد حرص على فتح حوار واسع مع الجيران لتوفير بعض الضمانات والشروط الاقليمية للاستقرار الداخلي. وهو ما تجلى بشكل عملي من خلال نشاطه الخارجي، فقام بأول زيارة بعد خمسة أشهر تقريباً من انتخابه وتحديداً في شهر ديسمبر عام ١٩٧٨م الى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، أثمرت نتائج ايجابية مهمة أسهمت بدورها في حل الكثير من القضايا التي كانت عالقة، وساعدت في الدفع بالعلاقات بين اليمن وجيرانه خطوات متقدمة الى الأمام وعززت الثقة معهم، ووضعت الأسس لفتح حوار شامل وطويل لمعالجة خلافات تاريخية طويلة تتعلق بالحدود والتعاون الشامل والتقيد بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخليه كما ان ماحققته هذه الجولة من نجاحات كان حافزاً لانطلاق دبلوماسية الاخ الرئيس نحو آفاق قومية أبعد وأشمل مكنت اليمن من الانخراط المباشر والاسهام الفاعل والمؤثر في القضايا القومية ووضع استراتيجية جديدة لتعاطي اليمن مع هذه القضايا التي محورها الدفاع الصلب والمتين عن المصالح والحقوق والقضايا القومية العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين والقدس والاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية، ثم كانت جولته الثانية الى كل من المملكة الاردنية الهاشمية والعراق وسوريا ودولة الكويت في شهر مارس ١٩٧٩م، وتجلى الاهتمام بهذه الزيارات من خلال الوفد الرفيع الذي رافق الاخ الرئيس والحوارات المتعددة التي أجراها مع قادة هذه البلدان، وما خرجت به من نتائج مثمرة عززت اواصر التواصل المباشر الرسمية والشعبية، وفتحت آفاقاً رحبة للتعاون بين اليمن وأشقائها العرب تجلت ثمارها من خلال دعم عملية التنمية وتقديم القروض والمعونات والشروع بتنفيذ عدد من المشاريع الخدمية وتوسيع التبادل التجاري والثقافي والعلمي.

واستكمالاً لهذا المد الدبلوماسي اليمني على الصعيد القومي أتت زيارة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح في نوفمبر ١٩٧٩م الى كل من تونس وليبيا.

## مرحلة متقدمة

وفي العام ١٩٨٠م قام بأربع زيارات خارجية الى كل من السعودية والعراق والاردن وجمهورية المانيا، وكانت هذه الزيارات تمثل مرحلة نوعية متقدمة في الدبلوماسية اليمنية وفتح الحوار المباشر مع الدول غير العربية وكانت البداية لألمانيا نظراً للمكانة التي تحتلها وتأثيرها في مجرى السياسة الدولية.

وإذا كانت هذه الزيارة قد وضعت اللبنة الصحيحة الأُولى لعلاقة اليمن بأوروبا والعالم الخارجي فإنها قد أضحت معلماً بارزاً في سياق الدبلوماسية اليمنية ونجاحها الذي تحظى به اليمن من قبل المانيا التي تعتبر واحدة من أكبر الدول الداعمة لمشاريع التنمية في اليمن .

ومثل عام ١٩٨١م ذروة النشاط الدبلوماسي الخارجي للأخ الرئيس علي عبدالله صالح حيث زار خلاله تسع دول من بينها جمهورية تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي سابقاً والتي بها دشن مرحلة التعاطي مع دول المعسكر الاشتراكي على قاعدة العقلانية، والتعاطي المتوازن بين المعسكر الشرقي والغربي، وبما يعزز مكانة اليمن الدولية ويخدم مصالحها ومصالح الامة العربية.

وفي اكتوبر عام ١٩٨٤م قام بزيارة أخرى للاتحاد السوفيتي استمرت خمسة ايام وقع خلالها الاخ الرئيس علي عبدالله صالح مع الرئيس السوفيتي معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين والتي وضعت أسس وإطارات التعاون المشترك، وفي ديسمبر عام ١٩٨٧م قام بأول زيارة الى جمهورية الصين الشعبية والتي فيها تم التوقيع على اتفاقية خاصة تقدم بموجبها حكومة الصين قروضاً ميسرة لتمويل جانب من مشروعات التنمية والخطة الخمسية الثالثة، كما زار الاخ الرئيس في نفس العام باكستان..



## أول رئيس يمني يزور امريكا

وفي يناير ١٩٩٠م كان الرئيس علي عبدالله صالح أول رئيس يمني يزور الولايات المتحدة الامريكية، ويلتقي قادتها ويبحث معهم خلال خمسة ايام متواصلة جملة من القضايا الاقليمية والعربية والدولية، وخصوصاً قضية الشرق الاوسط والصراع العربي- الاسرائيلي والعلاقات الثنائية بين البلدين.. كما زار في نفس الشهر جمهورية فرنسا، وكانت هاتان الزيارتان في ظل ظروف إقليمية ودولية معقدة انتهى فيها المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي وشهدت نهاية الحرب الباردة الى جانب تصاعد أزمة الخليج الثانية، الأمر الذي اكسب هذه الزيارة اهمية استثنائية خاصة تجاوزت بأثرها الواقع اليمني نحو البعد الاقليمي والعربي، وبهذه الزيارة أيضاً ولجت اليمن بوابة الحوار السياسي المباشر مع اثنتين من اقوى الدول واعظمها تأثيراً على مجرى الاحداث والتطورات السياسية والاقليمية والدولية الى جانب ما تميزت به الزيارة من بعد اقتصادي كبير.

لقد أعطى الرئيس اهتماماً خاصاً بنشاطه الدبلوماسي الخارجي لدول شرق وجنوب شرق آسيا والتي يطلق عليها دول النمور الآسيوية نظراً للعلاقات الاقتصادية المتميزة مع هذه البلدان وللتواجد البارز للجاليات اليمنية فيها بالاضافة الى دراسة تجاربهم التنموية والاقتصادية إلى جانب البحث عن مصادر جديدة لتمويل التنمية الاقتصادية في بلادنا والاهم من ذلك صياغة رؤية مشتركة بين بلادنا وكل من هذه البلدان إزاء التطورات العالمية وبالذات في منطقة الشرق الاوسط وحشد التأثير لصالح دعم القضايا العربية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.



ومن خلال زيارته الى كل من اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة واليابان استطاعت الدبلوماسية اليمنية ان تحقق في فترة وجيزة الكثير من اهدافها الاستراتيجية.

ولم تقتصر زيارات الاخ الرئيس على اللقاءات الثنائية فلقد شارك في مختلف فعاليات القمم العربية والاسلامية وتميزت هذه المشاركات برؤية يمنية واضحة وصريحة إزاء كل القضايا المطروحة على جداول اعمال هذه القمم عكست تمسك بلادنا بقضايا أمتها المصيرية والدفاع عن المصالح والشعوب والدول الاخرى والدفع بتفعيل وتحديث آليات عمل ومؤسسات وتشريعات الهيئات العربية والاسلامية بما يمكنها من ان تلعب الدور المرجو منها، والتعاطي الايجابي مع كل المستجدات والاحداث التي تعتمل على الساحة الدولية.

والمتأمل للنجاح المتميز الذي حققته الدبلوماسية اليمنية في عهد الاخ الرئيس علي عبدالله صالح يجد انه يستند في جوهره الى مجموعة من العوامل المرتبطة بشخصيته، حيث ادرك منذ بداية توليه السلطة الثوابت الجغرافية وضرورتها التي تشير الى ان الموقع الاستراتيجي المتفرد لليمن يملي عليها ان تكون على علاقات طيبة مع الجميع تعتمد على سياسة الحوار بدلاً من الصراعات والمواجهة لحل الخلافات التي يمكن ان تنشأ.

## مرتكزات ومواقف ثابتة

وانطلاقاً من ذلك فقد ارتكزت فلسفة الاخ الرئيس في سياسته الخارجية تجاه القضايا الاقليمية والعربية والدولية على مواقف ثابتة تنطلق من رؤية حكيمة ثاقبة لما يجب ان تكون عليه الاوضاع العربية والاقليمية والدولية.

فعلى الصعيد العربي تنطلق فكرة الرئيس للوحدة العربية من مبادئ ثورة ٢٦سبتمبر والميثاق الوطني الذي أكد من خلالها ان العرب جميعاً يكونون أسرة قومية واحدة من المحيط الى الخليج، وان الحدود التي تقسم هذه الاسرة العربية هي حدود مصطنعة بفعل عوامل خارجية.

ويؤكد الاخ الرئيس في كل خطاباته بأن «قوة العرب تكمن في تضامنهم ووحدتهم وان لا سبيل لمواجهة التحديات الا بالديمقراطية والوحدة» وإدراكاً من مفهومه من كون اليمن منبع العروبة وجزءاً أساسياً من الامة العربية يؤثر فيها ويتأثر بها ويتفاعل مع كل قضاياها، فإنه يؤكد دائماً ان ا لخلافات العربية يجب ان تحل بالطرق السلمية والتفاهم الأخوي، ويقول في هذا الصدد عندما حلت أزمة الخليج الثانية «ان المصالحة العربية تعني اقفال ملف الماضي الذي ورثناه من ازمة الخليج وبدء صفحة جديدة في اطار المصالحات العربية».

ويضيف فخامته «ان تمزق الامة العربية ليس في مصلحتها، وان كل واحد يعتقد بأن أمنه مستتب دون الآخرين يكون واهماً».

## أمن القرن الافريقي:.

على صعيد آخر، فقد حظي القرن الافريقي بالنصيب الوافر من اهتمام وجهد وتفكير الرئيس علي عبدالله صالح لما يمثله من تداخل في اطار الامن الحيوي للجمهورية اليمنية، حيث اتجهت السياسة اليمنية إلى ابرز الاواصر التاريخية والعرقية التي تربط اليمن بشعوب هذه المنطقة.

ومن هنا بدا واضحاً مدى حرص فخامة الرئيس علي عبدالله صالح على سبيل المثال على التوفيق بين الفصائل المختلفة المتصارعة في المنطقة، كما حصل عندما استضافت صنعاء لقاءً بين فصائل الثورة الارتيرية وبين الجانب الأثيوبي وكيف ان اليمن كانت هي الداعم والمساند للثورة الارتيرية من أجل نيل الاستقلال.

وكانت اليمن الدولة الوحيدة التي فتحت ابوابها و استقبلت الاشقاء النازحين من الصومال، وبقية دول القرن الافريقي، كما كان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح هو الزعيم العربي السباق لدعوة جميع الفصائل الصومالية للاجتماع في صنعاء بغية خلق اجواء مصالحة وطنية شاملة، وما يزال يبذل مساعيَ حثيثة مع اخوانه وأشقائه لاحلال الامن والسلام في الصومال لادراكه العميق بأهمية منطقة القرن الافريقي في المعادلة السياسية للأمن والاستقرار الاقليمي والحفاظ على أمن البحر الاحمر كمنطقة آمنة، وعدم جعله هدفاً للأطماع والهيمنة وبؤرة للتوتر.

وقد عززت كل ذلك من القناعة السياسية بضرورة خلق علاقات جوار وطيدة ومتميزة قائمة على الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وتبادل المصالح والمنافع المشتركة.

## تجمع ثلاثي

كما حرص فخامة الرئيس علي عبدالله صالح على تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة القرن الافريقي لخلق نوع من الشراكة والتعاون مع دولها، وعقدت في صنعاء في الفترة من ١٣-١٥ اكتوبر ٢٠٠٢م قمة ثلاثية جمعت فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح وفخامة الاخ الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان ودولة ميلس زيناوي رئيس وزراء جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية.

وقد عبرت القمة عن رغبة الدول الثلاث في تطوير علاقاتها الثنائية في مختلف المجالات التجارية والاستثمارية والسياسية والأمنية في ظل ظروف إقليمية ودولية غاية في التعقيد والغموض مما دفع بالدول الثلاث الى التفكير في إقامة إطار يوحد رؤاها حول المسائل المرتبطة بمصالحها، ويؤسس لكيان قرن افريقي وشراكة جديدة، وقد خرجت القمة بقرارات هامة شملت الجوانب



الثنائية والاقليمية والدولية ونالت اهتماماً إعلامياً واسعاً، ووجهت القمة بتفعيل اتفاقيات التعاون الثنائي بين الدول الثلاث وأكدت علىان تشمل الاطراف الثلاث بما يحقق التكامل الاقتصادي بين دول وشعوب المنطقة، وتنفيذاً لتوصيات قمة صنعاء انعقدت يومي ٤-٥ نوفمبر ٢٠٠٢م اجتماعات وزراء الخارجية للدول الثلاث في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وأقرت تشكيل لجان ثلاث تعنى بدفع التعاون الثلاثي في المجال السياسي والأمني والتعاون الاقتصادي والثقافي.

وتواصلت اجتماعات وزراء الخارجية حيث انعقدت الدورة الثالثة بالعاصمة السودانية الخرطوم خلال ١٠-١٤فبراير٢٠٠٣م وكان من أبرز مقرراتها تشكيل سكرتاريات دائمة في كل عاصمة من العواصم الثلاث للجان المنبثقة عن التجمع بهدف تخصيص الاهتمام بكافة القضايا التكاملية بين دوله، وعلى هذا الاساس اختيرت صنعاء لتكون مقراً لسكرتارية اللجنة الاقتصادية والثقافية للدول الثلاث.

ويقول الاخ الاستاذ خالد حسين اليماني السكرتير الاول بوزارة الخارجية ان ما يجري من مساع اقتصادية تكاملية وتنسيق سياسي وأمني يهدف الى ارساء مداميك قوية لبناء منطقة القرن الافريقي على أسس جديدة تؤكد على القيم الكونية لعالمنا المعاصر قيم بناء الاسواق التكاملية الكبيرة، وبناء نظم مؤسسية تحترم حقوق وكرامة الانسان ، وتعتمد الديمقراطية والتعددية السياسية أسلوباً لادارة شؤونها الداخلية وادارة علاقاتها الاقليمية والدولية، وتنبذ العنف وتسعى

لضمان الاستقرار والامن الاقليمي والاسهام في ارسائه، ومن هذا المنطلق جاء التقارب بين الدول الثلاث، اليمن والسودان واثيوبيا واتفقت بقناعة في قمة صنعاء على توثيق أوجه التعاون والشراكة فيما بينها بما يسهم بصورة اساسية وفاعلة في تحقيق الرفاهية لشعوبها وترسيخ الأمن والاستقرار في منطقة القرن الافريقي وجنوب البحر الاحمر.

ويؤكد بأن تطوير التعاون بين دول تجمع صنعاء لا يعد أمراً غريباً وإنما هو يسير في إطاره الطبيعي، ولا يمكن قراءته بأنه موجه ضد دولة في المنطقة بقدر ما يمثل نقلة نوعية نحوتحقيق الشراكة والتكامل بين الدول الثلاث كمقدمة للشراكة الاقليمية، وقد شكل بيان صنعاء قاعدة أساسية لعلاقات التعاون والتقارب بين جميع دولٍ الاقليم، وهو تجمع مفتوح على احتمالات ضم جيبوتي والصومال إليه مستقبلاً لأن ظروف العولمة والجهود الدولية لمكافحة الارهاب تتطلب تضافر جهود دول القرن الافريقي لحماية كياناتها وسيادتها وسيطرتها على مقدراتها وحماية مصالحها المشتركة.

عليٍ صعيد النظام الدولي الجديد، يرى فخامة الرئيس أن هناك خللاً واضحاً وازدواجية في المعايير، وفي مفاهيم الشرعية الدولية لاسيما في التعامل مع قضايا المنطقة، والمثل الواضح الذي يضربه دائماً في كل خطاباته ولقاءاته الصحافية للتدليل على هذه الازدواجية اللاأخلاقية، والكيل بمكيالين هو هذا الاصرار على تدمير العراق وتمييع القضية الفلسطينية.

وفي هذا يشير فخامةالرئيس علي عبدالله صالح الى ان قرارات الأمم المتحدة تتركز علىاساس مصالح الاطراف التي تستطيع ممارسة الضغوط وتمرير القرارات في زمن قياسي سريع، وأن الولايات المتحدة الامريكية تستطيع ان تصدر قرارات كما تريد من خلال الامم المتحدة التي أصبحت تهيمن عليها، وأن أي جهد عربي او اسلامي وأية مبادرة اقليمية او دولية لا ينظر اليها ولا يسمع لها صوت في مجلس الأمن الا بموافقة الولايات المتحدة الامريكية.

## خبرة وحنكة سياسية.

لقد أسهمت خبرة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الواسعة وتجربته الطويلة في الحكم في تكوين تراكم معرفي وخبرة واسعة بالواقع الاقليمي والدولي بأبعاده المختلفة، كما ان ادراكه لآليات هذا الواقع والقوى المتحكمة فيه جعل شخصية الرئيس تطفو باستمرار على سطح السياسة الخارجية اليمنية التي اتسمت بالمرونة والاتزان والتعامل المتكافئ في العلاقات بين الدول والالتزام بالمواثيق العربية والدولية واحترام حقوق الانسان ومبدأ التعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وقد حرص الاخ الرئيس على بناء سياسة خارجية لليمن تعكس حقيقة الانسان اليمني الذي لا يقبل التعصب بل يلجأ الى الحوار والقبول بالآخر من اجل التعايش المتكافئ احلالاً للأمن والسلام الاجتماعي، كما حرص على انتهاج سياسة خارجية مبنية على تطبيع تجربته السياسية في الحكم تقوم على المبادئ الاخلاقية والممارسة السياسية التي ترتكز على قواعد التسامح الحقيقية الصادقة.

وانطلاقاً من ذلك ضرب الاخ الرئيس علي عبدالله صالح مثلا يحتذى به في مجال تسوية المنازعات الدولية، وتمثل ذلك بالقرار الذي اتخذه بالموافقة على حل النزاع الأرتيري-اليمني بالطرق السلمية عملاً بأحكام الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة، وهو القرار الذي اتسم بالحكمة وبعد الرؤية السياسية وذلك بعدم اللجوء الى القوة واستخدام الاداة العسكرية.

وقد اتسمت سياسة الرئيس في التعامل مع الازمة بضبط النفس والقدرة على ادارتها والمرونة العالية في التعامل مع التعنت الارتيري وتغيير مطالب وشروط صانع السياسة الخارجية اليمنية في عملية المفاوضات مع الجانب الارتيري.

وأكد الاخ الرئيس أن مثل هذه النزاعات الحدودية ليست هي الأولى التي تتعرض لها اليمن لكي تقوم بحلها بالطرق والوسائل السلمية حين قال بعد احتلال ارتيريا لجزيرة حنيش الصغرى: «ان اليمن حريص على الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، لسنا هواة حرب ونشعر بمسؤولياتنا امام المجتمع الدولي».

وبهذا النهج العقلاني وحسن التعامل والتحلي بضبط النفس و الحكمة نال احترام العالم وتقديره.

وبفضل السياسة الحكيمة لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح وحنكته استطاع اخماد لهيب ثلاث بؤر حدودية مثلت قنابل موقوتة في علاقة بلادنا مع جيرانها، بحيث يمكن القول ان الرئيس علي عبدالله صالح يملك فهماً قومياً لقضية الحدود بين الدول العربية، فهو لا يعتبر أنها تمثل مشكلة في العلاقات العربية اذا كانت هناك نوايا حسنة وحس قومي صادق، لذا ومن منطلق الحرص على أمن واستقرار المنطقة، وبفضل السياسة الحكيمة التي ينتهجها، فقد توصلت الجمهورية اليمنية الى ترسيم الحدود مع سلطنة عمان على اساس قاعدة لاضرر ولا اضرار.

ونفس السياسة اتبعها الرئيس مع المملكة العربية السعودية في حل الخلافات الحدودية وبهذا الصدد يقول:

«لقد أكدنا أن وحدة اليمن اسهام لا غنى عنه في تعزيز الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.. ونحن لا نريد من الآخرين سوى عقد اتفاقات أخوية تقوم على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتنمية علاقات التعاون المشترك».

ويرى فخامته ان دولة الوحدة تعتبر أداة لمساعدة الدول العربية في الحفاظ على الامن القومي العربي والاستقرار في المنطقة، حيث قدمت بلادنا نموذجاً عربياً واسلامياً يحتذى به في حل الخلافات الحدودية وقد أثبتت الجمهورية اليمنية بالفعل مصداقيتها في التزامها بمبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة الذي ينص على حل الخلافات والمنازعات بين الدول بالطرق السلمية..

وجسدت اليمن بذلك هذا المبدأ الذي يعتبر أحد ثوابت السياسة الخارجية لبلادنا ، وبحنكة وحكمة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية نجحت السياسة اليمنية في تحقيق هدفها في حل خلافاتها الحدودية مع دول الجوار بالطرق السلمية وتوصلت الى توقيع اتفاقات حدودية مع سلطنة عمان الشقيقة في اكتوبر ١٩٩٢م ومع دولة ارتيريا في ١٩٩٨م ومع المملكة العربية السعودية الشقيقة في يونيو ٢٠٠٠م بعد مفاوضات استغرقت اعواماً طويلة..

وبهذا أسهمت الجمهورية اليمنية بشكل فعال وكبير في العمل على ارساء الامن والاستقرار في المنطقة والعمل على تعزيز وتطوير علاقاتها الثنائية مع تلك الدول في مختلف المجالات، وبما يعود بالخير والنفع على بلدان وشعوب ودول المنطقة.

وهنا نقول بأمانة أن الاخ الرئيس علي عبدالله صالح أول رئيس رسم معالم اليمن الواضحة براً وبحراً واستعاد لليمن سلماً أرضاً لم يكن احد يتصور عودتها حتى بواسطة الحروب، ومؤخراً سمعنا ان هناك تنقيباً في الاراضي المستعادة وبتعاون مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية ..

وبهذا يستطيع الانسان ان يتخيل مدى اهمية هذه الانجازات التي تحققت.. معنى ذلك ان استقراراً طويلاً قد تحقق لشعوب المنطقة، وما عليهم الا ان ينظروا للمستقبل القادم بالتفاؤل.

ونستطيع القول ان مسألة تطوير علاقات اليمن مع دول القرن الافريقي، وكذا دول شرق افريقيا كانت دائماً ضمن أولويات القيادة السياسية اليمنية ادراكاً منها لأهمية هذه المنطقة التي كان ينظر اليها على أنها منطقة يفصلنا عنها البحر.. غير ان توجهات فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح نحو هذه المنطقة جاءت لتعدل هذا المفهوم وتجعله يعبر عن الواقع التاريخي والجغرافي، وهو ان البحر الاحمر هو ما يربطنا بهذه الدول ولا يفصلنا عنها ابداً.

وقد تجسد هذا المفهوم في النشاط السياسي والدبلوماسي اليمني الذي قاده فخامة الرئيس منذ توليه السلطة في عام ١٩٧٨م والذي ترافق مع هزيمة الصومال في حرب أوجادين في نفس العام الأمر الذي ترك دون شك أثره على نظرة الاخ الرئيس بضرورة إحلال الامن والاستقرار في هذه المنطقة التي تؤثر على اوضاعنا وبالتالي لا بد ان يكون لنا تأثير عليها.

وفي الوقت الذي كانت فيه بلادنا ترتب اوضاع البيت اليمني الجديد عقب تحقيق الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.. إذا بها تفاجأ بنتائج الصراع في الصومال الذي أدى الى سقوط نظام سياد بري في ٢٦يناير ١٩٩١م وبالرغم مما تفرضه الدولة الجديدة على القيادة السياسية من مهام وواجبات كبيرة، وما فرضته حرب الخليج الثانية من عودة ما يقارب المليون مغترب.. إلاّ إن الرئيس لم يدر ظهره لتطورات الاوضاع في الصومال، وأخذ قراراً تاريخياً تمثل في فتح موانئ اليمن لاستقبال الأشقاء الصوماليين الهاربين من جحيم الحرب في بلادهم في الوقت الذي كان يرفض السماح لهم بدخول العديد من البلدان.

اتسمت السياسة الخارجية لبلادنا بالديناميكية والانفتاح الاقليمي والدولي، في اطار الثوابت الوطنية والمصالح العليا، والحضور الفاعل على الساحة العربية بدرجة أولى.. ولعل صفحات الحاضر العربي لتسجل لبلادنا الكثير من المواقف المشرفة التي تخدم قضايا الامة العربية والاسلامية، وظلت مواقفها واضحة وثابتة من قضية الصراع العربي الفلسطيني، وعلى أساس تحرير الاراضي الفلسطينية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

مثلما ظل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح حريصاً على لملمة وتوحيد الصف العربي، وبادر بكثير من الزيارات الى البلدان العربية في إطار ترجمة هذه المساعي، وبرؤية واضحة تعبر عن حسه وتوجهه القومي وتفتحه على العالم العربي والدولي، بدأ تحركاً سياسياً ودبلوماسياً مكثفاً منذ وقت مبكر عن ظهور التطورات والمستجدات التي طرأت مع بداية التسعينيات في القرن الماضي للتشاور مع اخوانه رؤساء وملوك وأمراء الدول العربية، بهدف تفعيل العمل العربي المشترك استناداً الى ان خطورة وتعقيدات المرحلة تقتضي التعامل معها بمنتهى الجدية والمسؤولية لإنقاذ ما تبقى في ظل ما يستهدف العرب من تهديدات ترمي الى شطبهم من المعادلة الدولية للألفية الثالثة.

واستطاع الاخ الرئيس بنهجه المعتدل ونبل أخلاقه، وسمو تعامله مع أشقائه الملوك والرؤساء والامراء العرب، وصلته الحميمة بهم وتواصله الدائم معهم، التشاور معهم فيما يهم الامة ويتعلق بقضاياها المصيرية، وما يستجد إزاءها من تطورات الاحداث، وبهذا استطاع ان يشد الجميع اليه، وأن يكون من القلائل الذين يحظون باحترام وتقدير يجمع عليه الزعماء والنخب المثقفة والجماهير العربية..

ولعل أحد عوامل احتلال هذه المكانة الرفيعة استحضاره الدائم لهموم أمته وقضاياها في المحافل الدولية ولدى لقاءاته بقادة الدول الكبرى - حيث لا يتخلى عن طرحها إن لم يعطها اولوية الطرح إن اقتضى الأمر ذلك، وقد استرعى هذا

السلوك انتباه تلك الزعامات الدولية وأكبرت فيه هذه الروح بل صارحت البعض بأن تخصهم ولا تتجاوز اقطارهم ورحبت لو انها تستمع الى لغة مشتركة من الزعامات العربية شأن ما يقوم به الاخ الرئيس من طرح مشترك بين الخاص والعام والقطري وغير القطري - وقد حدث شيء من هذا في الآونة الأخيرة من قبل البعض -إذا لتغيير مجرى الاحداث لصالح القضايا العربية.

ومما يشهد له قومياً سعيه على الدوام الى انهاء حالة التناقض المصطنع بين الدول العربية وقياداتها وتياراتها الفكرية والسياسية وحرصه الدؤوب على جمعها في كتلة تاريخية واحدة تتحمل مجتمعة عبء النهوض بالمشروع العربي في عالم لا مكان فيه لغير الاقوياء، ولا قوة للدول العربية الا بالاتحاد في أية صيغة يتفق عليها الجميع.. ولطالما دعا الى مواصلة العمل على اعادة ترتيب البيت العربي من الداخل وتنشيط دور الجامعة العربية، وإعادة صياغة العلاقات العربية - العربية على أسس تقوم على المصارحة والمكاشفة، وتصفية الاجواء وتنقيتها مما يعكرها من عوامل واسباب التوتر والخلافات والاتفاق على الكيفيات المناسبة لاحتواء الخلافات والصراعات التي قد تحدث، وحلها عربياً، وطرح الرؤى والافكار الواقعية للتغلب على معوقات العمل العربي المشترك والعمل على تطوير استراتيجيات وبرامج عمل عربية تحقق الأصالة الثقافية والحضارية، وتحقق التنمية الشاملة والمتكاملة والعدل الاجتماعي وتتعامل مع مبتكرات العلم والتكنولوجيا الحديثة وتؤهل للتعامل مع مختلف المتغيرات الدولية بتكتلاتها الاقتصادية وقواها الصاعدة وحوار الثقافات والحضارات .

## تعزيز الأمن القومي

والاخ الرئيس في رؤيته العروبية هذه إنما تصدر عن قراءة عميقة للتاريخ ودراية دقيقة بروح العصر، متبعاً في منهجه واقعية الممكن التي تردف القول بالعمل ولا تنسى الطموح..

مدللاً على هذا النهج بخطوات عملية ملموسة، ومن ذلك ان انجاز الوحدة اليمنية وسط متغيرات دولية تسودها العولمة، والكتل الكبرى ليشكل هذا الانجاز التاريخي العظيم سنداً ودعماً لتعزيز الامن القومي العربي وليسهم في استقرار المنطقة العربية، ومواجهة الاخطار التي تهددها..

وتأكد هذا المنحى على أرض الواقع في ما تشهده اليمن مع بقية دول شبه الجزيرة العربية من تطور متميز وثيق وحل لمشاكل الحدود بين اليمن وكل من عمان والمملكة العربية السعودية وارتيريا.

وشكلت القرارات المتخذة في القمة الخليجية في مسقط بشأن عضوية اليمن في مجلس ا لتعاون الخليجي من خلال بعض مؤسساته أولى الخطوات العملية لعضوية كاملة في فترة لاحقة وهي انعكاس لعمق العلاقات الأخوية الحميمة والمتميزة مع دول المجلس..

وتحقيقاً لذلك فقد استطاع فخامة الأخ الرئيس كما رأينا أن يعزز علاقات اليمن بدول الخليج العربي والجزيرة رغم ما مرت به هذه العلاقات من محن وأزمات، لكن فخامة الأخ الرئيس وبما أمتاز به من حكمة وصبر وبما يبديه من حرص على تطوير علاقات اليمن بدول المجلس استطاع أن يخلق اجواء موائمة لعلاقات تعاون متميزة قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وأثبت ذلك من خلال العديد من المواقف والإجراءات العملية التي أكدت على حسن نواياه ومصداقيته وحسن تقديره لمستقبل المنطقة والعمل على أمنها واستقرارها.

وكان من نتائج ذلك أن اتخذت قمة مجلس التعاون الخليجي التي انعقدت في العاصمة العمانية مسقط أواخر عام ٢٠٠١م، قراراً بضم ا ليمن إلى أربع مؤسسات خليجية كخطوة أولى لتأهيل دخول اليمن في عضوية المجلس الكاملة.

وتم في شهر أكتوبر ٢٠٠٢م، التوقيع في صنعاء على اتفاقية انضمام اليمن إلى تلك المؤسسات الخليجية وهي: مجلس وزراء الصحة لمجلس التعاون، مكتب التربية العربية لدول الخليج، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية،ودورة كأس الخليج العربي لكرة القدم..

وفي سياق العمل القومي اجتمعت الدول العربية على الأخذ بمبادرة الاخ الرئيس الرامية الى تعديل ميثاق جامعة الدول العربية والنص على عقد الاجتماعات الدورية السنوية للقمة العربية وانعقدت في ضوء ذلك قمة عمان في شهر مارس ٢٠٠١م والتي أقر فيها عقد القمة الدورية التالية في بيروت.

وما من هم قومي أو خطر يتعرض له قطر عربي إلاَّ هب مشاركاً لدرئه عنه، وكما ان اليمنَ جزء لا يتجزأ من الامة العربية ترتبط كذلك مع شعوب العالم الاسلامي بروابط العقيدة والتاريخ المشترك وببقية شعوب العالم الثالث بالهموم الاقتصادية القاسم المشترك بين دول الجنوب ويسعى الى تعزيز دور حركة عدم الانحياز والعمل علىالارتقاء بها لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه الدول النامية بتوجهات جديدة لإقامة نظام دولي جديد يقوم على التعدد والتكافؤ واحترام الخصوصيات الثقافية والحضارية، وقد أضفت شخصية الاخ الرئيس علىالسياسة الخارجية اليمنية في تعاملها مع هذه الدوائر العالمية والدول الكبرى والمنظمات الدولية والاقليمية (الحكومية وغير الحكومية) المعنية بحقوق الانسان وحماية الحريات العامة وتحقيق العدل والمساواة بين الشعوب - سمات الاعتدال والتوازن والرسوخ في علاقات الصداقة والتعاون واتساع مجالاتها على أسس

ثابتة من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والتعامل بالمثل وفي اطار المبادئ والمواثيق الدولية والتأكيد على موقف اليمن الرافض للعنف والارهاب بجميع اشكاله وانواعه ومصادره، والرافض كذلك لكل انواع التمييز العنصري او العرقي او الديني، او الاستقواء على الاقليات وحجب حقوقها الانسانية المشروعة.

تلك الرؤية الثاقبة أكدها الاخ الرئيس في برنامجه الانتخابي الذي خاض به اول انتخابات رئاسية تشهدها البلاد في عهده عام ١٩٩٩م حيث اشار الى اهم المبادئ التي يجب ان تلتزم بها اليمن وتعمل على تحقيقها وتعزيزها، ويمكن تلخيصها في الآتي:-

- تأكيد مبدأ الاحترام للسيادة الوطنية لجميع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ورفض استخدام القوة او التلويح بها في فض المنازعات واحترام القوانين والشرعية الدولية واعتماد مبدأ الحوار والتفاهم والحلول الودية والسلمية العادلة وايجاد التوازن في المصالح والحقوق بين الدول.
- مواصلة الالتزام بنهج التفاوض والحوار السلمي والأخوي لحل قضية الحدود مع الأشقاء على قاعدة لا ضرر ولا ضرار.
- الدعم المستمر للشعب الفلسطيني لاستعادة كافة حقوقه المشروعة ودعم كافة خياراته، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.
- استمرار الدعوة لاستعادة التضامن العربي وتعزيز دور الجامعة العربية وايجاد آليات ووسائل نشطة ومتطورة للنهوض بالعمل العربي المشترك على كافة الاصعدة.
- تعزيز العلاقات بدول القرن الافريقي وشرق افريقيا والمساهمة في إيجاد مبادرات عملية واقعية من أجل تحقيق السلام والاستقرار لشعوب المنطقة بما في ذلك الحفاظ على أمن وسلامة واستقرار البحر الأحمر وحماية بيئته وسواحله وثروته الطبيعية.
- التأكيد المبدئي على موقف اليمن الرافض للعنف والارهاب بجميع أشكاله وأنواعه ومصادره.
- تمتين التعاون والتضامن بين كافة الدول الاسلامية وشعوبها وتشجيع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني والثقافي، وتعزيز اتجاهات الحوار بين الحضارات من أجل خدمة السلام وحماية حقوق الأقليات الاسلامية ورفع الظلم والمعاناة عنها.

وبقراءة فاحصة لتلك المبادئ نستطيع القول أنها لخصت أهم النقاط التي أرتكزت عليها السياسة اليمنية في فخامة الأخ الرئيس.

## تعزيز التضامن العربي:

اذا كانت مسألة التضامن العربي وتعزيز دور الجامعة العربية والارتقاء بأشكال العمل العربي المشترك قد مثلت احد الأهداف التي سعى الأخ الرئيس إلى تحقيقها منذ السنوات الأولى لتوليه مسؤولية قيادة الوطن وبذل في ذلك الكثير من المساعي والجهود الخيرة التي أثمرت بالفعل نتائج طيبة، فقد مثل اعادة تحقيق الوحدة اليمنية اسهاماً كبيراً في الاتجاه ذاته نحو تعزيز الوضع العربي العام وتحقيق واحد من اهم المبادئ والأهداف التي نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية.

فقد كانت الجمهورية اليمنية بسياستها الثابتة والمبدئية حاضرة في كل الأحداث التي شهدتها الساحة العربية وبذلت جهوداً حثيثة لايجاد حل عربي سلمي للتداعيات اللاحقة لغزو العراق للكويت كما واصلت مساعيها الهادفة لاستعادة التضامن العربي المشترك على كافة الأصعدة.

ودعا فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مرات عديدة إلى عقد قمة عربية أهمها تلك الدعوة التي أطلقها في شهر ديسمبر ١٩٩٨م والتي على إثرها انعقد اجتماع تشاوري لوزراء الخارجية العرب في ٢٤-٢٦ يناير ١٩٩٩ بالقاهرة لمناقشة المبادرة اليمنية.

وانطلاقاً من الادراك الواعي لطبيعة التحديات الاقليمية والدولية ومتطلباتها واستشعاراً لروح المسؤولية تقدمت الجمهورية اليمنية إلى الدورة «١١٣» لمجلس جامعة الدول العربية المنعقدة في بيروت في ١١ مارس ٢٠٠٠م بمشروع لإضافة ملحق لميثاق جامعة الدول العربية بشأن الانعقاد الدوري المنتظم للقمة العربية، وبعد مناقشات مستفيضة للمشروع أقر مجلس الجامعة الموافقة من حيث المبدأ على المشروع وأتخذ قراراً بتشكيل لجنة خماسية من اصحاب المعالي وزراء خارجية اليمن، مصر، سوريا، تونس، عمان، لاستطلاع آراء الدول الأعضاء في الجامعة وتقديم تقرير بذلك الى الدورة «١١٤» لمجلس الجامعة التي انعقدت في شهر سبتمبر ٢٠٠٠م، وبالفعل تم لاحقاً إقرار ذلك المشروع وبدأت القمة العربية تنعقد بشكل دوري منتظم في شهر مارس من كل عام في بلد عربي.

وإيماناً من بلادنا بضرورة تعزيز دور الجامعة تقدمت بمشروع دورية انعقاد القمة العربية في فبراير ٢٠٠٠م وتم اقرار المشروع والحاقه بميثاق الجامعة العربية في قمة القاهرة اكتوبر ٢٠٠٠م، كما أيدت بلادنا ودعمت جهود الأمين العام الرامية إلى إعادة هيكلة الجامعة و تفعيلها.

وانطلاقاً من أهمية اصلاح الوضع العربي تقدمت بلادنا لاحقاً بمشروع لتطوير وتفعيل الجامعة العربية تضمن العديد من المقترحات لتعديل الميثاق وإعادة هيكلة وتحديث مختلف الأجهزة والمؤسسات التابعة للجامعة.

وعلى الصعيد العربي حرص فخامة الأخ الرئيس على إقامة علاقات متينة مع كل الاشقاء قائمة على أسس راسخة من التعاون في كثير من المجالات، ويبدو ذلك جلياً من خلال اللجان المشتركة بين اليمن وبين تلك الدول.

وعلى المستوى الدولي، يظل حضور اليمن فاعلاً منذ عهد الرئيس علي عبدالله صالح، سواء داخل المنظمات الدولية أوعلى صعيد العلاقات مع دول العالم، وترجمة لحركته السياسية والدبلوماسية، فقد قام الأخ الرئيس بزيارة اكثر من «٤٦» دولة، لمد جسور التعاون معها، حظيت بلادنا بفعل هذا الحراك الدبلوماسي الرئاسي على ثقة الدول الصديقة واحترامها، تجسدت في اشكال الدعم المتنوع من البنك الدولي ومساعدات الدول والمنظمات المانحة، بما يدفع بتطور عجلة الاقتصاد والتنمية في بلادنا.

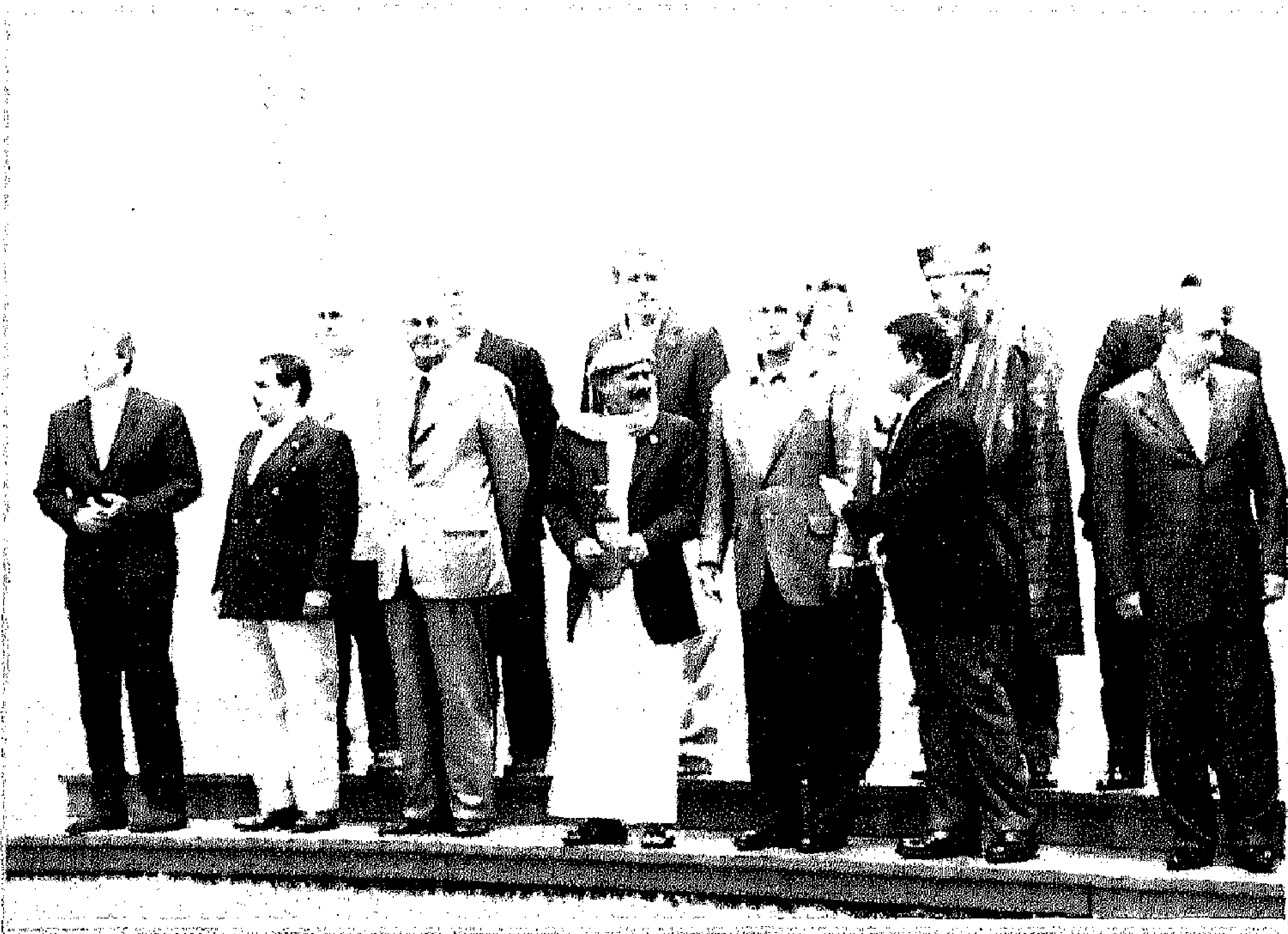
وبناءً على ذلك بدأت العلاقات اليمنية الأُوروبية تشهد تطوراً ملموساً في تلك الفترة التي تميزت بنشاط فاعل وايجابي للسياسة اليمنية خاصة في ظل المتغيرات الدولية التي شهدتها والتي يعد من اهمها ظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

وتمثل ذلك في دعم وتشجيع الدول الأوروبية لليمن للمضي قدماً في تطبيق برامج الإصلاح المالي والإداري والأخذ بنظام الحكم المحلي واستمرار النهج الديمقراطي والتعددية السياسية.

وقد كان نتيجة لتلك العلاقات المتينة التي بناها فخامة الأخ الرئيس مع الدول الأوروبية أن جاء تأييدها للوحدة اليمنية ودعمها لها أثناء حرب ١٩٩٤م.

وعلى الصعيد الاقتصادي حظي التعاون بين اليمن والدول الأوروبية بإهتمام كبير وتجلت أهم أوجه ومظاهر هذا التعاون في اهتمام هذه الدول بالاستثمار والشراكة في مجالي النفط والغاز والمنطقة الحرة في عدن، وتقديم الكثير من المعونات والمساعدات المالية والفنية والغذائية والقروض بشروط مناسبة، إلى جانب الدعم الأوروبي لتسوية وجدولة ديون اليمن طبقاً لشروط نادي باريس.

ولأنه حكيمٌ وكبيرٌ وزعيمٌ من الوزن الثقيل جاءت مشاركة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، في قمة الدول الثمان الصناعية التي عقدت في جزيرة «سي آيلاند» بولاية جورجيا الأمريكية خلال الفترة من الـ ٨- ١٠ يونيو ٢٠٠٤م، بمستوى رفيع من الحضور والفاعلية يستمدها من ثقته بنفسه وبالانتصارات والانجازات الكبرى التي حققها لوطنه أبرزها المنجز الوحدوي التاريخي العظيم، وإرساء منهج الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية، كما أن هذه المشاركة تؤكد بقوة ووضوح بأن اليمن ليس لديها أية حساسية من قضية الاصلاحات، وقد بدأتها منذ وقت مبكر قبل التوجه الدولي اليها كمشروع في الشرق الأوسط،



ومـرت بمـراحل مـن الاصـلاحـات السيـاسيـة والاقـتـصـاديـة، وحـقـقت نجـاحـات كبيرة ومشهودة وكان تواجد الأخ الرئيس في قمة الكبار قد مثل فرصة لطرح وجهة نظر اليمن والبلدان العربية والاسلامية من قضايا الاصلاحات والقضايا الاخرى، والتي أكد فخامة الرئيس على أن لا تكون تلك الاصلاحات مفروضة من الخارج، وأن لاتؤدي إلى غياب الهوية ولا إلى الازدواجية في المعايير، وأسمع صوت العرب والمسلمين إلى الدول الكبرى، بأنهم ليسوا ضد الاصلاحات ولكنهم مع الاصلاحات التي تنطلق من بيئتهم وبإرادتهم وبالطريقة التي يرونها مناسبةً لبلدانهم.. وقد ظهر فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح في قمة الكبار كبيراً واثقاً ومعتزاً بحضارته، محلقاً في تخوم العالم وفضاءات الألفية الثالثة بشموخ وثبات وعزة وثقة بحاضر مشرق ومستقبل اكثر اشراقاً لوطننا وشعبنا وشعوب الأمة العربية والإسلامية والإنسانية جمعاء.



# القائد العربي.. مكانة ريادية عربية ودولية

«إن العرب أسرة قومية واحدة من المحيط إلى الخليج، وإن الحدود التي تقسم هذه الاسرة العربية هي حدود مصطنعة بفعل عوامل خارجية.. كما ان قوة العرب تكمن في تضامنهم ووحدتهم وان لا سبيل لمواجهة التحديات المحدقة إلاّ بالديمقراطية والوحدة».

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

# القائد العربي..
# مكانة ريادية عربية ودولية

المتأمل لمسار وحركة السياسة الخارجية لبلادنا، والنجاحات الكبيرة التي حققتها دبلوماسية فخامة الرئيس علي عبدالله صالح منذ تحمله مسؤولية قيادة الوطن في ١٧ يوليو ١٩٧٨م، يجد ان لها خلفيتها التاريخية التي بدأت مبكراً من حكم فخامته، وكانت مليئة بالاحداث والتفاعلات الديناميكية التي شكلت شخصيته السياسية وتكوين فكرة الدبلوماسي ورؤيته الحكيمة الثاقبة في التعاطي مع المحيط الاقليمي والدولي، وبما يخدم المصالح الوطنية العليا،والمصالح القومية العربية الكبرى والمصيرية.

والحقيقة فإن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح أدرك بوعي عميق، مفهوم الدبلوماسية.. والتي تعني فن التفاوض والتعاون والتنسيق حول جملة من القضايا.

وظهر ذلك بوضوح في نهج الحوار والتسامح، وتحقيق الوفاق الوطني والمصالحة على مستوى الساحة الوطنية،بحيث كان تكريس سياسة الحوار، وديمقراطية الوفاق خياراً اساسياً لتوجهات فخامة الرئيس منذ اللحظات الاولى لتوليه الحكم، ومن هنا، من هذا المناخ الوطني الصحي انبثقت خيارات السياسة الخارجية، بمشاركة كل القوى والتيارات السياسية وتكوينات النسيج الوطني نابعة من وفاق وطني حقيقي، أضفى على الدبلوماسية اليمنية مصداقية متجددة وقوية فأضحت اليمن تتكلم بصوت واحد اكسبها القدرة على التأثير والفاعلية في خدمة أهم القضايا الكبرى في علاقاتها مع البلدان الشقيقة والصديقة.

ولم ينتظر فخامة الرئيس حتى تداهمه الأحداث والمتغيرات بل ان روح العهد الميمون، وفكره الانفتاحي دفعته للتحرك الدبلوماسي

بنظرة عميقة وكفيلة بتأمين المصالح الوطنية وتعزيز مبدأ الحوار والوفاق التي يؤمن بها شعبنا اليمني وهو ما يفسر في الاساس مبادرته الاقليمية على مستوى منطقة الجزيرة والخليج وفتح حوار واسع مع دول الجوار، لتوفير بعض الضمانات والشروط الاقليمية للاستقرار ذلك ان فخامة الرئيس بحكمته السياسية وثاقب رؤيته يدرك بأنه اذا كان من المسلم به أن نمو المجتمعات مرتبط وثيق الارتباط باستقرارها وأمنها الداخلي فإنه من البديهي كذلك أنَّ هذا الاستقرار والازدهار والنمو مرتبط بالضرورة بمدى تطور العلاقات الاقليمية أو ما تتسم به علاقات المجموعة الاقليمية من حراك ايجابي وتعاون واحترام متبادلين..!

وانطلاقاً من هذا التصور حرص فخامة الرئيس على فتح حوار واسع مع دول الجوار وتوثيق علاقات الاخاء والتعاون معها فقام بأول زيارة بعد خمسة اشهر تقريباً منذ انتخابه رئيساً للبلاد وتحديداً في شهر ديسمبر عام ١٩٧٨م إلى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وأثمرت هذه الزيارة عن نتائج ايجابية مهمة، دفعت بالعلاقات بين اليمن وجيرانه خطوات متقدمة ووضعت الاسس لفتح حوار شامل لمعالجة خلافات تاريخية حول الحدود والتقيد بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.. كما مثلت هذه الجولة انطلاقة دبلوماسية لفخامة الرئيس أكثر ديناميكية على المستوى القومي، فكانت جولته الثانية إلى كل من المملكة الاردنية الهاشمية والعراق وسوريا ودولة الكويت في شهر مارس ١٩٧٩م.. ثم تبعتها زيارة فخامته في نوفمبر ١٩٧٩م إلى كل من تونس وليبيا.. وتمثلت الاهمية الكبيرة لهذه الزيارات في المباحثات المكثفة حول عدد من القضايا التي تخدم المصالح القومية العربية، وتهم دول وشعوب وطننا العربي، وفي المقدمة القضية الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وسبل توحيد الصف علاوة على النتائج المثمرة التي خرجت بها فيما يعزز أواصر الاخاء والتواصل المباشر رسمياً وشعبيًا وفتح مجالات رحبة للتعاون بين اليمن وأشقائها، انعكس بشكل عملي من خلال دعم عملية التنمية في بلادنا وتقديم القروض والمساعدات والشروع بتنفيذ عدد من المشاريع الخدمية وتوسيع التبادل التجاري والثقافي والعلمي.

ومع كل هذه النجاحات التي تميزت بها هذه الزيارات الا ان البعد القومي كان هو الميزة الأهم تجلى ذلك في الموقف الواضح والقوي لفخامة الرئيس تجاه قضايا أمته المصيرية والتمسك بالدفاع عنها في ضوء استراتيجية جديدة تبلور في اطارها المواقف اليمنية وتعاطيها مع هذه القضايا.

وقد ارتكزت فلسفة فخامة الرئيس في هذا السياق، على مواقف ثابتة تنطلق من فكره الوحدوي العروبي الذي يجد عمقه وتعبيره الإيماني في مبادئ الثورة

اليمنية «٢٦ سبتمبر-١٤ اكتوبر» التي أكدت على حتمية الوحدة العربية الشاملة.. ومما يشهد له قومياً استحضاره الدائم لهموم أمته العربية وقضاياها العادلة وجعل شغله الشاغل توحيد الصف العربي، وفي كل محطة ثنائية كانت او اقليمية يسجل فخامة الرئيس مواقف وانجازات تاريخية ترفع من رصيده كقائدٍ من طراز لأرفع واكبر انماط الوطنية والقومية والانسانية معاً..

ومنذ بداية توليه الحكم ظل يلملم الشتات العربي وتوحيد الدولة العربية في كتلة تاريخية واحدة.. هاجسه الدائم.. ولطالما كرس وقته وجهوده داعياً وعاملاً بثبات وعزيمة على إعادة ترتيب البيت العربي من الداخل والخروج بالأمة وشعوبها من الأوضاع المتردية وحالة التفكك والضعف والوهن.. وهو الذي دشن أولى خطاباته خلال العام ١٩٧٨م بصرخته المدوية حين قال «إن قوة العرب تكمن في تضامنهم ووحدتهم..» والعرب أسرة واحدة من المحيط إلى الخليج«.. وسوف نناضل من أجلٍ قضايا أمتنا وحرية وعزة شعوبها..»..!!

لذلك وطبقاً لنضجه التدرجي في التغيير والبناء الوطني، كذلك كانت سياسته الخارجية بحيث أدرج فخامة الرئيس مشروع وحدة دول منطقة الجزيرة والخليج ضمن أولويات اهدافه في نشاطه الدبلوماسي الخارجي إيماناً منه بأن وحدة نسيج هذه المنطقة كوحدة جغرافية تراتبية عضوية، بقدرِ ما هوٍ ضمان لأمن واستقرار دولها وشعوبها فهو يشكل قاعدة صلبة وأساساً متيناً لوحدة آمال واهداف وتوجهات ومصير دول وشعوب الوطن العربي بأسره..على ان الاعتبارات التي ظلت تختمر في فكر فخامة الرئيس وتحرك دبلوماسيته في هذا الاتجاه تتمثل في بنيتها التحتية أي ثوابتها الاستراتيجية والتي من شأنها ان تمنح تلك العلاقات قدرة على التطور والتكامل والتمازج في عدة مسالك سياسية ومصالح اقتصادية وأمنية، تتبلور عملياً في بوتقة وحدة الامكانات والمقومات المادية والبشرية والجيوبوليتيكية ضمن حدود التنسيق والتكامل.

لكن ولسوء الحظ جاء قيام مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م مبتورًا من جزء رئيسي لهذا النسيج، وهو اليمن بموقعه الاستراتيجي الهام، وحقيقة فقد بدأ للمراقبين ان استبعاد اليمنِ من عضوية المجلس لا يخدم التضامن العربي بل ربما اكثر من ذلك يمثل توجهاً يحمل تهديدًا لمثل هذا التضامن وينسى الجهود التي كانت قد بذلت لتحقيقه..!

وربما ان قيام هذا الكيان، بهذا الحجم جاء نتيجة طبيعية لعوامل التصورات السلبية المسبقة في تحديد العلاقة البينية ضمن إطار الشك الناتج عن تراكمات الماضي أو التفسيرات الانتقائية واخفاق الطرفين في الأداء السياسي البيني وعدم استيعاب الآفاق بعيدة المدى.. غير ان كل ذلك لم يحد من ردود الافعال السياسية والاعلامية، التي واجهت هذا الحدث بانتقادات وتأويلات كثيرة ومختلفة..

فقد صرح وكيل وزارة الخارجية اليمني-آنذاك-غالب علي جميل، في السابع عشر من سبتمبر ١٩٨١م خلال جولته الخليجية بأن اليمن لا تؤيد قيام الكتل الاقليمية التي تشجع الاستقطاب حول القوتين العظميين.. وان اليمن لم يستشر عند تشكيل المجلس على الرغم أنَّ سكانها وموقعها الاستراتيجي عند مدخل البحر الاحمر يشكل حجر الزاوية لأمن المنطقة..

وبهذا المعنى فإن التصريح يعكس سياسة اليمن المبنية على التوازن وعدم الانحياز.

وحرص فخامة الرئيس علي عبدالله صالح على النأي باليمن وبكل البلدان العربية عن الصراعات الاقليمية والدولية وتكوين كيان مستقل لها وفق توجهات سياسية مستقلة الارادة والقرار..

ولأن وقع الحدث «قيام مجلس التعاون الخليجي» كان معاكساً تماماً لمسار العمل العربي، حينذاك علاوة على استبعاد اليمن في وقت يمثل فيه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مثال الريادة في توحيد الصف العربي فقد أفصح فخامته عن استغرابه لاستبعاد بلاده من المجلس مشيراً إلى انه كان من اوائل الزعماء في المنطقة الذين دعوا لتبني نفس المبادئ والاهداف التي تبنتها دول المجلس باستثناء الخضوع لاملاءات دولية أو تأثير الاستقطاب لأي من القطبين العالميين فيها وبهدف امتصاص الاستياء اليمني أوفدت دول المجلس أمين عام المجلس إلى اليمن في اول مهمة خارجية.. بينما ظلت اليمن بعد ذلك تؤكد بأنها هي عمق الخليج التاريخي والأمني والبشري في كل الظروف والمراحل.

وما من شك ان قيام مجلس التعاون الخليجي لم يكن على حساب العلاقات الثنائية الممتازة بين اليمن والدول الاعضاء المكونة له بل ان مسيرة تنمية العلاقات الثنائية كانت تتقدم بوتيرة عالية واتخذت صفاً واشكالاً مختلفة للتعاون وتبادل المنافع والشراكة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

## اليمن مهد العروبة

ان ثمة اعتبارات كانت ولا تزال لها اهمية كبرى في تحرك الدبلوماسية اليمنية على المستوى العربي إنها أثرت في فكر فخامة الرئيس ونهجه السياسي تجاه أمته العربية.. من هذه الاعتبارات:الاهمية التاريخية والحضارية لليمن وكذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي.

ان عراقة اليمن ضاربة في اعماق التاريخ الأمر الذي سجلته الكتب السماوية ونظرت إليه بإكبار حضارات الامم.. وان اتجاهات الكتابة منذ عهد استرابون وبطليموس حول المنطقة العربية لم تخرج دوماً من الاقرار بحقيقة مثلى وهي

إن اليمن هي مهد العروبة ومنبعها.. وان هذا البلد لعب منذ آلاف السنين أدواراً عظيمة في إنشاء الحضارة العربية، والإنسانية باسهاماته الفاعلة في جميع مجالات الحياة سواء أكانت تجارية، عسكرية، أم سياسية، مستفيدًا من موقعه الجغرافي الاستراتيجي.. اذ يذكر المؤرخون ويقصدون به القسم الجنوبي من الجزيرة العربية الممتدة من الخليج العربي شرقاً من البحر الاحمر غرباً ومن أواسط الجزيرة العربية شمالاً حتى البحر العربي والمحيط الهندي جنوباً وكانوا يذكرون «عمان» إنها مخلاف من مخاليف اليمن والبحر محيط بها من الشرق ومن الجنوب فراجع إلى الغرب ويذكر الويسي ان عرب اليمن ينتسبون إلى أيمن بن يعرب بن قحطان اول ملوك الدولة القحطانية التي أنشاها القحطانيون «اولاد سام بن نوح» يعرفون بالعرب العاربة وهم من أبناء قحطان وأسلاف القحطانيين المنافسين للعرب العدنانيين الذين هم العرب المستعربة الذين اقتبسوا اللغة العربية من العرب العاربة.

وفي عصرنا الراهن، تفيد حقائق الجغرافيا الثابتة، ان اليمن تحتل موقعاً استراتيجياً رئيسياً في الخريطة الأمنية للمنطقة فهي تمسك بمفاتيح الباب الجنوبي للبحر الاحمر فتتحكم في لقائه الجغرافي بالميحط الهندي، كما أنها تمسك بمقدمة القرون الافريقية وتحتضن البحر الاحمر والمحيط الهندي عبر منطقة خليج عدن وتربط حزام أمن الجزيرة والخليج ابتداءً من قناة السويس وانتهاءً بشط العرب وتتحكم بطرق الملاحة البحرية الصاعدة إلى آسيا عبر بحر العرب ويمكن القول ان الامكانات الهائلة التي ينطوي عليها الموقع الاستراتيجي المتفرد لليمن يؤهلها لأن تقوم بدور مهم في المنطقة وعلى المستويين الاقليمي والدولي، ويملي عليها ان تكون علاقات متينة مع الجميع من منطلق سياستها القائمة على المودة والتعاون، وبما يوفر رؤية استراتيجية مشتركة تستخدم لما يجب ان تكون عليه الأوضاع العربية بدرجة رئيسية.

ان وظيفة التكامل تمثل اطاراً لتبادل المصالح في أي نظام اقليمي، وهي وظيفة تشمل كافة المجالات وتنظم المصلح الاستراتيجية المشتركة لدول المنطقة.

هذه المعطيات أدركها فخامة الرئيس منذ بداية توليه السلطة وانطلاقاً منها فقد ارتكزت سياسته الخارجية تجاه القضايا العربية على مواقف ثابتة واتجاهات محددة واهداف واضحة عبر عنها أكثر من مرة في تأكيده على وحدة الصف العربي وتعزيز مجالات التعاون والتكامل وان اية خلافات عربية يجب ان تحل بالطرق السلمية والتفاهم الأخوي.. حيث يقول: «إن المصالحة العربية تعني اقفال ملف الماضي الذي ورثناه من أزمة الخليج وبدء صفحة جديدة في اطار المصالحة العربية».



وايماناً منه بضرورة تجاوز مخلفات أزمة الخليج وما آلت اليه من تصدع في وحدة الصف العربي قام فخامة الرئيس بمساع حثيثة وكثف اتصالاته ومشاوراته لايجاد حل للخلافات التي نشبت بين الدول العَربية من جراء هذه المحنة.. وقبل ذلك كان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح قد وجه الدعوة إلى عقد قمة عربية استثنائية في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة بهدف وقف تداعيات أزمة الخليج الثانية.. وكان موقف اليمن واضحاً بادانته للغزو العراقي للكويت كما عبر بالمقابل عن رفضه لتدويل المشكلة وتعريض المنطقة للتدخل الاجنبي محذراً من العواقب الوخيمة للوجود العسكري الأجنبي في المنطقة على الأمن القومي العربي.

ومع ذلك فقد تحركت الدبلوماسية اليمنية، في خطوات متوازنة وعقلانية لاعادة العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها الكويت إدراكاً منها لطبيعة المتغيرات الاقليمية والدولية وما تنطوي عليه من افرازات تنعكس على المنطقة وشعوبها، وهو ما يتطلب خلق تعاون عربي وعلاقات تعاون وتنسيق مشترك.

وبالنسبة للقضية الفلسطينية قضية العرب المركزية، فقد حظيت وما تزال بكل الاهتمام والدعم من فخامة الرئيس في سبيل تحرير الاراضي العربية وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف..

ورحبت بلادنا بعملية السلام بدءاً من مؤتمر مدريد واتفاق غزة-اريحا وغيرها من الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية واسرائيل طبقاً لقرارات الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢و ٣٣٨.

وبعد انعقاد مؤتمر موسكو في اكتوبر ١٩٩٢م للمفاوضات المتعددة الاطراف اختيرت اليمن عضواً في اللجان الخمس المنبثقة عن المؤتمر، وقبلت بالمشاركة بهدف تشجيع الأطراف مباشرة عملية السلام لتحقيق اهداف مؤتمر مدريد، وما تلاه من اتفاقيات ثنائية.. وكذا تأييد القضايا المؤدية للسلام العادل والشامل في المنطقة.. وقد دعت الجمهورية اليمنية إلى التنسيق في إطار التحرك العربي المشترك مع القيادة الفلسطينية ودعت إلى وضع آلية للتحرك العربي المشترك وفقا لما تمليه المصلحة السياسية الاستراتيجية على المستوى القومي.. وطالبت بتنفيذ قرارات القمم العربية الأخيرة، وأهمها ما يتعلق بربط عملية التطبيع مع اسرائيل بالتقدم في عملية السلام والتزام اسرائيل بالاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية.

وضاعفت اليمن جهودها الداعمة للموقف الفلسطيني في رفع مستوى التمثيل الفلسطيني في الامم المتحدة أثناء انعقاد اجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٩٨/٧/٧م حيث حاز القرار على أغلبية ١٢٤ صوتاً ويعطي الوفد الفلسطيني الحق في المشاركة في المناقشات العامة للجمعية.. كما دعمت الموقف الفلسطيني اثناء اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية خلال ١٢-١٣ سبتمبر ١٩٩٩م والمتعلق بمهرجان «والت ديزني» في الولايات المتحدة وقضايا الصراع العربي الاسرائيلي.

والحقيقة ان مواقف فخامة الرئيس تجاه القضية الفلسطينية لا تحصى ولا تقارن منذ توليه السلطة وحتى اليوم وبدءاً بموافقته استضافة المقاتلين الفلسطينيين بعد خروجهم من بيروت عام ١٩٨٢م حينما رفضتهم الدول العربية، وحتى دعوته للقادة العرب لتقديم المزيد من الدعم المعنوي والمادي والسماح للمتطوعين بمساندة المقاومة الفلسطينية وانتفاضة الحجارة.. وبموقف واضح وشجاع أعلن فخامة الرئيس اثناء زيارته في شهر يوليو ٢٠٠٣م إلي المانيا وفرنسا بأن حركتي حماس والجهاد الفلسطينيين ليستا ارهابيتين، رافضاً مزاعم امريكا واسرائيل بهذا الشأن.

## تعزيز التضامن العربي

تظل مسألة التضامن العربي من أولويات سياسة فخامة الرئيس التي ما انفكت تؤمن بضرورة دعم التضامن العربي وإيلائه المنزلة التي يستحقها.. ولعل فخامة الرئيس الذي عمل بكل جهوده ووقته على دعم وتطوير اساليب جامعة الدول العربية بما يعزز من أدائها خدمة للمصالح العربية وتعزيز التضامن العربي.. فقد سجل انجازاً تاريخيًا غير مسبوقٍ ومثل دعامة عظيمة للبنيان

العربي، بتحقيقه الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م كأعظم وأهم الاهداف والمبادئ التي نصٍ عليها ميثاق جامعة الدولة العربية وقبل ذلك كان لفخامة الرئيس حضوراً فاعلاً في فعاليات هذه المؤسسة، فقد شارك بفاعلية في القمم العربية الثلاث التي انعقدت بالدار البيضاء والجزائر وبغداد.. كما ساهمت اليمن في كل مؤتمرات وزراء الخارجية العرب في دورات مجالس الجامعة بما فيها الدورة ٩٣ التي أقرت عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة.

وفي شهر ديسمبر ١٩٩٨م أطلق فخامة الرئيس علي عبدالله صالح دعوته لعقد قمة عربية والتي أثمرت انعقاد اجتماع تشاوري لوزراء الخارجية العرب في ٢٤-٢٦ يناير ١٩٩٩م بالقاهرة لمناقشة المبادرة اليمنية..

ودأب فخامة الرئيس منذ وقت ليس بالقصير على بذل كل ما بوسعه من الجهود والمساعي التي تبلورت في سياق التوجهات الصادقة للعمل السياسي والدبلوماسي اليمني على الصعيد العربي بهدف تجاوز الواقع العربي الراهن المحقون بالتردي والضعف وتوحيد الصف لمواجهة التحديات الاقليمية والدولية وخلق مناخات ملائمة للتضامن والتكافل والعمل العربي المشترك.

ولقد تقدمت بلادنا بتوجيهات فخامة الرئيس إلى الدورة «١١٣» لمجلس جامعة الدول العربية المنعقدة في بيروت في ١١ مارس ٢٠٠٠م بمشروع لاضافة ملحق لميثاق الجامعة العربية بشأن الانعقاد الدوري المنتظم للقمة العربية، وبعد مناقشات مستفيضة للمشروع اتخذ مجلس الجامعة قرارات بتشكيل لجنة خماسية من اصحاب المعالي وزراء خارجية اليمن ومصر وسوريا وتونس وعمان لاستطلاع آراء الدول الاعضاء في الجامعة وتقديم تقرير بذلك إلى الدورة «١١٤» لمجلس الجامعة التي انعقد في شهر سبتمبر ٢٠٠٠م وثم اقرار المشروع، وبدأت القمة العربية تنعقد بشكل دوري منتظم في شهر مارس من كل عام في بلد عربي.. وكما جاء في المشروع اليمني لآلية الانعقاد الدوري للقمة العربية، فإن الانعقاد الدوري السنوي لهذه القمة قد أصبح ضرورة تاريخية تحتمها عملية استعادة التضامن العربي وتحقيق اللحمة القومية وتقوية الوشائج القائمة على روح الإخاء والتفاهم والتكافل، ولما من شأنه ترسيخ الثقة وتأمين السلام والاستقرار لشعوبنا العربية.. ولعل أبرز مضامين هذه المبادرة هو التركيز على اعتماد استراتيجية الأمن القومي العربي المشترك ورسم أسس علاقات التعاون مع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية والتكتلات السياسية والاقتصادية المختلفة ولتسوية المنازعات وغيرها من القضايا الهامة.. فانعقدت القمة دورياً في الاردن ٢٠٠١م وبيروت ٢٠٠٢م والبحرين ٢٠٠٣م ومصر ٢٠٠٤م ولمزيد من دعم حركية واشعاع ودور الجامعة العربية، تقدمت بلادنا بمشروع دورية انعقاد القمة العربية



في فبراير ٢٠٠٠م وتم اقرار المشروع وإلحاقه بميثاق الجامعة في قمة القاهرة اكتوبر ٢٠٠٠م كما أيدت بلادنا ودعمت جهود الامين العام الرامية إلى اعادة هيكلة الجامعة وتفعيلها، وقد تقدمت بلادنا بمشروع لهذا الهدف تضمن العديد من المقترحات لتعديل الميثاق وإعادة هيكلة وتحديث مختلف الاجهزة والمؤسسات التابعة للجامعة وأثناء انعقاد القمة العربية العادية الخامسة عشرة في ١ مارس ٢٠٠٣م في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، برز نجم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح كقائد قومي كبير يعبر عنٍ نبض الجماهير العربية وطموحاتها، وكان لحضور فخامته ان اعطى قوة ودفعاً لسير أعمال القمة والخروج بقرارات تخدم المصالح القومية العليا، ولقيت كلمة فخامته المهمة صدىً واسعاً بمضامينها بالأفكار والقضايا والتصورات التي حملتها بهدف تحقيق نقلة نوعية في أساليب العمل العربي وارساء نظام عربي متماسك يتصدى للتحديات المحيقة بالأمة، ويتحمل مسؤولياته التاريخية تجاه حاضر شعوبها ومستقبلها.. وبإدراك فخامة الرئيس العميق للمخاطر والتهديدات الخطيرة التي تتعرض لها الدول العربية جراء التلويح بالمواجهة العسكرية ضد العراق، وتداعياتها الخطيرة على المنطقة وعلى الأمن القومي العربي، فقد طالب فخامته بشجاعته المعهودة القادة العرب في قمة «شرم الشيخ» بموقف حاسم يرفض الحرب على العراق، ويرفض فرض الهيمنة والسيطرة على مقدراتنا وكرامتنا وعلى سيادتنا..» وخلال كلمته في افتتاح القمة العربية العادية في «شرم الشيخ المصرية» التي انعقدت في ظروف

استثنائية معقدة وخطيرة بسبب التهديد المباشر بالهجوم العسكري على العراق والحشود العسكرية للتدخل في شوؤنه الداخلية حذر فخامة الرئيس «من ان الاعتداء على العراق، هو اعتداء على النظام العربي.. سيبدأ في العراق وينتهي في موريتانيا..» وبحس قومي رفيع خاطب فخامته اخوانه القادة قائلاً» أريد من اخواننا القادة ان نتحمل مسؤولياتنا التاريخية امام أجيالنا الحاضرة والقادمة.. إنها مسؤولية وطنية وقومية وانسانية، وكان لمشاركة فخامته الفاعلة الدور الأبرز في خروج اعمال تلك القمة في الدورة العادية الخامسة عشرة في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية-٢٨ ذي الحجة ١٤٢٣هـ-الاول من مارس ٢٠٠٣م برئاسة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين كما جاء في البيان-بنتائج مثمرة، أهمها التأكيد على قرار قمة بيروت رقم «٢٢٧» الذي أكد الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية، وكذا إعلان التضامن مع الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية في مواجهته مع العدو الإسرائيلي.. وتطوير منظومة العمل العربي المشترك.. وغيرها وهي قرارات عبر عنها فخامة الرئيس بقوله «كنا نتمنى أن نحصل على قرارات أكثر مما هو عليه، ولكن هذا هو الحد الأدنى الذي وصلنا إليه «.. مؤكداً على ضرورة ان يرتفع الصوت العربي مثلما ارتفع الصوت الأوروبي ضد الحرب على العراق».

## زعيم عربي لا يعرف اليأس

ورغم أن صورة حاضر ومستقبل المنطقة العربية وشعوبها، أصبح أكثر تعقيداً وغموضاً، وان حظوظها من الاستقرار تتضاءل في مقابل ارتفاع مستويات الاضطراب السياسي ومعدلات تفاقم الأوضاع الأمنية والاقتصادية، في ضوء التداعيات السلبية لاحتلال العراق، وتطورات الأوضاع الخطيرة التي يعيشها الشعب الفلسطيني وسلطته الشرعية، جراء العدوان الاسرائيلي المستمر.. وكذا المستجدات الاقليمية والدولية، التي بدأت تكشف عمق مخططات خارجية ترمي إلى جعل المنطقة حلقة مفتوحة للاستقطاب وللصراعات الدولية وتصفية الحسابات البينية على حساب مصالح شعوب أمتنا العربية وأمنها وسيادتها، رغم كل هذه التفاعلات والتناقضات والاقرار بالمشاكل والمعوقات الكبرى امام العمل العربي المشترك.. إلا ان الزعيم العربي الفذ فخامة الرئيس علي عبدالله صالح لا يعرف اليأس في حياته النضالية، بل يؤمن بأن الانجازات والانتصارات وبلوغ الغايات النبيلة، لا يأتي الا من صميم التحديات الصعبة «فما ضاقت إلا وانفرجت..!».

فبعد ان تمكنت جهود فخامة الرئيس الحريصة على لم الشمل العربي من تحقيق انتظام دورية انعقاد القمم العربية وتجذير القواسم المشتركة بعد

انقطاع وشلل امتد لأكثر من عقد من الزمن فانعقدت على التوالي قمة التعاون في القاهرة «٢٠٠١م» وقمة مبادرة السلام في بيروت٢٠٠٢م وقمة تحديات الامن القومي وأزمة العراق في شرم الشيخ «٢٠٠٣م» وقمة الاصلاح والتطور «٢٠٠٤م».. يواصل فخامة الرئيس خطواته الجبارة ويصل الليل بالنهار للحفاظ على وحدة العمل العربي المشترك وتعميق عناصر الثقة في العمل الجماعي، وتحجيم مضار الفرقة والتشرذم التي ستأتي -كما يحذر مراراً-على الجميع ولن يكون احداً بمنأى عنها..!

وهو الذي ذهب إلى «بيت العرب» الجامعة العربية في القاهرة، يحمل رسالة صدق لكل العرب، ان لا تعيدوا كابوس «تفرقت أيدي سبأ».. وان البقاء معاً حتى في الحدود الدنيا، افضل أمناً من السير فرادى في متاهات غابة النظام العالمي الجديد.. وذكر العرب في «بيت العرب» في شهر فبراير ٢٠٠٤م بأن «تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسراً، واذا افترقن تكسرت آحاداً».

وحده الصدق والإيمان بمصير الأمة المشترك هو المحرك الدافع لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح، وهو ما يستدعي في اللحظات التاريخية الحاسمة، بحسب رؤيته الثاقبة-فتح ابواب اللقاءات العربية وتدارس كافة التحديات والخروج برؤية عربية موحدة نضع نحن حروفها وجغرافيتها قبل ان يفرض علينا الآخرون حروفهم وجغرافيتهم..!

وهذا هو أهم ما طرحته المبادرة اليمنية أو ما يسمى «بخارطة الطريق» لإعادة الأمن والاستقرار إلى العراق، وما تضمنته من تصورات ومعالجات كفيلة ببناء عراق ديمقراطي موحد ومستقل، وأكثر من ذلك ما تمثله من مشروع عربي متكامل يجسد المصالح العربية والقومية العليا، في إعادة هيكلة الجامعة العربية وصياغة اتجاهات الاصلاح والتغيير في العالم العربي.. في مواجهة المبادرات والمشاريع الدولية بشأن القضايا التي يريدها الآخرون مفصلة وفقاً لمصالحهم وأطماعهم في المنطقة، في ظل تجاهل واقصاء واضح لمصالح شعوب الأمة العربية التي هي صاحبة الشأن..!

والمسلم في مثل هذه الظروف، ان المبادرة اليمنية التي قدمها فخامة الرئيس، مثلت استجابة منطقية لحتمية مجابهة هذه التحديات المصيرية التي يتوقف عليها حاضر ومستقبل الأمة العربية..وجاءت مبنية على رؤية قومية وضعت في بعدها الاستراتيجي الثقل الجيوبوليتيكي العربي في قلب المعادلة التي تحدد هوية وشكل الخارطة الجيوسياسية والاقتصادية للمنطقة.

فمن المهم الاشارة ونحن بصدد تحديد طابع المنطقة الذي يمكن استشراف مستقبلها إلى ان الحديث عن نظام عربي رغم كل اهترائه مازال اكثر واقعية

مقارنة بأي نظام شرق أوسطي وتكتسب المبادرة اليمنية أهميتها مما هو متاح لها من امكانات للتحقق ويجوز القول ان اقرارها كمشروع قومي عربي متكامل في آلياته التنفيذية ومهما تكن المعوقات إلا ان امكانات التحقق والنجاح تكمن في استنطاقها لحاجة الأمة إلى الخروج من أزماتها واستنهاض قدراتها لمواجهة المشاريع التي يراد فرضها من الخارج.. ذلك ان فخامة الرئيس الذي انطلق من استقراء تاريخي دقيق لطبيعة قضايا وحقائق صراع وتصادم المصالح الاقليمية والدولية في المنطقة، بهدف تشكيل موقف عربي فاعل، يضمن لهذه الامة الحضور السياسي على الساحة الدولية بحكم مكانتها الديموغرافية والاقتصادية والسياسية ودورها التاريخي والحضاري.. من هنا كان البعد الدولي للمبادرة بتمثلها قرارات الشرعية الدولية وآلياتها التنفيذية فيما يتعلق بمعالجة أهم قضيتين رئيسيتين في المنطقة، وهما القضية الفلسطينية والقضية العراقية، باعتبارهما محور ارتكاز استراتيجي لأية عملية تغيير أو إصلاح في المنطقة..

صورة حاضر ومستقبل المنطقة، لايمكن اختزالها بما جاء في تصورات الآخرين، فهي في فكر الرئيس مرهونة بمسار التطور في مناحي عديدة، يستهدف بلورة قواسم مشتركة تربط بين قضيتي الصراع العربي الاسرائيلي وقضية إعادة السيادة والاستقرار للعراق.. وقضايا المنطقة المتمثلة بالتخلف السياسي والاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة، وغياب الاصلاحات السياسية والاقتصادية وارتباط كل ذلك بالأمن والاستقرار الاقليمي والدولي..

إذن مبادرة فخامة الرئيس مشروع كبير يستوعب ضمن ما حمله من قضايا وتصورات مضامين أخرى للمبادرات والمشاريع الدولية المراد تطبيقها في المنطقة.. غير أنها في البدء وفي الختام تعبير عن المسؤولية القومية لفخامة الرئيس تجاه شعوب أمته وحرصه الدائم على بلورة نهج سياسي استراتيجي ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وأمنية من منظور قومي حقيقي.

وباستشراف هذه الوقائع ومؤشراتها، تلك التي تفرزها متغيرات وتطورات متلاحقة تطرح نفسها بقوة على المنطقة وتفرض ضرورة امتلاك ارادة التغيير وبناء الذات، مواكبة المعطيات المعاصرة ومتطلبات العصر التي تتوحد عليها المجتمعات الإنسانية في عالم اليوم.

فليس من المعقول او المقبول ابداً ان يظل النظام العربي عاجزًا عن الافلات من أزمته، ولا يبدأ بتدشين مرحلة تطوير جوهري يعتمد الاصلاحات الداخلية الجذرية.

من هنا تبرز أهمية تلك الدعوة الصادقة التي أطلقها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في مقابلته مع قناة العربية الفضائية في يونيو ٢٠٠٤م والتي

طالب فيها العرب بضرورة إصلاح أنفسهم وترتيب أوضاعهم قبل ان يفرض عليهم هذا الامر من الآخرين.

ولا يمكن فصل هذه الدعوة المخلصة، عن مبادرته فيما يخص المنطقة والعمل العربي المشترك، التي أشرنا اليها.. وكذلك الحال لا يمكن فصلها عما سبق، وأن أكد عليه فخامة الرئيس خلال مشاركته في قمة الثماني الصناعية الكبرى في يونيو ٢٠٠٤م بأمريكا وما حمله ايضا من افكار وملاحظات حول مشروع الشرق الاوسط الكبير، شددت على ان أي اصلاح في المنطقة لا بد له من ان ينبع من داخلها، وأن لا يتوقف هذا الاصلاح على الجوانب السياسية والديمقراطية فقط، بل لا بد له وان يترافق مع مسارات تحقيق التنمية والتخفيف من الفقر..

وباعتبار النظام العربي جزءاً من المنظومة الدولية، فمن مصلحته تبني الاجراءات التي تمكنه من اجتياز احباطاته عبر بوابة تطوير آليات إصلاح معبرة عن ارادة ذاتية وطنية وكخيار اجتماعي داخلي، جنباً إلى جنب مع تطوير آليات العمل المشترك والانتقال إلى اطار اتحادي مؤسس يرسي القاعدة الحقيقية للنهضة العربية الشاملة.. وهذا هو التحدي الحقيقي أمام الذات.. مثلما هو امام ضغوطات الآخرين..!

## مواقف تاريخية

لقد أسهمت خبرة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وحنكته ودهائه السياسي، في تكوين تراكم معرفي بالمتغيرات الإقليمية والدولية، مما أمكن له ابتكار صيغ وآليات فاعلة لدعم التضامن العربي بدءاً بتنقية الاجواء العربية والتوفيق بين التناقضات والنزعات المتلاطمة إلى جانب الكثير من الجهود والمبادرات التي اشرنا إلى النذر اليسير منها، بحيث أكدت الممارسة على ان اليمن صادق بتوجهات القومية العربية، ولا أطماع له غير الحفاظ على وحدة الصف العربي.. ومن بين الكثير من المواقف التاريخية فقد جسد فخامة الرئيس مثلا يحتذى به في سياق تسوية المنازعات العربية.. وليس أدل ولا ابلغ تعبيراً على ذلك، من النجاح التاريخي الذي حققه في تجاوز مشكلات اليمن الحدودية مع جيرانها.. وبالطرق السلمية والحوار توصل إلى توقيع عدد من اتفاقات حدودية شاملة مع دول الجوار.. مع سلطنة عمان الشقيقة في اكتوبر ١٩٩٢م ومع دولة ارتيريا في ١٩٩٨م ومع المملكة العربية السعودية الشقيقة في ١٢ يونيو ٢٠٠٠م ليؤسس اولى مداميك الامن والاستقرار في المنطقة ويفتح ابواب ديمقراطية الوفاق والتعاون والتضامن العربي.. واصبحت اليمن تقريباً الدولة العربية الاولى التي انهت كامل مشكلاتها الحدودية، ولا توجد لها اية مشكلات بل على العكس

تحظى بعلاقات قوية مع جميع الدول العربية الشقيقة.. وهذا برهان على حنكة فخامة الرئيس وحرصه على جعل المصالح القومية العليا فوق كل اعتبار، فهو لا يعتبر الخلافات على الحدود بين الاقطار العربية تمثل مشكلة في العلاقات العربية، اذا ساد الحس القومي الصادق ووضع الجميع هدفه في خدمة الامة بجميع شعوبها.. ومن المواقف التاريخية التي تضع فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في مكانه الطبيعي كقائد ورمز للقومية العربية انه لم يدر ظهره لتطورات الاوضاع في الصومال إثر سقوط نظام سياد بري في ٢٦ يناير ١٩٩٠م وإنما اخذ قراراً تاريخياً يفتح حدود اليمن لاستقبال اللاجئين الصوماليين الفارين من جحيم الحرب الاهلية ووفر لهم المأوى والرعاية، رغم انه حينها كان يواجه اعباء ترتيب اوضاع البيت اليمني الجديد عقب تحقيق الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وما تفرضه متطلبات الدولة الجديدة من مهام وواجبات كبيرة، وما فرضته ايضا حرب الخليج الثانية من مشكلات وعودة ما يقارب المليون مغترب..!

وهكذا فان صفحات التاريخ تسجل لفخامة الرئيس مواقف مشرفة في خدمة شعوب أمته.. من ذلك أيضاً دوره في المصالحة الصومالية وسعيه إلى اعادة الاستقرار لهذا البلد الشقيق.. وموقفه الشجاع من الحرب ضد العراق.. واستطاع بنهجه المعتدل وروح الحوار والتسامح ان يمد جسور العلاقات الحميمة مع الزعماء والملوك العرب، وبحيث أمكن له من تعزيز علاقة اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي على اساس المصداقية وحسن النوايا، وحرصه على أمن المنطقة والعمل من اجل مصالح دولها وشعوبها.. وكان من ثمار هذه الجهود ان اتخذت قمة مجلس التعاون الخليجي في مسقط عام ٢٠٠١م قراراً بضم اليمن إلى اربع مؤسسات خليجية كخطوة اولى لتأهيل دخول اليمن في عضوية المجلس الكاملة.. وفي اكتوبر ٢٠٠٢م تم التوقيع في صنعاء على اتفاقية انضمام اليمن إلى تلك المؤسسات الخليجية وهي:مجلس وزراء الصحة، ومكتب التربية العربية لدول الخليج، ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، ودورة كأس الخليج العربية لكرة القدم.

وكما هو العهد به يحمل قضايا امته العربية والاسلامية إلى المحافل الاقليمية والدولية ويضعها في اجندة مباحثاته، قبل القضايا وعلاقات التعاون الثنائية.. ومثلما حضر قمة الالفية الثالثة التي انعقدت بمقر الامم المتحدة بنيويورك خلال الفترة من ٦-٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠م بمشاركة اكثر من ١٥٠ من زعماء وقادة العالم، وحمل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح معه رسالة امته العربية والإسلامية ومشاكلها وتطلعاتها وضمنها كلمته الشجاعة التي طرح من خلالها اهم الافكار والتصورات والرؤى لبناء نظام عالمي جديد تسوده العلاقات الدولية المتوازنة على اساس دعم الدول الغنية للدول الفقيرة وانصاف المظلوم والضغط على قوى الظلم والهيمنة ومساعدة الشعوب المحتلة في تحرير أراضيها، وتحقيق

الاستقرار والسلام العالمي.. كذلك بنفس الروح حمل الهموم والقضايا اثناء حضوره قمة الدول الثمان الكبرى المنعقدة في جزيرة «سي لاند» الامريكية للفترة ٨-١٠ يونيو ٢٠٠٤م.

وكان حضوره فاعلاً، ومثل فرصة لطرح وجهة نظر اليمن والبلدان العربية والإسلامية وحتى دول العالم الثالث جميعها، فيما يتعلق بقضايا الاصلاحات التي أكد على ان تكون من الداخل، ولا يجب ان تفرض من الخارج وان لا تؤدي إلى غياب الهوية.. وربط مشروع الشرق الاوسط الكبير بحل المشكلة الفلسطينية ومعالجة قضايا البطالة والفقر في الدول النامية وتلازم التنمية والاستقرار..



وبالقدر ذاته كانت زيارة فخامة الرئيس لكل من المانيا وايطاليا والفاتيكان منتصف نوفمبر ٢٠٠٤م قد تجاوزت طابعها الثنائي نحو ابعاد قومية، ببحثه ومناقشته لقضايا وطموح المنطقة وخاصة تطورات القضية الفلسطينية وتحريك عملية السلام، والاوضاع في العراق وسبل اعادة السيادة والاستقرار لهذا البلد الشقيق، ومساعدة الصومال على تجاوز مشاكله واعادة الاعمار وبناء مؤسسات دولته الجديدة.. وكلها قضايا حظيت بتجاوب ودعم تلك الدول وأثمرت المباحثات حولها عن نتائج تمثل انتصاراً عربياً جديداً للدبلوماسية اليمنية ولنهجها المبدئي الثابت في الانتصار لقضايا الامة العادلة، من خلال جهود فخامة الرئيس الجبارة الهادفة إلى حشد موقف أوروبي ودولي مناصراً لقضايا امتنا العربية وحقوق وتطلعات شعوبها في الحرية والعزة والكرامة.




# حكمة الرئيس
## في القضاء على ظاهرة الإرهاب

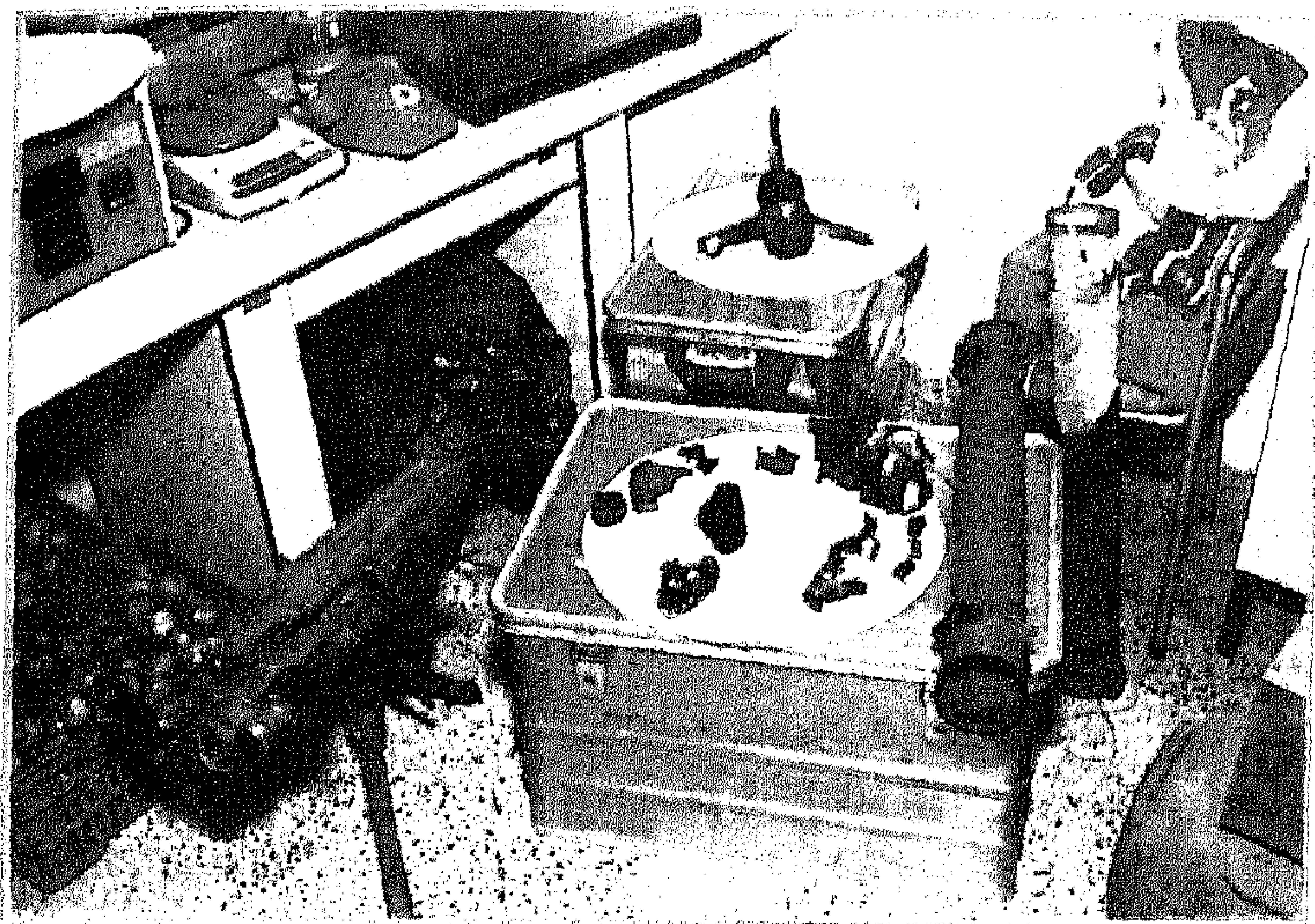
- العمليات الارهابية التي ضربت اليمن.
- المرجعيات القانونية لمواجهة الظاهرة.
- المرجعيات الدينية.
- نهج الحوار في مكافحة الارهاب.
- مراحل الحوار.
- رعاية الرئيس.. ونجاح الحوار.
- اليمن نموذج في اجتثاث هذه الآفة.
- حنكة الرئيس وتجاوز الفخ.
- شفافية الرؤية وثبات الموقف.
- حادث «كول» وحكمة احتواء الموقف.
- الإرهاب بدون هوية.
- القائد.. احتواء الشباب.

# حكمة الرئيس
# في القضاء على ظاهرة الإرهاب

مع بداية إعلان الجهاد ضد التدخل العسكري السوفيتي في افغانستان عام ١٩٧٨م إنخرط الكثير من اليمنيين في التطوع للجهاد في ذلك البلد الاسلامي.. وبعد سقوط النظام الموالي لموسكو في (كابول) بزعامة نجيب الله- الاشتراكي- عاد المئات من اليمنيين الذين قاتلوا في إفغانستان إلى بلادهم وتنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح عملت الدولة على ترتيب أوضاعهم الوظيفية بهدف إدماجهم في مجتمعهم والمشاركة في عملية البناء والتنمية.. وهي رؤية يمنية ادركت مبكراً خطورة بقاء هؤلاء معللين ذلك إن الفراغ مخاطره تستند إلى احتمالات في إنحرافهم وإنزلاقهم في ممارسة أعمال تخريبية..

لكن البعض من هؤلاء خصوصاً اولئك الذين إنخرطوا في الفصائل الأفغانية المتصارعة فضل البقاء في إفغانستان.. وفي المقابل كان من بين العائدين عدد من قادة الجهاد اليمني الذين أسسوا تنظيماً للجهاد في إفغانستان..

ورغم إن الحكومة اليمنية عملت على احتواء الأفغان اليمنيين العائدين بدمجهم في مختلف المؤسسات والأجهزة الرسمية بوظائف مختلفة الا إن البعض منهم عاد للعمل السري حتى تمكنوا بعد عامين فقط من حرب صيف ١٩٩٤م من إعلان ما يسمى بتنظيم جيش عدن الاسلامي بزعامة زين العابدين بن المحضار الذي عرف باسم أبو الحسن المحضار.. وبدعم من اسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، وكذلك من الإرهابي المدعو مصطفى كامل (أبو حمزة المصري) المقيم في بريطانيا ويحمل جنسيتها.



واتسع نشاط جيش عدن وتبنى عدداً من العمليات الارهابية كإن أبرزها حادثة اختطاف (١٦) من الرعايا الأجانب في محافظة أبين وقتل اربعة منهم في مواجهة من اجهزة الأمن شارك فيها أبو الحسن المحضار مع أفغان يمنيين وأفغان مصريين غير إن السلطات اليمنية باشرت محاصرته عام ١٩٩٨م واستئصال فلوله واعتقال زعيمه مع عدد من إنصاره ومحاكمتهم في إحدى محاكم أبين الابتدائية وصدر حكماً بالإعدام على أبو الحسن المحضار بتأييد من المحكمة العليا ومصادقة رئيس مجلس القضاء الأعلى وتم تنفيذ الإعدام في اكتوبر عام ١٩٩٩م.

ولم تنته الأعمال الارهابية بإنتهاء جيش عدن الاسلامي وزعيمه أبو المحضار فقد حدثت المفاجأة الكبرى المتمثلة بتفجير المدمرة كول الامريكية في اكتوبر ٢٠٠٠م في ميناء عدن وقتل فيها ١٧ من الامريكيين وجرح اكثر من ٣٠ آخرين.. وفي سياق التحقيقات التي طالت عدد من الأفغان السابقين المتواجدين في اليمن تمكنت السلطات الأمنية من الحصول على معلومات عن تورط عدد من الارهابيين في حادثة كول ابرزهم المدعو محمد عمر الحرازي الذي يعتقد إنه المدبر الرئيسي للحادثة وكشفت مصادر عن وجود روابط بين حادثة كول وتفجير مبنى السفارتين الامريكيتين في نيروبي ودار السلام الأمر الذي دفع السلطات الامريكية إلى مطالبة بلادنا مراراً بتأجيل تقديم ملفات المتورطين إلى المحاكمة لأغراض أمنية تهدف متابعة خيوط العمليات الارهابية والوصول إلى جميع عناصرها..

وفي اطار الجهود المكثفة لأجهزة الأمن في ملاحقة والقبض على ما تبقى من العناصر الارهابية تم في شهر ديسمبر ٢٠٠٣م القبض على المدعو محمد حمدي الاهدل أبو العاصم الرجل الثاني في تنظيم القاعدة في اليمن في احد المنازل بالعاصمة صنعاء والمدعو كان من المقاتلين في الشيشان وإفغانستان حيث بترت احدى ساقيه هناك.. وكان ينفق اموالاً وصلت عام ٢٠٠٢م إلى نصف مليون دولار لشراء اسلحة ومتفجرات للقيام بأعمال تخريبية وتفجيرات داخل اليمن.. وله علاقة مع كل من المدعو قائد سنان الحارثي أبو علي الذي لقي حتفه في مارب في نوفمبر ٢٠٠٢م.

وتميزت جهود الدولة بسياسة حاسمة ودقيقة وامكانات كبيرة في القضاء على ظاهرة الارهاب وإلقاء القبض على العناصر الارهابية في إنحاء البلاد حتى تم استئصالها تماماً.. بعد تفكيك ووضع حد للأطر التنظيمية لها والتي ظهرت تحت مسميات مختلفة ومنها تنظيم القاعدة والجيش الاسلامي- عدن وجماعة أنصار الشريعة وتنظيم الجهاد.. وغيرها وأجمع المراقبون والسياسيون المحليون والاجانب على إن مهمة الحكومة اليمنية كانت ناجحة بدرجة كبيرة في محاربة ظاهرة الارهاب التي تميزت عن أي بلد في المنطقة..

## آخر العمليات الإرهابية التي ضربت اليمن

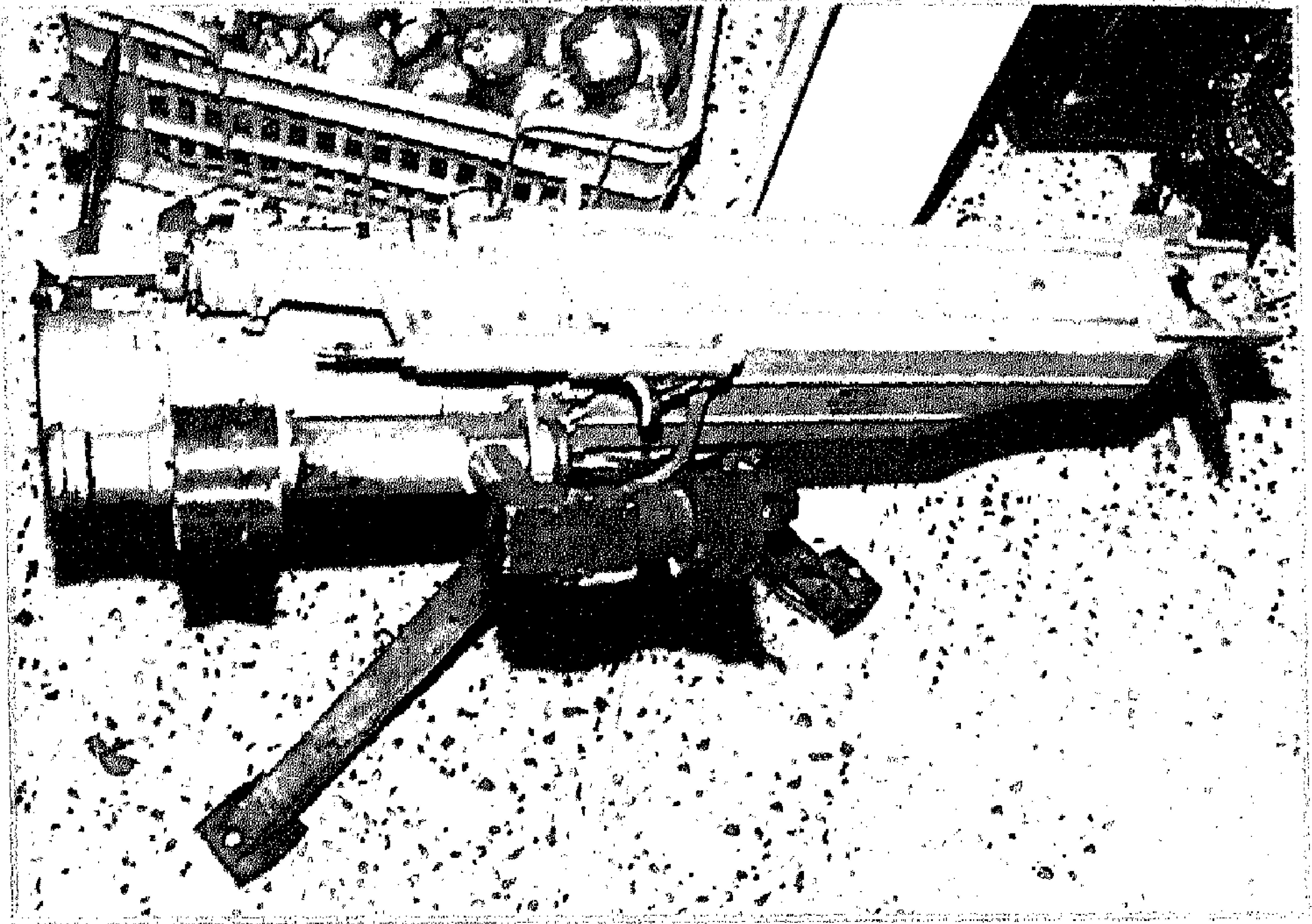
كانت اليمن من أُولى البلدان التي استهدفتها الأعمال الارهابية وتعرضت لضربات ارهابية موجعة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي وتكبدت خسائر مادية وبشرية كبيرة واضراراً جسيمة أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية على المستويين الداخلي والخارجي.. لذلك كانت اولى الداعيين إلى تضامن المجتمع لمحاصرة هذه الآفة الخطيرة وبذلت جهوداً جبارة وامكانات كبيرة في سبيل هذا الهدف..

ومن المهم هنا توضيح أبرز الجرائم والأعمال الارهابية التي ضربت اليمن- طبقاً لما جاء في تقرير الحكومة المقدم إلى مجلس النواب في ديسمبر ٢٠٠٢م حول العمليات الارهابية واضرارها على مختلف الاصعدة وعلى النحو التالي:-

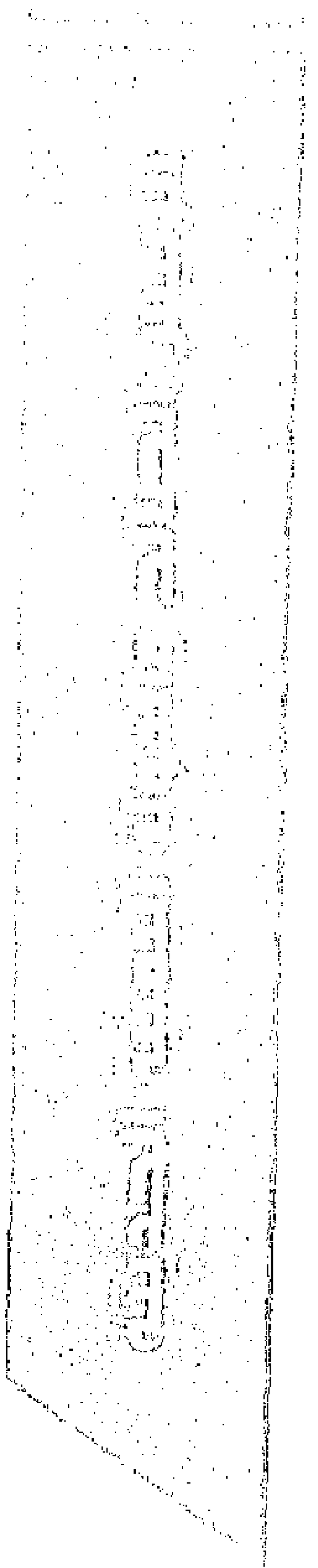
- في ١٩٩٨/١/١٦م إنفجرت سيارة مفخخة في محافظة عدن بمواد شديدة الإنفجار نوع «تي إن تي» تقدر قوتها من ٦ إلى ٨ كيلو جرام.
- في ١٩٩٧/١٢/٢م أوضحت نتائج التحقيقات والتحريات إن المدعو نبيل نانكلي اسباني الجنسية يتزعم شبكة تخريبية لتنفيذ اغتيالات وأعمال تخريبية ضد مصالح عامة وأجنبية، وتم القبض عليه إثر اطلاقه النار على سائحة اجنبية بأمانة العاصمة من مسدس كاتم الصوت.



- في ١٩٩٨/١٢/٧م تفجير سيارة مفخخة في منطقة العسكرية يافع محافظة لحج اثناء تجهيزها لإدخالها إلى عدن واستهداف مصالح ومنشآت حيوية هامة.
- في ١٩٩٨/١٢/٢٣م اعتقال مجموعة من عشرة اشخاص من الجنسيتين البريطانية والفرنسية في كل من عدن وشبوة وبحوزتهم كمية كبيرة من الأجهزة قام بإرسالها المدعو أبو الحمزة المصري إلى المدعو أبو الحسن المحضار للقيام بأعمال تخريبية منها عملية اختطاف السياح الاجانب ومن الوسائل التي تم ضبطها بحوزتهم:-
- منشورات معادية باسم ما يسمى بجيش عدن أبين الاسلامي..
- اقنعة تنكرية من الصوف وملابس عسكري.
- اجهزة الكترونية منها جهاز تغليف البطائق وجهاز مزج الأصوات ومسجلات وجهاز تحديد المواقع والنقاط بدقة بالغة على الخرائط.
- تلفون سيار نظام الثريا مرتبط عبر الاقمار الصناعية.
- أدوية ومساحيق ومستحضرات تجميل مساعدة على التنكر.
- قاذفات صواريخ «آر بي جي» صناعة امريكية مضادة للدبابات وألغام لنسف الأهداف ذات الوزن الثقيل.

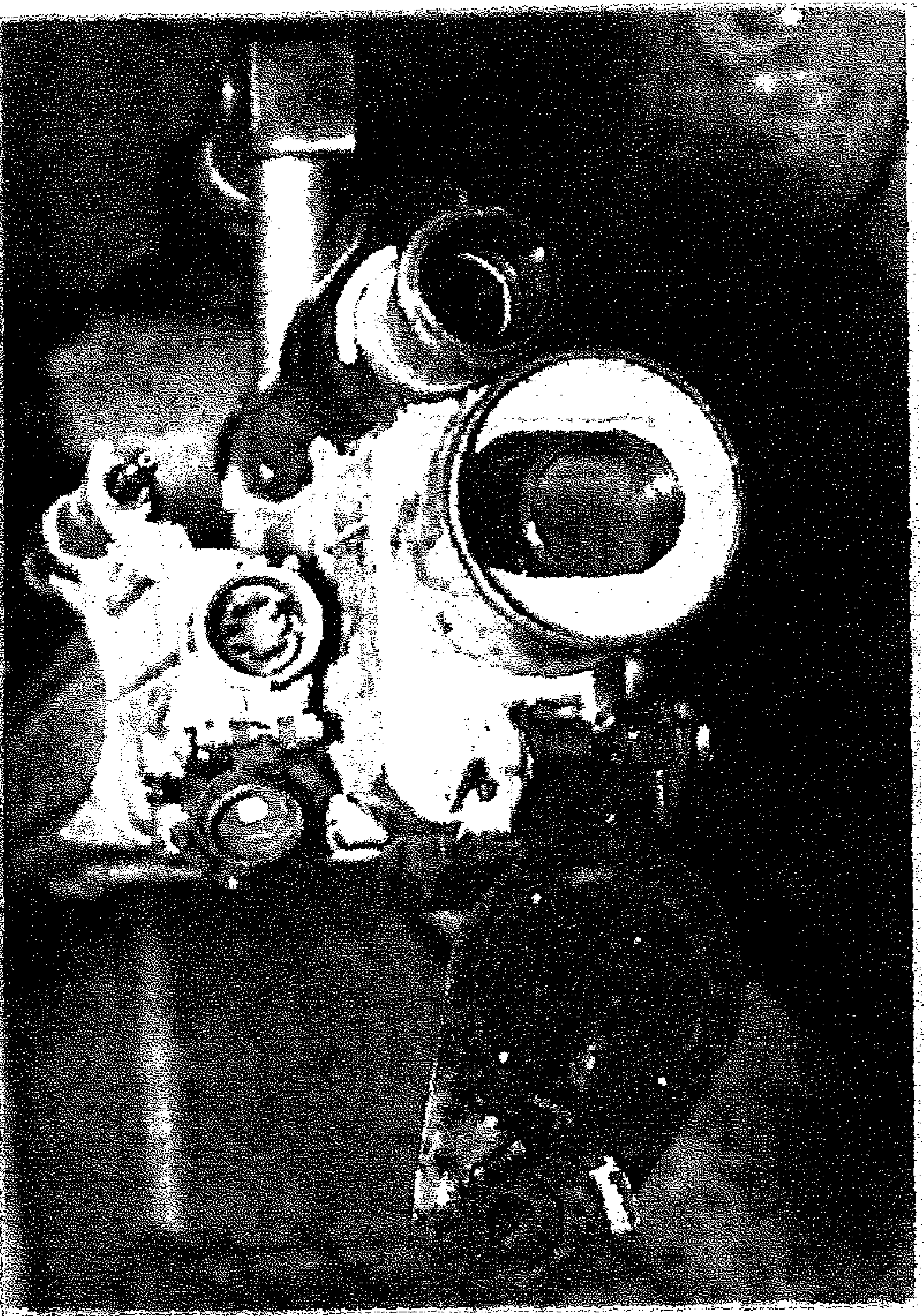






- في ١٩٩٨/١٢/٢٨م قامت مجموعة ارهابية تطلق على نفسها جيش عدن ابين الاسلامي بقيادة المدعو/أبو الحسن المحضار بعملية تقطع وخطف مجموعة من السياح في مديرية مودية بمحافظة ابين قتل خلالها اربعة اشخاص وجرح اثنين آخرين..
- في ٢٠٠٠/١٠/١٢م تفجير المدمرة «يو إس إس» كول الأمريكية في ميناء عدن عن طريق قارب مفخخ وقتل ١٧ بحاراً وجرح ٢٨ آخرين من الامريكيين.
- إنفجار في السفارة البريطانية في ٢٠٠٠/١٠/٣١م بصنعاء نتج عنه اضرار كبيرة في مرافق مبنى السفارة والمنازل المجاورة لها وتدمير المولد الكهربائي التابع للسفارة..
- في ٢٠٠١/١٢/١٨م تعرضت حملة من الأمن والجيش اثناء مطاردتها لبعض المطلوبين والمتواجدين بين حصوان آل جلال بمحافظة مارب لكمين واطلاق نار من قبل تلك العناصر واستشهد تسعة عشر ضابطاً وجندياً واصابة ثمانية وعشرين آخرين وخسائر مادية كبيرة في الآليات والمعدات.
- ٢٠٠٢/٤/١٦م إنفجار كبير في مبنى الهيئة العامة للطيران المدني في شارع الزبيري بمادة متفجرة نوع C٣ موقوتة بساعة ونتج عنها تحطم جميع نوافذ وأبواب المبنى والمكاتب والجسور المسلحة وتشقق في المباني المجاورة..
- في ٢٠٠٢/٧/١٤م اقدم المدعو عصام عبده حسن بروق يحمل عبوة ناسفة بقصد تفجير احدى المنشآت الهامة في منطقة(صالة) بمحافظة تعز الا إن العبوة إنفجرت به ومزقته اشلاءً ثم عثر لاحقاً في منزله على مواسير معبئة بمواد متفجرة من نوع «تي إن تي» معدة للتفجير..
- في ٢٠٠٢/٨/٩م واثناء قيام اشخاص من المتطرفين في شقة بعمارة المدعو قائد الشغدري المستأجرين لها والكائنة في شارع سقطرى حارة القادسية بأمانة العاصمة بتجهيز عبوات ناسفة مما أدى إلى إنفجار واحتراق المادة القاذفة للصاروخ وارتدادها عليهم، وقد نجم عن ذلك مقتل شخصين حيث احترق وتفحم احدهم وقتل الآخر كما نتج عن الإنفجار اجهاض ست نساء حوامل من السكان المجاورين لمكان الحادث، ومن خلال المعاينة تم العثور في المنزل على عدد ١٣ سلة بلاستيكية تستخدم لنقل الخضار والفواكه وكان بداخلها كمية من المواد المتفجرة وضعت في أسفلها وغطيت من أعلى بفاكهة الرمان وتقدر كمية







المتفجرات تقدر بـ٣٣٧ كيلو جرام من مادة «تي إن تي» وصاروخاً من نوع «مي شي» ومجموعة من القنابل والقذائف، وهذه الكمية لو استخدمت لراح ضحيتها عدد كبير من الأرواح مع اضرار مادية بالغة وجسيمة.

- في ٢٠٠٢/١٠/٦م تم تفجير ناقلة النفط الفرنسية (ليمبرج) قرب ميناء الضبتة بالمكلا بمحافظة حضرموت نتج عن ذلك فتحة كبيرة في جسم الناقلة أدى إلى احتراقها ووفاة شخص وإصابة ١٧ آخرين وتدفق النفط الخامة إلى البحر بكميات كبيرة

- في ٢٠٠٢/١١/٣م قيام مجموعة مكلفة من المدعو قائد سفيان الحارثي بالاعتداء على الطائرة التابعة لشركة هنت البترولية ومحاولة اسقاطها بالقرب من مطار صنعاء الدولي حيث اطلقوا عليها صاروخ سام ٢ وعندما اخطأ الصاروخ الطائرة اطلقوا عليها وابلاً من الرصاص اخترق جسم الطائرة وأدى إلى اصابة اثنين من المهندسين الذين كانوا عليها.

- وفي ٢٠٠٢/١٢/٢٠م عقب حصول الأجهزة الأمنية على معلومات بتواجد عناصر يشتبه بإنتمائهم إلى تنظيم القاعدة في عمارة سكنية بمنطقة فوه خارج مدينة الملطا محافظة حضرموت وفور وصول افراد الشرطة إلى المكان بادر المشتبه بهم إلى رمي قنابل يدوية واطلاق النار على افراد الامن مما أدى إلى استشهاد اثنين من رجال الامن واصابة اربعة آخرين.. وقد عثرت الشرطة في الشقة التي كانوا يتواجدون فيها على تسع عشرة قنبلة يدوية مختلفة الإنواع وبندقيتين آليتين مع كمية من الذخائر.

- وفي ٢٠٠٢/١٢/٢٨م أقدم المدعو علي احمد جار الله السعواني على ارتكاب الحادث الاجرامي الارهابي الذي تمثل في اغتيال السياسي والحزبي الاشتراكي والشخصية الوطنية البارزة فقيد الوطن وشهيد الديمقراطية جار الله عمر اثناء حضوره الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العام الثالث للتجمع اليمني للاصلاح في دورته الأولى في الصالة الرياضية.

- وفي صباح يوم الاثنين الموافق ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٢م قام المدعو عابد عبدالرزاق محمد كامل في تمام الساعة الثامنة باطلاق النار على الدكتور ويليم لين كاتي مدير مستشفى جبلة والدكتورة مارثا والدكتورة كاتي والدكتور كاستان أدى إلى مقتل الاول والثاني والثالث واصابة الرابع اصابات خطيرة وجميعهم من الامريكيين.. وقد تم القبض على الجاني، الذي دخل المستشفى بغرض القتل وتحت مبررات التطرف والعنف وقتل من يعتقد إنهم كفرة ولممارسة الارهاب المريع ضدهم.

وهكذا عمل هؤلاء الارهابيون على مواصلة زعزعة الأمن والاستقرار والاضرار المادي والمعنوي بالوطن.. حيث الحقوا اضراراً أمنية وسياسية واقتصادية كبيرة شملت مختلف قطاعات التنمية واحدثت شللاً في اداء تلك القطاعات مما إنعكس على الوضع الاقتصادي للبلد ومعيشة المواطن علاوة على الاساءة بسمعة اليمن والاضرار بعلاقاتها مع الاشقاء والاصدقاء.

## المرجعيات والأطر القانونية لمواجهة ظاهرة الارهاب والقضاء عليها..

ثمة مرجعيات وأطر قانونية وقرارات واتفاقيات عربية ودولية تحدد المهام والواجبات اللازمة لمواجهة ظاهرة الارهاب والأعمال الارهابية والقضاء عليها، وتعتبر الجمهورية اليمنية ملزمة بتنفيذها وتتحمل مسؤولية الاضطلاع الكامل بهذه المهام والواجبات على المستوى الوطني لحماية مصالحها الحيوية والاستراتيجية وضمان سلامة مواطنيها كما هو على المستويين الاقليمي والدولي.. حماية للمصالح المشتركة، بتطبيق قرارات الشرعية الدولية للحفاظ على السلم العالمي. . وتنفيذ هذه الالتزامات يأتي عملاً للمادة (٦) من الدستور التي أكدت على التزام الدولة بالعمل بميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي كما يلي:

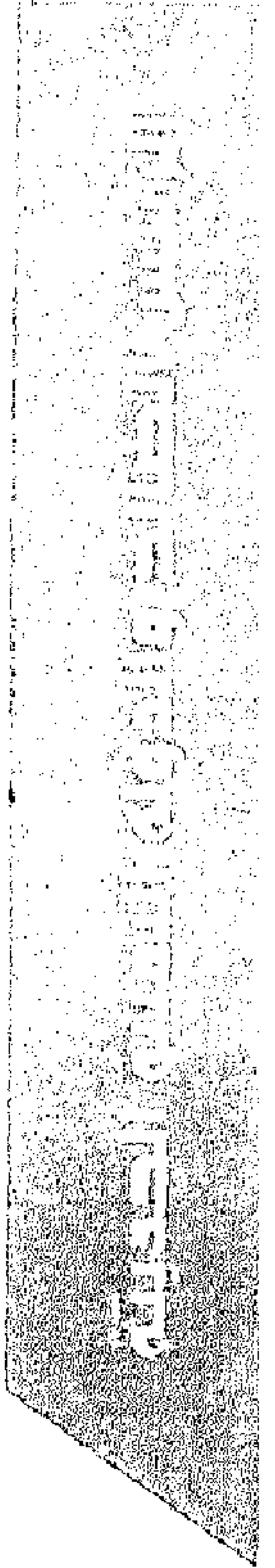
**أولاً**: على المستوى الوطني فإن الدولة وأجهزتها الأمنية معنية بالتحرك لمواجهة وافشال الأعمال الارهابية وملاحقة الجماعات الارهابية والقبض عليها.. التي تشكل تهديداً مباشراً على الاقتصاد الوطني والمصالح الحيوية والاستراتيجية للبلاد، وخطراً محدقاً بأرواح وسلامة المواطنين وتنطلق في ذلك من مهام وواجبات أجهزتها الامنية التي نص عليها القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٠م بشأت هيئة الشرطة وقرار مجلس الوزراء رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢م بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون المذكور.

**ثانياً**: وعلى المستوى العربي فإن بلادنا كغيرها من الدول العربية معنية ايضاً بتنفيذ القرارات والاتفاقيات التي أقرتها الحكومات العربية في مجال مكافحة الارهاب.. ومنها:-

القرار رقم ٢٥٧ بشأن مدونة قواعد سلوك للدول الاعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب لمكافحة الارهاب المقر من مجلس وزراء الداخلية العرب في تونس عام ١٩٩٦م.

الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب المقرة في تونس عام ١٩٩٧م.

الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب الصادرة عن مجلس وزراء الداخلية والعدل العربي القاهرة -ابريل ١٩٩٨م.



ثالثاً: على المستوى الدولي اليمن كعنصر في المجتمع الدولي تقع عليه كسائر الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة مسؤولية احترام وتنفيذ ما تصدره هذه المنظمة من توصيات وقرارات وإثر الحادث الارهابي على مدينتي واشنطن ونيويورك بالولايات المتحدة ألامريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.. أصدر مجلس الامن الدولي قراره رقم ١٣٧٣ في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١م قضى بمطالبة جميع الدول بالعمل معاً على نحو عاجل لمنع الأعمال الارهابية والقضاء عليها، وحثها على التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالارهاب وطلب مجلس الامن في منطوق القرار المذكور البند ٣ فقرة «ج» من جميع الدول "التعاون" بصفة خاصة من خلال ترتيبات واتفاقات ثنائية متعددة الاطراف على منع وقمع تلك الاستعداءات الارهابية واتخاذ اجراءات ضد مرتكبي تلك الأعمال.

ليس هناك ما يحول من الناحيتين الدستورية او القانونية دون قيام حكومة بلادنا بالتنسيق والتعاون مع غيرها من الدول في مختلف المجالات ومنها المجال الأمني.

إن تعاون الأجهزة العسكرية والأمنية في بلادنا مع نظيراتها الامريكية في مجال مكافحة الارهاب فضلاً عن كونه مجازا دستورياً وقانونياً فهو كذلك إعمالاً لتطبيق قرارات الشرعية الدولية لا يتعارض مع مبدأ السيادة نظراً لأن الجهات المعنية في الدولة سمحت بذلك انطلاقاً من مقتضيات حماية المصلحة الوطنية العليا وتجنيب البلاد عواقب ونتائج خطيرة..

ولعل تصريح الأخ وزير الداخلية بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٩م قد اوضح الحقائق فيما يتعلق بالسيادة بما يعني مطاردة الحارثي ورفاقه كانت ضمن الالتزام الدولي تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١م. . وفي اطار التعاون والتنسيق الأمني بين حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية لمكافحة الارهاب وبناءً على قرار يمني تم تدمير السيارة التي كانت تقل المذكور ورفاقه في منطقة النقعة محافظة مارب..

## المرجعيات الدينية

من بيان أصدرته جمعية علماء اليمن في ختام اجتماعاتهم برئاسة القاضي محمد اسماعيل الحجي نائب رئيس مجلس القضاء الاعلى رئيس الجمعية صادر بتاريخ ٢٩ شوال ١٤٢٣هـ الموافق ٢ يناير ٢٠٠٣م حول ظاهرة التطرف والارهاب نقتطف ما يلي:-

(إن علماء اليمن قد امعنوا النظر في تلك الاحداث ومسبباتها، وإنهم من منطلق الالتزام بكتاب الله وسنة رسوله"صلى الله عليه وسلم" وأداء لواجبهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبدافع الحرص على نشر وترسيخ روح الاسلام وقيمه وعُراه بين جميع ابناء الوطن والتأكيد على الأخوَّة والوئام التي تؤدي إلى الاستقرار والامن والسلام فإنهم قد توصلوا إلى مايلي:-

أولاً: ادإنة جريمة اغتيال الاستاذ جار الله عمر أثناء حضوره الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العام الثالث لحزب التجمع اليمني للاصلاح مستشهدين بقوله تعالى «ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً» صدق الله العظيم.

ثانياً: إدانة جريمة قتل الاطباء الثلاثة الامريكان المستأمنين المعاهدين وجرح رابع في مستشفى جبلة في محافظة إب في ١٦ شوال ١٤٢٣هـ الموافق ٢٠٠٢/١٢/٣٠م، فقتل النفس حرام وإثم كبير لا يعدله إثم. . قال تعالى «ومن اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل إنه من قتل نفساً بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن احياها فكأنما احيا الناس جميعاً» صدق الله العظيم.. فالمستأمن آمن بأمن الله ورسوله وأمان الدولة التي منحته هذا العهد. ودعا العلماء في بيانهم إلى ردع الجريمة والضرب بيد من حديد لكل من يرتكب مثل هذه الجرائم.. مثلما دعا العلماء أولئك النفر المتطرف إلى التوبة إلى الله والرجوع عما هم فيه من الغلو والتطرف المفرطين، وحث علماء اليمن المجتمع افراداً واحزاباً وفئات ومنظمات إلى التمسك بكتاب الله وسنة رسوله "صلى الله عليه وسلم" وطاعة ولي الامر عملاً بقوله تعالى (يأيهاالذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الامر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول).. وعلى التماسك والتلاحم والتعاضد وبث روح الاخوة والمحبة والسعي لما يعود على الأمة والوطن بالخير والنماء والأمن والاستقرار..

## نهج الحوار في مكافحة الارهاب

من فلسفة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح القائمة على الحوار والتسامح انبثقت تلك السياسة الحكيمة والناجحة التي حددها فخامته في مكافحة الارهاب ومن وقعوا تحت تأثير أفكار التطرف والغلو من الشباب المغرر بهم واعتمد اسلوب الحوار مع أولئك النفر لندبهم إلى معرفة ومقاصد الشريعة المحمدية السمحاء وارشادهم بأمور دينهم وازالة ما علق في اذهانهم وعقولهم

من نوازع الغلو والتطرف والمفاهيم المغلوطة التي تدفعهم إلى إنحرافات خطيرة وتخرجهم عن الشرع الصحيح والعقل السليم وتشوه صورة الاسلام وبالتالي إعادتهم إلى جادة الصواب وضمان إندماجهم داخل نسيج المجتمع..

وفي هذا الاتجاه فقد وقفت الحكومة اليمنية برئاسة فخامة الرئيس وقفة جادة امام مشكلة الارهاب التي اصبحت ظاهرة عالمية حيث قامت بدراسة هذه الظاهرة لمعرفة اسبابها ومظاهرها ووسائل القضاء عليها ووضعت سياسة لمكافحة الارهاب منبثقة من فكر فخامة الرئيس ومنهجيته الحوارية..

لذلك فقد دعا فخامة الرئيس كبار علماء اليمن إلى اجتماع عقد برئاسته في اغسطس ٢٠٠٢م بحضور كبار مسؤولي الدولة، تم في هذا الاجتماع مناقشة فكرة الحوار وأقر تشكيل لجنة من العلماء للحوار مع الشباب العائدين من أفغانستان وغيرهم ممن لديهم قناعات فكرية مخالفة لما أجمع عليه جمهور علماء المسلمين وحددت مهمة اللجنة في اجراء الحوار واقامة الحجة والبيان وصولاً إلى الفهم الصحيح لأحكام الاسلام.

واجمالاً فقد اعتمدت السياسة العامة لمكافحة الارهاب على المرتكزات التالية:-

- الحوار الفكري لاقتلاع الجذور الفكرية للتطرف والارهاب.
- اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع الجريمة قبل وقوعها وضبطها بعد وقوعها وتعقب مرتكبيها وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم.
- حل المشكلات الاقتصادية التي قد تكون سبباً في استغلال بعض العناصر لتنفيذ أعمال ارهابية مع تجفيف منابع التمويل.
- اتخاذ التدابير التي تقتضيها ضرورة التعاون الاقليمي والدولي لمكافحة الارهاب طبقاً للدستور والقوانين النافذة وقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات التي تعد اليمن طرفاً فيها..

وقد حققت هذه السياسة نتائج طيبة وثماراً يانعة باستئصال الجذور الفكرية للتطرف والارهاب وترسيخ الامن والاستقرار.

وبالنظر لأهم مرتكز في هذه السياسة وهو الحوار فإنه يعد امتداداً لنهج فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في حل المشكلات الفكرية والسياسية عن طريق الحوار منذ تحمله مسؤولية قيادة الوطن في ١٧يوليو ١٩٧٨ واستطاع من خلاله احتواء جميع المتناقضات والاتجاهات على الساحة اليمنية، وهذه هي محصلة فكر فخامة الرئيس الذي يعي بأن الاجراءات الأمنية في مكافحة ظاهرة الارهاب قد تنجح في اضعافها وضرب قواعدها في اماكن معينة ولكنها ليست ضامنة لعدم احيائها وعودتها في قواعد واماكن اخرى.. وبالتالي فإن هذا النموذج

المتفرد يظهر ثراء حكمة رجل طالما ابتكر صيغاً ونماذج وتجارب لمعالجة الكثير من المشكلات العصيبة بحكمة ومرونة وصبر وشجاعة على المستوى المحلي، وكذا على المستويين الاقليمي والدولي.. وعلى اساس فكرة الحوار يهدف فخامته إلى استئصال افكار التطرف والارهاب من منابتها واستنبات البذور الفكرية للتسامح والوسطية والاعتدال في واقعنا ومجتمعنا.

ولقد اكتسب الحوار اهمية خاصة في مكافحة الارهاب لأن كل عملية ارهابية لا بد لها من فكر تستند اليه وتنطلق منه أياً كانت بواعثه دينية أو سياسية او اقتصادية او قومية او إنفصالية، فالفكر لا يواجه لا بالفكر والحوار.. والحوار هو الأداة الفاعلة لتغيير القناعات وتصحيح المفاهيم الخاطئة ومحاربة الغلو والتطرف الديني المنافي لحقيقة الدين الاسلامي ووسطيته، وكانت مهمة لجنة الحوار في البداية الاستماع لآراء أولئك النفر المغرر بهم ومناقشتهم فيما ورد من المسائل المتنازع فيها إلى كتاب الله وسنة رسوله "صلى الله عليه وسلم" وإعمالاً لقواعد المتفق عليها في استنباط الاحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية وصولاً إلى الفهم الصحيح لاحكام الاسلام. . ورغم إن المهمة شاقة الا إن اللجنة قد بذلت قصارى جهودها في الاستعداد والمراجعة الفكرية لمواضيع الحوار والتزام قواعده وآدابه وإقامة حججه وصولاً إلى الغاية المنشودة في هذا الحوار الذي يكاد يكون الأول من نوعه..

## مراحل الحوار

**عقدت اللجنة ثلاث جولات حوار:**

**الاولى:** خلال الفترة من ١٤٢٣/٦/٢٧هـ الموافق ٢٠٠٢/٩/٥م إلى ١٤٢٣/٩/٦هـ الموافق ٢٠٠٢/١١/١١م مع الاشخاص الموقوفين لدى الأجهزة الأمنية وعددهم ١٠٤ اشخاص وكانت نتائج الحوار ايجابية أيضاً.. وتم الافراج عن المجموعة الاولى ممن شملهم الحوار، وليسوا متهمين في قضايا جنائية وعددهم ٣٦ شخصاً وخضعوا للرقابة لمدة عام وكانت نتائج الرقابة العملية والأمنية مشجعة أكدت حسن التزام المفرج عنهم بنتائج الحوار.

**الثانية:** خلال الفترة من ١٤٢٤/٦/١٧هـ الموافق ٢٠٠٣/٨/١٥م إلى ١٤٢٤/٧/١٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٩/١٠م مع الاشخاص الموقوفين لدى الأجهزة الامنية وعددهم ١٢٠ شخصاً وكانت نتائج الحوار ايجابية أيضاً.

**الثالثة:** خلال الفترة من١٤٢٤/٨/١٩هـ الموافق ٢٠٠٣/١٠/١٥م إلى ١٤٢٤/٨/٢٩هـ الموافق٢٠٠٣/١٠/٢٥ م شملت ٢٢ شخصاً منهم ١٤ شخصاً من اصحاب

حطاط الذين استفادوا من العفو الممنوح من قبل فخامة الرئيس لكل من بادر بتسليم نفسه طوعاً قبل القبض عليه والتزم بنتائج الحوار حيث سلموا أنفسهم طوعاً إلى الجهات الأمنية ثم أجري الحوار معهم حول المواضيع التي اشتمل عليها جدول الحوار والتزموا بنتائجه.

وتم الافراج بعد ذلك عن المجموعة الثانية ممن شملهم الحوار، وليسوا متهمين في قضايا جنائية وعددهم ٩٢ شخصاً كما اعطى الامإن لعدد ٥٤ شخصاً ممن سلموا إنفسهم طوعاً والتزموا بنتائج الحوار وأخلي سبيلهم بعد ذلك..

وكان من ثمار الحوار نبذ العنف والتطرف والارهاب بكافة اشكاله ووجوب طاعة اولي الامر والالتزام بالدستور والقوانين النافذة والمحافظة على أمن واستقرار البلاد واحترام حقوق غير المسلمين وحرمة دمائهم واموالهم واعراضهم، وعدم المساس أو التعرض لسفارات ومصالح الدول التي تربطها معاهدات مع اليمن، ويعتبر الإذن بدخول البلاد أماناً لمن اعطي له حتى يلغى بقرار من السلطة المختصة، وقد أكد المشمولون في الحوار التزامهم بنتائج الحوار، ودعوا الآخرين إلى الالتزام بهذه النتائج خدمة للسلام والمسلمين، وحفظاً لأمن البلاد والعباد..

وربما اهم الفوائد التي حققها الحور في مجال مكافحة الارهاب وحماية الحقوق التي كفلها الدستور والقوانين النافذة للاشخاص الذين يتعرضون للاعتقال بسبب الاشتباه، ومنها فتح باب الأمل امام الراغبين في العودة إلى جادة الحق لوجود خيار غير خيار المواجهة الدموية وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الاسلام التي كانت موجودة لدى بعض الشباب ونزع فتيل المواجهة الدموية بين هؤلاء الشباب وبين الأجهزة الأمنية وترسيخ الأمن والاستقرار فمنذ أواخر ديسمبر ٢٠٠٢م لم تشهد اليمن أي حادث ارهابي يذكر (عدا فتنة الحوثي التي سنأتي عليها).. وكذلك الافراج عن عدد كبير ممن شملهم الحوار وليسوا متهمين في قضايا جنائية..

## رعاية الرئيس.. ونجاح الحوار

كان للرعاية المباشرة من فخامة الرئيس لعملية الحوار التأثير الأهم في نجاحها وتحقيق النتائج المرجوة منها، حيث كان يتابع اولاً بأول أعمال اللجنة ويذلل الصعوبات بالاستئناس برأيه وفكره المستنير.. وكذلك الأساس القانوني للدولة المتمثل بالدستور وتقنين أحكام الشريعة الاسلامية وحسن معاملة الموقوفين من قبل الجهات الأمنية واحترام وتقدير الطرف الآخر في الحوار للعلماء واستعداده للحوار معهم والقبول بالنتائج التي تم التوصل إليها... كل هذه عوامل ساعدت كثيراً على نجاح عملية الحوار..

وهكذا بنهج الحوار استطاع فخامة الرئيس أن يحقق نجاحاً متميزاً في مكافحة الارهاب بحيث أرسى تجربة فريدة في التعامل مع هذه الظاهرة بنجاح استحوذ على تقدير واعجاب العالم.. وبالتالي فإن نهج الحوار المؤسسي على الوعي المجتمعي علاوة على تأصيله في السلوك والممارسة يأتي متسقاً وتلك الطبيعة الأصيلة لمبادئ وقيم الحكم التي هيأت امام المجتمع اليمني فرصة التصالح مع نفسه، ونبذ الفرقة والتعصب والإنخراط في نسيج متكامل لمنظومة دولة مؤسسية ديقمراطية معاصرة تقوم على التعددية وحرية الرأي والتعبير والمشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار وضمان حقوق الإنسان.

## اليمن نموذج في اجتثاث هذه الآفة الخطيرة

منذ بداية التأريخ شهدت البشرية أحداثاً كثيرة اتسمت بالارهاب.. فاليعقوبيون تفاخروا بممارستهم الإرهاب.. والحشاشون مارسوه مبتدعين أسطورة شيخ الجبل.. وقراصنة الصين احترفوه في مجتمعاتهم السرية العصبية.. وصولا إلى مايواجهه العالم من جنون الارهاب على كل لون وشاكلة.. ولم تكن أية بقعة أو دولة في العالم بمأمن اخطبوط الارهاب بعد ان امتدت ذراعه إلى عُقر دار أكبر دولة عظمى يحيطها سياج من ترسانة الأسلحة النووية الفتاكة والتكنولوجيا الحديثة وشبكة استخبارات قيل إنها لا تخفى عليها دبيب نملة في أعماق ادغال افريقيا..

هكذا اصبح الارهاب الهاجس المسيطر على المجتمع الدولي برمته كأخطر وأعقد مشكلات العصر التي تشغل الفكر الانساني بأبعاده النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المدمرة.. وصار الجميع هدفاً للاعمال الارهابية المتمثلة بالتفجيرات والاغتيالات والاختطافات منذ ان تشكلت تاريخاً كظاهرة خطيرة وحتى تجددت الاشكال والوسائل والأدوات التي تتخذها باستخدام الأساليب المتطورة والمعاصرة والمتفجرات الحديثة المدمرة والأدوات الأكثر فتكاً وخطورة من أي وقت مضى..

ولقد كانت اليمن أول من استهدفها الإرهاب، وعانت من ويلات الأعمال الارهابية عبر شن عناصر الارهاب حملات هجومية سقط بين ضحاياها مواطنون أبرياء.. ولا يمكن أن ننسى ما كابده شعبنا من عذابات وآلام وخراب بسبب هذه الاعمال الاجرامية التي بددت جانباً كبيراً لا يستهان به من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتفجيرات والاختطفات والتصفيات الجسدية لأبرز الشخصيات الوطنية ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر في واشنطن ونيويورك وما بعدها.. وعلى سبيل المثال لا الحصر حادث الاعتداء على فندقي

عدن وجولدمور، وحادث الإعتداء على المدمرة كول في اكتوبر ٢٠٠٠م وحادث التفجير في منطقة الصافية..وقتل اثنين من مدبري الحادث بمتفجرات في إحدى الشقق بصنعاء كانت كفيلة بتدمير المنطقة تدميراً كاملاً والحاق خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات لولا يقظة رجال الأمن، وكذا حوادث التفجيرات التي شهدتها عدد من مناطق العاصمة صنعاء ومدينة عدن من بينها التفجير الذي استهدف مبنى الهيئة العامة للطيران وحادث الاعتداء على ناقلة النفط الفرنسية لمبورج في المكلا وما ترتب عن ذلك من اضرار اقتصادية كبيرة لبلادنا، وهذا ما يعمله الارهابيون.. لأن خسائر الشركة المالكة للسفينة أو المستوردة للنفط المحمول عليها يتم تعويضه من قبل شركات التأمين.. بينما بلادنا هي التي تدفع الثمن ليس فقط بسبب رفع رسوم شركات التأمين إلى حوالى ٣٠٠٪ على السفن التي تمر من الموانئ اليمنية مما أضطر بعضها إلى المرور بموانئ أخرى، ولكن أيضاً جراء الاضرار التي لحقت بالبيئة البحرية وبمصدر رزق الصيادين والتأثير على حركة الملاحة والتجارة في الموانئ اليمنية وبالتالي الاساءة لسمعة اليمن خارجياً. .

وتواصلت هذه الاعمال الارهابية إلى التخطيط لاستهداف منشآت نفطية واقتصادية ومنها ميناء النفط العائم في صافر برأس عيسى، وبعض المنشآت النفطية في مأرب وحضرموت.. وغيرها..

لهذا كله كان لا بد لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح ان يؤكد على ضرورة التنبيه بمخاطر ومرامي هذه الاعمال الارهابية التخريبية، وكان من المعقول ايضاً بل ومن المفروض ان تجد بلادنا نفسها بحاجة إلى التشديد على ضرورة ان تتكاتف الامكانات وتتضافر الجهود الدولية التي دعت اليها في وقت مبكر لمحاربة هذه الآفة الخطيرة وضربها في أوكارها واستئصالها من جذورها ضمن صيغة تنسيق وتعاون اقليمي ودولي، والنظر بمصداقية في الدعم المساعد في ميادين التدريب والتجهيز لمكافحة الارهاب وكشف جهات تُمليه ومراكز مساعدته.

هكذا تأكد بأن الجمهورية اليمنية بزعامة فخامة الرئيس تؤمن ايماناً عميقاً بحتمية تكاتف المجتمع الدولي لمواجهة العناصر الارهابية وتقديمها للعدالة طبقاً للمعاهدات الدولية المتعلقة بقمع الارهاب.. ومهما حاول البعض بصورة متعمدة خلط الاوراق وتشويه الحقائق وتحريف المفاهيم لأغراض خسيسة مفضوحة كانت تهدف من ورائها الإساءة لسمعة بلادنا ووضعها في دائرة الشبهات والاتهامات الباطلة ضمن قائمة الدول المستهدفة من الحرب الامريكية على الارهاب من خلال حملة المعلومات الشوهاء الكاذبة والملفقة لآلة الإعلام الصهيوني والقوة المعادية الخارجية وأعوانها في الداخل التي دأبت في محاولاتها الاضرار باليمن، وخلق انطباع لدى الآخرين بأنه ملجأ للإرهاب والإرهابيين..

## حنكة الرئيس وتجاوز الفخ

إلا ان حكمة فخامة الرئيس علي عبدالله ودهاءه السياسي ومصداقيته وقوة تأثيره كانت كفيلة بفضح هذه الافتراءات وتصحيح المفاهيم لدى المجتمع الدولي عن اليمن، ومثلت زيارة فخامة الرئيس لواشنطن ولقائه بالرئيس الامريكي جورج بوش وكبار المسؤولين في الادارة الامريكية طوقاً لنجاة بلادنا من فخ التآمر والتدليس وتجنيبها أية استهدافات غير محسوبة العواقب.. واستطاع فخامته بدهاء وحنكة ان يجلي الصورة ويصحح المفاهيم والقناعات الأمريكية الخاطئة التي كانت تحملها تجاه اليمن، ولقد أكدت بلادنا مواقفها الثابتة والحاسمة تجاه اعمال الارهاب وبما يتسق تماماً مع التزاماتها المبدئية الدولية بهذا الشأن، وهي السباقة دوماً بإعلان ادانتها لكل مظاهر العنف والارهاب وقطعت العهد على تفعيل دورها للقضاء على هذه الآفة الخطيرة والملفقة؛ والتي بلغت في كثير من بلدان العالم كما هو الحال هنا في بلادنا حداً لا يطاق ولا يمكن السكوت عليه، وأصبحت شريكاً فاعلاً في الحملة على الإرهاب تحظى باحترام وثقة المجتمع الدولي انسجاماً مع روح مضامين نهجنا السياسي القائم على الديمقراطية وقيم المحبة والوئام وخيارات السلام مع الذات ومع الآخرين في مقابل نبذ اشكال العنف والإرهاب.

والمفارقة العجيبة التي ينبغي فضحها هي ان بعض القوى الحزبية ظلت تحتضن بعض العناصر الارهابية وتعمل على تشجيعها لما تعتبره أضراراً أو نكايةً بالنظام الوطني في حين أنه اضرار بسمعة الوطن ذاته والمساس باستقراره وأمنه.

## شفافية الرؤية.. وثبات الموقف

قضية الإرهاب أصبحت الهاجس المسيطر على المجتمع الدولي برمته وعلى جميع المستويات ويواجه العالم جنون الارهاب على كل لون وشاكلة من الدول الكبرى إلى اصغر الدول على حد سواء.

ولم تكن الجغرافيا ولا الحدود الجيوبوليتكية تشكل حاجزاً في وجه ذراع الإرهاب فجميع دول العالم بالنسبة لهذا الخطر ليست اكثر من اسماء مشفرة للعناصر الارهابية واستهدافاتها المتمثلة بالتفجيرات والاختطافات والتخريب منذ ان تشكلت تاريخياً كظاهرة خطيرة وحتى تجددت الاشكال التي تتخذها باستخدام الأساليب المتطورة والمعاصرة والمتفجرات الحديثة وأدوات أكثر خطورة من أي وقت مضى..

وإذا كان من المعقول والمنطق الواعي بمرامي وخطط رهذه الاعمال الارهابية التخريبية فإنه من المعقول ايضاً بل ومن المفروض ان نجد انفسنا بحاجة إلى التشديد على ضرورة ان تتكاتف الامكانات وتتضافر الجهود الدولية التي طالما دعت اليها اليمن لمحاربة هذه الآفة العالمية الخطيرة واستئصالها من جذورها وضربها في أوكارها ضمن صيغة للبحث على ما يمكن عمله بالتنسيق والتعاون الاقليمي والدولي للتأثير على قدرة الارهابيين والتصدي لهم والنظر بمصداقية في الدعم المساعد في ميدان التدريب والتجهيز لمكافحة الارهاب ايا كان وأينما وجد وبأي لون.. ارهاب اجتماعي.. ارهاب عنصري وغيره.. وبالمقابل كشفت جهات التمويل وتحديد مراكز بأي شكل وتحت أية ذريعة فمثلها أمر يتساوى مع مهادئة الارهاب واضفاء الشرعية عليه..

والجمهورية اليمنية تؤمن ايماناً عميقاً بحتمية تكاتف المجتمع الدولي لمواجهة العناصر الارهابية وتقديمها إلى المحاكم، وفقاً للمعاهدات الدولية المتعلقة بقمع الارهاب.. إذ وقفت بلادنا بقوة إلى جانب الولايات المتحدة الامريكية أثناء احداث ١١ سبتمبر واعلنت استعدادها لتقديم كل امكاناتها لمواجهة الارهابيين وملاحقتهم لينالوا عقابهم الرادع.

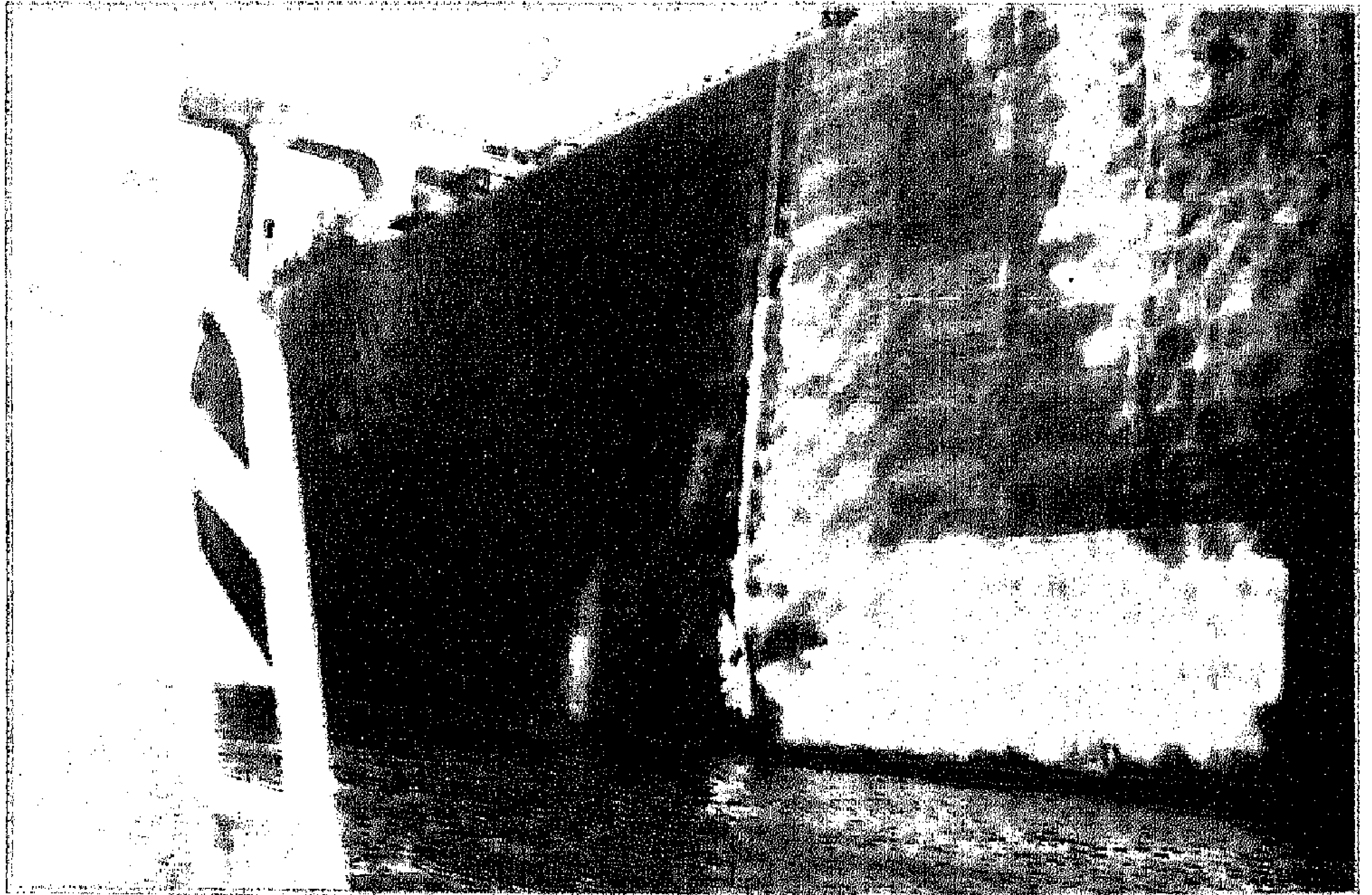
وفي هذا السياق أكد الاخ الرئيس علي عبدالله صالح مراراً حرص بلادنا على التعاون مع المجتمع الدولي لمحاربة ظاهرة الارهاب، وكانت بلادنا قد نبهت مبكراً إلى خطورة هذه الظاهرة لكن للأسف المجتمع الدولي لم يعرها اهتمام لانشغاله بقضايا أخرى مع انهيار الاتحاد السوفيتي والمتغيرات العالمية الأخرى مع ظهور العولمة والعالم احدي القطبية ذلك ان بلادنا كانت قبل دول العالم بكثير قد عانت من ويلات هذه الاعمال الارهابية التي تسببت في مخاطر ومشكلات صعبة عبر شن بعض عناصر الارهاب حملات عشوائية سقط بين ضحاياها مواطنون أبرياء، ولا يمكن لنا ان ننسى قطعاً ما كابده شعبنا من عذاب وخراب بسبب هذه الاعمال الاجرامية التي بددت جانباً لا يستهان به من جهود بذلت في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير ان بلادنا وأجهزتها الأمنية قد حققت نجاحات كبيرة في مكافحة الاعمال التخريبية سواء اعمال الاختطاف والتقطع أو تفجيرات النفط وتمكنت من ملاحقة وضبط كافة العناصر التي ارتكبت مثل هذه الاعمال الاجرامية الحمقاء لتنال جزاءها العادل واستخدمت الحزم والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه المساس بأمن الوطن واستقراره وسمعته ومصالحه العليا وعلاقاته بأشقائه وأصدقائه.

وكم هو واضح فإن مواقف بلادنا الثابتة والصلبة تجاه اعمال الارهاب تتسق تماماً مع التزاماتها المبدئية الدولية بهذا الشأن، وهي السباقة دوماً بإعلان

إدانتها لكل مظاهر العنف والارهاب، وقطعت العهد على نفسها بزيادة تفعيل تعاونها في سبيل القضاء على هذه الآفات الخطيرة والمقلقة والتي بلغت في كثير من بقاع العالم حداً لا يطاق ولايمكن السكوت عليه، ما يبلور مضامين نهجها السياسي القائم على الديمقراطية والحريات العامة وقيم المحبة والوئام وخيارات السلام مع الذات ومع الآخرين في مقابل نبذ التوتر والاضطرابات واشكال العنف والارهاب.

## حادث «كول» وحكمة احتواء الموقف

وما نود التذكير به هنا ان دول العالم قد أدرجت في المفهوم الاستراتيجي للارهاب أنه قد يهدد جميع دول العالم ولا بد من تنسيق الجهود الدولية كلما دعت الضرورة للتصدي لهذا الخطر.. ولما تحول الارهاب إلى معول هدم لعلاقات التواصل والتكامل والتعاون بين الدول والشعوب حيث لا يأتي حادث تفجير السفينة كول عام ٢٠٠٠م بمعزل عن هذه الاستهدافات التي من شأنها محاولة الاساءة إلى علاقة الصداقة والتعاون بين البلدين الصديقين اليمني والامريكي، فإن الوقت كان قد حان لاختبار مدى تمسك الجميع بهذه الالتزامات الدولية الانسانية والاخلاقية.. فالارهاب لا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف ويمثل تحدياً مشتركاً وشاملاً يتعين تضافر الجهود الدولية مشتركةٍ ومتكاملة للتصدي له بالعزم والتضامن وبجميع الوسائل السياسية والأمنية وصولاً للتخلص



من هذه الآفة التي تنخر في جسد العالم بأسره.. واليمن من واقع مسؤوليته الوطنية والانسانية قد أكدت مراراً على استعدادها لمحاربة الارهاب بكل اشكاله، وكررت مطالبتها بتضافر الجهود الدولية من أجل مكافحة الارهاب كظاهرة عالمية تمثل تهديداً مستمراً للاستقرار والسلام في العالم.

## نجاحات الرئيس بعيونٍ أجنبية

وبفضل السياسة الحكيمة والتوجيهات الصائبة والحازمة لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح فقد حققت بلادنا نجاحات كبيرة في محاربة ظاهرة الارهاب واستطاعت القضاء على الجماعات الارهابية بعد التعقب والملاحقة إلى مستوى وصلت معه إلى تحقيق الأمن والاستقرار، وحظيت هذه النجاحات بتقدير واعجاب واحترام المجتمع الدولي واصبحت بلادنا مثالاً يستشهد به الاصدقاء والاشقاء.

في هذا المجال تقول السفيرة البريطانية بصنعاء «اليمن مثالٌ ممتاز للبلدان التي كافحت ظاهرة الارهاب وهي الآن اكثر أمناً من مخاطر الاعمال الارهابية افضل من غيرها بفضل حكمة القيادة والعمل الجاد والامكانات الكبيرة التي بذلت لاجتثاث هذه الظاهرة..».

ما الذي يدعو مسؤولاً بريطانياً بارزاً إلى هذه الشهادة لو لم تكن هناك فعلاً نجاحات حقيقية لبلادنا في مكافحة الارهاب ودور طلائعي نموذجي ينوه به البعيد والقريب..

ولا تغيب عن الذهن تلك السياسة الحكيمة والناجحة التي حددها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في مجابهة من وقعوا تحت تأثير فكر التطرف من الشباب المغرر بهم واعتمدت أسلوب الحوار الذي هو من صميم نهج عهد فخامة الرئيس فقد تم الحوار مع هؤلاء الشباب عن طريق مجموعة من العلماء الأفاضل الذين اضطلعوا بمهمة تبصير أولئك المغرر بهم وارشادهم بأمور دينهم وتعاليمه السمحاء، وإزالة ما علق في أذهانهم وعقولهم من نوازع الغلو والتطرف وإعادتهم إلى جادة الصواب وضمان عودة اندماجهم داخل المجتمع.. وقد أثبتت كل الأدلة والبراهين على نجاح هذه التجربة وفرادتها مما انعكس ايجابياً على النجاحات الكبيرة التي حققتها اليمن على صعيد احتواء اعمال التطرف والارهاب.. وهذه هي محصلة فكر فخامة الرئيس الذي يعي ان الاجراءات الأمنية في مواجهة ظاهرة الارهاب قد تنجح في اضعافه وضرب قواعده، ولكنها ليست ضامنة لعدم إحيائها وعودتها في قواعد واماكن اخرى، وبالتالي فإن هذا النموذج يظهر ثراء حكمة رجل حكيم ابتكر نماذج وتجارب عديدة لمعالجة الكثير من القضايا العصيبة بحكمةٍ وصبرٍ وشجاعةٍ على المستوى المحلي والعربي والاقليمي والدولي..

وبمنهجية حكيمة وفريدة تعتمد الحوار استطاع فخامة الرئيس ان يحقق نجاحاً متميزاً في مكافحة ظاهرة الارهاب فقد انتهج الرئيس سياسة الحوار مع الشباب المغرر بهم وبالحجة والتبصر بأمور الدين وتعاليمه السمحاء أزالتمن عقولهم نوازع الغلو والتطرف واستطاع إعادتهم إلى جادة الصواب وضمان عودة اندماجهم داخل مجتمعهم.. وبالتالي فإن منهجية الحوار والرؤية الثاقبة والحكمة وتأصيل هذا النهج في فلسفة فخامة الرئيس باستمرار، إنما يأتي متسقاً وتلك الطبيعة الأصيلة لهذه المبادئ والقيم التي هيأت امام المجتمع اليمني فرصة التصالح مع نفسه ونبذ الفرقة والتعصب والانخراط في نسيج متكامل في إطار نظام ديمقراطي يقوم علىالتعددية وحرية الرأي والتعبير والمشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار.

إن رجلاً تتوافر فيه كل هذه المزايا العبقرية كان وسيبقى للشعب اليمني ضرورة ما بعدها ضرورة خاصة، وإنه عاش حقباً عديدة من الزمن في ظل أنظمة وحكام لا قيم لهم ولافكر سوى كيف يحافظ اكثر مما ينبغي على كرسي السلطة الذين يجلسون عليه.

## الإرهاب بدون هوية

اننا ندرك ان الارهاب خطر داهم لايمكن تبريره يستهدف الجميع لا دين له ولا عرق ولا هوية ولا أرض.. والمؤسف ان عناصر الارهاب لا يكتفون بتقمص هوية الإسلام والمسلمين بل يتجاوزن ذلك إلى محاولة تزاوج السفاح بالاسلام، ولكنها مخادعة وتمويه وتضليل للرأي العام من خلال ما يرفعونه من شعارات ليس لإيمانهم بأنها حق ولكن لسبب آخر أعمق وهو انها توافق أهواءهم ورغباتهم الباطنة في ان يهدموا ويثأروا وينتقموا ويخربوا..

هؤلاء المتطرفون احياناً يكون منهم مخدوعاً بشعارات وفتاوى مايزعمون انفسهم «زعماء ومشايخ» ولم يسعفه تخلفه وجهله في اكتشاف الخدعة، وأحياناً يكون من المرضى بانفصام الشخصية ممن يتعاملوا مع الله بأسلوبين ويتكلمون بلغتين وهؤلاء الذين يتهمون الآخرين بالشرك وهم في الحقيقة أهل الشرك الخفي.

هؤلاء الذين يزعمون بأنهم يعملون بتعاليم الإسلام وديننا الحنيف في تصفية الآخر الذي يختلف معهم، ويزعمون الجهاد للتغيير الاجتماعي في بلدان وشعوب اسلامية.. نقل لهم بأن الإسلام لم ينزل كثورة تغيير اجتماعي وإنما جاء كدعوة تذكير بالعقيدة وتذكير بالتوحيد وتعريف بالله وصفاته واسمائه وبمضامين الإسلام السمحاء.. انه تنزيل إلهي لا يتبع هوى أحد، وهو يتكلم عن

صراط الاعتدال بين جميع المتناقضات، وليس للتحريض أو للذبح والتفجيرات والاغتيالات، إنه يحيي ضمير الأمة وينشر المحبة والإخاء فيجمع ولا يفرق ولا يشتت، ويشجع ولا يرهب والفرق بين المتطرفين بلباس الإسلام والاسلام ذاته هو الفرق بين الحلم والسفاهة، وبين العدل والجريمة، وبين السماء والارض ويجب ان نعي جيداً ان محاولة الخلط في المفاهيم والهتاف بشعاراته أو تلبيسه تلك الشعارات هو ليس إلا لوناً من الوان التدليس ومحاولة لبس الاقنعة والتنكر بهدف التسلل إلى قلعة الشعوب والأمة الإسلامية من داخلها محاولة دخولها في زي الدراويش والمريدين لتخريبها من الداخل.. والمؤسف ان السذج من الشباب هم فقط الذين يقعون ضحية فتاوى أساطنة الارهاب وتترسخ في اذهانهم على أنها بديهية «قالها شيخهم» يعني انه على حق ويصدقوا الامر تصديقاً حيوياً ويرددوه في آلية وتقليد ببغائي، وكأنما حقيقة إلهية تقودهم إلى الجنة، إنه الجهل والغباء والتعصب الأعمى يؤلب عليك اهلك ويحرض الأخ على اخيه، والابن على أبيه ويزرع الحقد والبغضاء والكراهية في طريقك، ويضع كل الشوك في حلقك.. هذا هو المضمون الخفي لاهدافهم، ان التطرف والتعصب حينما يتحرك وينتشر في بلد ما يتحرك معه الخراب والدمار وتسيل الماء هذه هي الحقيقة ولا تجدي في تزييف هذه لحقائق ابواقهم او شعاراتهم التي تصف الابيض بأنه اسود وتهلل للميت على انه حي وهم لا شك يعيشون حالة من التزييف والتضليل واللاوعي ويروجون لوناً جديداً من الدعارة بالكلمات والمسافحة بالفتاوى. .

أعمتهم احقادهم وضغائنهم وكأنهم في طمأنينة الغفلة وراحة الأفيون وسكينة آكلي المخدرات وحبوب الهروين التي يروجون لها جماعات اعتنقت الغلو ولبست مسوح الدين للوصول إلى مآربها بانتهازية ميكافيلية مفتوحة «بالسلطة والمال».

نقول هذا لنجلي الصورة لشبابنا البرئ ممن يسير بحسن نية وراء المواعظ الدينية كما يعتقد واهماً والأمر أبعد ما يكون عن الدين بل هو في ا لواقع جاهلية وتخلف ذهني وماكر وحقد يضمر الثأر والتنكيل بالمجتمع كله، ويخفي شهوة اقلية حاقدة تركب الغوغاء لتصل إلى مآربها بأناشيد الإسلام والسلام بينما تخفي الخناجر بين أنيابها والغل تحت اهدابها.. نقل حذاراً فسندفع جميعاً الثمن ولن نتقدم شبراً بل سنتقهقر مئات السنين إلى الوراء ان غزو الارهابيين لشعوبنا ليس الا محاولات طائشة لتفتيت كامل لهذه الشعوب، وان الجنة عند هؤلاء لم تكن الا كذبة إعلامية دعائية كبرى..

لقد اتفقت هذه الجماعات على ازهاق وتشتيت شملنا، وان اختلفت اسلحتهم وأدواتهم.. مرة يحرضون الطوائف بعضها على بعض، ومرة يحرضون الاديان بعضها على بعض، وفي كل الاحوال الحل الوحيد عندهم هو ان يقضى طرف على طرف الآخر ويشعلون الفتن ليعود كل طرف فينقسم على نفسه إلى شراذم

يأكل بعضها بعضاً بلا نهاية.. ان الجهاد لم يشرع لنشر الإسلام، وهذا واضح في عشرات بل مئات الآيات بها القرآن الكريم غير ان هؤلاء اساطين الموت يحاولون تصوير الإسلام وكأنه سبيل فرقة وليس سبيل وحدة ويقول بالاسلام على انه نقيض للمسيحية، انه يقوم على العصبية الدينية وبالحرب على كل من هو غير مسلم فهل نسو اوتناسوا ان المسلم يقول «لكم دينكم ولي دين» و «لا إكراه في الدين» و «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلونكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم» و «أن المسلم لا يقاتل الا من قاتله ولا يعتدي الا على من اعتدى عليه. . و أنا المسلم باراً بالمسيحي وباراً باليهودي».

فالخليفة عمر بن الخطاب كان يخصص حبوساً واوقافاً للانفاق على ذوي العاهات من اليهود والمجذومين والنصارى... وان الإسلام في طبيعته السماحة واللين والوداعة وأنه دين يضم في عباءته كل خصمائه من الأديان الأخرى في حنان ورحمة ما داموا قد سالموه ولم يبادروه بالعداء..

ذلك هو الإسلام البسيط الذي نعرفه والذي نريده، وهو الإسلام الذي صنع لنا لغتنا ووحدتنا في الماضي وهو الذي يضع لنا وحدتنا في المستقبل وهو الإسلام الذي لا ينظر إلى النصرانية على انها نقيض يحاربه وإنما ينظر إلى النصارى على أنهم اهل مودة يؤاخيهم ويناصرهم «ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنّا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وأنهم لا يستكبرون»٨٣- المائدة..

إن هذه الأعمال الارهابية التي تقترفها بعض العناصر المتطرفة وتستهدف مصالح الوطن، وكذا مصالح اجنبية في بلادنا تعزز من فاعلية الدعاية المعادية التي تحيك الشكوك والمؤامرات ضد وطننا وتقدم المبررات لأي تدخل اجنبي تحت ذريعة محاربة الإرهاب.. فهذه الأعمال ندرك انها سرعان ماتنعكس بمضاعفاتها على أوضاعنا الداخلية فتشكل نمطاً يحجب الرؤية عن حقيقة المعضلات الاساسية والتحديات التي تواجه شعبنا بينما تفتح مسالك ودروباً لعيون القوى الخارجية إلى ما يمس شؤوننا الداخلية، وهذا بالتأكيد واقع معقد سوف يسحبنا إلى التخلف والى عقود الهيمنة والاستبداد اذ بينما يعبر العالم الفية جديدة وقرناً جديداً وتستجمع الشعوب والمجتمعات قواهاً لتقطع في قفزات كبيرة ما فاتها من اسباب التقدم، علينا ان لا نقبل بأن تتعثر اقدامنا نحن كشعب في أزمات كهذه التي يضعها ضعفاء النفوس واعداء الوطن.. ويجب أن لا تثنينا أي أعمال همجية ارهابية أو مؤامرات من أي نوع عن المهام الاستراتيجية لتعزيز دولة النظام والقانون وتعزيز اقتصادنا الوطني وترسيخ الممارسة الديمقراطية والحفاظ على مكتسبات الوطن والشعب..

ونحن على ثقة مطلقة من قدرة وكفاءة قواتنا المسلحة والأمن على مواجهة هذه التحديات وتجاوزها والحفاظ على سيادة الوطن وأمنه واستقراره.



# رجل السلام..
# وحوار الحضارات

- فلسفة الحوار والتسامح.
- التواصل الثقافي والحضاري.
- رجل السلام في قمة الألفية الثالثة.
- الزعيم الكبير.. في قمة الكبار.
- وسام حوار الحضارات.. أم جائزة نوبل..؟
- دلالات الوسام.

# رجل السلام وحوار الحضارات

ظلت الأوضاع السياسية في اليمن، منذ ما قبل الثورة وبعد انتصارها وحتى منتصف العام ١٩٧٨م، محقونة بحمى التوتر والصراعات والاضطرابات، في حالة دراماتيكية من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي بدأت وتيرته تصاعداً وتفاقماً، مع بروز العديد من التيارات والاتجاهات السياسية والفكرية، والقوى (القبلية) المتصارعة والمتناقضة، خاضت صدامات مريرة، وقادت إلى تفاقم الأوضاع وتفجرها، بحيث أوصلت النظام الجمهوري والوطني برمته إلى ما يشبه الفراغ السياسي والأمني.. وهو الوضع من الخطورة، الذي شكل تهديداً مباشراً ومحدقاً على مكاسب الثورة ووحدة الشعب الوطنية.

ولم يعد خافياً على أحد ما كان يهدد اليمن من ويلات التفكك والوهن وربما الانهيار المريع..

فكان الواقع، يفرض تحديد متطلباته للخلاص من المأزق الخانق، والخروج من نفق الأزمة المتفاقمة، ويتمثل بكيفية إعادة تحقيق الأمن والاستقرار.. ولكن هذا بدوره كان مرتبطاً بمدخل وحل وحيد، مرهون بطبيعة التعامل مع التيارات والاتجاهات المتناقضة والمتصارعة التي كانت حبائلها شائكة ومعقدة، وبكيفية تحقيق التوازن وضبط إيقاع العلاقة والتعاطي معها..!

ومع تحمل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مسؤولية قيادة الوطن في السابع عشر من يوليو عام ١٩٧٨م، كانت الأوضاع قد بلغت ذروة التأزم والخطورة.. غير أن القائد الجديد، اظهر فهماً واضحاً للمناخ القائم وأجواء اللعبة، وبدا حكيماً ثاقب الرؤية.. وباشر العمل في قيادته للبلاد والإمساك بمقود الأوضاع، في إطار فلسفة إيمانية عميقة، حددها في أول خطاب له، بقوله: ( أود أن يكون واضحاً، إنني

كشخص أؤمن بالحوار والتسامح، وبأن الحوار هو الأسلوب الأمثل لحل الخلافات وحسم النزاعات والصراعات من أي نوع..) ثم حدد محور ارتكاز فلسفته، بقوله ( سوف أمد يدي نظيفة إلى الجميع من أجل بناء اليمن ومن أجل سعادة شعبنا الحبيب وأمنه وسيادته..)

وانطلق في إطار هذه الفلسفة، يرسم طريق المستقبل المشرق..

وكرس كل فكره ووقته وجهوده، للتهيئة لبناء أرضية وطنية صلبة متماسكة.

وبهذه الإرادة السياسية، التي اعتمدت فلسفة الحوار والتسامح بمنظومتها القيمية الوطنية والأخلاقية والإنسانية، منهجاً وسلوكاً وممارسة، استطاع فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، ان يحقق التحول الوطني المنشود، وان يخرج الوطن من مرحلة الاضطراب والتأزم، إلى آفاق الأمن والاستقرار.. وبعبقرية الحوار أمكن له احتواء المتناقضات المتصارعة، وتحقيق التوازن على أساس الثوابت الوطنية والروحية، وتأصيل فكر وطني مشترك، فتح أبواب ديمقراطية الوفاق والمصالحة وتحقيق السلام الاجتماعي، ومناخات البناء والتنمية الشاملة.

وقد وجدت منهجية سياسة فخامة الرئيس، التي انبثقت من توجهه الوطني الوحدوي المتأصل في فكره وفلسفته، قبولاً واسعاً من التيارات السياسية المختلفة، ليسود مبدأ الحوار والوفاق، وضبط إيقاع العملية السياسية والديمقراطية، باندماج جميع الأطراف في بوتقة الميثاق الوطني، الذي اصدر فخامة الرئيس علي عبدالله صالح قراره رقم (٥) بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٨٠م بتشكيل لجنة الحوار الوطني من مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي لاعداده، ومن ثم إقراره في مؤتمر شعبي عام في أغسطس ١٩٨٢م ليشكل إطاراً سياسياً للوحدة الوطنية، كعامل جوهري للأمن والاستقرار، ووضع حد نهائي لمرحلة الصراعات والاضطرابات، والانتقال إلى مرحلة الحوار السلمي البناء.

## فلسفة الحوار والتسامح

وأثبتت التجربة، بأن منهج الحوار والتسامح الذي أرساه فخامة الرئيس، بعد ان تحقق على هداه، الأمن والاستقرار، والمصالحة الوطنية قد هيأ معطيات ومقومات الإنجازات والتحولات الكبيرة التي شهدتها بلادنا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.. وبنهج الحوار والتسامح، استطاع أيضا فخامة الرئيس ان يمد جسور التواصل مع قيادة الحكم في الشطر الجنوبي (سابقاً) وان يسرع بتحقيق المنجز الوحدوي العظيم وقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.. وعلى أساسه أيضا كان بناء دولة المؤسسات المعاصرة.. وترسيخ التجربة الديمقراطية الفريدة في المنطقة.

فلسفة الحوار والتسامح لفخامة الرئيس، الذي عمل على غرسها في الوعي الوطني، فضلاً عن تأصيلها في السلوك والممارسة، انعكست بكل تجلياتها في سياسة بلادنا الخارجية.

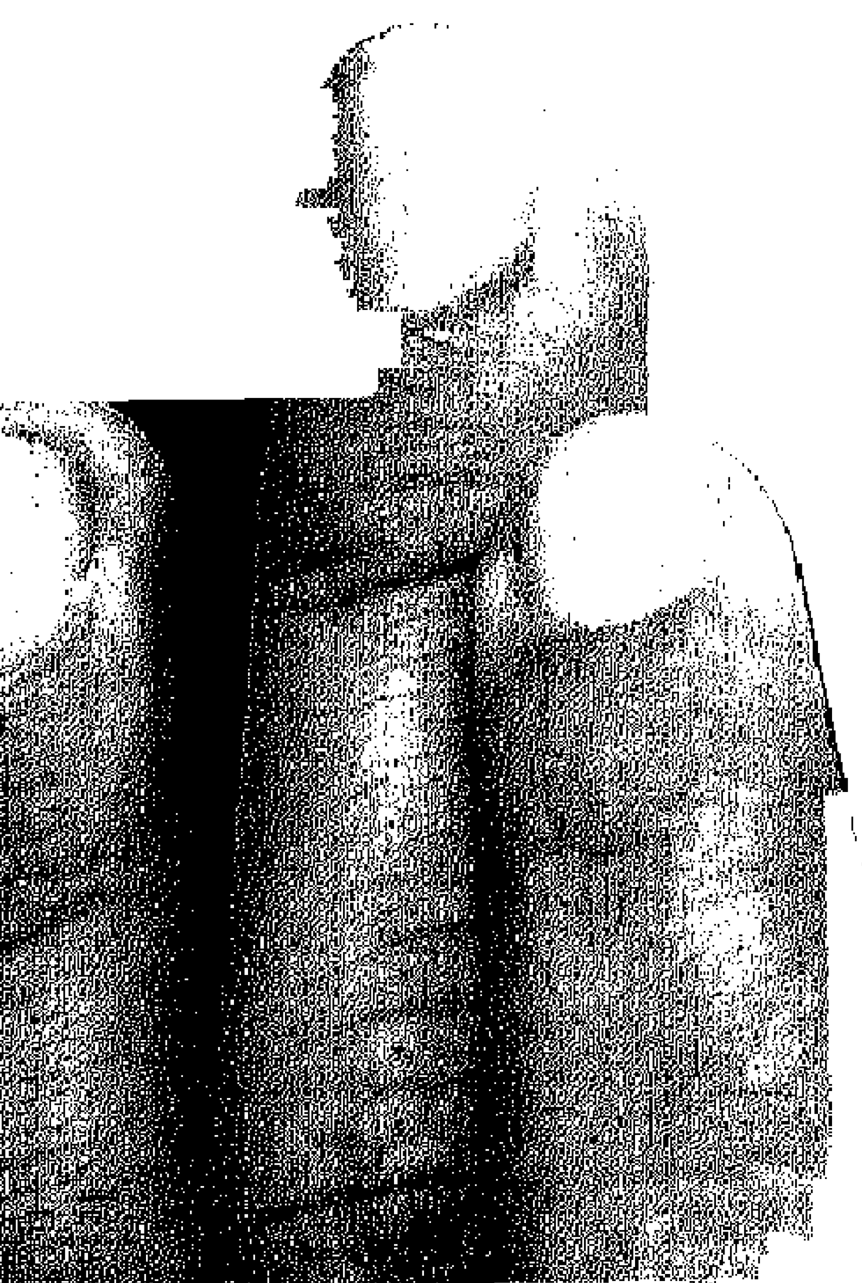
فبينما ظلت مشاكل الحدود مع دول الجوار، قنابل موقوتة بنظر الكثيرين، فإن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، وبأسلوب أكثر دهاء وفطنة وحكمة، تجنب سياسة الاصطدام والمواجهة، واعتمد الحوار والتفاهم في معالجة مشاكل الحدود لبلادنا مع جيرانها.. طبقاً لسياسة تعكس حقيقة المجتمع اليمني الذي لايقبل بالعنف والتعصب ويلجأ إلى الحوار إحلالاً للأمن والسلام الاجتماعي.. ويحرص فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، على انتهاج سياسة خارجية مبنية على تجربته السياسية في الحكم، تقوم على المبادئ الأخلاقية وعلى قواعد الحوار والتسامح الحقيقية والصادقة.. وضرب مثلاً يحتذى به في مجال تسوية المنازعات الدولية، عندما اتخذ قراراً بالموافقة على حل النزاع الاريتري- اليمني، بالطرق السلمية.. مؤكداً ذلك بقوله «لسنا هواة حرب ونشعر بمسؤولياتنا امام المجتمع الدولي.. ونحن أكثر حرصاً على الامن والسلام في المنطقة».

وبذات النهج استطاع فخامة الرئيس إخماد لهيب ثلاث بؤر حدودية لبلادنا مع جيرانها، ونجح بالحوار والتفاهم ان يصل إلى توقيع اتفاقية الحدود مع سلطنة عمان الشقيقة في أكتوبر ١٩٩٢م، ومع دولة ارتيريا في ١٩٩٨ م ومع المملكة العربية السعودية الشقيقة في يونيو ٢٠٠٠م، واصبحت اليمن أول دولة في المنطقة تنهي مشكلاتها الحدودية، مثلما ليس لها أية خلافات مع دولة شقيقة أو صديقة..

واصبح من المؤكد تفرد علاقة بلادنا على المستويين الإقليمي والدولي معززة بذلك الدور المحوري الذي تلعبه من خلال موضوعية طروحاتها السياسية ومصداقيتها وحسن نواياها، التي تنبع من وفاق وطني وقيم التسامح والحوار لنهج نظامنا الوطني وقيادتنا الحكيمة.

مفهوم الحوار، في فكر فخامة الرئيس، هو عنصر من عناصر الطبيعة البشرية، وبهذه القناعة، يعطي لحق الإختلاف والحوار مضمونه البناء الإيجابي، الذي ينمي التنوع ويخصب منابت الابتكار والخلق والإبداع.

وانطلاقاً من هذا الإيمان، فقد احتضنت بلادنا برعاية فخامة الرئيس عدداً من الفعاليات والمؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية، الخاصة بحوار الحضارات والثقافات، وتبادل الخبرات الديمقراطية والنيابية وتدعيم ضمان حقوق الإنسان والحريات العامة، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني.. وعمد فخامة الرئيس إلى دعم وتشجيع هذا التواصل بما ينفع شعوب العالم في تفتحها على المتغيرات



المعاصرة، بمفاهيمها الجديدة، كالعولمة والإصلاحات السياسية والاقتصادية.. وصولاً إلى ترسيخ أسس ديمقراطية الحوار والتسامح، ونبذ العنف، وتعزيز دعائم السلام العالمي، والدفع بمجالات التعاون والتكامل بين الشعوب.

هذه المبادرات والمكاسب الوطنية والإنسانية التي حققها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، هي من ضمن جملة مكاسب وإنجازات عديدة (سنأتي عليها) جعلته في نظر شعوب المنطقة والمجتمع الدولي، رجل سلام، وصاحب فكر حوار الحضارات..

## التواصل الحضاري والثقافي

يؤمن فخامة الرئيس، بالتعايش السلمي بين مختلف الديانات السماوية، وبقيم التسامح والمحبة والسلام بين شعوب العالم، وينبذ كل أشكال التعصب.. وهو يتمسك بمفهوم حوار الحضارات والثقافات، ويعكس في وعيه بما يعني ان القوانين العلمية التي تجمع شتات الظواهر في علاقة كلية، ثابتة ومطردة، تفسر بان ثمة في الحياة الإنسانية، ما هو بمثابة جوهرها وقانونها الكلي: انه المثل العليا التي تتصف بالعالمية.. ويجدها الإنسان في كل مكان.. في الشرق وفي الغرب.. لدى الشعوب المتقدمة، كما لدى الشعوب النامية..

وانطلاقاً من هذه الرؤية، فقد جعل فخامة الرئيس، من اليمن مهداً للحوار الحضاري الثقافي بين العرب والأوروبيين، ممثلاً بالحوار الثقافي العربي- الألماني عام ٢٠٠٠م من خلال مهرجان الشعر للناطقين بالألمانية وشعراء العالم العربي.. وكذا الحوار الذي تناول مختلف القضايا .. بحضور الكاتب الألماني الشهير غونتر غراس حامل جائزة نوبل.. يقول هذا الكاتب العالمي " ان اليمنيين غمرونا بالسخاء اللامتناهي.. لقد استقبلوني في إحدى القرى وهي مناخة، بالمئذنة وباسم الله انا الذي لا استحق ذلك. . انا الكافر غير المؤمن.." ويتساءل غونتر غراس في حديث للجمهور الألماني عن الحضارة العربية وروحها المتسامحة، خلال فعاليات معرض فرانكفورت بألمانيا في أكتوبر العام ٢٠٠٤م.. قائلاً: «أي دليل أبلغ من هذا على الروح التي تدعو إلى الحوار والتسامح» وخاطب الشباب الألماني بقوله « اذهبوا وزوروا اليمن. . إنها بلاد آمنة ورائعة..».

وبنهجه المتميز في الحكم وعبقريته في تكريس ثقافة الحوار والتسامح، ارتقى،فخامة الرئيس، باليمن إلى مستوى الإجماع الإقليمي والدولي، كمركز إشعاع للقاءات والحوارات على الأصعدة المختلفة.. لذلك احتضنت صنعاء المؤتمر الدولي للديمقراطيات الناشئة للفترة من ٢٨ مايو إلى ٣ يونيو ١٩٩٩م بحضور نخبة من رؤساء الدول والحكومات والقيادات السياسية والبرلمانية والمستشارين



والسفراء والمحللين السياسيين، من حوالى ثلاثين دولة من مختلف قارات العالم.. ومثل هذا المؤتمر تظاهرة ديمقراطية عالمية، عكست المكانة الرائدة لبلادنا ونظامها السياسي القائم على التعددية والحوار والتسامح.. وفي كلمته خلال الجلسة الافتتاحية قال فخامة الرئيس «ان الجمهورية اليمنية التي تنطلق مع العالم إلى رحاب القرن الحادي والعشرين، هي وليدة حوار ديمقراطي سلمي..».

ونستشهد، هنا، أيضاً بما جاء في كلمة السيدة هيلاري كلينتون، إلى مؤتمر صنعاء بقولها «ليس هناك مكان أفضل لعقد هذا الحوار العالمي وتعزيز هذه الروابط سوى هنا في اليمن» في دلالة واضحة على مكانة بلادنا وما حققت من إنجازات ديمقراطية وترسيخ قيم الحوار والتسامح في إطار التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة.

وكذلك استضافت صنعاء للفترة (٥-٧) فبراير ٢٠٠٠م، الندوة الإقليمية حول الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق في التنمية لدول آسيا وحوض الباسيفيك.

والتأم المؤتمر الدولي للديمقراطية وحقوق الإنسان، ودور المحكمة الجنائية الدولية في صنعاء للفترة (١١-١٢) يناير ٢٠٠٤م بحضور أكثر من ٨٢٠ مشاركاً من (٥٢) دولة.. ونجح المؤتمر في إرساء فكرة الحوار والتشاور الدوري وخلق بيئة لتطوير عملية الحوار وتبادل الخبرات حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكانت صنعاء على مدار ثلاثة أيام محط أنظار العالم، وهي التي قدمت تجربة

فريدة في الحكم، باتت نموذجاً في التعددية وحرية الصحافة وضمان الحريات، وذلك بفضل قائد حكيم يمتلك عبقرية الزعامة برؤيته الاستراتيجية التي وضعت اليمن في مصاف الدول الديمقراطية العريقة.

ومن الشهادات التاريخية في هذا الصعيد ما قاله النائب العام البريطاني اللورد جولد سميث " الجمهورية اليمنية قدمت أنموذجا فريداً في الوحدة السلمية والديمقراطية والتعددية".

واحتضنت صنعاء كذلك، للفترة من ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٤م الاجتماع الأول لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والوطن العربي بمشاركة ٢٠ دولة، وكان الاجتماع قد حفل بمداولات ونقاشات ساخنة، وخرج بنتائج مهمة.. ووصف الأخ/ عبدالعزيز عبدالغني (الرابطة) بأنها "جسر الصداقة والتعاون بين بلداننا.. وأفق رحب للحوار".

## رجل السلام وقمة الألفية الثالثة

وفي خضم مكافحته عن المفاهيم والقيم الحضارية، دعا فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في أكثر من محفل دولي، إلى تكريس عملية التأصيل الثقافي والفكري للحوار الثقافي والحضاري، حتى تكتسب عملية التأصيل بعدا تأسيسياً، نظرياً وفلسفياً وعلمياً. . في إطار عالمي يؤسس بعدها التاريخي الحقيقي.

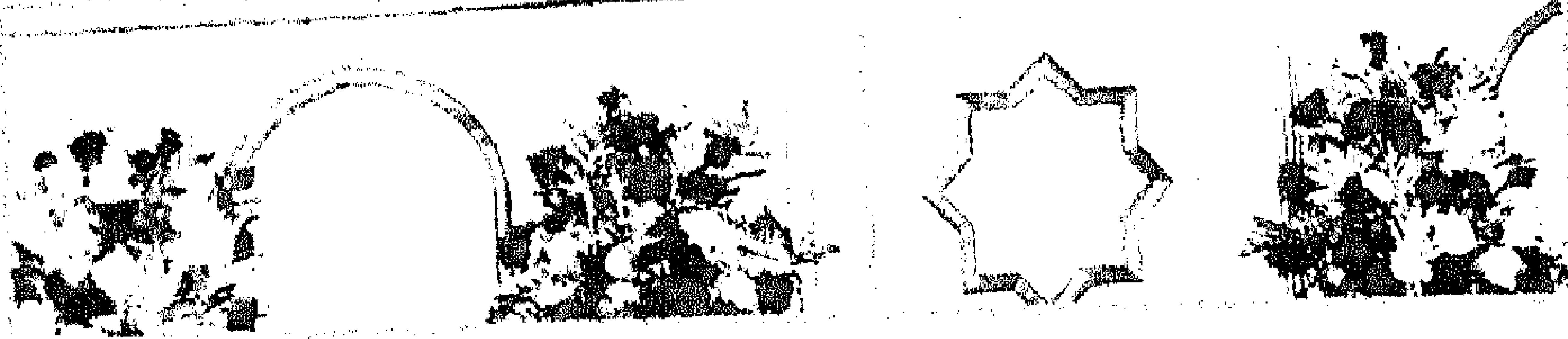
واثناء حضور فخامة الرئيس علي عبدالله صالح قمة الألفية الثالثة التي عقدت بمقر الأمم المتحدة بنيويورك خلال الفترة من ٦-٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠م. بمشاركة أكثر من ١٥٠ من زعماء وقادة العالم، في اكبر تجمع دولي في تاريخ هذه المؤسسة الدولية حمل فخامته طروحات وأفكاراً وتصورات، عّبر عنها في كلمته التي ألقاها أمام القمة واختزلت بشكلٍ إيجابي وصريحٍ بما يتعين الأخذ به لاصلاح النظام العالمي الجديد، وترسيخ علاقات دولية متوازنة، وتحقيق الاستقرار والعدل والسلام العالمي.. وأكد (رجل السلام) فخامة الرئيس «بان اليمن اطل على القرن الحادي والعشرين وهو في سلام مع نفسه ومع جيرانه، وشكل السلام الاجتماعي على مستوى الوطن والسلام الإقليمي على مستوى المنطقة إطاراً رئيسياً للسياسة اليمنية المسؤولة»..

وقد بلور فخامة الرئيس في هذا المحفل الدولي الكبير، منهجه الانفتاحي العقلاني المعتدل.. داعياً إلى حوار وتلاقي الحضارات، وفتح قنوات التواصل والتكامل السياسي والاقتصادي والثقافي بين شعوب العالم.. واطلق الأخ الرئيس مواقف تاريخية مهمة من واقع ادراكه لمفهوم السلام، حيث قال: (ان السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط لايمكن تحقيقه إلا بالانسحاب الإسرائيلي



... and the Arab World
... la Ligue des Senats et Conseils Equivalent
... onde Arabe
...na'a 25-27 April 2004
المؤتمر الأول لرابطة مجالس الشيوخ والمجالس
المماثلة في أفريقيا والعالم العربي





الكامل من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م في الجولان وفلسطين) وبهذه الكلمات يستنهض الأخ الرئيس الضمير الإنساني إلى شعب يعاني التهجير والقتل والتنكيل منذ أكثر من ٥٤ عاماً.. ويوصل صرخة ملايين الفلسطينيين الزاحفين بأغصان الزيتون من مخيمات الشتات.

ومن أطروحاته أيضا، مناشدته الدول الغنية بمساعدة الدول الفقيرة والدفع بعملية التنمية فيها وإعفائها من الديون وتأهيلها للعولمة.. وتناول فخامة الرئيس ما يمثله التواصل والتكامل كنتيجة لتحولات جعلت العالم وكأنه دخل عصراً جديداً، هو عصر الكونية، تتحصن بخندقها جميع الشعوب وتتعاون وتتكامل.. مشيراً إلى تلازم التنمية والسلام كشرطين ضروريين لعملية التقدم الإنساني في عصرنا الراهن..

هذه هي بعض مواقف وأفكار فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وقناعاته التي عكست قضايا وهموم شعوب العالم اجمع.. إنها مواقف ومبادرات قائد وزعيم لايمكن لاحد ان يجادل بمدى التزامه الوطني والقومي والإنساني.. وهو الذي يؤكد دائماً بان أي شعب أو أمة إنما تنتمي إلى هذا العالم الذي اصبح قرية صغيرة في خضم صيرورة وديناميكية الحركة الحضارية والحياة الإنسانية وتشابك المصالح، التي فتحت العالم على بعضه.

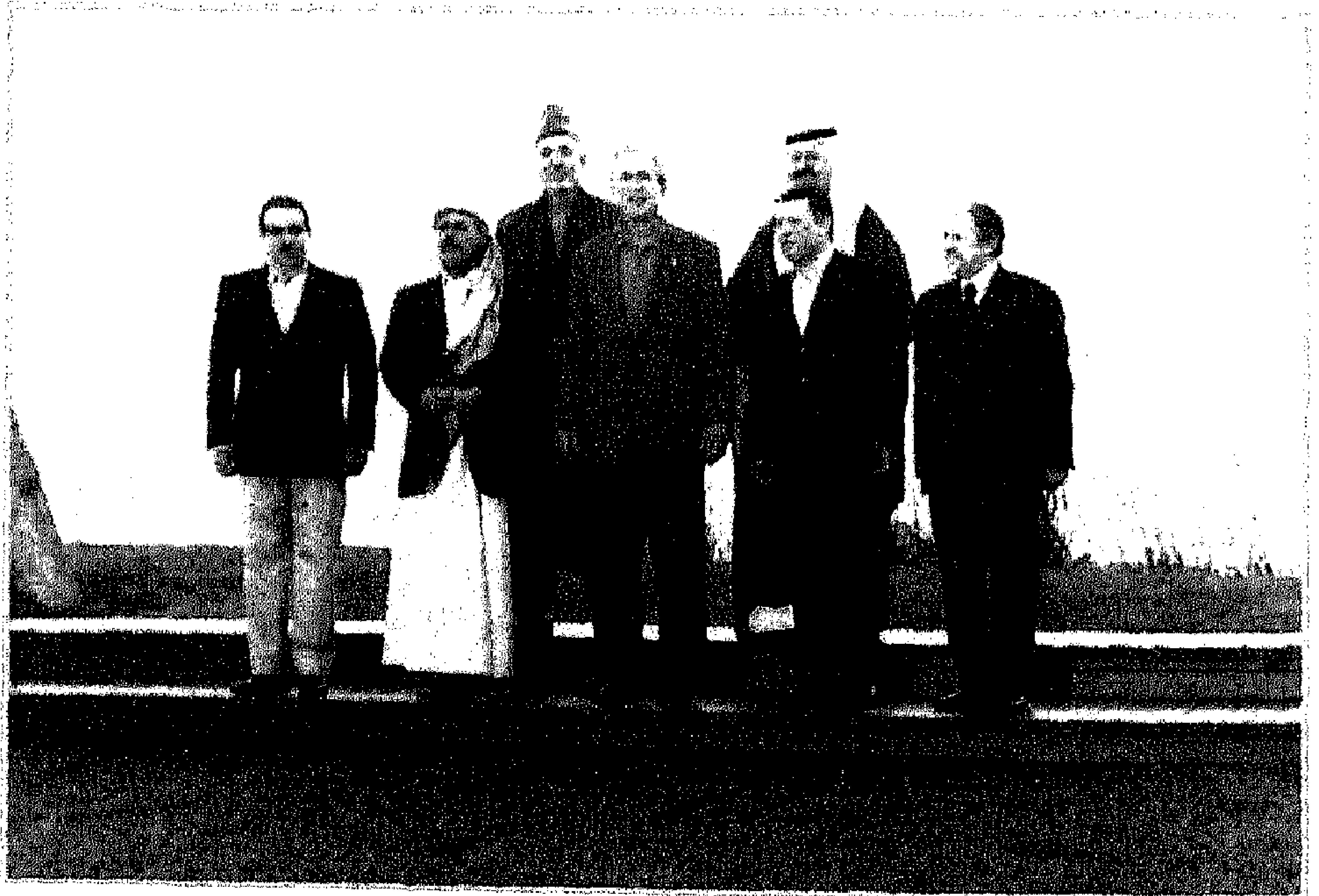
ويرز فخامة الرئيس زعيماً معبراً عن حقوق الشعوب واستقرارها وأمنها، وكل ما من شأنه ان يرفع من مستواها إلى مصاف يليق بالجنس البشري، الذي من المفترض ان يكون مثالاً يجسد المبادئ الإنسانية منها والحضارية.

ونستقرئ في فكر فخامة الرئيس تأكيد قناعاته على إلتقاء الحضارات والثقافات، لا صدامها.. وعلى حوارها وتلاقحها الديمومي.. لاقطيعتها وتنافرها.. لان هذه القيم الكبيرة لا يستطيع أحد ان يقف أمام عالميتها فهي لاتقر بالحدود والمسافات كما الحب والحياة والتفاعل في الطبيعة والبشر...

وقد كانت صنعاء اليمن وما تزال، هي المهد الأول والمحرك «الدينمو» للملتقيات الحضارية لتؤكد ان الحضارات هي تواصل وتبادل حوارات واستحضار كل ما هو مفيد وجميل لحياة الشعوب والامم... لذلك كان ملتقى الشعر الألماني العربي في صنعاء خريف عام ٢٠٠٠م.

## الزعيم الكبير.. في قمة الكبار

كانت الدعوة الموجهة إلى فخامة الرئيس علي عبد الله صالح للمشاركة في قمة الدول الثمان الكبرى التي انعقدت في جزيرة «سي ايلاند» الأمريكية يومي ٩-١٠ يونيو ٢٠٠٤م بمثابة تأكيد للمكانة الدولية التي تحتلها اليمن بعد الإنجازات الكبيرة التي شهدتها سياسياً واقتصادياً ونجاح تجربتها الديمقراطية الرائدة إقليميا بفضل استراتيجية الرؤية الثاقبة للقيادة السياسية التي استشرفت المستقبل ومعطيات المتغيرات العالمية، وعملت بالقوانين العلمية لمنطق العقل ومنطق العصر لالتماس اقصر الطرق إلى اللحاق بركب التحولات المعاصرة.. وسواء تعلق الأمر بالمفاهيم والاتجاهات أو بالنظم والمؤسسات فان النظرة الثاقبة للقيادة السياسية قد أفضت إلى ترسيخ النهج الديمقراطي المرتكز على التعددية الحزبية وحرية الرأي واحترام حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة وجملة القيم والمفاهيم التي تبلورت وعبرت عن مضامين فلسفة الرئيس المؤسسة للحوار والتسامح والوفاق والسلام الاجتماعي.. مثلما ان دعوة الكبار هي تعبير عن الاحترام والاعتزاز بزعيم اليمن الكبير الذي برز كشخصية سياسية فاعلة ومؤثرة في العلاقات الدولية، وفي إرساء مبادئ التعاون والتفاهم وقيم السلام العالمي.. ومنطقياً فلم تكن سياسة فخامة الرئيس الخارجية إلا انعكاساً لسياسته الداخلية في انسجام جسَّد توجهاته الوطنية والقومية والدولية عبر اعتماد نهج سلمي عماده الحوار والتسامح ونبذ العنف والصدامات إحلالا للوئام والأمن والسلام.



وفي قمة الكبار حمل فخامة الرئيس رسالة اليمن بكل تحولاته وإنجازاته السياسية والتنموية وقضايا أمتة العربية والإسلامية وقضايا إنسانية تهم شعوب العالم الطامحة للاستقرار والعيش الرغيد.. فكان لقضايا وأحداث المنطقة حضوراً محورياً اعتبرت من أهم الاجندة التي تم مناقشتها في هذه القمة سواءمنها مسألة الصراع العربي الإسرائيلي وتحريك عملية السلام على أساس خارطة الطريق وبما يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة أو الأوضاع في العراق وما يستدعي من حلول تكفل عودة السيادة للشعب العراقي وتقرير مصيره بنفسه.

ومن هنا فقد كان زعيم اليمن الكبير هو الصوت العربي القومي المعبر عن قضايا الأمة ومصالحها في مرحلة وصل فيها التضامن العربي إلى حالة مزرية من التفكك والوهن.

وتركزت طروحات فخامة الرئيس أيضا - في هذه القمة - على قضايا التنمية في البلدان الفقيرة ومحاربة الفقر ومساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة وغيرها من القضايا التي يمثل حلها شرطاً أساسيا للاستقرار والسلام الإقليمي والعالمي..

وبهذه النظرية الثاقبة وحجم القضايا الوطنية والقومية والإقليمية والدولية التي طرحها على طاولة القمة وقدم التصورات والأفكار بمعالجتها كان فخامة الرئيس زعيماً كبيراً في قمة الكبار مما جعل زعماء الدول الكبرى يشعروا بأهمية ان يكون شريكاً معهم في مناقشة قضايا النظام العالمي الجديد وبالذات قضايا الإصلاحات والتنمية.

## وسام حوار الحضارات.. أم جائزة نوبل..؟

في حفل مهيب بدار الرئاسة بصنعاء في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٤م جرى تقليد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وسام حوار الحضارات لعام ٢٠٠٤م الممنوح له من مركز مجد روسيا القومي تقديراً لدور فخامته في تبني الحوار بين الحضارات وتعزيز العلاقات اليمنية - الروسية ودوره التاريخي البارز في إعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني في الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٠م وتقديراً للنهج الحكيم الذي انتهجه الأخ الرئيس في معالجة القضايا والمشكلات، وفي طليعتها قضايا الحدود مع الأشقاء في دول الجوار...

وقال فلاديمير ياكونين رئيس مجلس أمناء مركز مجد روسيا القومي: «ان وفد المركز جاء إلى اليمن الرائع في مهمة رائعة ونبيلة تتمثل في تنفيذ قرار لجنة



منح الأوسمة في المركز بمنح فخامة الرئيس علي عبد الله صالح وسام حوار الحضارات تقديراً لمنجزاته الوطنية والقومية ودوره الرئيسي في إرساء أسس حوار الحضارات بين الشعوب. .» مخاطباً فخامة الرئيس بقوله «ان مساهمتكم التي لا تقدر بثمن في توحيد البلد الذي كان منقسماً لمدة قرنين تضعكم إلى جانب مآثر صناع حضارة سبأ الذين وردت أسماءهم في التوراة. .»

وفي كلمته بالمناسبة قال فخامة الرئيس علي عبدالله صالح «أشكركم على منحي هذا الوسام الرفيع الذي نعتز به وهو يمثل رمزاً لعلاقة الصداقة المتينة والتاريخية بين بلدينا وشعبينا الصديقين»

واشاد فخامته بالدور الإيجابي لمركز مجد روسيا القومي من اجل تعزيز حوار الحضارات بين الشعوب والأمم.

مشيراً «إلى ان عالمنا المضطرب اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز حوار الحضارات والثقافات من اجل المزيد من التقارب والتفاهم بين الشعوب والأمم ومن اجل عالم تسوده المحبة والسلام وتتكامل فيه جهود الجميع من اجل خدمة البشرية وإسعادها».

## دلالات الوسام

عندما يقرر مركز قومي اجتماعي عالمي بهذا الحجم منح وسامه لشخصية ما فهو يقرر ذلك لاعتبارات لا تقف عند منطق الدبلوماسية والبروتوكول إنما كما- يقول عبد الوهاب الروحاني سفير بلادنا في روسيا- يبحث فيما هو أهم واعمق واشمل. في القيم والمثل الحميدة التي تمثل قاسماً مشتركاً بين الشعوب وحضاراتها.



ومنح فخامة الرئيس علي عبد الله صالح وسام «حوار الحضارات» يأتي في إطار مفهوم الوفاء بالقيم العلمية والأخلاقية والإنسانية لهذا القائد والزعيم الوطني الذي يعد من أبرز الشخصيات القيادية التي آمنت بالحوار وسلكت منهجه قولاً وعملاً...

ومركز مجد روسيا القومي كأعرق وأهم المراكز العلمية الروسية التي تبحث بعمق في مجال الحوار والتفاهم بين الحضارات يضع فخامة الرئيس في خانة القيادات القومية العربية «الأبرز» التي أظهرت عبقرية نادرة في فهم وإدارة الحوار على المستويين الداخلي والخارجي..

فالرئيس علي عبد الله صالح بطل قومي استطاع ان يحقق اعظم أحلام شعبه في التنمية والوحدة وان يحقق السلام الاجتماعي ويرسخ مبدأ التسامح والحوار مع مختلف القوى والاتجاهات السياسية والاجتماعية والدينية إلى جانب إشاعة الديمقراطية وحرية الرأي والرأي الآخر.

وبسياسة الحـوار السلمي تجـاوز مشاكل الحـدود بشكل لافت للمراقبين الإقليميين والدوليين.

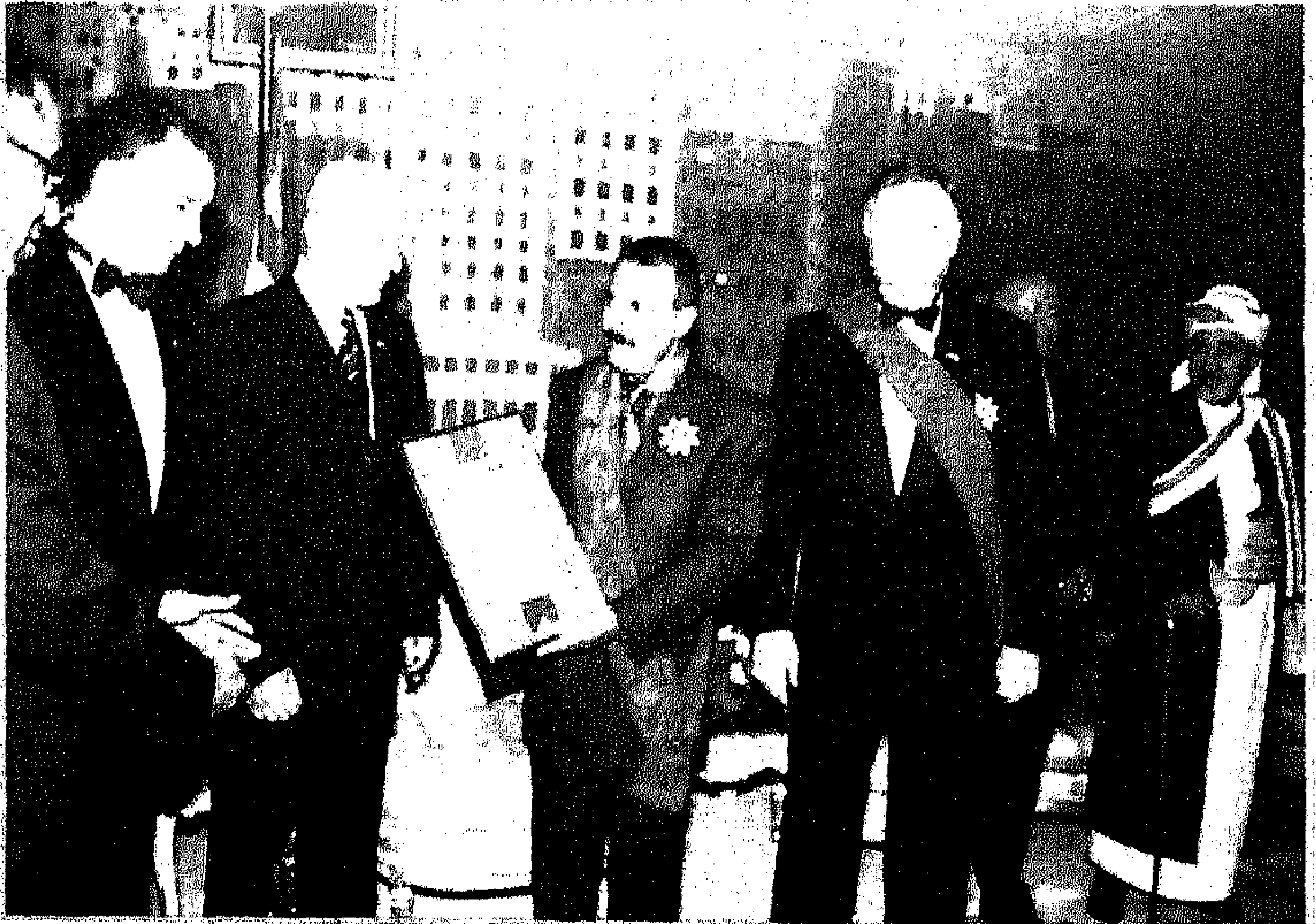
كما ان فخامة الرئيس - والحديث هنا للسفير الروحاني - اصبح شريكاً جاداً ومخلصاً في خلق علاقات سوية ومتوازنة مع كل شعوب العالم بغض النظر عن جنسياتها أو دياناتها كما انه شريك دولي فاعل في محاربة الإرهاب.

ان إيمان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بحاجة العصر للحوار والتفاهم في إطار القيم الدينية والحضارية لكل الشعوب والامم ينبثق من فلسفة الحوار والتسامح التي جسد مضامينها على المستوى الوطني منذ توليه مسؤولية قيادة الوطن.

وتأسيساً على ذلك فان وسام «حوار الحضارات» الذي تقلده فخامة الرئيس هو تكريم لجزء مشرق من عطاءات الرجل وهو تقدير أيضا لبصماته القوية في تطوير وإثراء العلاقات اليمنية -الروسية والعربية- الروسية إجمالاً.

كما أن فخامته بصفاته الحميدة وسمو روحه، اصبح صديقاً حميماً للكثير من زعماء وشخصيات العالم.. فهو صديق حميم وشخصي للرئيس الروسي فلا ديمير بوتين وصديق حميم وشخصي للعالم والمفكر الروسي الشهير ميخائيل بيوتر وفسكي وكذلك هو صديق لنخبة من قادة روسيا الحديثة الناهضة.

ان الحوار... والتفاهم بين الأمم والشعوب هو منهج فخامة الرئيس وهو مجمل المبادئ والقيم التي يقرها ويعمل لأجلها مركز مجد روسيا القومي.. ويعرف هذا



المركز بأنه منظمة غير حكومية استحدثت هذه الجائزة في عام ١٩٩٢م وكان بين الحائزين عليها عدد من قادة الدول والشخصيات الثقافية والاجتماعية البارزة ومنهم الرئيس الإيراني محمد خاتمي وأيوبطريرك القدس أريني ورئيس اوزبكستان إسلام كريموف

ويعتبر هذا الوسام هو الثاني عشر من الأوسمة الرفيعة التي حصل عليها فخامة الرئيس من الدول الشقيقة والصديقة.

وفي رسالة تلقاها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين «هنأه فيها بمناسبة منحه وسام حوار الحضارات تكريماً لشخصه ودوره الكبير والفعال في تعزيز جسور الحوار والتواصل البناء بين الثقافات والحضارات الإنسانية..»

وللدلالة على خلفية ومغزى الوسام فقد أوضح فلاديمير ياكوني رئيس مجلس امناء مركز مجد روسيا القومي خلال لقائه بالسفير عبد الوهاب الروحاني في روسيا «انه تم منح فخامة الرئيس علي عبد الله صالح هذا الوسام بصفته قائداً ورائداً عظيماً ترك بصمة رائعة في حياة شعبه وجسد المفاهيم الحميدة للتفاهم والحوار. .. وفي مقدمتها حوار الحضارات..»

وفي حلقة نقاشية احتفائية بتقليد فخامة الرئيس وسام حوار الحضارات لعام ٢٠٠٤م من مركز مجد روسيا القومي نظمها مركز دراسات المستقبل بصنعاء اعتبر الأخ ناجي العواضي المستشار بوزارة الخارجية القيمة الاعتبارية لهذا الوسام بأنها «قيمة معنوية ونفسية في نفس الوقت لفخامة الأخ الرئيس وللشعب اليمني ككل.. وان قيمتها المعنوية كبيرة جداً».. فيما وصف د / احمد الاصبحي الوسام بأنه تكريم لليمن وشعب اليمن وتأصيل لحوار الحضارات الذي جسدته مواقف فخامة الرئيس في شتى المحافل الإقليمية والدولية.

وهكذا فان الكثير من الإنجازات والمواقف الوطنية والقومية والدولية التي سجلها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح على مدى ٢٧ عاماً تجعله مؤهلاً لأرفع الجوائز العالمية بما فيها جائزة نوبل للسلام. .

فبالإضافة إلى ما أسلفنا ذكره في حياة الرجل وسياسته الحكيمة يبرز أيضا دوره في تدعيم أسس الأمن والسلام في العالم من خلال سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز.. وكذلك في قيادة الوطن بمنأى عن قضايا الصراعات الدولية الإقليمية حرصاً منه على الاستقرار والسلام... كما ان مواقفه ومساعيه الكبيرة التي يبذلها لإضماد بؤر التوتر والصراعات والحروب في أكثر من بلد، لايسعنا حصرها هنا.. ونستشهد بالإشارة إلى بعضها ففي عام ٢٠٠٠م عمل فخامة الرئيس علي عبد الله صالح على لملمة شتات الفصائل الصومالية المتصارعة

في إطار مصالحة وطنية توجت بانتخاب برلمان وانتخاب أول رئيس للصومال بعد عشرة أعوام مضت على الفراغ السياسي في ذلك البلد. .. كما أنه فتح حدود اليمن في الأعوام ٩٣-٩٤م لمئات الآلاف من اللاجئين الصوماليين الهاربين من جحيم الحرب الأهلية إثر وفاة الرئيس محمد سياد بري وقدم لهم الرعاية الكاملة وقدم فخامته اكثر من مبادرة لحل مشكلة الشرق الأوسط، والصراع العربي الفلسطيني.. كما وضع أمام المجتمع الدولي مبادرة لمعالجة الأوضاع في العراق.. وكذلك برز دوره الريادي في تحقيق المصالحة والتفاهم بين عدد من الدول العربية، واصلاح البيت العربي... وغير ذلك من المواقف العظيمة التي نستطيع القول معها بأن فخامة الرئيس علي عبد لله صالح أصبح شخصية عالمية، ويمثل بسياسته العقلانية عامل أمن واستقرار على المستويين الإقليمي والدولي. .. إنه حقاً رجل السلام الأبرز، والزعيم المجسد الحقيقي لمفاهيم حوار الحضارات والثقافات بين الشعوب والأمم...

## حقوق الإنسان. . تأصيل وممارسة

منهجية فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح، منذ توليه مسؤولية قيادة الوطن في الـ ١٧ من يوليو ١٩٧٨م، اعتمدت أساساً على التأصيل الثقافي لحقوق الإنسان في الفكر الوطني، وفي انساق الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وفقاً ومضامين المواثيق الدولية وروح مرجعيتنا الاسلامية والثقافية.. وتكتسب عملية التأصيل هذه- في فكر الرئيس- بعداً تأسيسياً نظرياً وفلسفياً، ينصرف الى ابراز عالمية حقوق الانسان، كونها تقوم على أسس فلسفية واحدة، بمقاصدها وأهدافها الواحدة.. فحقوق الانسان جميعها عالمية وغير قابلة للتجزئة.. ومن هنا يأتي ايمان بلادنا ونظامنا الوطني في الطابع الكلي المطلق لحقوق الانسان.. من رؤيته بأن الخصوصية والعالمية ليستا على طرفي نقيض، بل بالعكس، هما متداخلتان.. في كل «خاص» شيء من «العام» كما ان «العام» ليس كذلك إلاّ لكونه يضم ماهو «عام» في كل نوع من أنواع «الخاص» بالمفهوم الفلسفي.

وفي حين أنه يجب أن توضع في الاعتبار أهمية الخاصيات الوطنية والاقليمية ومختلف الخلفيات التأريخية والثقافية والدينية فإن من واجب الدول بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان التي نظمها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والحريات الاساسية.. في هذا السياق وبلورة لمضامين هذه الفقرة من برنامج المؤتمر الدولي العالمي لحقوق

الانسان في فيينا ٢٥ يونيو ١٩٩٢م وفي اطار الشرعية الدولية لحقوق الانسان التي تضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٩٤٨م والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٩٦م، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - ١٩٩٦م- والمواثيق الاخرى.. فإن بلادنا تعتبر حقوق الانسان والحريات العامة والخاصة الدعامة الأساسية لنظامها السياسي الديمقراطي فلا محل للقول -في منهج الرئيس- بوجود نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية والحزبية وحرية التعبير في الوقت الذي تنعدم فيه الحقوق أو تكون منقوصة.

ومما لاشك فيه أن اليمن في ظل قيادة الأخ رئيس الجمهورية شهدت العديد من التحولات الهامة على صعيد ترسيخ وتعزيز النهج الديمقراطي وتدعيم الحقوق والحريات من خلال سن التشريعات والأنظمة المختلفة التي تكفل وتدعم الحريات العامة والخاصة للمواطنين والانضمام الى المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان.

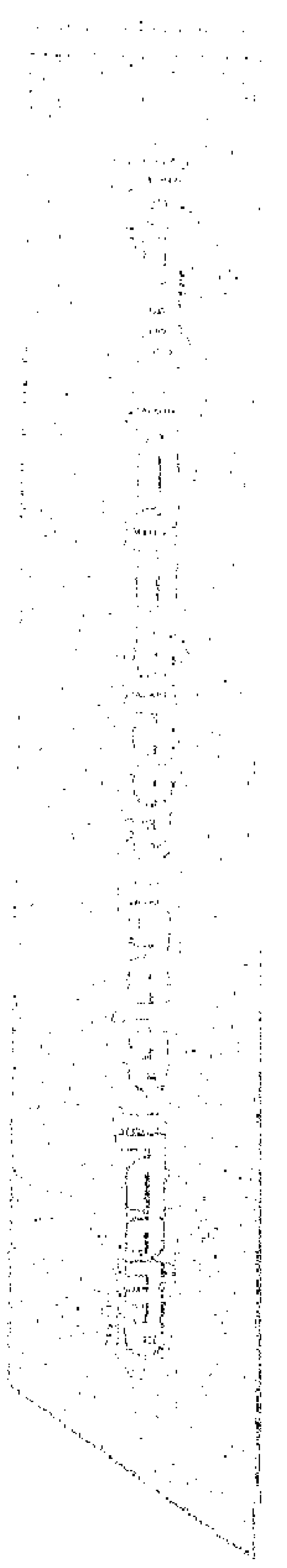
وقد وقعت اليمن الكثير من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والمرأة وانضمت اليها على امتداد مسيرة الثورة اليمنية لاسيمافي عقد الثمانينات نستعرضها على النحو التالي: -

- انضمت بلادنا الى الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع اشكال التمييز العنصري في عام١٩٧٢م والى اتفاقية عام ١٩٥١م الخاصة بوضع اللاجئين في عام ١٩٨٠م والى البرتوكول الخاص باتفاقية اللاجئين في عام ١٩٨٠م والى الاتفاقية الدولية للقضاءعلى جميع اشكال التمييز ضد المرأة في ١٩٨٤م، وفي سبتمبر عام ١٩٨٧م انضمت اليمن الي المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي نفس الشهر والعام انضمت بلادنا الى الاتفاقيات الدولية التالية:-
- الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها- الاتفاقية الدولية بشأن عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة- اتفاقية الرضا بالزواج والحد الادنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج- اتفاقية عام ١٩٢٦م الخاصة بالرق والمعدلة ببروتوكول عام ١٩٥٣م- اتفاقية حظر الاتجار بالاشخاص واستغلال الغير- الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها- وفي عام ١٩٩٠م انضمت بلادنا الى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل- الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب

والمعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهينة- إتفاقيات جنيف الاربع لعام ١٩٤٩م وبروتوكوليها الاضافيين لعام ١٩٩٧م.

ومع تزايد اهتمام قيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الاخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بحقوق الانسان والمرأة في المجتمع. فإنه وعقب تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م تم ايلاء اهتمام متزايد بهذا الجانب الانساني وعلى ضوء ذلك نشير في هذا الصدد الى أبرز الصكوك الدولية التي تم المصادقة عليها وإدماجها دستورياً وقانونياً في ظل راية الجمهورية اليمنية حيث تم ادماج الاعلان العالمي لحقوق الانسان في سياق المادة الـ «٦» من الدستور اليمني المعدل بتاريخ ١٩٩٤/٩/٢٩م، وهذا الاعلان يعتبر من اهم الوثائق الاساسية لحقوق الانسان، فقد تضمن حرية الفرد وصون كرامته واحترام الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ اجراءات مطّردة قومية وعالمية لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة فعالة بين الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها، ويحتوي هذا الاعلان علي «٣٠» مادة نصت المادة الاولي منها: - «يولد جميع الناس احراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم ان يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء».. كما نصت المادة الأخيرة على مايلي:- «ليس في هذا الاعلان نص يجوز تأويله على أن يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف الى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه».

- كما صادقت بلادنا على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من حروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٩١م، وهذه الاتفاقية ملزمة لكل الدول التي صادقت عليها الاعتراف بالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع اعضاء الاسرة البشرية وفقاً للمبادئ المعلنة في ميثاق الامم المتحدة التي تشكل اساساً للحرية والعدل والسلم في العالم والمستمدة من الكرامة المتأصلة للانسان.
- كما جاءت هذه الاتفاقية لتعزز ماورد في المادة الـ «٥» من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والمادةالـ «٧» من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكلتاهما تنصان على عدم جواز تعرض احد للتعذيب او المعاملة اوالعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- وصادقت الجمهورية اليمنية على اتفاقية حقوق الطفل وبما ينسجم مع دستورها الدائم في الاول من مايو ١٩٩١م، وقد تضمنت هذه الاتفاقية على الحقوق الاساسية للطفل، كحقه في البنية والحق في الحماية من سوء الاستخدام الجسدي والعقلي والجنسي للاطفال، وعدم إشراكهم



في النزاعات المسلحة، وكذا حق الاطفال في التنمية بما في ذلك الحق في الحصول على غذاء ورعاية صحية أولية وتعليم اساسي.

- كما اهتمت الاتفاقية بالاطفال المعاقين جسدياً وذهنياً وتعهدت الدول الاطراف في الاتفاقية بحماية الاطفال من جميع الممارسات التي تدفع الى التمييز العنصري أو الديني أو أي شكل آخر من أشكال التمييز وأن يربى الطفل على روح التفاهم والتسامح، والتصادق بين الشعوب وحب السلام والأخوة الاسلامية، وفي هذا السياق اهتم الدستور اليمني في مواده (٢٦،٣٠،٥٥) بالأمومة والطفولة والأسرة عموماً.

وصادقت بلادنا في ظل راية الجمهورية اليمنية على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات منها على سبيل المثال:-

- اتفاقية المشاورات الثلاثية لتعزيز تطبيق العمل الدولي في الـ«٢٩» من يناير ٢٠٠٠م.
- اتفاقية التأهيل المهني واستخدام المعاقين في الـ«١٨» من نوفمبر ١٩٩١م.
- اتفاقية حظر أسوأ اشكال عمل الاطفال في الـ«٢٨» من ديسمبر ١٩٩١.

وفي جانب الاهتمام بحقوق الانسان فقد تجلى بوضوح الاهتمام الكبير الذي أولته قيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالمرأة اليمنية.. الاهتمام المسند الى مرجعيتنا المستقاة من سماحة تعاليم الاسلام التي ضربت أمثلة رائعة لروح المساواة الاجتماعية بين الجنسين في بناء الحياة وتعميرها، وقد برزت الجهود الملموسة بصورة جلية لهذا الاهتمام بالمرأة من خلال بعض الاحصائيات والمؤشرات التي تم نشرها عام ١٩٩٦م، وسوف نتناول ذلك بالتفصيل فيما يلي:-

## المرأة اليمنية مكاسب وانجازات ريادية

كان لها دور مشهود في التاريخ اليمني، قبل وبعد الاسلام سواء في شؤون السياسة والحكم أو على مسرح الثقافة والفكر وذكرت في القرآن الكريم (ماجاء عن ملكة سبأ) ووصفها المؤرخون بأعظم ملكة عربية (أروى) وبعد أن تعرضت للضيم والغبن في عهد الامامة والاستعمار، كان لها أن استعادت اعتبارها بقيام الثورة اليمنة (٢٦سبتمبر ٦٢-و١٤اكتوبر ١٩٦٣م) الخالدة.. غير ان ألق حضورها وتميزها بالمكاسب والانجازات والريادة لم يتحقق لها الاّ في ظل القيادة الحكيمة لفخامة الاخ الرئيس علي عبد الله صالح.. تلك هي المرأة اليمنية التي امتلكت

عبر التاريخ ارادة النجاح والتألق وهي اليوم تواجه التحديات وتتحمل مسؤولياتها وتواصل مسيرتها بخطى ثابتة.

قبل الحديث عن مكانة المرأة اليمنية ودورها في مجتمعنا المعاصر وخصوصاً في العهد الجديد عهد الرئيس علي عبد الله صالح.. عهد الوحدة والديمقراطية.. دعونا نعطي لمحة مختصرة عن مكانة المرأة اليمنية قبل قيام الثورة (٢٦ سبتمبر٦٢ و١٤ أكتوبر ٦٣م) فالمعروف أن اليمن قبل قيام الثورة كان يعيش وضعاً متردياً، وواقعاً مريراً، وكان المجتمع اليمني يرزح بين اغلال الظلم والقهر والاذلال ومحاصراً بأشكال التخلف والجهل والمرض بسبب السياسة الرعناء التي كرسها نظاما الامامة الكهنوتي والاستعمار البغيض وخلقت وضعاً متردياً ومريراً، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، تناسلت فيه فيروسات التخلف الثقافي والعلمي فتزامنت مع ظواهر الفقر والعوز شديدة الوطأة على المجتمع ككل، رجلاً وامرأة، غير ان المرأة نالت النصيب الاكبر من انعكاسات ذلك الوضع البائس لما كان ينظر إليها كمخلوق ناقص، فظلت حينذاك مسلوبة الحقوق ومحتقرة المقام صوتها عورة ودورها ومشاركتها في العمل والتعليم بدعة، وهو مايجافي روح الاسلام الذي انتشلها من ضيم عصبية الجاهلية.

الا اننا لاننسى أن المرأة اليمنية قد لعبت دوراً في التاريخ اليمني، قبل وبعد الاسلام، سواء في السياسة او في الحكم أو في الثقافة والفكر حتى قيل إن الحقب التأريخية، التي حكمت فيها المرأة اليمنية كانت متميزة بالازدهار والاستقرار وممارسة الشورى، ومثال لذلك ماورد في القرآن الكريم عن ملكة سبأ، وآثار العمران التي تشهد لعظمة الملكة اروى بنت أحمد التي حكمت اليمن اكثر من خمسين عاماً، ووصفها المؤرخون بأنها كانت اعظم ملكة عربية ومثلها بلقيس، وهناك شهيرات في الثقافة والعلم، منهن:-صفية بنت المرتضى ولها إرث علمي معروف منه رسالة «الوجيز على صاحب التجويز» ودهماء بنت يحي ومن كتبها «الانوار في شرح كتاب الازهار» وأخريات لهن دور مشهود في المسرح السياسي، وفي الحياة العلمية والثقافية والفكرية خلال حقب التاريخ اليمني قبل وبعد الاسلام.

ومثل قيام الثورة اليمنية خصوصاً في عهد الرئيس علي عبد الله صالح محطة تحول تاريخية في حياة المجتمع اليمني كله رجلاً وامرأة، ثم جاء تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وقيام الجمهورية اليمنية، لتعيد الاعتبار للانسان اليمني، وتفتح له فضاءات للعمل والانجاز والابداع، فأستطاع تحقيق انجازات تنموية وديمقراطية كبيرة، وتحقق للمرأة اليمنية مكاسب في مساواتها مع أخيها الرجل وممارسة حقوقها في العمل والتعليم والمشاركة في الحياة السياسية

والاجتماعية والثقافية، وبما يمكنها من المشاركة الفعالة في بناء المجتمع اليمني الجديد وفي تحقيق ذاتها وتعزيز دورها في مساندة النظام الوطني الديمقراطي وترسيخ قيم المجتمع المدني والدفع بالعملية الوطنية التنموية الشاملة، علي اساس ان الرجل والمرأة، في الدستور والتشريعات وقوانين الجمهورية اليمنية، هما شريكان في البناء والتنمية.. تلك هي المرأة اليمنية التي وجدت عبر التاريخ ارادة سياسية عميقة تعمل على الاحاطة بها وتمكينها من فرص النجاح والتألق، وقد جاء العهد الجديد ليفتح امامها ابواباً جديدة للنجاح وليتجاوز بعض النقائض ويرتقي بها الى كل مقومات الاشعاع والريادة، فقانون الاحوال الشخصية خضع للتنقيح بما يضمن للمرأة مزيداً من المكاسب التي تبقيها دوماً في صدارة نساء العالم النامي بل ومزاحمة لنساء العالم المتقدم اللواتي لم يخفن انبهارهن بالارضية القانونية والتشريعية التي تحظى بها المرأة اليمنية، والتي ما فتئت تتطور وتحقق الاضافة من اجل كيان أسري متوازن، ومن أجل احاطة اشمل بالمرأة على جميع الاصعدة، حتى أنه اصبح من الصعب والعسير تعديد مكاسب المرأة وحصرها في عهد تميز بالعطاء اللامتناهي، فاليمن انضمت الى الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة دون قيد أو شرط.

والقانون اليمني بفضل الاجراءات والمبادرات الرئاسية المتعددة مكنها من حقوق ريادية شاملة.

## الحقوق السياسية

من ذلك مثلاً حقوقها السياسية، فالمرأة تحظى بحق التصويت والترشيح للانتخابات وكذلك بحق عضوية مجلس النواب.

ولها حضورها كنائب مثلما لها حضورها كعضو في المجالس المحلية وفي الوزارات ومختلف المؤسسات الرسمية وتعزيزاً لهذه المكاسب السياسية والاجتماعية المحققة للمرأة جاءت النصوص القانونية والاجراءات الرئاسية المتتالية والمتدفقة لصالح المرأة باعتبارها عنصراً فاعلاً في الحياة الوطنية والسياسية و التي تعززت بإجراءات وقرارات متواصلة لصالح المرأة والأسرة، تدعمت عملياً بإجراءات مؤسساتية تتمثل أساساً في تأسيس صندوق للرعاية..

ومن جهة اخري تم بعث هيكل من شأنه ان يدعم مكانة المرأة، وتعمل بالتنسيق مع هياكل اخرى كمركز الدراسات والتوثيق والاعلام حول المرأة، اضافة الى جمعيات ومنظمات اخرى وهو فضاء يتجسم فيه تنسيق العمل ومتابعة القرارات والبرامج التي توضع لفائدة المرأة والأسرة على توفيق النقاشات وتناغم القرارات لما فيه صالح المرأة.

وحققت المرأة عدة اضافات من ذلك مثلاً تطور المؤشرات الدالة على ادماجها في الحياة العامة، وهذا يوحي بإجراءات مماثلة تأخذ بعين الاعتبار الوسائل الكفيلة بدفع عمل المرأة والاهتمام ايجابياً وفعليا بشؤونها ودعم قدراتها وذلك بالتنسيق مع سائر المؤسسات، وقد استطاعت الدولة ان ترسي تقاليد جديدة داخل الكيان النسائي من خلال عقد ملتقيات وطنية حول حقوق المرأة واعتماد ومضات إعلامية تتناول مواضيع مختلفة بشأنها، ويكفي ان نشير بأنه في عهد الرئيس علي عبد الله صالح قد شهدت المرأة تحولات كبيرة في مجالات عديدة وتبوأت خلال السنوات الأخيرة مسؤوليات ومناصب مهمة ومراكز قيادية حيوية سواء على المستوي الوظيفي أو على المستوي السياسي..

وقد كفل الدستور و القوانين النافذة حقوق المرأة أبرزها حقوقها السياسية وتضمن الدستور المعدل الصادر في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤م جملة من الحقوق السياسية العامة حيث أكدت المادة «٢٤» على كفالة الدولة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.



وأكدت المادة «٢٥» على ان يقوم المجتمع على اساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة، والتضامن الاجتماعي يشمل الشرائح والفئات والجنس دون تمييز بين حرية الرجل والمرأة وعلى قدم المساواة في العدل والحرية.

اما ما يخص حق المرأة في الاقتراع وحقها في الترشيح وابداء الرأي فقد نصت المادة «٤٢» على حق المواطن في الانتخاب والترشيح وابداء الرأي في الاستفتاء ومشاركة المرأة بفاعلية وتميز في العملية السياسية وتجلى اهتمامها في الانتخابات التشريعية ففي انتخابات ١٩٩٣م وصلت نسبة المقيدات في سجلات القيد ١٦٪،، وارتفعت النسبة الى ٣٨٪ في انتخابات ابريل ١٩٩٧م حيث شاركت المرأة في ادارة الانتخابات في القيد والتسجيل في انتخابات ١٩٩٣م «٦٠٥١» امرأة كما شاركت «٤٦٢٢» امرأة في ادارة الانتخابات.

اما عدد المسجلات في جداول الناخبين لعام ١٩٩٣م فقد بلغ «٤٧٨٠٣٧٩» امرأة ووصل عدد المسجلات في عام ٢٠٠٣م الى «٣،٤١٥،١٤١» امرأة.

وبلغ عدد المرشحات لعضوية مجلس النواب في انتخابات ١٩٩٣م من النساء المنتميات للاحزاب والمستقلات «٤٢» امرأة وفي انتخابات ١٩٩٧م «١٧» امرأة وفي ٢٠٠٣م «١١» امرأة.

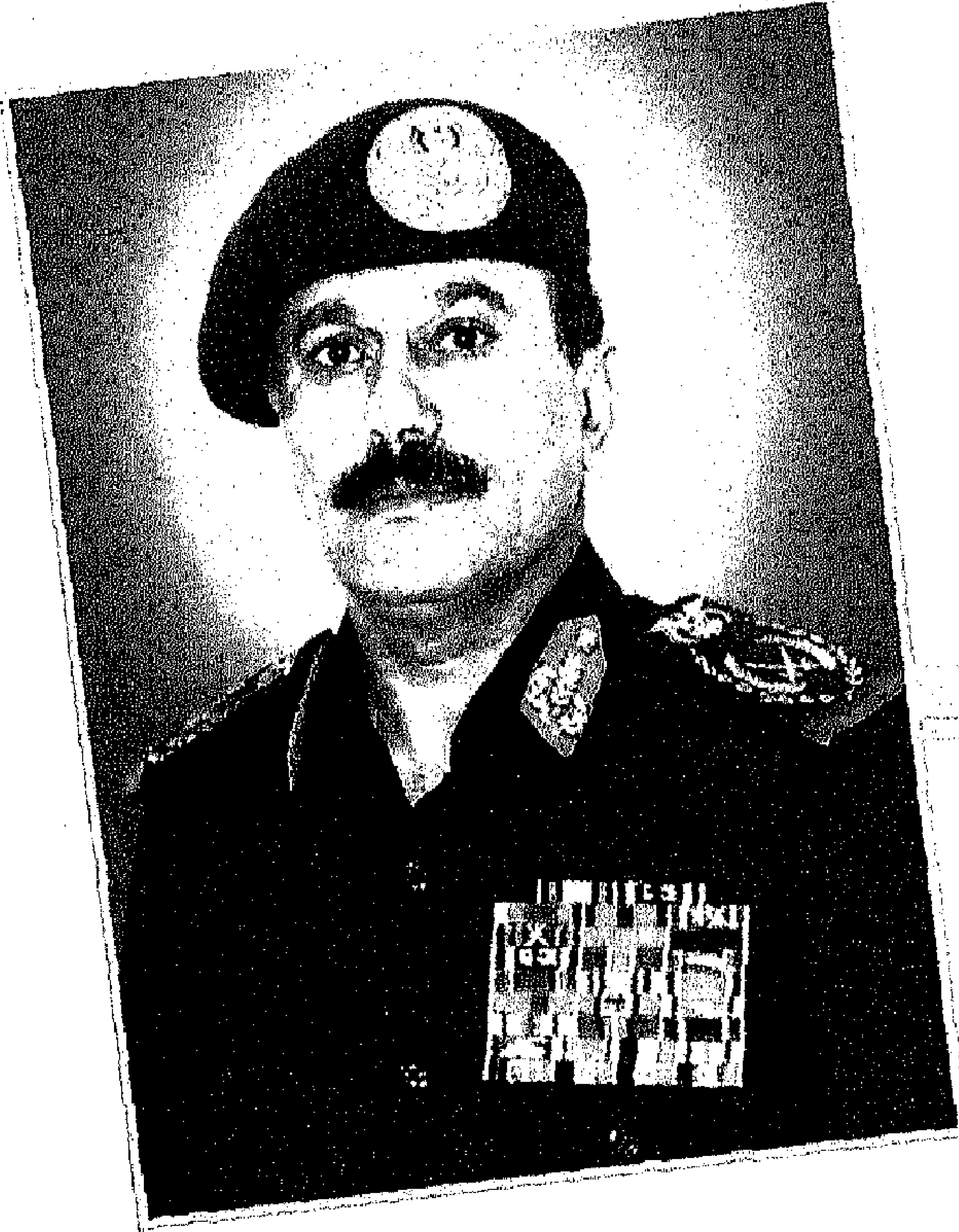
وقد فازت في عضوية المجلس في عام ١٩٩٣م امرأتان من الحزب الاشتراكي اليمني ونفس العدد في عام ١٩٩٧م من المؤتمر الشعبي العام وفي عام ٢٠٠٣م فازت امرأة واحدة عضوة في المؤتمر الشعبي العام.

اما مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية فإن المؤتمر الشعبي العام ضم طلب اشهاره «٣٧» امرأة وضمت قائمة التجمع اليمني للاصلاح «١٢٠» امرأة، وحزب البعث العربي الاشتراكي «٧٨» امرأة، والحزب الناصري الديمقراطي «٣٠» امرأة والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري «٤٨» امرأة وقد ضمت الهيئة القيادية للمؤتمرالشعبي العام اللجنة الدائمة «٥٤» امرأة من بين اعضائها الـ ٩٤٧ عضواً وانتخاب امرأة كعضو في اللجنة العامة للمؤتمر وهي اعلى هيئة قيادية فيه، و٤٩ عضوة في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني من بين ٢١٣ عضواً و٧ نساء في مجلس شورى التجمع اليمني للاصلاح من بين ١٢٣ عضواً.. و٤ نساء في عضوية اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

وفي مجلس الشورى الذي تم تشكيله بعد اجراء التعديلات الدستورية في فبراير ٢٠٠١م دخلت فيه امرأتان.

وفي بداية ابريل من عام ٢٠٠٣م عندما شكلت حكومة جديدة تم اسناد حقيبة وزارة الدولة لشؤون حقوق الانسان للاستاذة امة العليم السوسوة.. خلفاً للدكتورة وهيبة فارع التي شغلت نفس المنصب في حكومة ٢٠٠١م وجرى تعيين اربع نساء وكيلات مساعدات وست مستشارات للوزراء، وعينت ثلاث سفيرات وهناك امرأتان بدرجة وزير مفوض ووصل عدد المديرات العموم الى ٩٥ مديراً عاماً من بين اكثر من ١٠٠٠ مدير عام من الرجال.

اما في مشاركتها في السلطة القضائية فقد وصل العدد الى اكثر من ٣٢ قاضية منهن واحدة قاضية في محكمة الاستئناف و٨ رئيسات تحرير صحف.



# القوات المسلحة
# بناء على أسس وطنية
# وعلمية حديثة

«سنظل نولي عملية تنظيم وتطوير وتحديث القوات المسلحة جل الرعاية والاهتمام وفاءً للتضحيات الجسيمة لمنتسبيها والدور الريادي لهذه المؤسسة الوطنية في الدفاع عن الثورة والجمهورية والوحدة»

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

# القوات المسلحة. بناء على أسس وطنية وعلمية حديثة

منذ تولي فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، مسؤولية قيادة الوطن في ١٧يوليو١٩٧٨م، شهدت القوات المسلحة تطوراً كبيراً ونقلة نوعية في مختلف مجالات البناء العسكري، تنظيماً وتدريباً وتسليحاً، وذلك تجسيداً للهدف الثاني من اهداف الثورة اليمنية والمتمثل في «بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها»

## البناء التنظيمي

تم اصدار القوانين والأنظمة واللوائح العسكرية، وانشاء المحاكم و النيابات العسكرية في المناطق والمحكمة الاستئنافية العسكرية في دائرة القضاء العسكري، وكذلك استكمال الهياكل التنظيمية وحصر القدرات والامكانات المادية والبشرية لمختلف الوحدات العسكرية، كما التزمت الوحدات الادارية بتطبيق النظام المالي والاداري الموحد في مختلف المجالات المالية والادارية والإمدادية والتنموية وتحديث نظم الأرشفة.. وغيرها.

## مجالات التدريب والتأهيل

قطعت القوات المسلحة أشواطاً لا يستهان بها في مجال التدريب القتالي والعملياتي والاعداد المعنوي، وقد انعكس ذلك في تنفيذها لمختلف اشكال الاعمال القتالية من دفاع وهجوم ومعارك تصادمية والمناورة بالقوات وغيرها.

كما تجسد ذلك في قيام القوات المسلحة بالتدريبات الميدانية والتمارين العسكرية والمشاريع التكتيكية والمناورات العسكرية التي

تعكس المستوى العالي لجاهزيتها وقدراتها على خوض غمار المعارك العصرية الحديثة للدفاع عن سيادة الوطن ومكتسبات الشعب والحفاظ على امنه واستقراره.

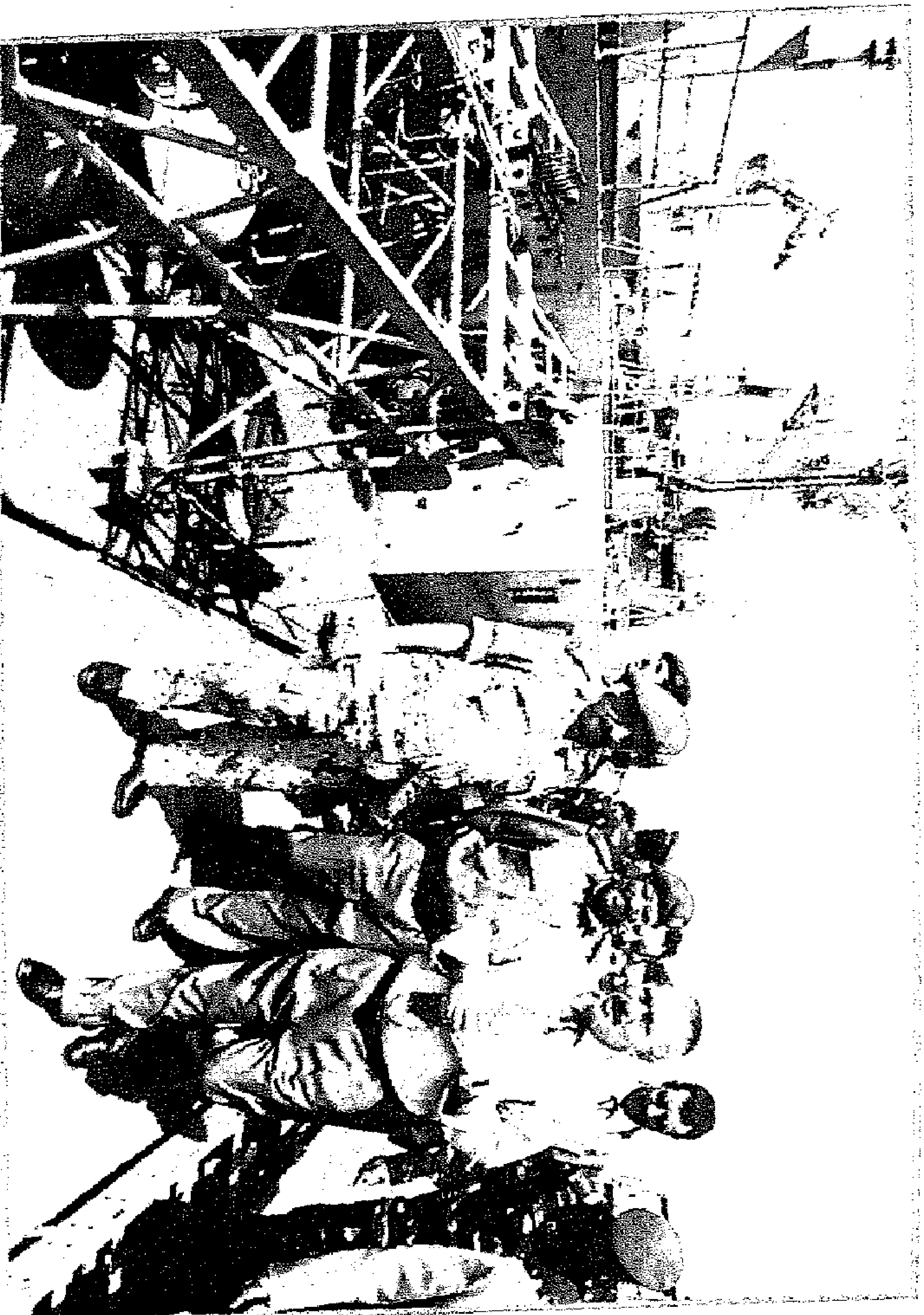
## العمل المعنوي والسياسي

بذلت وتبذل في هذا الجانب جهود مكثفة لاعداد القوات المسلحة اعداداً معنوياً، في ضوء الاهداف السامية للثورة والمهام المقدسة المسندة الى القوات المسلحة وبما يعزز من اعتزاز افرادها ومنتسبيها بالانتماء الى صفوف القوات المسحلة وابعادها عن أية تأثيرات ضيقة وتأكيد ولائها المطلق لله ثم للوطن والثورة والوحدة.. ولتحقيق ذلك تم اعداد وثيقة العمل السياسي والمعنوي للقوات المسلحة والتي ترتكز على تطوير برنامج محو الامية في صفوف المقاتلين وتشجيع التعليم النظامي وتوجيهه لخدمة متطلبات القوات المسلحة.

كما تشمل الوثيقة الاهتمام بالمحاضرات الخاصة بالمناسبات الدينية والوطنية وخطب الجمعة و انزال القوافل من المحاضرين والاعلاميين وفرق الانشاد والفنون الشعبية الى مختلف و حدات القوات المسلحة. وتسعى الوثيقة الى مواصلة اصدار وتحسين صحيفة «٢٦سبتمبر» الصحيفة الرئيسية الناطقة باسم القوات المسلحة والتوسع في تجربة اصدار صحف متخصصة وفي نطاق العمل الصحفي و الاعلامي في صفوف القوات من خلال الصحف المصغرة وصحف الحائط وتوفير وسائل الاعلام المختلفة لها، بالاضافة الى استمرار اعداد وبث برنامج حماة الوطن التلفزيوني والاذاعي، وشهدت دائرة التوجية المعنوي قفزة نوعية في عملها من خلال التطور الهائل في تنظيمها وقاعدتها المادية والتكنولوجية وكادرها المؤهل، وشكل انشاء مركز المعلومات العسكري نقلة نوعية هامة في عمل الدائرة.

## الاهتمام بمنتسبي القوات المسلحة ورعاية أسر الشهداء

تعمل القوات المسلحة على تحسين مستوى معيشة افرادها وتكريم من قضوا او استبسلوا في الدفاع عن الثورة اليمنية والجمهورية والوحدة، واعترافاً بهذه الادوار البطولية تم تكريم ابنائها من خلال منح العديد من الاوسمة والانواط، منها وسام ثورة ٢٦سبتمبر ووسام الوحدة ووسام السبعين ووسام الشجاعة ونوط الـ٢٦من سبتمبر و نوط السبعين..الخ.





## الخدمات الطبية العسكرية

تم انشاء دائرة الخدمات الطبية العسكرية والمستشفيات وفروع الخدمات الطبية العسكرية في المحافظات والعيادات العسكرية في الوحدات وتأهيل عدد كبير من الاطباء و مساعدي الاطباء والممرضين وتوفير أحدث الاجهزة والمعدات وتأمين توفير الأدوية، وقد شهدت الخدمات الطبية نقلة نوعية تتمثل في تطوير اداء المستشفيات العسكرية المركزية في كل من صنعاء وعدن وتعز والحديدة كما تم تشكيل شُعب الخدمات الطبية العسكرية في كل من القوات الجوية والدفاع الجوي والقوات البحرية والدفاع الساحلي والمناطق العسكرية، وتركز الجهود حالياً لانشاء مستشفى عسكري مركزي يشمل كافة الاقسام الجراحية بما يلبي حاجة القوات المسلحة.

## اسهام القوات المسلحة في العملية التنموية

تقوم القوات المسلحة بانشاء وتطوير المطارات والمصانع والمعامل العسكرية والمعسكرات والقواعد العسكرية ومختلف انشاءات وقطاعات وفروع التجهيز الفني من معامل وورش. وتعمل الدوائر المتخصصة في القوات المسلحة على تطوير أنشطتها وتعزيز دورها في مجال توفير الكوادر المتخصصة، وفي مختلف المجالات ومشاركة القوات المسلحة الفاعلة في العملية التنموية بشكل عام، وتأمين احتياجاتها من المتطلبات الرئيسية من خلال المؤسسة الاقتصادية اليمنية وفروعها والمزارع العسكرية المنتشرة في ربوع البلاد .. كما تعمل في مجالات شق الطرق ومد خطوط الهاتف والكهرباء والمياه وتوفير الخزانات في الجزر اليمنية وغيرها.

## وحدة الجيش و الشعب

ان العلاقة التي تربط القوات المسلحة بجماهير الشعب هي المرآة العاكسة لحقيقة ان الثورة اليمنية قد حققت منجزاً عظيماً تمثل في بناء القوات المسلحة الحديثة والتي غدت قوة ضاربة لحماية الشعب وسيادة الوطن ومكاسب الثورة واهدافها السامية.

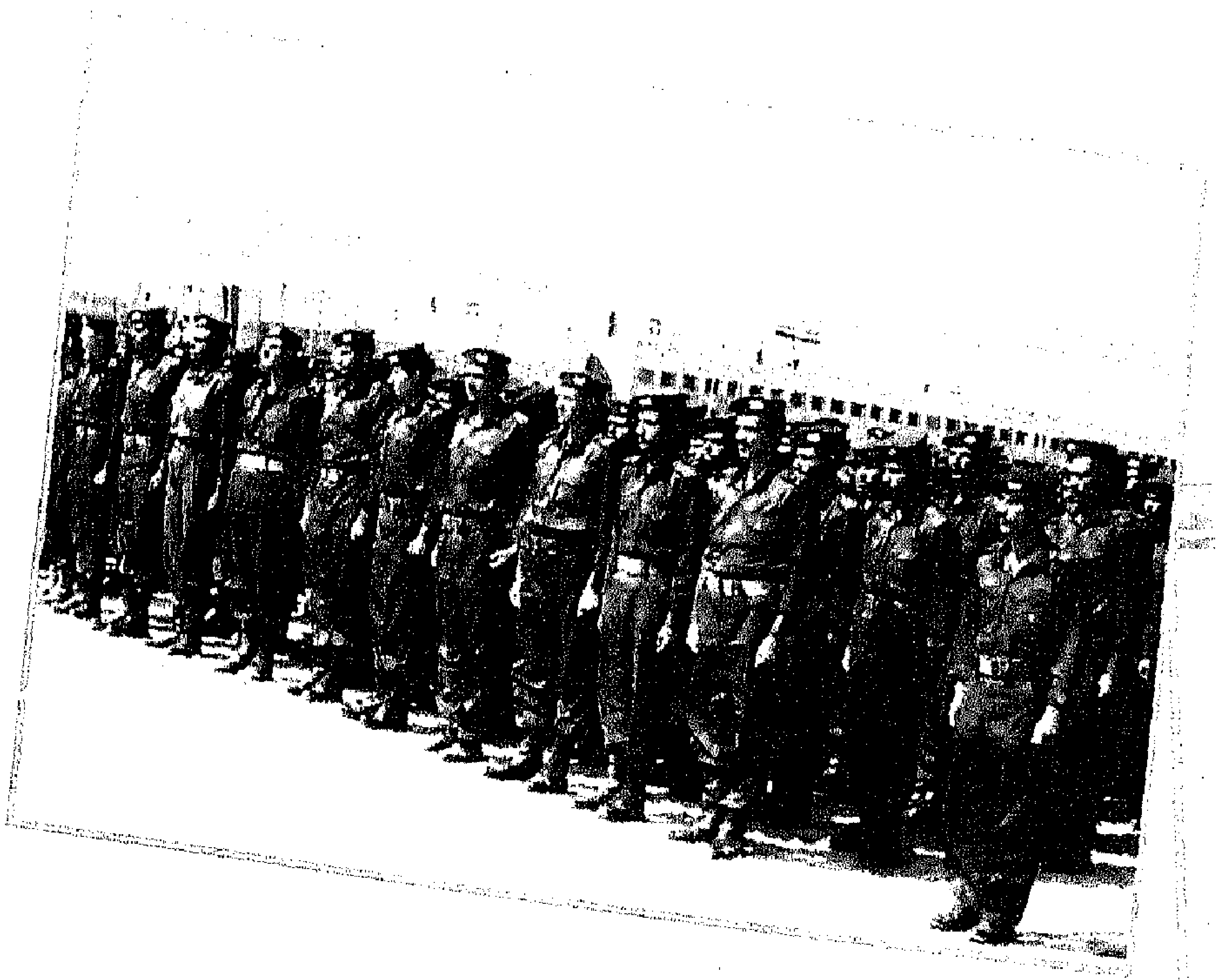
وبالقدر الذي ضحت فيه القوات المسلحة بقوافل الشهداء، وكانت السباقة في اطلاق وانتصار ثورتي سبتمبر واكتوبر وفي مقدمة الصفوف التي حققت الوحدة اليمنية ودافعت عنها بتسطير أعظم الملاحم البطولية في انتصار الارادة الشعبية الوحدوية وامام كل هذه المواقف لابطال القوات المسلحة، وقف الشعب اليمني





وبمختلف فئاتة سنداً قوياً لمقاتلي القوات المسلحة والأمن وقدم كافة اشكال الدعم سواء من خلال التطوع والالتحاق مع المقاتلين للدفاع عن الوحدة او من خلال دعم المجهود الحربي وتقديم العون المادي و المعنوي التي جسدته قوافل الدعم الشعبي والتي سجله صفحة مضيئة لمؤازرة المرأة اليمنية للثورة والوحدة.

وتتوطد أواصر العلاقة الوثيقة بين جماهير الشعب والقوات المسلحة اكثر عند مواجهة المحن والكوارث حيث تسهم القوات المسلحة في اعمال الانقاذ وتقديم الخدمات الطبية وإعادة الاعمار، ولذلك فإنها تحظى بمكانة قريبة من قلوب ابناء الشعب اليمني.



# الشرطة
# في خدمة الشعب

# الشرطة في خدمة الشعب

أولى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، اهتماماً كبيراً بأجهزة الأمن، لتكون في مستوى مسؤولياتها وواجباتها في خدمة الشعب وضمان استقرار وأمن الوطن والمواطن.. وتجسد هذا الاهتمام بجملة من الاجراءات الهادفة للعمل على إصدار وتعديل جملة من القوانين واللوائح التنظيمية. لذلك بادرت وزارة الداخلية والأمن بإعداد وتحديث بعض القوانين وعلى رأسها قانون الأحوال المدنية والسجل المدني وقانون الجنسية اليمنية، وقانون دخول وإقامة الاجانب بالاضافة إلى مراجعة اللوائح والهياكل التنظيمية للمصالح التابعة للوزارة والادارات العامة كل على ضوء اللائحة التنفيذية الجديدة للوزارة وإعداد اللائحة التنظيمية لإدارات أمن المحافظات والمديريات وأقسام الشرطة.

وقد ساعد تطبيق تلك القوانين واللوائح على إيجاد نظام قانون شامل يضمن تحديد صلاحيات ومسؤوليات مختلف مجالات عمل وزارة الداخلية بالإضافة إلى حماية الحقوق وتحديد الواجبات وتوفير بنية عمل إدارية تحقق سلامة الأداء وتلبي الاحتياجات من قوى بشرية وإمكانات مادية.

وعملت وزارة الداخلية وبجهود حثيثة على تنفيذ برامج الاصلاح المالي والإداري التي أعدتها الحكومة واتخذت جملة من الاجراءات تمثلت في دمج القوى الأمنية والعمل بنظام التنقلات والاحالة إلى التقاعد، واعتمدت الوزارة كذلك أسلوب التخطيط للارتقاء، بالعمل ووضعت خطط وبرامج لتوحيد آلية العمل الادارية والتنظيمية في القطاع ا لأمني وتفعيل دور الرقابة الداخلية والتفتيش.

كما باشرت في اجراء حصر شامل ونوعي للإمكانات البشرية والمادية التابعة لها وتضيفها وترتب وضع الكادر الموجود، بالاضافة إلى توحيد نظام التوثيق والارشفة من خلال انظمة الكمبيوتر.

## توسع وانتشار الأجهزة الأمنية

عملت الوزارة تنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس القائد الأعلى، على وضع خطة استراتيجية أمنية لتعزيز عملية توسع وانتشار الأجهزة الأمنية السريعة، وتضمنت الخطة زيادة عدد أقسام الشرطة في أمانة العاصمة، وفي محافظات عدن، وكذلك توسيع خدماتها في بقية المحافظات، بالإضافة إلي تعميم نظام سيارات النجدة في عواصم المحافظات وتثبيت دوريات وخدمات المرور على خطوط الطرق الطويلة بين المحافظات، ولتعزيز عملية توسيع وانتشار اجهزة الأمن انشأت الوزارة فروعاً جديدة لشرطة النجدة وأخرى لقوات الأمن المركزي في معظم محافظات الجمهورية وتوفير معسكر خاص لقيادة شرطة النجدة في العاصمة لإستيعاب المهام التدريبية والتوجيهية إلى جانب إعادة تشكيل وحدة حراسة المنشآت والتي أصبحت تغطي أكثر من (٣٠٠) منشأة حيوية ودبلوماسية. كما تم إنشاء قوة خاصة لمكافحة الارهاب وتحديد مناطق أمنية في مختلف المحافظات من أجل تثبيت الأمن والاستقرار.

وشهدت اتصالات الشرطة تطوراً ملموساً نتيجة تحديث منظومة الاتصال السابق في عموم الوحدات الأمنية والمحافظات بنظام إتصال متطور بالإضافة إلى نظام «التشاركي» وتغطية الاتصال لجميع الدوريات الراجلة والمترجلة في المدن والخطوط الطويلة، كما تم تحديث الاتصال السلكي وادخال أحدث أنواع التحويلات ذات السعة الكبيرة لتغطية جميع الوحدات الادارية في وزارة الداخلية وتوفير الخطوط الهاتفية الساخنة للوحدات التابعة للأجهزة الأمنية وربطها بجميع محافظات الجمهورية.

## تحديث وسائل ومعدات الأجهزة الأمنية

شهدت وزارة الداخلية تطوراً ملحوظاً في خدماتها الأمنية بما يتواكب مع المتغيرات الجديدة واساليب الارتقاء بالعمل الأمني لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وخاصة في المجالات التالي:

- الهجرة والجوازات.
- الأحوال المدنية والسجل المدني.





- الدفاع المدني والأطفاء.
- المرور.
- خدمات شرطة النجدة.
- البحث الجنائي والانتربول.
- شرطة المنطقة الحرة.
- أمن المطارات وغير ذلك من الخدمات الأمنية.

## برنامج التدريب والتأهيل

كرست وزارة الداخلية جهوداً كبيرة في مجال التدريب والتأهيل الذي يحتل مكان الصدارة في أولويات اعمالها، قد تم تطوير مناهج التدريب والتأهيل لتبنى على أسس علمية حديثة، وبما يتناسب مع متطلبات عمل أجهزتها المختلفة إلى جانب إجراء التوسعات اللازمة لمنشآتها التعليمية المختلفة «المعهد العالي لضباط الشرطة، كلية الشرطة، المعهد التخصصي، مدرسة تدريب الشرطة» والتي أصبحت مجهزة بأحدث الوسائل وأدوات التدريس والتدريب التطبيقي الفني والتخصصي مثل تجهيز صالتين دراسيتين للتدريب في مجال الكمبيوتر ومعمل حديث لتعليم اللغات الأجنبية والمعمل الجنائي بكلية الشرطة.

واعتماداً على ذلك أعدت خططاً وبرامج تدريب في هذه المنشآت وحققت نجاحاً ملموساً خلال السنوات الماضية في تدريب وتأهيل كوادر وزارة الداخلية بكفاءة عالية.

ولم يقتصر الأمر على التدريب والتأهيل في المنشآت التعليمية، بل عملت على تنويع برامج التأهيل وصقل المهارات من خلال:

- التأهيل الداخلي
- التأهيل الخارجي
- التأهيل العلمي التخصصي
- تفعيل النشاط الثقافي والنشاط الرياضي

تلك كانت لمحة موجزة عن أهم التطورات والانجازات التي شهدتها قواتنا المسلحة والأمن في ظل العهد الميمون للقائد والبطل الوحدوي فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة والتي من خلالها دخلت بلادنا حقبة جديدة زاهية وزاخرة.

ودخلت معها قواتنا المسلحة والأمن مرحلة البناء العظيم والاعداد المتين والرعاية المتكاملة.

ولعل ما تجدر الاشارة اليه في هذا السياق هو أن الخطط والبرامج الأمنية التي اعدتها وزارة الداخلية وعملت على تنفيذها خلال السنوات الماضية، قد انطلقت من عدة محاور واتجاهات رئيسية منها:

## منشآت أمنية

إعادة الانتشار الأمني وتنظيمه وتوسيع نطاق تواجد اجهزة الامن على مستوي عموم المحافظات بما في ذلك التوسع في اقسام ومراكز الشرطة والمناطق الأمنية..

وهو الأمر الذي استدعى انفاق مبالغ كبيرة لتوفير وانشاء المئات من المنشآت الامنية والمباني اللازمة كمقرات لاجهزة ا لشرطة وتزويدها بما تتطلبه من وسائل وتجهيزات مختلفة.

ويمكن القول هنا ان العام ١٩٩٥م كان عام الانطلاقة الحقيقية بالنسبة لعملية البناء والتطوير للاجهزة الامنية نظراً لان الظروف التي مرت بها ا لبلاد خلال الاعوام ا لاربعة الأولى من قيام الوحدة والتي كان ابرزها الازمة ا لسياسية والحرب حالت دون ذلك.. وبالتالي فإنه وخلا ل الفترة الممتدة من عام ١٩٩٥م حتى الآن وصل عدد المشاريع التي تم انجازها على صعيد المباني والمنشآت الامنية في عموم محافظات الجمهورية الى ٢٣١ بكلفة اجمالية بلغت سبعة مليارات و٢٧٦ مليوناً و٥٦١ الفاً و١٧٧ريالاً.. وقد كان من بين هذه المشروعات ٦٢مركز شرطة تم انشاؤها في مختلف المحافظات فيما توزعت المشروعات الاخرى بين مختلف القطاعات الأمنية وشملت ادارات الامن والمناطق الامنية و المرور والبحث الجنائي وبقية الاجهزة التابعة لوزارة الداخلية.. وتمثلت هذه المشاريع في اقامة منشآت لبعض المنشآت القائمة.. هذا الى جانب العديد من المشروعات التي تم تنفيذها على صعيد المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة الداخلية.. وكذا المشاريع الخاصة بالسجون والاصلاحيات التي حظيت باهتمام كبير من وزارة الداخلية والجهات المعنية التي حرصت على تطوير اوضاع السجون وتحسينها، وكذا تحسين الظروف المعيشية للسجناء من حيث خدمات الرعاية الصحية والغذاء وغيره تجسيداً لمبدأ احترام حقوق الانسان.. كما تم في هذا الاطار الاهتمام بتدريب وتأهيل نزلاء السجون مهنياً من خلال انشاء مراكز تدريب في العديد من السجون بالمحافظات وتزويدها بالمعامل والمعدات و التجهيزات اللازمة، وذلك في تخصصات مختلفة منها النجارة وصناعة الطوب «البلك» والخياطة والتطريز وغيرها، نظراً لما لذلك من مردودات ايجابية على السجناء من حيث اكتسابهم المهن التي تمكنهم من الحصول على فرص عمل و تأمين مصادر دخل بعد خروجهم، كما تجعل منهم عناصر منتجة ليستفيد منها المجتمع، خاصة وان عمليات التدريب والتأهيل بالنسبة للسجناء تترافق مع برامج تعليمية وتثقيفية وتربوية بصورة منتظمة.

## تعزيز القدرات الفنية والنوعية

وتضاعف كذلك الاهتمام بتعزيز الاجهزة الامنية، من خلال تزويدها بالآلات الضرورية، بنفقة اجمالية بلغت خلال الخطة الخمسية الاولى ١٩٩٦-٢٠٠٠م مليارين و ٩٢٧مليوناً و٦٦٥ ألف ريال. بينما تزايد الاهمام بهذا الجانب خلال الخطة الخمسية الثانية٢٠٠١م-٢٠٠٥م بحيث قدرت الكلفة الاستثمارية للمشاريع المختلفة بنحو ٢٢ملياراً و٩٤٦مليوناًو٥٥٠ ألف ريال، ويشمل ذلك المباني والمنشآت و الدراسات الخاصة به إضافة الى الآلات والمعدات ووسائل النقل والتجهيزات المخلتفة للأجهزة الأمنية الى جانب مشاريع الخدمات، وقد تم منذ ٢٠٠١م وحتى الآن تنفيذ ضمان تواجد الشرطة وتحقيق الانتشار الأمني في مختلف مناطق الجمهورية، ورفع كفاءة وفعالية النشاط الشرطوي وتطوره في المديريات والمراكز، ورفع الكفاءة النوعية والمادية لقطاع التأهيل والتدريب لمختلف المستويات، وكذا استكمال وتطوير وتوسيع نظام العمل بشبكة المعلومات الآلية لمختلف أجهزة وزارة الداخلية.. كما اشتمل برنامج الخطة الخمسية الثانية للوزارة على العديد من المشروعات سواء المنشآت والمباني والمرافق الامنية بما في ذلك المرافق الخدمية المرتبطة بالمواطنين أو المتصلة بمنتسبي أجهزة الأمن ومنها المنشآت الصحية والرياضية والسكنية وغيرها. وكذا مشروعات السجون ودور الاصلاحيات.. ومن بين ذلك ايضاً التوسع في مراكز واقسام الشرطة من خلال انشاء ثلاثة مراكز شرطة في كل محافظة وإنشاء نقاط مراقبة في الاماكن ذات الاهمية الأمنية، وإقامة مبنى جديد لمستشفى الشرطة العام، وتعميم مكاتب الأجهزة الخدمية على جميع المحافظات، ومن ذلك مكاتب الاحوال المدنية والجوازات والدفاع المدني و غيرها...

وكان الاهتمام كذلك بجوانب البناء النوعي للأجهزة الأمنية وتعزيز قدراتها الفنية بالوسائل والتقنيات الحديثة، للارتقاء باذائها وبما يمكنها من مكافحة الجريمة وبالذات الجريمة المنظمة، وكذا التصدي الفاعل والحازم لظاهرة العنف والتطرف والارهاب والجماعات والعناصر التي تمارس هذه الانشطة الخطيرة، وقد تم تدريب و حدات أمنية خاصة لمكافحة الارهاب.ومن المشروعات الاستراتيجية، ايضاً انشاء مصلحة خفر السواحل، والبدء بتجهيز شرطة خفر السواحل بهدف تحقيق السيطرة على الشريط الساحلي للشواطى اليمنية والذي يمتد لاكثر من ٢٤٠٠ كم في البحر الاحمر والبحر العربي، ولما من شأنه منع تسلل أي عناصر ارهابية، وكذا منع التهريب للاسلحة والمخدرات الى داخل اليمن.



# الشبـاب والريـاضة

# الشباب والرياضة

شهدت الحركة الشبابية، نقلة نوعية في عهد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، بفضل الاهتمام والعناية التي يوليها فخامته لقطاع الشباب والرياضة.. واعتمدت الخطوات والاجراءات الأولية في هذا السياق، على إقامة وتنظيم المخيمات الشبابية، لذلك أقيم المخيم الأول للشباب اليمني في العاصمة صنعاء خلال الفترة من ١٥-٢٦ سبتمبر ١٩٧٩م، بتوجيهات من فخامة الرئيس وباشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والشباب حينئذ، وتحت شعار «من أجل مجتمع يمني قوي بشبابه».. وكانت اهم اهداف المخيم، تعميق المفاهيم الوطنية والثورية في وعي الشباب وتمكينهم من خلال الامكانات المتاحة، من صقل وتطوير مواهبهم في مختلف مجالات الخلق والعطاء والابداع.. كما أقيم المخيم الثاني للشباب في شهر سبتمبر ١٩٨٠م بصنعاء، وتبعته عدة مخيمات شبابية.. غير ان المخيم الذي أقيم خلال الفترة ١٢-٢٨سبتمبر ١٩٨١م، قد مثل حدثاً وطنياً مهماً من حيث كونه جمع شباب الوطن الواحد جنوباً وشمالاً في عاصمة اليمن التاريخية صنعاء، وجسد أروع صور الوحدة الوطنية للشباب اليمني.

ومع تزايد اهتمام فخامة الرئيس بقطاع الشباب، تطور نشاط الحركة الشبابية واتخذ صيغاً وآليات عمل مؤسسة.. فقد اصدر فخامته في ١٩٨١/٤/٦م، قراراً مهماً رقم (٥٨) لسنة ١٩٨١م، قضى بإنشاء المجلس الاعلى للشباب والرياضة، وتولى فخامته بنفسه رئاسة المجلس، حتى يتسنى الاشراف المباشر والمتابعة الشخصية لنشاط الشباب، ومعالجة مشكلاتهم وتلبية احتياجاتهم وطموحاتهم، وبما يكفل تحقيق نجاحات متسارعة في مجالات أنشطتهم العلمية والثقافية والرياضية وغيرها، وكان أهم ماتم انجازه هو انشاء صندوق

رعاية النشء والشباب، الذي يوفر أموالاً كبيرة تسخر لصالح النهوض بالحركة الشبابية والرياضية.. حيث ارتفعت ايرادات الصندوق من (٣٠٠) مليون ريال في العام عند انشائه، الى اكثر من مليار في العام الحالي.

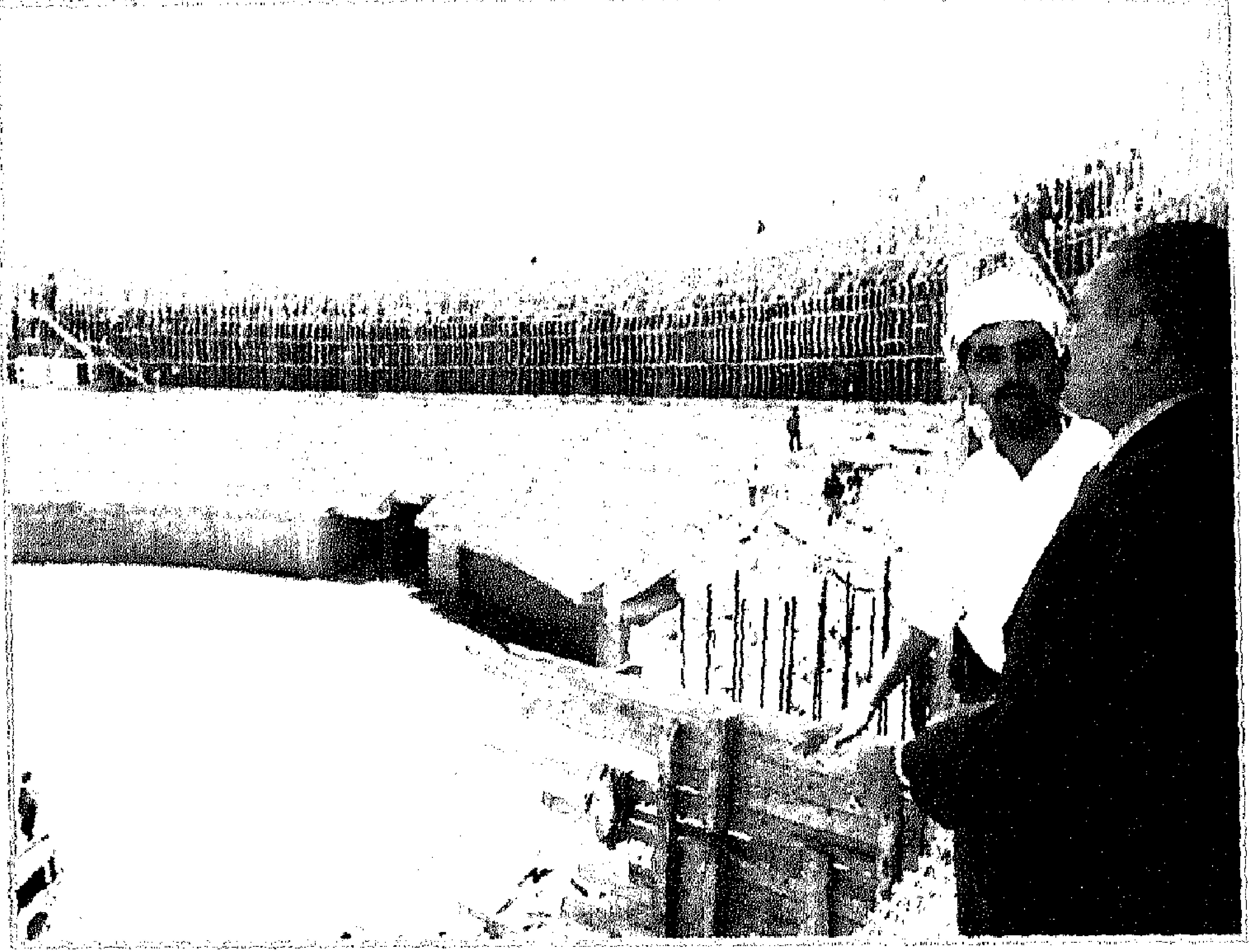
وفي السياق ذاته تم انشاء المعهد العالي للتربية البدنية والرياضية ومركز الطب الرياضي، والمركز الأولمبي، فضلاً عن اقامة الصالات والملاعب والمراكز والاندية الرياضية المختلفة.

### الكشافة والمرشدات

شهد العام ١٩٨٢م الانطلاقة الحقيقية لحركة الكشافة والمرشدات، على الرغم من وجودها في اليمن منذ مطلع القرن الماضي، وتعثرها منذ ذلك الوقت.. ومن خلال جملة الانشطة والفعاليات والبرامج التي اضطلعت بها اثناء المخيمات الشبابية في الثمانينات، اصبحت اكثر تطوراً وتنظيماً.. ومن ابرز انشطتها المشاركة في الاحتفال بايقاد الشعلة الأم ليل السادس والعشرين من سبتمبر من كل عام، تقدم خلالها عروضاً فنية رائعة ولوحات تعبيرية حماسية وجمالية لها دلالاتها الوطنية من الشباب اليمني الى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

وبعد افتتاح المقر الدائم لجمعية الكشافة المرشدات في ١٩٨١/١/٢٢م برعاية فخامة الرئيس في العاصمة صنعاء، وتكوين فروع لها في معظم محافظات الجمهورية، امكن لها ان ترتقي اكثر بحضورها، مستفيدة من الدورات والندوات والمخيمات الكشفية، مما اهلها للانضمام الى المكتب العربي للمرشدات والمشاركة في المؤتمرات واللقاءات العربية، ومنها مؤتمر «ليبيل» للمرشدات عام ١٩٨٠م ولقاء رئيسات وأمينات السر بدولة الكويت عام ١٩٨٣م، والسودان عام ١٩٨٣م والأردن عام ١٩٨٤م، وغيرها من المشاركات الخارجية العربية والدولية والتي كان اهمها في الولايات المتحدة الامريكية ١٨-٢٢ يوليو ١٩٨٣م.. وبالمقابل استضافت جمعية الكشافة والمرشدات في صنعاء عدة فعاليات عربية، منها المؤتمر الكشفي العربي السابع عشر للفترة ١٧-٢٢ يوليو ١٩٨٩م.

ويضطلع شباب الحركة الكشفية باسهامات فاعلة في المجالات الخدمة والتطوعية مثل محو الأمية وتنقية المياه وردم المستنقعات وحملات النظافة ومساعدة رجال المرور وجباية الضرائب ومكافحة الأمراض والحفاظ على البيئة.. الخ.



## الاتحادات والأندية

وفي خضم توسع النشاط الرياضي، تزايد عدد الاتحادات والأندية الرياضية، وارتفع من ١٢٦ إلى ٢٤٥ نادياً، ومن ١٦ إلى ٢٤ إتحاداً خلال السنوات الأخيرة، وانسحب هذا الازدياد على تنوع الانشطة والألعاب الرياضية.

وتعمل وزارة الشباب والرياضة على تنظيم الموسم الرياضي السنوي لمختلف الألعاب والبطولات، وعلى كل المستويات العمرية، من الناشئين والشباب والكبار.. كما تنظم عملية المشاركات الخارجية عربياً واقليمياً ودولياً.. كما استطاعت بلادنا بحكم التطور الذي شهدته في البنية التحتية، والإدارية والفنية، ان تستضيف العديد من البطولات العربية والقارية، كان آخرها بطولة الأندية العربية (١٦) لابطال الدوري لكرة الطاولة للفترة (١-٨ ديسمبر ٢٠٠٤م) وبمشاركة ١٩ نادياً يمثلون ١٢ دولة عربية.. وكذا بطولة غرب آسيا الأولى للناشئين للجودو للفترة ٢٥-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٤م واحتلت فيها بلادنا المركز الأول للفردي والفرق.

ويولي فخامة الرئيس اهتماماً كبيراً بالتكريم المادي والمعنوي للشباب الرياضيين المتفوقين في المحافل المحلية والدولية.

وقد شهدنا تلك الحفاوة والتكريم التي حظي بها «منتخب الأمل» للناشئين لكرة القدم من لدن فخامة الرئيس، بعد الانجاز التاريخي الذي حققه في بطولة

كأس العالم في فنلندا عام ٢٠٠٣م، وبنفس القدر من التكريم تحظى كل الفرق والافراد في مختلف الالعاب ممن يحققون انجازات رائعة.

## الرياضة النسوية

وللفتاة اليمنية حضورها في ممارسة الالعاب الرياضية العديدة، وتحاط بالتشجيع، ولها مشاركات خارجية، بعد ان استحدثت الاتحادات اليمنية بطولات خاصة بالفتيات، وأنشئت الادارة العامة للمرأة في وزارة الشباب والرياضة لتشرف وتنظم النشاطات الرياضية النسوية.

## الرياضة للجميع (Sport For All)

تحت تأثير نتائج الدراسات العلمية المتعلقة بحركة الانسان ونشاطه البدني، وسعياً نحو تكوين وتطوير شخصيته الانسانية المتكاملة (روحياً وبدنياً وعقلياً واجتماعياً)، ظهرت الحاجة والدعوة الى ضرورة تعميم برامج التربية البدنية والرياضية لتشمل جميع افراد المجتمع وفئاته.

فكان تأسيس الاتحاد الدولي للرياضة للجميع عام ١٩٨٢م بفرنسا، ليمثل هيئة استشارية دولية تعمل على تقوية اواصر الوحدة والفهم والتعاون المشترك بين جميع دول العالم، لتدعيم الرغبة لدى الجماهير في ممارسة الرياضة من منطلق أحقية كل فرد في ممارستها وللدعوة الى توسيع مجالات الخدمات الرياضية لكافة المواطنين تأكيداً وإيماناً بأن هذه الخدمات اصبحت حقاً من حقوق المواطنة كالتعليم والصحة تحت شعار:-

(توفير الرياضة للجميع هو توفير الصحة للجميع) لتتحول هذه الحاجة الى حق ذلك مع صدور أول ميثاق دولي للتربية البدنية والرياضية عن منظمة اليونسكو عام ١٩٧٨م، ويرجع انشاء الاتحاد اليمني العام للرياضة للجميع الى عام ١٩٩٣م، وذلك لتولي مهام هذه التربية ونشرها وتنمية الادراك العلمي بأهميتها ولتأسيس القاعدة الواسعة مع المشاركين من فئة الناشئين بما يوفر ايضاً المناخ الخصب في تنمية المواهب واكتشافها في وقت مبكر.

واتساقاً مع ذلك يجري العمل على بناء برامج الرياضة للجميع (من قبل خبراء متخصصين) وفق المبادئ الآتية:

أ- تنويع أوجه النشاط بتنوع ميول الأفراد وحاجاتهم وسنهم.

ب- تناسب هذه البرامج وفق المتاح من المنشآت والأدوات والاعتمادات.

ج- ملاءمتها للمستويات الصحية والبدنية للأفراد، وكذا الاختلافات المناخية، بما يحقق مبدأ السلامة والامان.

د- ملاءمتها لقواعد الآداب العامة والقيم السلوكية الاسلامية والخصوصية الثقافية للمجتمع اليمني بحيث تتميز الأنشطة الملائمة للذكور عن الإناث.

هـ- نشر الوعي والادراك العلمي بجدوى هذا النشاط على الفرد في صحته وعلى الأسرة في صحة افرادها، وعلى المؤسسات الانتاجية في صحة عمالها، وعلى الدولة من العائد القومي لصحة أبنائها، وذلك من خلال:-

أ- برامج للتمرينات الرياضية في الاذاعة والتلفزيون بالتعاون والتنسيق بين المؤسسات المعنية بالشباب والإعلام والصحة.

ب- القيام بمهرجانات واسعة يشترك فيها طلبة المدارس والجامعات، والعمال والموظفون وقيادات العمل الاداري في القطاعات المختلفة المدنية والعسكرية ورجال الفكر والسياسة وأساتذة الجامعات والشخصيات البرلمانية ونجوم الفن والرياضة بما يوفر القدوة للآخرين.

ج- عقد الندوات والمحاضرات واللقاءات العلمية حول العلاقة بين الرياضة والأغراض المرجوة منها بما يدفع بالناس إلى ممارستها بدافع ذاتي كعادة سلوكية.

د- تنظيم أسبوع سنوي للرياضة للجميع تتنوع فيه الفعاليات الرياضية والاعلامية والتثقيفية.

هـ- وضع خطة تستهدف توسيع بناء قاعدة الممارسين لهذا النشاط، وذلك بالتنسيق والتعاون بين الجهات ذات العلاقة وتشكيل لجنة مشتركة.

و- إحياء الرياضات الشعبية كمهرجانات الهجن والفروسية والرماية، والعمل على حجز وتسوير الاراضي المناسبة لهذه الأنشطة في محافظتي المهرة ومارب، واستكمال مدينة الفروسية في مدينة (الحسينية) وانشاء ناد للفروسية في أمانة العاصمة بالتنسيق والتعاون بين وزارات الشباب والرياضة ووزارتي الدفاع والداخلية والكليات العسكرية المعنية.

ز- تحفيز القطاعات الأهلية والوحدات الانتاجية على دعم هذه البرامج وتبنيها والاتفاق عليها ونشرها بين الافراد العاملين لديها، مع التركيز على برامج الرياضة الترويجية والتعويضية الملائمة لطبيعة العمل البدني لهذه الفئات.

ح- تنمية الكوادر والقيادات التدريبية والفنية،من خلال الدورات المتخصصة مع الاهتمام بالمضامين المقصودة من هذه الرياضة.

ط- العمل على تيسير هذه الخدمة للفتيات والنساء، وذلك من خلال برامج ومراكز مجهزة خاصة بهن في الأمانة وبعض مراكز المحافظات، وبما لا

يتعارض مع اتفاقية الامم المتحدة بشأن القضاء على كل اشكال التمييز العنصري ضد المرأة (١٩٧٩م) وتوصيات المؤتمر العالمي لدراسة وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة الخاصة بالمرأة (١٩٨٥م).

## التكريم والحوافز

من الوسائل التربوية، وسيلة التكريم والتحفيز.

وفي هذا الجانب تم ما يلي:-

١ - صدور القرار الجمهوري (١٨٢) لسنة ١٩٩٨م الخاص بمكرمة الاخ/ رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح للشباب من ابناء الوطن ممن هم دون سن الثلاثين وفيه تحددت تسع جوائز في تسعة مجالات ابداعية في اطار النشاط الشبابي هي:-

أ- تلاوة القرآن الكريم.

ب- العلوم: (١. العلوم التطبيقية ٢.العلوم الطبيعية)

ج- الفنون: فن الشعر، فن القصة، فن النص المسرحي، الفن التشكيلي، فن الموسيقى، فن الغناء).

وتتكون كل جائزة من مبلغ قدره مليون ريال، مع شهادة دالة على منحها ويتم تمويلها من صندوق رعاية الشباب.

٢ - استكمال الإجراءات الخاصة باستصدار لائحة الرعاية الاجتماعية للأبطال الرياضيين والمدربين والحكام وقادة العمل الشبابي، بما يؤمن نظاماً موحداً ومؤسسياً لهذه الرعاية.

ولعل من مضامين الاستراتيجية الوطنية للشباب هو السعي الدؤوب الى:

١- استكمال الاعداد والتخطيط والتنفيذ لإنشاء مراكز الطب الرياضي، وفتح مركز للأسعافات الاولية وإعادة التأهيل في محافظة عدن.

٢- تنمية الكادر المتخصص في العلاج الطبيعي المتواجد في الأندية، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية ودورية، وبالتعاون مع وزارة الصحة العامة.

٣- تحديد استشاريين ومستشفيات تخصصية، بحيث يتم ارسال اللاعبين لإجراء العمليات الجراحية عند الضرورة.

٤- تخصيص نسبة معينة من موارد صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة للخدمات الطبية الرياضية، وذلك ضمن موازنته السنوية وبشكل مستمر، الى جانب مايتم اعتماده في موازنات الحكومة لهذه المراكز.

٥- إصدار مجلة علمية دورية متخصصة عن مركز الطب الرياضي تعنى بالشؤون المعرفية للطب الرياضي ونشر الوعي الصحي لدى اللاعبين والمهتمين.

٦- العمل على إنشاء مركز وطني للطب الرياضي ضمن موازنة صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة في مدينة الثورة الرياضية، يقدم خدماته للرياضيين في الدولة، وذلك فيما دون العمليات الجراحية.

## ثانياً: -الاعلام الرياضي

يعد الاعلام الرياضي بوسائله المرئية والسمعية والمقروءة، مكوناً هاماً في قائمة المدخلات الرئيسية للنهوض بالتربية الرياضية. وذلك لكونه، إلى جانب وظيفة المراجعة والتقييم والتصويب، ونشر المادة الجنيرية، يمثل أهم آلية لنشر الوعي والثقافة الرياضية.

وفي هذا المجال يجري العمل على:-

- تنمية مصادر الكادر الاعلامي، وذلك بالتعاون بين وزارة الشباب والرياضة ووزارة الاعلام وجامعة صنعاء (كلية الإعلام) حول إعداد متخصصين في مجال الاعلام الرياضي.
- إقامة الدورات الخاصة بتطوير العمل الاعلامي المتصل بهذا المجال بما يساعده على الوفاء برسالته الاعلامية، و تأكيد فاعليته في محو الامية الرياضية.



- وضع البرامج التلفزيونية النموذجية في مجال الرياضة للجميع والتمرينات الرياضية بالتنسيق بين وسائل الاعلام ومؤسسات التعليم والشباب والصحة ومراكز الطب الرياضي في الأندية.
- التنسيق بين المؤسسات الرياضية الحكومية والاهلية، وبين وسائل الاعلام لزيادة المساحات المخصصة للتثقيف والثقافة الرياضية في وسائل الاعلام.
- توسيع دائرة اهتمامات الخطاب الاعلامي الرياضي بحيث يشمل الى جانب المادة الخبرية المادة التثقيفية بأهمية التربية البدنية والرياضية.
- دعم الاتحاد العام للاعلام الرياضي. والتعاون معه بما يمكنه من أداء رسالته الحرة المستقلة، ومن اكتمال جوانبه الفنية والمؤسسية.
- تقديم الرعاية الاجتماعية والصحية للكادر الاعلامي الرياضي بنفس الرعاية المقدمة للعاملين الموظفين في الوزارة.
- تسهيل فرص اطلاع الكوادر الاعلامية المحلية على تجارب الآخرين وذلك من خلال الدورات الاعلامية المتقدمة في الخارج، وحضور بعض المحافل الرياضية ذات العلاقة بالاهتمام الرئيسي لدى الكادر الاعلامي المشارك، ومن خلال مرافقة الفرق الرياضية، ويتولى الاتحاد العام للاعلام الرياضي تنظيم ذلك.

## البحث العلمي والتثقيف

إن النشاط الرياضي محكوم بالعلم في كل مدخلاته ومكوناته وتفصيلاته: - فاللاعب يختار بعلم، و يؤهل بعلم، ويمارس نشاطه بعلم في منشأة تتحدد مقوماتها بعلم... بما يؤكد أن هذا النشاط لا فراغ في أي من أجزائه لا يتناوله العلم. كما إن هذه التربية من اكثر المجالات تقبلاً (العلمية) التي تسمى اليها المناهج العلمية.

ونظراً لما يمثله البحث العلمي في مجالات رعاية الشباب على عموم هذه الرعاية، فإن هذه الخدمة يمكن تحقيقها من خلال المكونات الأربع الآتية:-

١- تأمين المصدر المعرفي (الكتاب التخصصي - المكتبة).
٢- تحديد المجالات المطلوب تناولها وفق معايير تتحدد فيها أولوية المشكلات المطلوب بحثها علمياً.
٣- تأمين وسيلة نشر هذه المعارف العلمية والتثقيفية (المجالات الدورية المتخصصة).
٤- رصد الاعتمادات السنوية المخصصة لاغراض البحث العلمي، وفق الاحتياج المحدد سلفاً.

ولتحقيق هذه المكونات تقترح هذه الاستراتيجية ما يلي:-

١- تخصيص نسبة في موازنة صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة لإنشاء مكتبات في الاندية التي تتوافر لديها المقرات المناسبة. وفي مراكز الشباب ومقرات المعسكرات الدائمة وبيوت الشباب والمركز الاولمبي بما يحقق الوظيفة والعائد التربوي لهذه المؤسسات.

٢- إنشاء مكتبة متخصصة بالمعهد العالي للتربية البدنية والرياضية تشتمل على المراجع والكتب العلمية المتخصصة في علوم التربية البدنية والرياضية. مع الاستفادة من التقنيات العلمية الحديثة للمعرفة والتسجيل.

٣- تزايد الاهتمام بالابحاث العلمية المتعلقة باحتياجات الشباب ومشكلاتهم (البدنية والنفسية، والاجتماعية، والروحية، والوطنية).

٤- مضاعفة الاهتمام بالابحاث ذات العلاقة بتطوير الادارة الرياضية والتخطيط الرياضي.

٥- إصدار مجلة علمية دورية عن المعهد العالي للتربية البدنية والرياضية واللجنة الاولمبية اليمنية تعنى بشؤون العلوم البدنية والرياضية.

٦- إصدار مجلة ثقافية دورية عن جمعية الكشافة والمرشدات اليمنية واللجنة الثقافية تعنى بشؤون التربية الشبابية. وابداعات الشباب في مجال الآداب والفنون.

## الرياضة القطاعية

ومن أهم القطاعات الواجب تعزيز علاقة التنسيق والتعاون معها في تفعيل التربية الرياضية القطاعية:-

١- قطاع القوات المسلحة.

٢- قطاع قوات الأمن والشرطة.

٣- قطاع المعاقين

٤- قطاع الرياضة النسوية.

## اولاً : - قطاع القوات المسلحة والامن:-

لاعتبارات منهجية يأتي الحديث عن هذين القطاعين في قطاع واحد مع استقلالهما الكامل في الجانب العلمي.حيث يضم هذا القطاع الهام الغالبية العظمى من الشباب في مرحلة عمرية هامة، في إطار من التنظيم المؤسسي المتسم بالانضباط و الجدية.

وقد استطاع كل من الاتحاد الرياضي العسكري، واتحاد الشرطة الرياضي الإسهام الفاعل في دعم الحركة الرياضية في الوطن.

وإستناداً الى مبدأ التكامل التنفيذي المشترك بحيث يمكن توجيه القدرات المتاحة المشتركة للنهوض بواقع التربية الرياضية. فقد جاءت المقترحات الملبية لذلك من خلال تشكيل لجنة تنسيق دائمة تقوم بعدد من المهام ومنها :-

١- العمل على اكتشاف المواهب والاستعدادات الرياضية لدى العسكريين، وتعهدها بالرعاية والتدريب داخل الوحدات وخارجها بالتنسيق مع الإتحادات الرياضية المختصة والأندية ذات العلاقة.

٢- إمكانية جهاز الخدمات الانشائية بالقوات المسلحة في إنجاز بعض المنشآت الرياضية مثل الملاعب الخفيفة.

٣- مراعاة الابطال الرياضيين المجندين العسكريين تأتي خدماتهم في المواقع القريبة من أنديتهم، وتعهد الابطال الرياضيين في قطاعي:- القوات المسلحة والأمن بالرعاية، بحيث يسمح لهم بالاستمرار في برامج التدريب الرياضي مع فرقهم الأصلية أو المنتخبات الوطنية.

٤- زيادة الاهتمام ببرامج المدربين والحكام الاداريين من عناصر القوات المسلحة أو الأمن بالتنسيق مع الاتحادات المعنية. واللجنة الاولمبية.

٥- الاستفادة المتبادلة مما تملكه وزارة الشباب والرياضة والقوات المسلحة والأمن من المنشآت والمرافق الرياضية في مهام التدريب وإعداد المنتخبات الوطنية.

٦- أية موضوعات أخرى من شأنها تعزيز التعاون والتكامل بين هذه المؤسسات لصالح التربية البدنية والرياضية.

## مجال رياضة المعاقين

يمثل المعاقون عُشر البشرية (١٠٪) كما تشير الى ذلك إحصائيات الامم المتحدة ومنظمة الصحة العالية. ولقد أصبحت حقوق الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (٣٤٤٧) في ٢٠ ديسمبر ١٩٧٥م حول الاعلان العالمي لحقوق



المعاقين، كما تم إقامة أولمبياد خاص بالمعاقين وترجع أول دورة أولمبية خاصة بالمعاقين عام ١٩٦٨م.

وفيما يخص المجال الرياضي فقد جاءت في الميثاق (٣/١) ينبغي توفير ظروف خاصة للنشء بمن فيهم الاطفال سن ما قبل المدرسة وللمتقدمين في السن والمعاقين لتمكينهم من تنمية شخصياتهم تنمية متكاملة وفق برامج التربية البدنية والرياضية التي تتلاءم واحتياجاتهم.

وبلادنا إحدى الدول الموقعة على هذا الاعلان العالمي ولذلك تحظى فئة المعاقين باهتمام القيادة السياسية في بلادنا في جوانب مختلفة من الرعاية. غير أن الرعاية المؤسسية فيمايخص التربية البدنية والرياضية لا تزال دون المستوى المأمول تحقيقه فيها لما لهذه الرعاية من مردود صحي ونفسي على مجتمع المعاقين.

وفي هذا السياق فإن الاهتمام بالممارسة الرياضية لدى فئة المعاقين يأتي في نطاق الاهداف الصحية والوقائية والعلاجية والتأهيلية والثقافية والاجتماعية كما يجري العمل على توجيه الوسائل والبرامج والأساليب الممكنة والمتاحة لتحقيق حصيلة أكبر في تلبية هذه الدوافع، وبما يتماشى مع الاهداف العامة للدولة نحو هذه الشريحة العزيزة، والتي تتمثل في رعاية المعاق بكل ما من شأنه أن يساعد على التكيف مع ذاته ومجتمعه، وكذا التنسيق مع المؤسسات الاعلامية



حول الاهتمام برياضة المعاقين وأنشطتهم الشبابية بمثل القدر الممنوح لاخوانهم الأسوياء وكذلك الاهتمام بالبحوث العلمية حول رياضة المعاقين وأنشطتهم الشبابية وتتوالى للغرض نفسه، إقامة برامج رياضية (تنافسية) وشبابية خاصة بالمعاقين، تراعى فيها أولويات الأنشطة ومستوياتها، وبما يلائم حالات الاعاقة بالتعاون مع وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية. والتنسيق المستمر مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالمعاقين.. وقبل ذلك إنشاء لجنة (الأولمبياد الخاص) التي تتولى رعاية المعاقين ذهنياً والإنضمام إلى الأولمبياد الخاص الدولية.

## مجال الرياضة النسوية

ليس هناك تمييز رسمي بين الجنسين في مجال ممارسة الانشطة، وإنما يرجع الأمر الى اعتبارات ثقافية لا يمكن معالجتها بقرارات سياسية أو تشريعات، بقدر ما يمكن ذلك من خلال المراجعة الثقافية داخل المنظومة، الثقافية ذاتها، وذلك لكون أمثال التفرقة غير الرسمية بين الجنسين غالباً ما تكون مختفية تحت اسماء مختلفة، كما انها غالباً ما تقبل كأمر عادي،( وتلك مسألة تحتاج الى جهد ووقت).

وانطلاقاً مما لا يتعارض مع قيم المجتمع وثقافته وأخلاقياته، يُجرى العمل على توظيف البرامج التلفزيونية للرياضة للجميع باعتباره وسيلة اعلامية تربوية تحت سيطرة مؤسسة إعلامية رسمية، وكذلك تم انشاء مراكز بالرياضة النسوية في أمانة العاصمة ومراكز بعض المحافظات. وذلك في اطار البرامج الصحية واللياقة، بغية مواجهة التأثيرات الضارة المعروفة بـ (أمراض قلة الحركة)

وبالقدر ذاته يتزايد الاهتمام بالبرامج المؤدية الى تحسين الناحية الصحية كتنمية الجهاز القلبي والتنفسي والمحافظة على الوزن المناسب للجسم وحمايته من اخطار السمنة، الى جانب تحسين الجهاز العضلي والجهاز العصبي وتنمية بعض البرامج التنافسية، المتناسبة مع قدرات الفتيات، وبما لا يتعارض مع قواعد الاداب الاجتماعية، كما في رياضة كرة الطاولة والطائرة.....الخ.

## البرامج الرياضية والشبابية

وعلى هذا الصعيد يتم العمل على ثبات المواسم الرياضية، لكل الأنشطة ولكل الفئات العمرية، وهو فعلاً بدأ مع موسم عام ١٩٩٩م وعلى ان تتبنى برامج المنتخبات الوطنية، وفق خطة تُحدد فيها الأولويات في نطاق الامكانات. وتشجيع صيغ التعاون المشترك بين الأطر الرياضية المعنية والمؤسسات المالية الأهلية.

## التربية الكشفية والارشادية

وتتميز من حيث:- العمر (٨-٢٢سنة) والمهام والادارة والمصطلحات والارتباط الاقليمي فالدولي شأنها في ذلك شأن التربية الرياضية من حيث عالمية القواعد والادارة والارتباط

ومن أهدافها:-

١- تنمية المراحل الكشفية والارشادية بما يلبي احتياجات الفتية والشباب، ويحقق الأهداف التربوية لكل مرحلة. ذلك بما يتناسب مع قضايا العصر ويساعد على مواجهة تحدياته.

٢- تنمية وتقييم الانشطة والمشروعات الخاصة بخدمة المجتمع وتنميته بما يحقق الهدف التربوي للحركة الكشفية والارشادية، ويتماشى مع الاحتياجات التنموية للمجتمع اليمني.

٣- تنمية وتعدد مصادر التمويل، في إطار أصالة الحركة. مع المحافظة على الامكانات المتاحة وتدعيمها.

٤- تنمية التعاون مع المنظمات الاقليمية والعربية والدولية ذات العلاقة، بما يساعد على تنفيذ جانب من خطط التنمية في الجمعية، وفي إطار الاهداف التربوية للحركة.

٥-تنمية قيادات العمل الكشفي والارشادي، وتنمية الاتجاه الايجابي للعمل الطوعي.

٦- تحديث هيكل إدارة الحركة الكشفية وتشريعاتها ووظائفها وتأهيل المتفرغين الفنيين والمسؤولين عن تنظيم العمل الكشفي وإدارته. بما يحقق لا مركزية الادارة التنفيذية.

٧- تنمية العلاقات العامة والاتصالات داخل الحركة وتوثيق أنشطتها وبرامجها.

٨- تنمية العلاقات الخارجية، التي يأتي في صدارتها الاقليم العربي والجمعيات الكشفية العربية والمنظمات التربوية ذات العلاقة بما يساعد على تبادل الخبرات، ويؤكد على مفهوم التربية من أجل السلام العادل والتفاهم العالمي.

٩- تنمية العضوية من خلال التوعية بأهمية الدور التربوي للحركة ومساهمتها الايجابية في بناء المواطن الصالح، والعمل على معالجة اسباب التسرب، ونشر الحركة في المحافظات الجديدة.

١٠- تلبية احتياجات المفوضيات بالمحافظات من المطبوعات والتذاكر والأدوات والمعدات اللازمة لأنشطتها.

ويتواصل السعي الى ترجمة هذه الاهداف واستكمالها من خلال:-

١- ترجمة لائحة المراحل عملياً.

٢- تنظيم ندوات لقادة المراحل واعضائها، بهدف التعريف بسياسة المراحل، وأسس تطبيق نظامها، وخطة تنفيذ مناهجها وبرامجها.

٣- تنظيم ندوة موسعة لتقييم مناهج وبرامج المراحل الكشفية والارشادية الحالية تمهيداً لتطويرها، ووضع الخطط التنفيذية لتطبيقها وطنياً

٤- تنظيم ندوات للتجمعات الكبرى بهدف تقييم البرامج الخاصة بها، تمهيداً لتطويرها، ووضع خطة عمل لهذه التجمعات.

٥- تنظيم ندوه خاصة بتطوير شارات الهوايات للمراحل المختلفة بهدف التعريف بنظام الشارات ودليله لكل مرحلة، مع التعريف بأسس تطبيق هذا النظام.

## المخيمات واللقاءات والمسابقات

١. تنظيم اللقاء الاول للموهوبين بهدف التعرف على مدى توافق مناهج وبرامج المراحل لتنمية المواهب.

٢. تنظيم مخيم عرفاء الطلائع بهدف التعريف بمهام العرفاء وأسس وفنون التخييم، وتطبيق التقاليد الكشفية والارشادية.

٣. تنظيم مخيم رواد الرهوط بهدف تجريب مناهج وبرامج مرحلة الجوالة والتعريف بمهام رواد الرهوط،وبرامج خدمة المجتمع وتنميته في البرامج الكشفية.

٤. تنظيم إقامة المراكز الكشفية والارشادية في إجازات الصيف للمراحل (اشبال، فتيان، متقدم، جوالة) بهدف استغلال اوقات الفراغ، وتطبيق مناهج وبرامج المراحل وتشجيع الحصول على شارات الهوايات.

٥. تنظيم مسابقة التفوق الكشفي والارشادي سنوياً للمراحل (أشبال، زهرات، فتيان، مرشدات، متقدم، جوالة، جوالات) بهدف تجريب البرامج المتطورة للمراحل، وتقييم نظام الشارات.

## تنمية المجتمع وتعاون المنظمات الدولية

وتتبلور مضامين هذه العملية من خلال الاتجاهات التالية:-

- تنظيم ندوة وطنية سنوية للمسؤولين عن خدمة المجتمع وتنميته، وتقييم الأنشطة والمشروعات الخاصة بخدمة المجتمع وتنميته.

- تنظيم لقاء سنوي لعرفاء الطلائع ورواد الرهوط المتفرغين لمشروع الشباب للشباب.
- تنظيم اللقاء الوطني السنوي لعرفاء الطلائع ورواد الرهوط حول البيئة وأهميتها ودور الحركة الكشفية والارشادية في الحفاظ عليها وتنمية الوعي العام بصيانة مواردها.
- تنفيذ الأنشطة والمشاريع الوطنية المرتبط تنفيذها بالتعاون مع المنظمات ذات العلاقة على النحو التالي:-

أ- مشروع دور الجمعية في معالجة الجفاف ونقص مادة(اليود) عند الاطفال(اليونسيف).

ب- مشروع ادماج الانشطة السكانية في الانشطة الكشفية (صندوق الامم المتحدة للسكان).

ج- مشروع البيئة(المجلس الوطني لحماية البيئة).

د- مشروع الحملات الوطنية لتطعيم الاطفال (وزارة الصحة العامة).

هـ- مشروع الشباب للشباب(المنظمة الكشفية العربية).

و- مشروع صحة الشباب (منظمة الصحة العالمية)، ويتناول التوعية بقضايا الحوادث والعنف، والامراض المنقولة جنسياً، والإدمان والمخدرات.

## العلاقات والإعلام

١- تشكيل الاتحاد العام للإعلام الكشفي والارشادي، وإعداد لائحته التنظيمية.

٢- تنظيم الندوات والدورات لمسؤولي العلاقات والاعلام بالمفوضيات بهدف التعريف بمسؤولياتهم ودورهم بالمفوضيات.

٣- التنسيق مع مسؤولي القطاعات والمؤسسات الاعلامية الرسمية بما يساعد على تطوير علاقة الجمعية بهذه الجهات.

٤- تنظيم المعرض الاول عن تاريخ الحركة الكشفية الارشادية يتضمن تاريخ الحركة الذي يصل الى ثمانين عاماً مع تنظيم ندوة على هامشه حول تاريخ الحركة بهدف تدوين مراحلها التاريخية وتطلعاتها المستقبلية.

٥- إصدار صحيفة بإسم (صوت الشباب) ونشرة شهرية حول نشاط المفوضيات والفرق الكشفية، ومجلة كشفية إرشادية فصلية.

٦- إصدار الأدلة الخاصة بـ (شارات الهوايات) و(قادة الفرق) و(أنظمة التأهيل الحديث).

## التربية الثقافية والاجتماعية

تتعامل هذه التربية غالباً مع الفئات المواكبة للمرحلة الثانوية فما بعدها.

ومن أهم الاهداف المرتبطة بهذه المرحلة الحيوية ما يلي:-

١- ترسيخ الانتماء للوطن والاعتزاز بقيمه وترابه وتاريخه والايمان بمستقبله.

٢- تأمين مناخ صحي وبيئات تربوية مناسبة لحماية الشباب من الانحراف.

٣- التأكيد على مبدأ الممارسة الديمقراطية وتوفير الفرص لمشاركة الشباب في صناعة القرارات المتعلقة بمستقبلهم.

٤- التأكيد على مبدأ التعلم المستمر والتربية المتجددة.

٥- إتاحة الفرص للشباب تمهيداً لتحقيق الاهداف الآتية:-

أ- اكتساب وممارسة مهارات الاتصال بالآخرين بشكل ناجح.

ب- ممارسة القيادة والتبعية في إطار التنظيمات الشبابية التي تحكمها مبادئ الديمقراطية والمشاركة الايجابية.

ج- رعاية المتفوقين والمبدعين من الشباب وتوفير نظام حوافز فاعل لتعزيز ابداعاتهم.

د- توفير الترويح البريء والاستمتاع بأوقات الفراغ بما يعود عليهم بمردود ايجابي.

## مجالات الأنشطة الشبابية

وتتحقق هذه الاهداف من خلال برامج الأنشطة الشبابية التي من أهمها:

١- الأنشطة المتعلقة بالمجال الفكري والثقافي.

ومن مفرداته (الندوات والمحاضرات، الابحاث العلمية، الاشغال اليدوية).

٢- الأنشطة المتعلقة بالمجال الأدبي والفني. ومن مفرداته (الشعر، القصة، النص المسرحي، التمثيل المسرحي، والمناظرات الأدبية، الفنون التشكيلية، الفنون الموسيقية، من الغناء التصوير النحت، الخط العربي....).

٣- الأنشطة المتعلقة بالمجال العلمي والتقني.

ومن مفرداته (النشاطات المتصلة بالعلوم الطبيعية والتطبيقية، والنشاطات الالكترونية...).

٤- تتمثل المنشآت التربوية الخاصة بهذه التربية في (المراكز الشبابية) و(أندية العلوم).

## إدماج الشباب في التنمية

لقد جاءت سياسة بلادنا في عملية إدماج الشباب في التنمية مستوفية جوانب موضوعاتها ومهامها وإجراءاتها الكفيلة بتنفيذها.

كما أنها متميزة بالعملية والواقعية، حيث كانت موضع تقدير الجهات المختصة في صندوق الامم المتحدة للسكان، ولهذه جاء تقدير السيدة ثريا عبيد مديرة قسم الدول العربية وأوروبا لصندوق الامم المتحدة للسكان (نيويورك) يشيد بما تتسم به هذه السياسة والمنهجية العملية وبأنها نموذج يحتذى به في المنطقة.

ولا شك إن هذه الشهادة التي تأتي من قبل هذه المؤسسة الدولية المختصة تؤكد مدى صدق النوايا في الجهود التي تقف وراء مشروع إدماج الأنشطة السكانية في قطاع الشباب.

وإيماناً بالدور الذي يجب ان يناط للشباب في المشاركة الكاملة والفاعلة في مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة التي تنتهجها في مختلف مجالات الحياة، وفي صياغة ملامح المستقبل ديمغرافياً واجتماعياً واقتصادياً... باعتبار ان هذه الشريحة تمثل ثلثي المجتمع اليمني، وستكون المسؤولة خلال العقدين القادمين عن تحديد الملامح والخصائص الديمغرافية لليمن، لذلك فإن استثمار الشباب من خلال الإدماج الكامل في التنمية يعتبر اعظم الاستثمارات الواعدة بغد أفضل وبنوعية أجود من الحياة.

وانطلاقاً من ذلك نظمت وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع جمعية الكشافة والمرشدات من خلال مشروع إدماج الأنشطة السكانية وقضايا الصحة ا لانجابية في قطاع الشباب والممول من صندوق الامم المتحدة للسكان ورشة وطنية لإعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب بالتنمية خلال الفترة من ٢٨-١١/١٢/١٩٩٨م بمشاركة ممثلين عن: - وزارة الاعلام، المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي، البرنامج الوطني لمكافحة الايدز، جمعية رعاية الاسرة، جهاز محو الامية وتعليم الكبار، وبإشراف فني من فريق المساندة الفنية للدول العربية وأوروبا ممثلاً بالدكتور/عبدالحليم الجوخدار مستشار التربية السكانية والاعلام والاتصال.

وقد اتبع في إعداد هذه الاستراتيجية منهجية المصفوفات ومجموعات العمل، حيث طلب من هذه المجموعات تحديد القضايا والمشكلات الزمنية للشباب، آخذين في الاعتبار البعد الصحي والتربوي والتثقيفي والاجتماعي والقانوني، والفئات المستهدفة الرئيسية الممثلة في صانعي القرار ومقدمي الخدمات والشباب (المستفيدين) وقطاع الدعم الاجتماعي ممثلاً بالأسرة وقيادات المجتمع المحلي

ومؤسسات المجتمع. ثم قيام المشاركين في مجموعات عمل لتحليل الاستجابات الوقائية والعلاجية من حيث توافرها وسهولة الوصول اليهاوملاءمتها لاحتياجات الشباب وجوانب القوة والضعف فيها، واستناداً الى مصفوفة القضايا والمشكلات ومصفوفة الاحتياجات غير الملباة للشباب وتعزز الاستجابات، فإن الاهداف التي تتمحور في الآتي:-

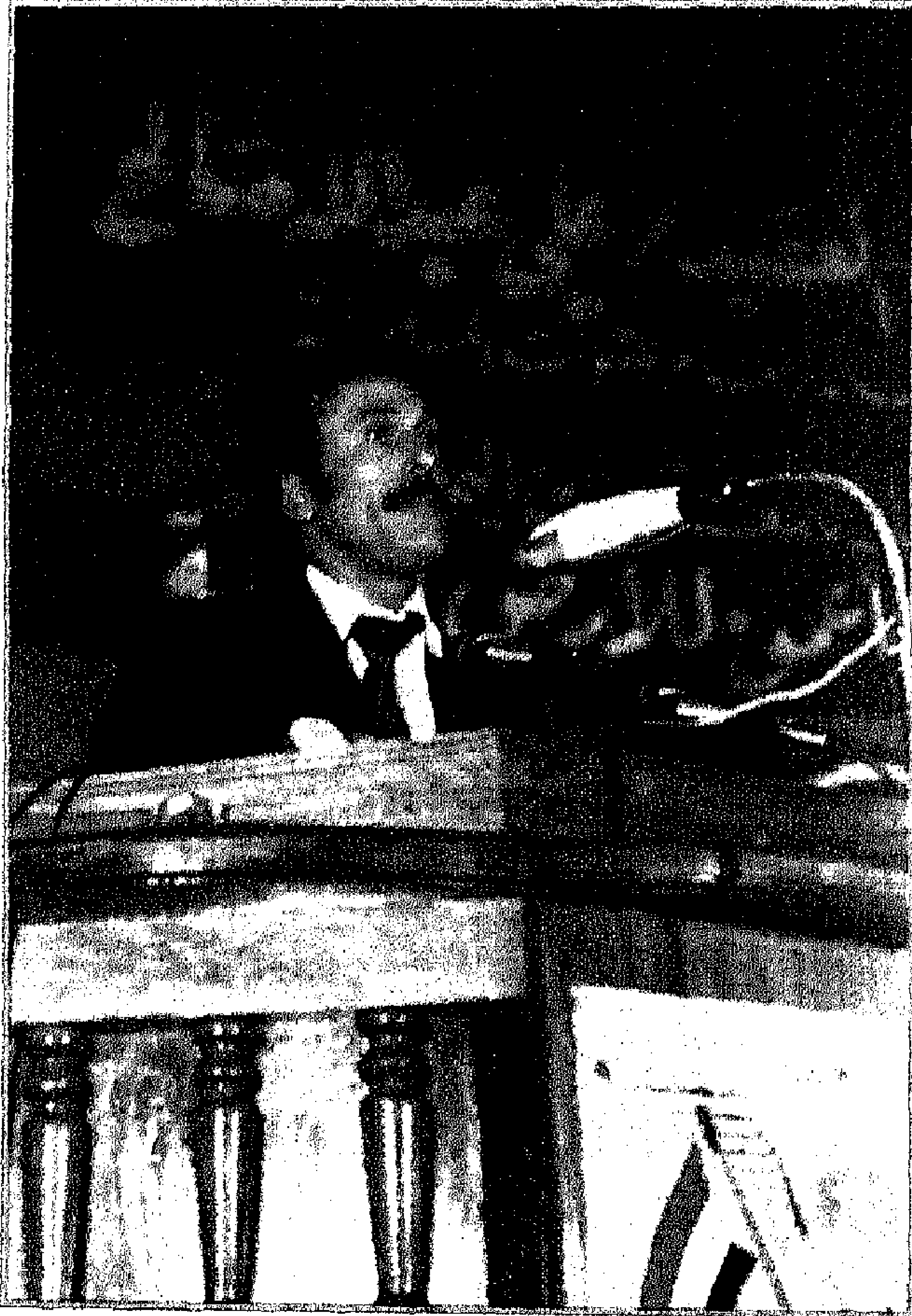
١- تلبية الاحتياجات الخاصة بالمراهقين والشباب مع إيلاء الاعتبار الواجب لقدراتهم الخلاقة، وتقديم الدعم على صعيد الأسرة والمجتمع المحلي، وتوفير فرص العمل والمشاركة في الحياة السياسية وضمان حقهم في التعليم والصحة والمشاركة الكاملة في التنمية والاستفادة من ثمارها.
٢- تلبية احتياجات المراهقين والشباب في مجال الصحة الانجابية وقضايا البلوغ، وذلك السلوك الانجابي المسؤول والسليم صحياً القائم على العفة ومكارم الاخلاق قبل الزواج، وتوفير أوسع دائرة من خدمات الصحة الانجابية للمتزوجين منهم دون أي شكل من أشكال القسر لممارسة حقهم الأساسي في أن يقروا بحرية ومسؤولية عدد اطفالهم والتباعد بينهم، وحصولهم على المعلومات والتثقيف والوسائل المأمونة والمشروعة والمقبولة في نظرهم لبلوغ ذلك.
٣- ضمان حقوق الشباب المعاقين ومشاركتهم في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتشجيع الاعتماد على الذات لديهم.
٤- تحقيق العدالة والانصاف بين الذكور والإناث في جميع مجالات الحياة والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد الفتاة والمرأة، وتشجيع الذكور على الاضطلاع بمسؤوليتهم والمشاركة في كافة جوانب الحياة الأسرية تحقيقاً للشراكة المتكافئة بين الرجل والمرأة في الحياة العامة والخاصة في إطار الشريعة الاسلامية.
٥- تشجيع دور المجتمع المدني والمنظمات الأهلية والشعبية والحركة الكشفية والارشادية بالاضطلاع بدور فاعل في تنفيذ استراتيجية إدماج الشباب في التنمية.



# المغتربون.. رعاية فائقة لفخامة الرئيس

# المغتربون.. رعاية فائقة لفخامة الرئيس

ظلت رعاية المغتربين اليمنيين ومعالجة قضاياهم وشؤونهم في مختلف بلدان اغترابهم، شبه غائبة من قبل الأنظمة المتعاقبة منذ قيام الثورة عام ١٩٦٢م، وان كان هناك ثمة تواصل بين المغتربين والسلطات الرسمية الا انه اتسم بعدم الاستقرار والفاعلية.. ومع تولي فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مسؤولية قيادة الوطن في ١٧يوليو ١٩٧٨م، حظي قطاع المغتربين بإحاطة فائقة من الرعاية والاهتمام من لدن فخامة الرئيس وخصوصاً فيما يتعلق بعملية رعاية شؤون المغتربين ومتابعة مستوى أوضاعهم ومتطلبات رعايتهم وخدماتهم، فضلاً عن اتخاذ إجراءات وآليات ادماجهم في خطط وبرامج التنمية الوطنية، وتجذير روابطهم الحميمة بوطنهم وأهلهم بانعقاد المؤتمر العام



الثاني للمغتربين في صنعاء في الفترة ١٦-٢٠ ما يو ١٩٨٢م تحت رعاية فخامة الرئيس الذي حرص على افتتاح المؤتمر بكلمة وطنية هامة عبرت عن التوجهات الجادة للقيادة السياسية في وضع كل الامكانات وأشكال الاهتمام بالمغتربين، ومدى التقدير الكبير للدور المتميز الذي اضطلع به أبناء الوطن المغتربين ونوارسه المهاجرة في مساندة وطنهم واخراجه من أوضاع البؤس والتخلف، وتحريره من استبداد الإمامة وهيمنة الاستعمار البغيض، وكذا مشاركتهم الفاعلة في التحولات والانجازات الكبرى التي تحققت للوطن في ظل ثورته المباركة.. وقد تضمنت قرارات وتوصيات المؤتمر كلمة فخامة الرئيس كوثيقة أساسية هامة.. كما خرج المؤتمر في بيانه الختامي بعدد من القرارات والتوصيات أبرزها الاهتمام بمعالجة قضايا المغتربين، ودعم إنشاء مدارس الجاليات اليمنية وزيادة التسهيلات الجمركية وصرف جوازات سفر للمغتربين المقيمين في الخارج، ومنح جوازات لابنائهم و أسرهم هناك.. وغيرها من النتائج المعززة بضمانات ووسائل التنفيذ العملي، وكانت بحق فعالية وطنية واضحة الأبعاد وناجحة الاهداف بفضل اهتمام ورعاية فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

من خلال حرصه الدائم على متابعة قضاياهم وهمومهم، وفي ظل قيادته الحكيمة، تحققت مكاسب عديدة ومهمة للمغتربين ليس أولها أو آخرها القانون الذي أصدره فخامته والخاص برعاية المغتربين والوسائل المتصلة بتقديم كافة التسهيلات والخدمات وأوجه الرعاية لانشطتهم الاجتماعية والاستثمارية وقبل ذلك ضمان التعامل الكريم معهم وايجاد الحلول العملية السريعة لقضاياهم ومشكلاتهم..

ومن هنا جاءت الاهمية الاستثنائية والكبيرة التي اكتسبها المؤتمر العام الاول للمغتربين اليمنيين في صنعاء للفترة ١٥-١٧مايو ١٩٩٩م. وهو «الاول للمغتربين» بالنظر الى انه الاول بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام١٩٩٠م، فيما كانت قد سبقت موتمرات عامة «أربعة» شطرية.. وقد جاء انعقاد هذا المؤتمر في ظل ظروف ومتغيرات وطنية جديدة تقتضي تمتين وتوطيد جسور التواصل والاتصال والارتباط الحميم بين المغتربين ووطنهم الموحد والعمل على استيعاب دروس المستجدات باتجاهاتها وأبعادها المختلفة. وفي إطار توظيف طاقات وجهود وأنشطة المغتربين في مختلف بلدان العالم، وتعزيز وحدتهم وقوة انتمائهم لوطن الـ٢٢من مايو١٩٩٠م.

وبقدر ما كان هذا المؤتمر يهدف الى الاسهام في بلورة السياسات وتوضيح الرؤى وضمان تكامل الجهد و تفعيل آليات العمل وقنوات التواصل على صعيد رعاية شؤون المغتربين، فإنه بذات القدر قد حقق نتائج مثمرة من حيث تعرف المغتربين على السياسات الجديدة لدولة الوحدة، والقائمة على الانفتاح وحرية





السوق والاستثمار، وبالتالي كان ذلك أن وضع المغتربين أمام مسؤولياتهم في المزيد من الاسهام في عملية تنمية وبناء وطنهم عبر الاستفادة القصوى من الامتيازات والتسهيلات الممنوحة لهم في كافة مجالات البناء والتنمية والاستثمار.

وفي إطار الاهتمام الذي لا ينقطع بالمغتربين، وترسيخ عمق الانتماء والارتباط بوطنهم احتضنت صنعاء وبرعاية خاصة وكاملة من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، خلال الفترة ١٦-١٨سبتمبر ٢٠٠٢م فعاليات المؤتمر العام الثاني للمغتربين اليمنيين تحت شعار «من أجل بناء استراتيجية وطنية شاملة لرعاية المغتربين وتوسيع مشاركتهم في بناء الوطن»

واتسم هذا المؤتمر بزخم كبير من حيث عدد المشاركين الذي تجاوز(٢٣٥) شخصاً كممثلين فقط للجاليات اليمنية في (٣٧) مهجراً، وشكل المؤتمر مناسبة تاريخية للوقوف أمام أوضاع وقضايا الهجرة والاغتراب وصياغة استراتيجية وطنية فاعلة ومتكاملة للتعاطي مع تلك القضايا والهموم، والبدء ببناء شراكة كاملة بين الدولة وقطاع المغتربين في بلورة سياسات واضحة، وتوطيد الرؤى والآليات وضمان تكامل الجهود بهدف الارتقاء بمشاركة واسهامات هذا القطاع الحيوي في مسيرة التنمية والبناء الوطني، وتلك هي القضايا الحيوية التي اكسبت المؤتمر الثاني بعداً مهماً و بما يعزز ارتباط المغتربين بوطنهم، وما يعتمل فيه من متغيرات وتطورات هامة في مختلف المجالات من جهة.. وبما يعزز ويرسخ من مصالح المغتربين ويسهم في حل مشاكلهم من جهة أخرى.. وكانت النتائج من الاهمية والمستوى الذي يرتقي الى اهمية الحدث وتخدم عدداً كبيراً من أبناء الوطن في المهجر يصل عددهم الى(١,٧) مليون مغترب.

وفي ظل اهتمام فخامة الرئيس بالمغتربين فقد أُنجز نظام معلوماتي متكامل خاص بالمغتربين، بهدف توفير بيانات دقيقة عنهم لتبنى عليها القرارات المناسبة لمعالجتها.. وكذلك ضمان دور وزارة المغتربين مع منظمة الهجرة الدولية بصدد تنفيذ مشروع تأهيل القدرات المغتربة لخدمة التنمية في بلادنا بكلفة أولية تبلغ٢٥, ١مليون دولار.

ومنذ إنشاء وزارة شؤون المغتربين وصدرور لائحتها التنظيمية بموجب القرار الجمهوري، (٢٥٢) نوفمبر١٩٩٧م اضطلعت الوزارة بمهام عديدة بروح المسؤولية الوطنية لتحقيق الرعاية الكاملة والفاعلة لقطاع المغتربين، ومنها الدعم والخدمات الثقافية والتعليمية والاعلامية وربط المغتربين بوطنهم والحفاظ على هويتهم من خلال إقامة المدارس والمعاهد المختلفة لتعليم أبنائهم وتزويدهم بالمناهج والكتب والمدرسين.

ويحرص فخامة الرئيس عند زيارته للدول الشقيقة والصديقة على الإلتقاء بالمغتربين وتلمس مشاكلهم و معالجتها مباشرة عبر القنوات المختصة..كما اصدر فخامته توجيهاته بتسهيل حصول المغتربين على البطاقة الشخصية.

وعلى صعيد الاهتمام بالمرأة اليمنية المغتربة نظمت ندوة المغتربات اليمنيات للفترة ١٢-١٤سبتمبر٢٠٠٢م برعاية رئيس الوزراء، وجسدت الندوة مستوى دعم الدولة ورعايتها للمغتربات اليمنيات،وبهدف ربطهن بالوطن وتفعيل دروهن على المستوى الوطني، في إطار بلورة استراتيجية واضحة تحدد أوجه التواصل والتعاون بين هذا القطاع، والقنوات ذات العلاقة في الداخل، وفي بلدان الاغتراب.. وتعمل الدولة على تنشيط ومتابعة أعمال هيئات الجاليات اليمنية(٤٠) هيئة في بلدان المهجر.

# شهادات للتاريخ..

زعماء وسياسيون ومفكرون... قالوا وكتبوا عن حكمة الزعيم علي عبدالله صالح وعبقرية إنجازاته الخارقة..!

# شهادات للتاريخ

مهما تواضع بعض الزعماء والسياسيين والمفكرين والكتاب في عالمنا الكبير هذا.. ومهما تعالى أو تغالى البعض الآخر.. فإن هناك ما يشد إلى الإعجاب، ويحرك الكينونة الذاتية إلى القراءة السياسية والفكرية المتأنية والمتأملة للرجال والأوطان والأحداث، تنعكس في كلمات تقال أو تُكتب، لتصبح شهادات للتأريخ..!

لذلك فإن مسؤوليات أولئك من زعماء العالم وقادته ومفكريه وكتابه، تجاه التأريخ أملت عليهم أن يقولوا ويكتبوا، يسجلوا شهاداتهم الحقيقية، عن استحقاق فخامة الرئيس علي عبدالله صالح لمنزلة الزعامة، وعن عبقرية ونفاذ بصيرته ودهائه السياسي، والانتصارات العظيمة، وملامح الإنجاز والإعجاز التي جللت مسيرته الظافرة، وارتقت بها حد الإبهار.

فماذا قال أو كتب عن الرجل وقيادته التاريخية، أولئك الذين لمسوا وشاهدوا ماذا صنع على مختلف الأصعدة.. وعرفوه وخبروه وهم من كبار زعماء وساسة ومفكري عصره..؟.

## صمام أمان اليمن

«علي عبدالله صالح صمام الأمان الحقيقي لضمان المسيرة الديمقراطية والتنموية في اليمن.. فالرجل أمتلك العديد من الصفات التي أهلته لأن يصبح صمام أمان لكل التحولات التي شهدها ويشهدها الوطن اليمني، وصمام أمان لكافة القوى السياسية الموجودة في الساحة الوطنية..»

**محمد حسني مبارك**
**رئيس جمهورية مصر العربية**

## دعامة لاستقرار المنطقة

«الوحدة اليمنية بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح، تعتبر دعماً كبيراً للاستقرار في المنطقة وللأمة العربية.. إنها بداية عصر من التضامن العربي، وخطوة نحو أمة عربية موحدة، نحن في حاجة شديدة إليها..»

**المرحوم/ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان**
**رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة**





## تقدم وازدهار

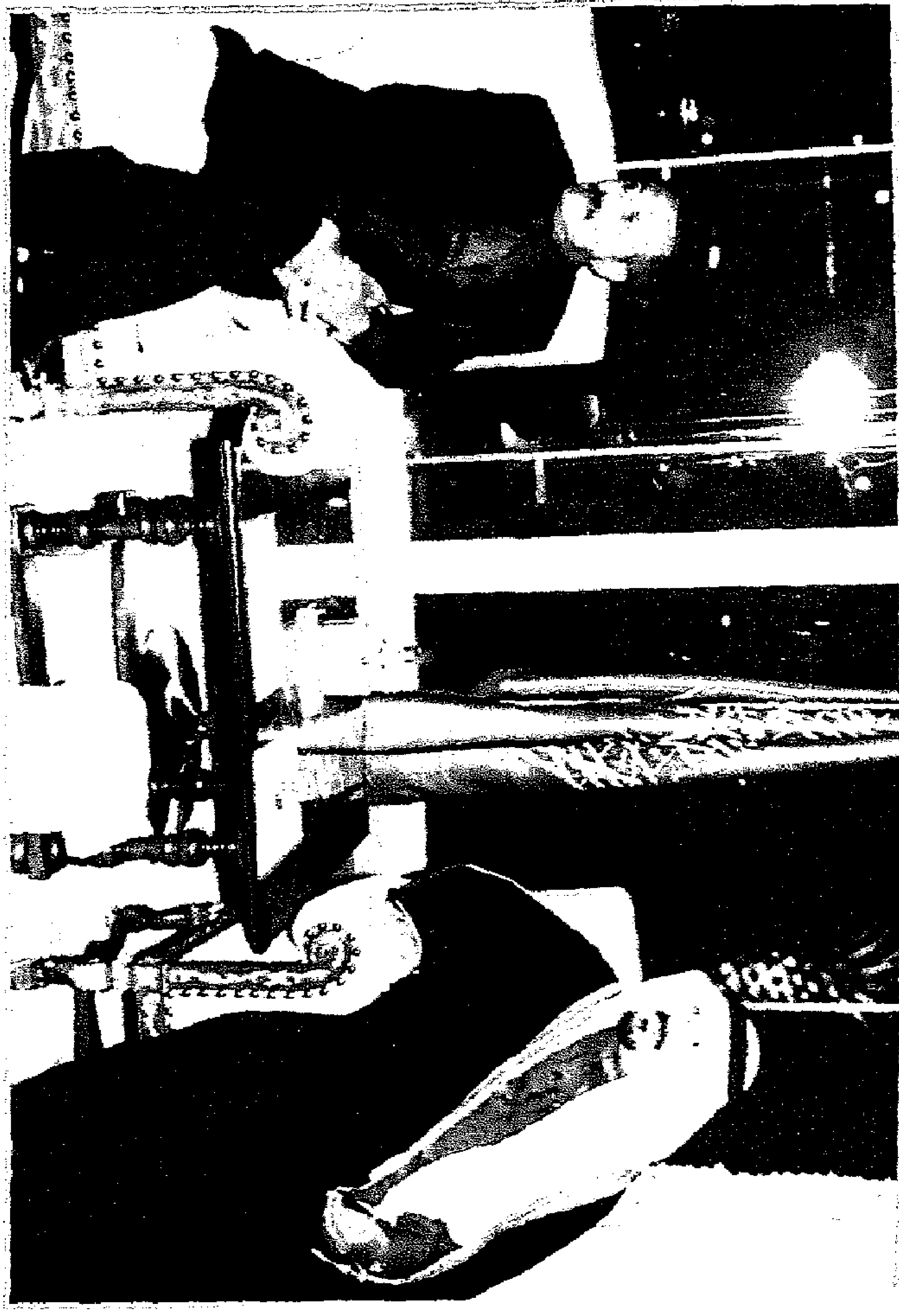
«أحر الأماني إلى الشعب اليمني بقيادة صاحب الفخامة الرئيس علي عبدالله صالح، للتطور الذي تحقق في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ونبارك له وحدته، ونحن على ثقة من أن هذه الوحدة سوف تحقق للشعب اليمني وللأجيال القادمة مزيداً من التطور والتقدم والازدهار»

**الملك فهد بن عبدالعزيز**
**خادم الحرمين الشريفين**

## مكسب للعرب والمسلمين

«لقد حقق الأخ الرئيس للشعب اليمني إنجازات كثيرة لا تعد ولا تحصى، لكن تحقيقه الوحدة اليمنية كان من أهمها على الإطلاق، فهي مكسب ليس لليمن وإنما لكل العرب والمسلمين»

**محمد خاتمي**
**رئيس جمهورية إيران**





## قائد شجاع

«الرئيس علي عبدالله صالح، قائد شجاع، ويقود اليمن نحو السلام والاستقرار والازدهار، ونتطلع للعمل معه في المعركة الدولية ضد الإرهاب»

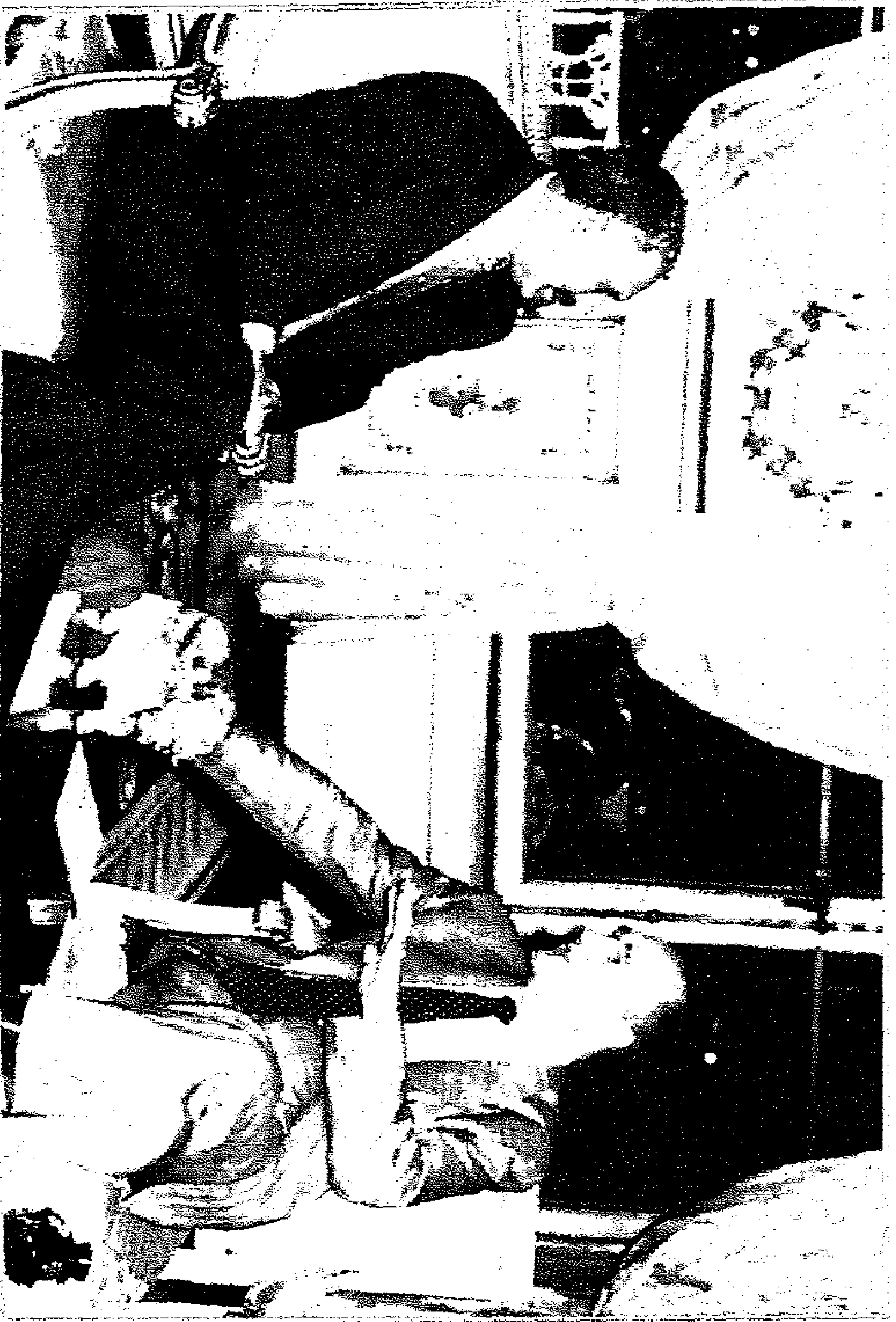
**جورج دبليو بوش**
**رئيس الولايات المتحدة الأمريكية**

## احترامي للعزيمة والاصطفاف

«أثمن اصطفاف الشعب اليمني من أجل وحدته، وأقدم احترامي لعزيمة وشجاعة هذا الشعب في خياره الطموح المتمثل في انتهاج الديمقراطية ومبادئها، ونحن نتطلع نحو استمرار العلاقات الممتازة مع اليمن ونؤكد التزامنا الدائم إلى جانب دولته»

**جاك شيراك**
**رئيس الجمهورية الفرنسية**





### لليمن نفوذها ودورها

« نحن في روسيا نعرف الجهود التي يبذلها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، وتبذلها اليمن والدور الذي تؤديه سواء في منطقة البحر الأحمر أوالقرن الأفريقي.. وهذا الدور الفعال الذي له وزنه ومصداقيته يزيد من نفوذها ومصداقيتها في العالم، مما فتح أمامها مجالات جديدة للتعاون»

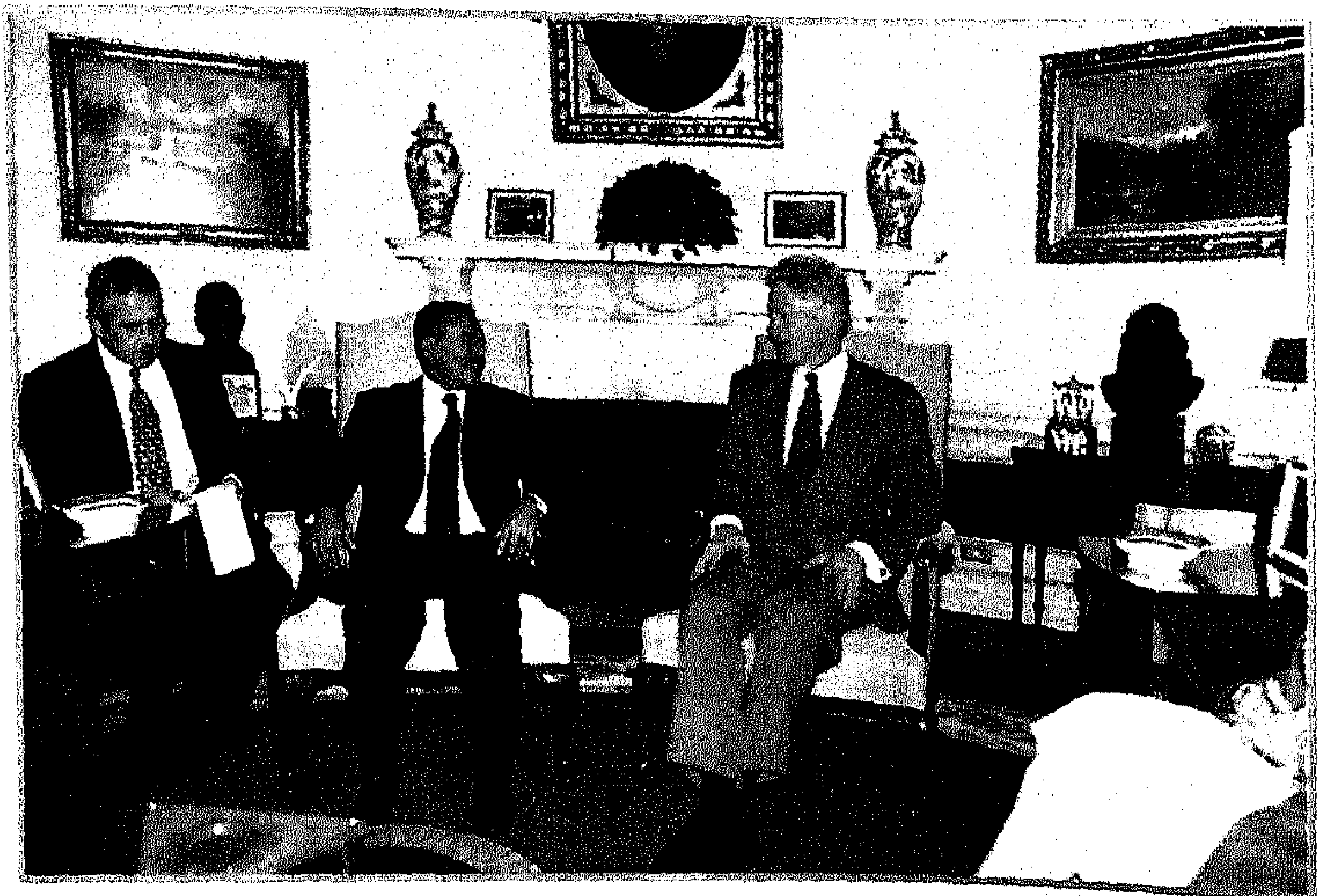
**فلاديمير بوتن**
**رئيس جمهورية روسيا الاتحادية**

### يمن الوحدة والديمقراطية

«الوحدة اليمنية أضافت عمقاً للاستقرار الإقليمي، وأكثر ما يميز هذه الوحدة هو أنها تحققت من خلال الحوار السلمي.. وتتطلع الولايات المتحدة الأمريكية للعمل مع اليمن كواحدة من بلدان الديمقراطية الناشئة في العالم، ونلتزم بمساعدتها في كل من التنمية السياسية والاقتصادية»

**بيل كلينتون**
**الرئيس الأمريكي السابق**





## مافعل إلا عظيم



«ومضى علي عبدالله صالح بشجاعته المعهودة ورفع علم دولة الوحدة خفاقاً في ٢٢ مايو ١٩٩٠م حيث كان العالم يتمزق واليمن يتوحد برؤيته صدق اليقين لأن علي عبدالله صالح منذ أن أصبح رئيساً منتخباً للوطن مادفع يده على أمر حتى ينجزه»

**عبد ربه منصور هادي**
**نائب رئيس الجمهورية**

## حكيم يماني



«ان علي عبدالله صالح كان ولايزال رائداً طليعياً وحكيماً يمانياً منذ اللحظات التي تولى فيها القيادة والمسؤولية التأريخية متعمداً لاحداث تحول في مضمار العمل الوطني والتنموي والاجتماعي والثقافي على مستوى الوطن اليمني كله»

**عبد القادر باجمال**
**رئيس مجلس الوزراء**

## رجل عظيم:

«نحن نعترف بأن للأخ الرئيس علي عبدالله صالح حنكة وقدرة على تجاوز الازمات، وله دراية في معالجتها.. وإنها خطوة عظيمة وشجاعة في الجانب الانساني اتخذها الاخ الرئيس، بعودة المشير السلال والقاضي الارياني.. انه انسان بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، ولايقدم على اتخاذ مثل هذه الخطوة إلا عظيم»



**الشيخ/عبدالله بن حسين الأحمر**
**رئيس مجلس النواب**

## فلسفة الرئيس

«فلسفة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح في الحكم، تتمثل في تمسكه بالديمقراطية والحوار، وعدم التسرع في اتخاذ القرار، ثم التسامح والوفاء والقدرة على التواصل الى قلوب الجماهير مباشرة والالتزام بما يعد به، لذلك سيظل محبوباً من الشعب. يبادلهم الوفاء بالوفاء»

**عبد العزيز عبد الغني**
**رئيس مجلس الشورى**



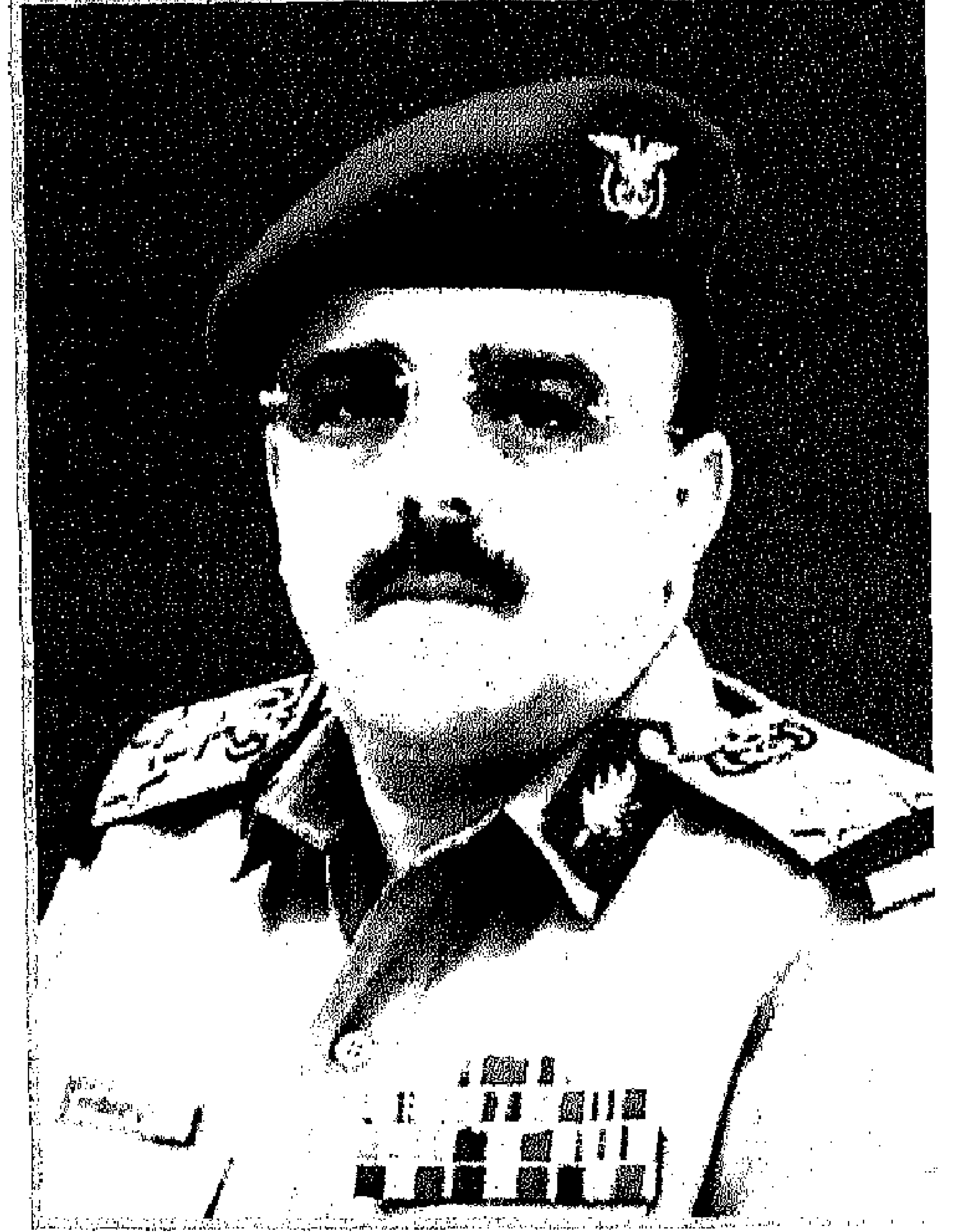


## دور تأريخي

« دور الرئيس التأريخي غير مسبوق في تاريخ اليمن كله لا قبل الاسلام ولابعده..»

الدكتور/ عبدالكريم الإرياني
المستشار السياسي لرئيس الجمهورية

## زعيم واضح العبقرية



«سلاحه ذكاء متقد، ووطنية مترسخة، وشجاعة بلا حدود، ويعد ضابطاً نادر المثال، وقائداً واضح العبقرية..! إن حقبة حافلة تشهدها اليمن منذ ربع قرن ارتبطت باسم علي عبدالله صالح، فمنذ صعد إلى مسرح التاريخ يُعد واحداً من القادة العظام في العالم، الذين حققوا لشعوبهم أعظم الإنجازات بالحكمة والحنكة.. كما ظهر على العالم هذا القائد الفذ وقد قاد بلاده إلى حل مشاكلها الحدودية مع دول الجوار وعلى مبدأ لا ضرر ولا ضرار، فكان القائد القدوة في التعامل مع أحداث كانت تنتظر حكمته وشجاعته الأمر الذي جعل الربع الأخير من القرن العشرين يشهد ارتفاع مكانة بلادنا وإبراز دورها على المسرح الدولي كقوة فاعلة في محيطها الإقليمي. إننا نشكر الله العلي القدير لأنه أكرم هذا الشعب بـ علي عبدالله صالح.. ونبتهل إليه سبحانه وتعالى أن يمد في عمره قائداً وزعيماً ملهماً..»

**العميد الركن/ علي حسن الشاطر**
**مدير دائرة التوجيه المعنوي**
**رئيس تحرير صحيفة «٢٦سبتمبر»**

## رجل عظيم

«خيار الوحدة الذي دعا إليه ونجح في تحقيقه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، كان الخيار الصحيح الذي يتوافق مع روح ومنهج العصر، ونظام دولي جديد يرفض الكيانات الصغيرة..! تحية تقدير واعتزاز للرئيس علي عبدالله صالح، للرجل العظيم الذي خلق لتحقيق عمل عظيم وتاريخي، سيسجل بأحرف من نور»

**الكاتب/ أسامة عجاج**
**نائب رئيس تحرير مجلة آخر ساعة المصرية**

## دعم التضامن العربي

«أحيي جهود الرئيس علي عبدالله صالح، البارزة لاستعادة التضامن العربي.. وفي هذا الإطار أشيد بجهوده الناجحة في حل المشكلات الحدودية لليمن مع جيرانه.. كما أحيي وساطته بين الفصائل الصومالية، وتبنيه القضية الفلسطينية في المحافل العربية والدولية، وحشد موقف داعم للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف..»

**الدكتور/ عصمت عبد المجيد**
**أمين عام جامعة الدول العربية «السابق»**

## آمالنا في اليمن

«الإرادة الوحدوية اليمنية أعطتنا الآمال في أن نقهر التجزئة العربية.. فكما استطاعت اليمن أن تحقق هذه الدولة الوحدوية التعددية الديمقراطية، على أساس الحوار والمصالحة الداخلية، فإن سياسة التعايش والتصالح الخارجية تنبع من سياستها الداخلية.. لذلك نرى دورها الفاعل في محيطها الإقليمي والعربي والدولي، لخلق مصالحة ومعايشة بين الدول والشعوب»

**الكاتب والمفكر السياسي العربي والمصري**
**الدكتور/ محمد عودة**

## حنكة الرئيس

«الوحدة اليمنية كالحلم الجميل، يصعب على الإنسان وصفه وأن يعطيه معانيه.. إنها إنجاز تاريخي، وحدث عظيم هو من أكبر أحداث القرن العشرين.. وقد تحققت بحماية وحنكة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح- حفظه الله- والذي أثبت وبجدارة أن فخامته بحجم هذا الحدث التاريخي»

**سعادة/ يوسف عبدالله العنيزي**
**سفير دولة الكويت بصنعاء**

### انجازات مرموقة

«تحت قيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، حقق الشعب اليمني انجازات مرموقة في التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة.. كما حظي الدفاع الوطني بمزيد من التطور خلال السنوات الماضية»

**تيمور دوامان**

**نائب رئيس اللجنة الدائمة- لمجلس الشعب الصيني**

### صدق ما آمن به

«بارك الله يمن الوحدة كمحط أمل ومركز إشعاع للمنطقة.. وجزى خيراً أفذاذ صنّاع منجزاتها من أبطال يمن العروبة وعلى قمة هرمهم المناضل العروبي فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، الذي صدق ما آمن به وعمل عليه إلى أن تحقق»

**سعادة/ فؤاد البطاينة**

**سفير الأردن- بصنعاء**

## تحية لهذا القائد

«نجح الرئيس علي عبدالله صالح في إدارة الأزمة، ولم يتراجع أبداً عن الحلم والهدف.. تحية إلى هذا القائد الذي حقق الوحدة وجسدها في أسمى معانيها»

**الكاتب/ مصطفى بكري رئيس مجلس إدارة**
**ورئيس تحرير صحيفة «الأسبوع» القاهرية**

## نجاح الديمقراطية

«أنا أعلم تماماً أن الشعب اليمني بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح، يعمل بجد في مهام عديدة مثل الديمقراطية وإصلاح الهياكل الاقتصادية.. وأقدر عالياً حقيقة أنه نجح في هذه الجهود»

**يوشيرو موري**
**رئيس وزراء اليابان الأسبق**

## حاضر مشرق

«كمراقب للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية اليمنية، أرى وبوضوح شديد مدى الإنجازات الكبيرة التي تحققت وتتحقق يومياً في هذه البلاد، مما يؤشر بحاضر مشرق ومستقبل واعد وزاهر ترحل به اليمن تحت القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح.. وهذا الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يؤسس لحياة سياسية ديمقراطية، تقوم على حكم المؤسسات والأنظمة والقوانين»

**سعادة حسن مسلماني**

**سفير لبنان- بصنعاء**

## نظرة صقر

«الرئيس علي عبدالله صالح يتحلى برباطة الجأش والنظرة الثاقبة، كأنها نظرة صقر يرى من بعيد آفاق النصر والذي لم يختل إيمانه به أبداً، فإذا ما اقتربت منه لمحت ذلك البرق الخاطف ينبثق من عينيه برق الثقة بالنصر الأكيد»

**صحيفة «واشنطن ستار»**

## عامل استقرار إقليمي

«حنكة القيادة اليمنية نجحت في جعل اليمن عامل أمن واستقرار إقليمي ينسجم مع حسابات النظام العالمي فلا تصطدم مع كبار العالم.. ذلك أنه ليس قدراً محتوماً على العرب أن يظلوا يناطحوا الصخر»

**المفكر العربي/ شاكر الجوهري**

## رهانات التغيير

«استطاعت اليمن أن تكسب العديد من رهانات التغيير، بدءاً بتكريس النهج الديمقراطي، وإحداث التحولات التنموية، ثم تبوءها ثقلاً سياسياً ومكانة محورية إقليمياً ودولياً تتماشى وموقعها الاستراتيجي المميز، وكذا تحقق الأمن والاستقرار داخلياً، بفضل لغة الحوار التي أصبحت مكوناً رئيسياً واحداً ثوابت السياسة اليمنية والنظام السياسي وقيادته المحنكة»

**سعادة الحسن أزولي**
**سفير المملكة المغربية الشقيقة**

## من الطراز الأول

«الرئيس علي عبدالله صالح رجل دولة من الطراز الأول، ورجل سياسة محنك، يستطيع أن يخترق حاجز الخوف والتردد في إصدار القرارات الحاسمة والمصيرية.. ومن بين صفاته العديدة، الشجاعة والثقة بالنفس»

**صحيفة «ليموند» الفرنسية**

## قيادة كاريزماتيكية

«لقد أصبحت شخصية الرئيس علي عبدالله صالح تلعب دوراً كاريزماتيكياً في شحذ همم الجماهير والحفاظ على علاقة دائمة ومباشرة معهم.. واستطاع أن يوفر أساساً وطيداً لشرعية نظام الحكم وسياساته فأبرز الإنجازات المرتبطة بشخصه في المجال الداخلي، في الدعوة للمشاركة السياسية من خلال إقرار الميثاق الوطني الذي يجسد آمال الشعب وطموحاته»

**د/ احمد محمد الكبسي**

## أوراقه فوق الطاولة

«لم يعرف معظم اليمنيين رئيساً غير علي عبدالله صالح.. ويعرفون أن رئيسهم كان ولا يزال دائماً واحداً منهم، وأنه أكثر شخص يعرفهم ويعرف ما يحتاجون إليه.. ويعرفون أن كرامته من كرامتهم وأنه أكثر يمني يعرف اليمن واليمنيون يعرفون، خصوصاً أنه يلعب أوراقه فوق الطاولة وليس تحتها، إذ بعد ربع قرن من الحكم ليس لديه ما يستحي منه أو يخيفه إنه حقق الوحدة ولم يظلم إنساناً، وتعالى على الذين ظلموه»

**الكاتب والمحلل السياسي العربي**
**خير الله خير الله**

## إنجاز تاريخي للرئيس

«الوحدة اليمنية، إنجاز تاريخي، وخطوة عربية مباركة تُسجل لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح ولرفاقه، فهي أنصع صفحات التاريخ العربي الحديث..»

**صائب سلام**
**رئيس وزراء لبنان«السابق»**

## شخصية بارزة

«شخصية الرئيس علي عبدالله صالح وذكاؤه وشعبيته التي يتمتع بها، تؤهل اليمن أن يؤدي دوراً بارزاً في المنطقة..»

**شارل جوسلان**
**وزير التعاون الفرنسي**

## من صنّاع التاريخ

«إن ما يصنع الأمة هو إرادة العيش المشتركة وإرادة التماثل بها، وتشكيل وحدة مصير في الشمولية.. بدون هذه الإرادة المعززة بقدرة خارقة على المقاومة، لم يكن بالإمكان القيام بأي شيء، إلا أن شيئاً لم يكن ليحصل بدون الرجال الذين يصنعون التأريخ وعلي عبدالله صالح، هو واحد من هؤلاء، إنه الذي جعل من الحلم واقعاً وهو موحد اليمن الحديث»

**الكاتب العالمي/ شارل سان برو**
**«كتاب العربية السعيدة»**

# المراجع


- البيان السياسي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح (١٧يوليو ١٩٧٨م).
- (علي عبدالله صالح.. ٢٥ عاماً من القيادة والسياسة) - إصدار وكالة الأنباء اليمنية سبأ - ١٧يوليو ٢٠٠٠م - الطبعة الأولى.
- صحيفة (العربي) المصرية - ١ نوفمبر ١٩٩٤م.
- كتاب (الوحدة اليمنية.. الواقع والمستقبل) د/ علي الغفاري - أكتوبر ١٩٩٧م - الطبعة الأولى.
- كتاب (اليمن ذلك المعلوم) للكاتب العربي ناصر الدين النشاشيبي - مؤسسة جوزف - د. الرعيدي للطباعة - بيروت - لبنان.
- صحيفة الحياة اللندنية - ٢٢ يناير ١٩٩٠م.
- دستور الجمهورية اليمنية - المادة (٥٧).
- القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م بشأن الصحافة والمطبوعات وحرية المعرفة والفكر والتعبير والحصول على المعلومات - الصادر في ١٣ ديسمبر ١٩٩٠م.
- صحيفة (الشرق) القطرية - ١ نوفمبر ١٩٩٤م.
- الثوابت - العدد (١٣) يوليو - ديسمبر ١٩٩٨م - د.أحمد محمد الأصبحي.
- الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها اليمن - منشورات اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان - الطبعة الثانية ٢٠٠٢م - إعداد نجوى السري - أمة السلام الشامي.
- صحيفة (القدس العربي) - ٢٨ مايو ١٩٩٢م.
- علي عبدالله صالح.. قائد ومسيرة - إصدار صحيفة "٢٦ سبتمبر" بمناسبة ربع قرن من العطاء(١٧ يوليو ١٩٧٨ - ٢٠٠٣م).

- صحيفة "الثورة" العدد (١٤٥٦٤) – ٢٦سبتمبر ٢٠٠٤م.
- صحيفة "٢٦ سبتمبر" العدد (٩٠٨) – ٢٥ مايو ٢٠٠٠م + العدد (١١٢١) – ٨ أبريل ٢٠٠٤م.
- صحيفة "الثورة" العدد (١٤٥٦٥) – ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٤م.
- السفير عبدالوهاب الروحاني – مركز دراسات المستقبل بصنعاء – حلقة نقاش احتفائية بتقليد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وسام حوار الحضارات لعام ٢٠٠٤م.
- صحيفة "الثورة" العدد (١٤٥٦٤) الموافق ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٤م.
- فلاديمير ياكوني رئيس أمناء مركز مجد روسيا القومي "صحيفة الثورة" العدد (١٤٦٢١) – ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٤م.
- ناجي العواضي – المستشار بوزارة الخارجية – نفس المصدر
- د. أحمد الأصبحي – نفس المصدر.
- الرئيس فلاديمير بوتين – نفس المصدر.
- خطابات وأحاديث فخامة الرئيس- وزارة الإعلام- المجلد الأول ـــ ص٣١.
- مجلة الجيش- العدد (٣٦٢) ص ٧١.
- عبدالوهاب الوشلي – الفكر السياسي والإداري عند الرئيس علي عبدالله صالح – أطروحة ماجستير ص ٧٩.
- د. عبد العزيز المقالح – المؤتمر الشعبي العام في عقده الثاني ١٩٨٣ -١٩٩٥م – كتاب الثوابت – الكتاب السادس ١٩٩٥ – ص(١-١٠).
- وثائق المؤتمر الشعبي العام الأول – أمانة سر اللجنة الدائمة – أغسطس ١٩٨٢م – ص١١.
- علي مطهر العثربي – التطور السياسي في اليمن – ص٣٣١.
- خطابات وأحاديث فخامة الرئيس – المجلد الأول – ص١٧.
- خطابات وأحاديث فخامة الرئيس – المجلد الثاني – ص٣٩-٤٩.
- خطابات وأحاديث فخامة الرئيس – المجلد الخامس – ص٢٢٢.
- عبدالعزيز الكميم – الوحدة اليمنية دراسة العوامل والتحديات – ص٩ – ٩٩.
- عشرون عاماً من العطاء – إصدار مكتب رئاسة الجمهورية – الطبعة الأولى ١٩٩٨م – ص ٢٢-٣٢.
- د. يحيى الجمل (التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي) إصدار منتدى الفكر العربي – عمان – الطبعة الأولى – ص ٤١٢.
- رياض نجيب الديس (رياح الجنوب) ص ١٠٠- ١٠١.
- صحيفة "٢٦ سبتمبر" العدد (١٠٤٩) – ١٦ يناير ٢٠٠٣م.

- صحيفة "٢٦ ستبمبر" العدد (١١٥٥) - ٧ أكتوبر ٢٠٠٤م
- صحيفة "٢٦ ستبمبر" العدد (٩٥٥) - ٣ مايو ٢٠٠١م.
- صحيفة "٢٦ ستبمبر" العدد (١٠١٤) - ٢٠ يونيو ٢٠٠٢م.
- صحيفة "٢٦ ستبمبر" العدد (١١٥٧) - ١٥ أكتوبر ٢٠٠٤م.
- نصر طه مصطفى (علي عبدالله صالح.. التجربة وآفاق المستقبل) ص ٩٧.
- د. احمد الكبسي - نظام الحكم في الجمهورية اليمنية - الطبعة الرابعة ١٩٩٩م - ص ٢٧٠ - ٢٧١.
- صحيفة "٢٦ سبتمبر" العدد (١١٣٣) - ١٠ يونيو ٢٠٠٤م.
- كتاب (الإرهاب في مواجهة الإرهاب) شرف لقمان.
- الإرهاب في اليمن إلى أين ؟ - تقرير الحكومة المقدم إلى مجلس النواب حول العمليات الإرهابية وأضرارها على اليمن (ديسمبر ٢٠٠٢م).
- صحيفة "٢٦ سبتمبر" العدد (١١٦٠) - ٤ نوفمبر ٢٠٠٤م - القاضي حمود الهتار.
- نفس المصدر العدد (١١٦١) - ١١ نوفمبر ٢٠٠٤م عضو المحكمة العليا.
- كتاب (تاريخ الحركة الكشفية والارشادية في اليمن) - عبدالكريم الضحاك - الطبعة الاولى ٢٠٠٣م.
- صحيفة "٢٦ سبتمبر" العدد (١١٦٤)٢ ديسمبر ٢٠٠٤م.
- مجلة (النفط والمعادن) - وزارة النفط والمعادن (العدد ١٨) يونيو ٢٠٠٢م.
- عبدالله البردوني - اليمن الجمهوري - دار الفكر المعاصر- بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة ١٩٩٤م.
- كتاب (الدعاية والخدمات للمغتربين) دراسة مقدمة للمؤتمر العام الثاني للمغتربين - صنعاء سبتمبر ٢٠٠٢م - الجزء الأول.
- كتاب (المغتربون والتنمية) دراسة مقدمة للمؤتمر العام الثاني للمغتربين - صنعاء - سبتمبر ٢٠٠٢م - الجزء الثاني.
- عبدالرزاق فرفور (سنوات من برق) ص ١١١.
- عبدالكريم الجنداري وكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع المشاريع- صحيفة الثورة - العدد (١٤٥٦٤) - ٢٠٠٤/٩/٢٦م.
- د. علي منصور بن سفاح وزير التعليم الفني والتدريب المهني - صحيفة "٢٦ سبتمبر" العدد (١١٥٧) - ٢٠٠٤/١٠/١٥م.
- صحيفة الثورة العدد (١٤٥٦٤) - ٢٠٠٤/٩/٢٦م.
- د. عبدالله النفيس - مجلس التعاون الخليجي الإطار السياسي والاستراتيجي - ص ١٨.

- د. نائف علي عبيد – مجلس التعاون لدول الخليج العربي– ص ١٣٥.
- مجلة الوطن العربي – العدد (٢٤٢) – ٨/١٠/١٩٨١م.
- عبدالله أحمد الثور – مختصر من تاريخ اليمن – دار الهناء للطباعة – صنعاء ١٩٨٣م – ص١٢.
- حسين بن علي الويسي – اليمن الكبرى – مطبعة النهضة بالقاهرة ١٩٦٢م – ص٢.
- د.جواد العلي – المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام – دار العلم للملايين – بيروت ١٩٧٦م ص ٣٥٤ – ٣٧٥.
- جرجي زيدان – العرب قبل الإسلام – منشورات في الحياة – بيروت – ١٩٧٩م ص ١٤١-١٤٢.
- د. عمر الخطيب – الإنماء السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي – مجلة العلوم الاجتماعية – الكويت (العدد ٤ – ١١٨٥ – ٢٠٢٥).
- صحيفة "٢٦ سبتمبر" العدد (١١٢٠) أبريل ٢٠٠٤م.
- كتاب " المحطات الرئيسية لمسار العمل الوحدوي ١٩٧٢-١٩٩٠م "الصادر عن دائرة التوجيه المعنوي – إعداد عقيد ركن ثابت حسين صالح –

# فهرس

## فهرس



## المؤلف في سطور

- قحطان محمد الزبيدي.
- من مواليد ١١ نوفمبر ١٩٦٩م- محافظة (إب) ناحية السدة، قرية الشعز (بيت الزبيدي).
- بكالوريوس إعلام وصحافة.
- ماجستير إدارة مستشفيات- علوم صحية.
- عميد المعهد الصحي اليمني العالي للعلوم الطبية.
- مدير عام مستشفى المرأة والطفل.
- مستثمر في القطاع الصحي.
- أمين عام جمعية المنشآت الطبية الخاصة اليمنية.
- عضو اتحاد المستشفيات العربية.
- عضو مجلس أمناء الجمعية العربية لإدارة المستشفيات.
- كاتب وصحفي.
- نائب مدير تحرير صحيفة (منبر الشورى).
- كاتب في صحيفة (٢٦سبتمبر) وعدد من الصحف الرسمية والأهلية.
- حائز على عدة شهادات من جهات محلية وعربية.
- شارك في العديد من المؤتمرات الطبية محلياً وعربياً وعالمياً.





Guidance Printing
مطابع التوجيه
Sana'a +967-1-262626
صنعاء ٢٦٢٦٢٦-١-٩٦٧+